

الفجر الساطع والضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي
ت : 1082 هـ

دراسة وتحقيق
أحمد بن محمد البوشخي

المجلد الثالث

الفجر الساطع
والضياء اللامع
في شرح الدرر اللوامع

العنوان : الفجر السالم والضياء اللامع في شرح الدرر اللولم

تأليف : أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت 1082 هـ

دراسة وتحقيق : أحمد بن محمد البوشيخي

تاريخ إصدار الطبعة الأولى: 2007 م/1428 هـ

الإيداع القانوني : 2007/1562

الطبع : المطبعة والوراقة الوطنية - زنقة أبو عبيدة -

الحي الحمدي - الداوديات - مراكش

الهاتف : 024 30 37 74 / 024 30 25 91

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الفجر الساطع والضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي
ت: 1082 هـ

دراسة وتحقيق:
أحمد بن محمد البوشيخي

الجزء الثالث

القول في أحكام نقل الحركة

قوله: ويجري في إدغام ماله، فمن حقق هناك ولم ينقل أظهر هنا ومن نقل هناك أدغم هنا.

قال مكي: ويلزم من نقل الحركة أن يدغم لأنه أجراها مجرى الأصلي حين ألقى عليها الحركة وقدر ثبوتها في الوصل⁽¹⁾.

وقال في الإقناع: فأما ماله هلك لمن أثبت هاء السكت وصلا، فالأخذ لهم بالإظهار إلا ورشا، فالأخذ له فيه بالوجهين من الإظهار والإدغام لأنه قد روى عنه [نقل]⁽²⁾ الحركة في كتابيه إني على التشبيه بالأصلي الثابت في جميع أحواله وقياسه الإدغام ومن أخذ له في ذلك بغير نقل أخذ له في هذا بالإظهار، وهو الوجه وكلاهما [معمول]⁽³⁾ به انتهى⁽⁴⁾.

المجراد: فالخلاف الذي ذكره الناظم ليس تخريجا من عنده كما وهم بعض الشيوخ، بل قد سبق إليه [فهو]⁽⁵⁾ ناقل له⁽⁶⁾.

قال في الكنز: تحرير جائز أن يكون وجه النقل ها هنا هو الذي ذكره في غير التيسير كما زعم بعض الشراح لأنه نقله عن عبد الصمد ويونس وليس من رجال طريق الناظم فيلزم تخليط الطرق، بل الوجهان انشعبا عن

(1) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحجها 109/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [في د [مفعول].]

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 389/1.

(5) [في ب [فهل].]

(6) نقل المصنف هذا النص عن المجراد بالمعنى، انظر إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (91/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

طريق الأزرق بالنقل عن ابن هلال عنه وتركه عن ابن سيف عنه. ووجه النقل وجود شرطه لفظاً.

وقول المبرد: إثباتها وصلًا، لحن لا وجه له مع ثبوت حمل الوصل على الوقف عن العرب وقطع بعض النحويين صلاته خلف مثبت هاء السكت [وصلًا، جهل بكلام العرب وبالفقه، إذ لو فرضنا لحنه لم تبطل.

ووجه تركه نية الوقف على هاء السكت⁽¹⁾ لاختصاصها بالوقف أصلاً، فانفصلاً ولم يلزم من تحريكها خروجها عن وضعها ساكنة، ولئلا يتعدد مخالفة الأصل.

ثم قال: في الإدغام هاء السكت حقها أن لا تثبت وصلًا، وإن ثبتت فأجراء للوصل مجرى الوقف وفيها وجهان المفهوم من عبارة الناظم الإدغام لاندراجها في الضابط وبه قرأت.

ولم يذكر في التيسير أصلاً يفهم منه إدغام أو إظهار⁽²⁾.

وقال مكي: بالإظهار قرأت وعليه وألزم ناقل كتابيه إني الإدغام لاتفاقهما في شرط الاتصال وبه قطع المالكي في قوله:

* وادغم سوى هاء السكت والمد ساكناً⁽³⁾ *

قلت: ولا يأتي إلا بريضة وليتحفظ فيه من السكت أو التحريك، مخلص يقف على الفاصلة [فيكفي المئونة]⁽⁴⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 36.

(3) الكشف عن وجوه القراءات عليها وحجها 109/1.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

ثم قال: ووجه إدغام ماله اجتماع المثلين لفظاً.

ووجه إظهاره [انفصالهما]⁽¹⁾ حكماً بالوقف المنوى لا لفظاً كما توهم، واختياري الإدغام ترجيحاً للفظ وهو من تمام الحمل. وعارض عسر لفظ الإظهار تعدد التغيير في الإدغام، وبه قرأت [فيكفي المئونة]⁽²⁾ انتهى⁽³⁾.

المنتوري: هذا الموضع لم يرد فيه عن ورش شيء، ولكن القياس من نقل أدغم ومن ترك أظهر⁽⁴⁾.

وذكر الداني في إيجاز البيان والتلخيص عن ورش الإظهار والإدغام⁽⁵⁾.

وقال في جامع البيان: فمن روى التحقيق يريد في كتابيه إني لزمه أن يقف على الياء في قوله: ماله هلك وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنها عنده كالحرف اللازم فيمتنع لذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها، لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي⁽⁶⁾.

وقال في التنبيه: وكذلك قرأت في ماله هلك بالإظهار على نية الوقف⁽⁷⁾.

وقال في التبصرة: وبالإظهار قرأت وعليه العمل هو الصواب إن شاء الله⁽⁸⁾.

(1) [في ب، ج [انفصالها]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ أ.

(7) المصدر نفسه.

(8) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 57-59.

المنتوري: وإظهار الهاء هنا في حال الوصل لا يأتي إلا بسكتة لطيفة.
وإما إذا وصلت ولم تسكت، فلا يمكن غير الإدغام لأنهما مثالان والأول ساكن.
وقد قال الشاطبي: وما أول المثالين الخ⁽¹⁾.

وقال مكي في الكشف: فأما من وصل الهاء في الموضعين بما بعدها،
فقد غلط في ذلك وأتى بغير الإختيار، ولكن الصواب أن يوقف على الأول
أبداً، وإن نوى الوقف عليها الوقف وهو واصل، فهو أقرب للصواب يريد
سكتة لطيفة⁽²⁾.

وقال أبو الحسن بن غلبون في التذكرة: ينبغي لمن أثبت هذه الهاء
ونحوها في الوصل أن يقف عليها في حال [وصله]⁽³⁾ وقفة يسيرة ثم يصل
وإنما أثبت في الوصل اتباعاً للمصحف⁽⁴⁾.

القول في أحكام نقل الحركة

وقال ابن شعيب في الاعتماد: نحوه⁽⁵⁾.

القيجاطي: واختياري في هاءات السكت الثابتة في المصحف إذا أردت
وصلها أن تسكت عليها سكتة لطيفة إشعاراً بأن الموضع موضع وقف، وأن
هذه (70/ب) الهاء لا تثبت إلا في الوقف ولا تصلها من غير سكتة، فتكون قد

(1) هذا أول عجز بيت للشاطبي رحمه الله وتماحه: وما أول المثالين فيه مسكن * فلا بد من

إدغامه متمثلاً انظر إيراز المعاني لأبي شامة ص: 194.

(2) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها 109/1 - 110.

(3) [ما بين ...] لا يوجد في د.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/أ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/أ.

أثبتها في الوصل، ولم يسمع من العرب إثباتها في الوصل، ومن شرط القراءة أن تكون موافقة لكلام العرب⁽¹⁾.

وقال الداني في إرشاد المتمسكين: وأكثر شيوخنا يستحبون أن يوقف عليها، أي على هاء السكت ولا توصل لأنه يجتمع في ذلك صحة مذهب النحويين وموافقة القراء في إثباتها⁽²⁾.

وقال مكي في الكشف: والاختبار الوقف على الهاء لأنه أصل العربية⁽³⁾.

المنتوري: [وهذا]⁽⁴⁾ هو الوجه عندي وبه أخذ انتهى⁽⁵⁾.

وسئل الإمام الأستاذ المحقق أبو عبد الله بن غازي رحمه الله عن الهاء من قوله عز وجل: ماله هلك⁽⁶⁾ في سورة الحاقة.

ف قيل له: كيف يصح قول الأستاذ الخراز ومن تابعه وإنما يعنون بترك الإدغام في هذا الحرف حذف هاء السكت من اللفظ في الوصل، وأما إذا أثبتت في الوصل فما أظن أحد يخالف في إدغامها لأنهما مثلان سكن أولهما والله أعلم.

فأجاب رحمه الله: أن ذلك لا عمل عليه.

وحكى عن شيخه أبي عبد الله الصغير عن شيخه أبي الوهري عن شيخه أبي وكيل ميمون مولى الفخار: أن هذا الكلام لأبي الحسن علي بن بري،

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الكشف عن وجوه القراءات: عليها وحججها 110/1.

(4) ما بين [...] لا يوجد في جـ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة: 176/أ.

(6) سورة الحاقة الآية (28) و (29).

وليس هو لأبي عبد الله الخراز حين فرغ من شرحه على الدرر اللوامع أراد أن يعرض شرحه على أبي الحسن ناظم الدرر اللوامع.

وكان أبو الحسن كاتباً عند الأمير⁽¹⁾ في المدينة الجديدة⁽²⁾، فتلاقيا ذات يوم بين البلدتين⁽³⁾ فأعرض عليه الشرح المذكور فقال له: دعه عندي بعض الأيام، فبقي عنده أياماً كثيرة وكتب عليه طرراً، ومن جملة ما كتب عليه هذه الطرة في هذا الموضع، فلما أن جاء الكاتب ظن أنه من الأصل فكتبه انتهى⁽⁴⁾.

قلت: وسبقه إليه ابن عبد الكريم لأنه قال: ورأيت بخط الناظم رحمه الله، أنما يعنون بالإظهار حذف هاء السكت انتهى⁽⁵⁾.

قال في اللئالي الفريدة: والكلام في الإظهار والإدغام في قوله: ماليه هلك على نحو الكلام في ترك النقل إلى هذه الهاء، وذلك أن الهاء في ماليه هاء السكت أيضاً، فحقها أن يوقف عليها، فإن وصلت بما بعدها فنية الوقف وما نوي الوقف عليه، فحكمه حكم [الموقوف]⁽⁶⁾ عليه، والموقوف عليه لا يدغم فيما بعده، إذ الإدغام يكون مع الاتصال [والاتصال]⁽⁷⁾.

فالأوجه [الأظهر]⁽⁸⁾ لذلك، ويجوز الإدغام لمراعاة الاتصال اللفظي كما كان النقل في تلك لذلك⁽⁹⁾.

(1) هو أبو عنان المريني.

(2) لعلها مدينة فاس الجديدة.

(3) لم أقف على اسم البلدتين وليست هناك قرينة دالة على تعيين واحدة منها.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 176/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) [في د [الوقف].]

(7) [في ب [ولا اتصال].]

(8) [في ب، د [الأظهر].]

(9) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب نقل حركة الهمز، الورقة 26 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

الحلفاوي: قال المجاصي: وهذا الخلاف إنما هو لورش وحده لأنه هو الذي غير في الأولى بالنقل⁽¹⁾.

قلت: وكذا عزاه لورش أبو جعفر في الإقناع وشيخ شيخنا في الزهر البائع⁽²⁾.

وقال القيسي:

وقل حكم هاء السكت أيضا لنافع متى تقرأ الإسكان في الوقف والمر
سوى ورشهم بعد اقرعوا جاء نقله واسكانها أولى عن الازرق الحر
وفي [وصلها]⁽³⁾ لحن كذاك بحذفها مخافة المرسوم [أن كنت]⁽⁴⁾ ذا خبر⁽⁵⁾

قلت: والبيت الأخير أتى به الحلفاوي، والا ولان لم يذكرهما، ولقد سلك [المرسي]⁽⁶⁾ طريقا وسطا عدلا فقال في نصه: فإذا أراد أن يظهر فيجب عليه أن يسكت سكتة خفيفة ليفصل بين الهاءين وأظنه يقرع الباب التي فتحها المصباح حيث قال:

وها ماله اظهر إن كنت ناويا بوصلك وقفا في نظامي قد خلا⁽⁷⁾
وحاصل المسألة ثلاثة أوجه ذكرها الداني في الإيجاز.

(1) الدرر اللوامع للمجاصي ص: 90 س 34 مخطوط خزانة ابن ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(2) الزهر البائع لأبي عبد الله الصفار توجد ورقات منه مخطوطة في خزانة المدرسة النحلية بمروضة.

(3) [في ج [وصلهم].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) الأجوبة المحققة للقيسي الأبيات: 1، 2، 3 من فصل الوقف على هاء السكت مخطوطة خزانة مدرسة مروضة.

(6) [في ج [المرسلي].]

(7) المصباح لأبي عبد الله القيسي ورقات مخطوطة في خزانة المدرسة النحلية بمروضة إقليم مراكش.

الوجه الأول: ثبوت الهاء في الوصل وإدغامها على القاعدة في المثليين، وهو مذهب القراء وبه أعلن في منبهته.

الثاني: حذفها في الوصل وهو مذهب النحويين.

الثالث: ثبوتها في الوصل بنية الوقف.

فخرج من هذا [أن] ⁽¹⁾ الإسكان في كتابيه أشهر من النقل عملاً على مذهب الأزرق.

واتفق الشارحون على أن الإظهار في ماله هو المشهور وهو الذي حسن أبو جعفر ⁽²⁾.

قال أبو محمد : وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله ⁽³⁾.

قال السخاوي : هو المختار ⁽⁴⁾.

وقال الفاسي : هو أجود ⁽⁵⁾.

وقال ابن سليمان : وبه أخذ (71/أ) ⁽⁶⁾.

ورجحه سيدي أبو عبد الله الصفار في الزهر اليانع والجمان النضيد ونصه وحاصله الإظهار للجماعة ورجحانه لورش [صح] ⁽⁷⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذش 390/1.

(3) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي 1/110.

(4) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة : 176 ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وبسط جميع ذلك سيدي أبو عبد الله القيسي في الأجوبة المحققة عن أسئلة متفرقة انتهى⁽¹⁾.

قلت: ونصها:

إذا قال من يبغى تلاوة ماليه⁽²⁾ لنا الحكم فيها والنصوصات كلها أجبه بنص واضح عن سؤاله وقل قد تلى مكي⁽⁴⁾ بالإظهار ماليه عليه العمل لم يذكر العدل غير ذا بايجازه المعروف يا صاح أوجه فأولهما أن تثبت الهاء واصلا وذا مذهب القراء كمثلين عندهم وفي الثاني أيضا لا ثبوت لهذه عليها يصح الوقف قالوا ضرورة وذا الوجه يعزى للنحاة جميعهم وقل مذهب القراء أثر ثم في وثالثها أن تثبت الهاء بنية ومبتدئا أيضا ومستلقا لها حكى صاحب الإقناع⁽⁵⁾ وجهين عريا كما جاء في الإقناع نصا لشيخنا

بالإظهار تتلى أم بالإدغام بينا عن أربلها كي استريح من [الظنا]⁽³⁾ يظل به الواعي لبيبنا ومتقنا وذلك هو الصواب قال: إن شاء ربنا وللعالم العلامة الدائي ذي السنا لكل فريق وجه الحبر ما اعتنا لها مدغما حتما فكن لا مبينا ولا خلف في ادغام ذا الفصل عندنا إذا وصلت فاعلم بما بعدها افطنا فيمتنع الإدغام فاسمع لقولنا وذا أوجه الأقوال خذه مبينا منبهة الدائي بالإدغام اعلنا الوقوف عليها خذ نظاما مبينا أتى بعدها كن مظهرا قد تعينا لورش ولكن فيه الإظهار حسنا أتى في كتاب الزهر ما فيه ضمنا

(1) الأجوبة المحققة للقيسي الأبيات 1 إلى 7 فصل في الوقف على حروف المد واللين.

(2) سورة الحاقة الآية (28).

(3) [الظنا: أي السقم على ما وجد في هامش أ، ب.].

(4) مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد وقد تقدمت ترجمته.

(5) أبو جعفر أحمد علي ابن الباذش صاحب الإقناع وقد تقدمت ترجمته.

كذا في الجمان مظهرا لجميعهم
والإظهار عند الفاسي⁽¹⁾ أجود ثم ل
ونجل سليمان النزيل بفاسنا
وما قال مك قد تأول بعضهم
فلو وصل الهاء لم يصح له سوى
وأن يخل لفظ التال من بعض ما مضى
لسرعة وصل للوقوف مجيئنا
تأول هذا كله من له ذكا
رحيما بجاه الهاشمي محمد
قلت:

وبالإدغام اخذنا عملا بقول الداني في المنبهة

فان أردت الوصل دون وقف
في ماله هلك [للتماثل]⁽³⁾
وذلك الخلاف فاعلمنه
ادغمت بهاء السكت دون خلف
كذا [أخذناه]⁽⁴⁾ عن الأفاضل
[واطرحن]⁽⁵⁾ ما شذوا له عنه⁽⁶⁾

لورش وللساكن: يتعلقان بتنقل وهو فعل مضارع والفاعل مضمر يعود
على الحركة، والجملة في موضع الخبر، والصحيح المنفصل صفتان للسكون،
قبل: مقطوع عن الإضافة وتقديره قبل الهمز.

(1) أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي وقد تقدمت ترجمته.

(2) [في أ، ج [معنى].]

(3) [في ج [لا تماثل].]

(4) [في ج [روينا].]

(5) [في د [الطريق].]

(6) المنبهة للشيخ أبي عمرو الداني باب القول في هاء الضمير 442/1-444.

الحلفاوي: واتفق الشارحون على أن قبل: ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، وكذلك اتفقوا على أن المنفصل نعت بعد نعت⁽¹⁾.

وخالف المجاصي الإجماع فقال: قبل المنفصل خفض به⁽²⁾.

قال (71/ب) الوراثيني: ولا يجوز أن يقال إنه مخفوض بالظرف، [لأن الظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة والعامل فيه الساكن⁽³⁾].

قال أجاتا: ظرف في موضع⁽⁴⁾ نصب على أنه حال من الساكن ويبعد أن يكون حالا، لأن الظروف لا تكون أحوالا إذا قطعت عن الإضافة قاله بعضهم⁽⁵⁾.

قال ابن عبد الكريم: ولا يصح أن يكون خفض بالظرف لأنه يبقى شرط من الشروط الأربع [أو لام معطوف على قول الساكن، أو: هنا للتوزيع. وفي كتابيه: محكي في موضع خبر المبتدأ بعده⁽⁶⁾، خلف: مبتدأ⁽⁷⁾] ويجري: فعل مضارع والفاعل مضمَر يعود على الخلف، في إدغام يتعلق بجري.

ثم قال رحمه الله:

(119) ويبدأ اللام إذا ما اعتدا بها بغير همز وصل فردا

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 30/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الإدغام مخطوطة الخزنة الحسنية رقم 11341/م 1.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية في تقييد البرية في شرح الدرر اللوامع في أصل

مقرأ الإمام نافع باب الإدغام للوراثيني مخطوطة تطوان رقم 858.

(6) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الإدغام مخطوطة ابن يوسف بمرآكش رقم: 105.

(7) [ما بين [...] من ب، أ، ج.]

أخبر أن ورشا يبدأ بحركة الهمز المنقولة إلى اللام، فيبدأ باللام مجردا من همزة الوصل لأنه إنما أوتي بها للابتداء بالساكن، والساكن قد تحرك.

وقوله: اللام [الألف (115/ب) واللام]⁽¹⁾ للعهد، والمعهود لام التعريف المتقدمة، وما: زائدة: وضمير بها عائد على اللام على حذف مضاف أى بحركتها.

وقوله: فردا أي منفردا مجردا من همزة الوصل، ومفهومه أن ورشا إذا لم يعتد فلا بد من همزة الوصل وإليه أشار الشاطبي:

وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله وإن كنت معتدا بعارضه فلا⁽²⁾
قال الداني في إيجاز البيان: واعلم أن في الابتداء بلام المعرفة إذا أُلقي عليها حركة الهمزة وجهين.

أحدهما: أن يبتدئ لأسماء، لآخرة، لأولى، فيسقط ألف الوصل قبلها استغناء عنها بحركة اللام، وإن كانت عارضة كما استغنى الجميع عن رد ألف الوصل في نحو: سل وشبهه... حين تحركت السين بحركة الهمزة بعدها اعتدادا بذلك.

والوجه الثاني: أن تبتدئ الأسماء، الآخرة، الأولى فتثبت همزة الوصل مع حركة اللام لأنها عارضة بدليل مفارقتها إياها عند تحقيق الهمزة، فلم يعتد بها [كما لم يعتد بها]⁽³⁾ في رد الواو في قوله: لم يكن الذين⁽⁴⁾ والياء في نحو قوله: فمن يرد الله⁽⁵⁾ والألف في قوله: فإن يشاء الله⁽⁶⁾ وشبهه.
قال: وهذا أوجه الوجهين وأقيسهما يعني إثبات الهمزة⁽⁷⁾.

(1) [ما بين [...] من ب، أ، ج.]

(2) إبراز المعاني شامة الدمشقي ص: 163.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) سورة البينة الآية (1).

(5) سورة الأنعام الآية (125).

(6) سورة الشورى الآية (24).

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب .

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه⁽¹⁾.

وزاد في التمهيد: أنه لا خلاف بين الأئمة في ترك رد الواو والواو في قوله: لم يكن الذين، فمن يرد الله، مع تحريك الساكن الذي بسببه حذف⁽²⁾.

قال طاهر بن غلبون⁽³⁾ في التذكرة: واعلم أن في الابتداء بلام المعرفة إذا نقلت إليها حركت الهمزة التي بعدها نحو: الأسماء والإنسان والأذن، وجهين.

أحدهما: أن يقول لا سماء ولنسان ولذن، فيبتدئ بلام متحركة، وتسقط همزة الوصل التي [كانت]⁽⁴⁾ قبلها للاستغناء عنها بحركة اللام.

والوجه الآخر وهو الجيد أن تقول الاسماء والإنسان والأذن فتثبت همزة الوصل قبل اللام، وإن كانت اللام متحركة من أجل أن حركتها عارضة [غير لازمة بدليل أنها تفارقها عند تحقيق الهمزة، فلذلك لم يعتد بها كما لم يعتد بها حيث كانت]⁽⁵⁾ عارضة في رجوع الواو في قوله: **وقل الحق**⁽⁶⁾، وقالوا **ألن جئت بالحق**⁽⁷⁾، فلذلك اثبت همزة الوصل قبل اللام وإن كانت قد تحركت كما كانت تثبت قبلها وهي ساكنة، كما حذف الواو من قوله: **قالوا لن جئت بالحق**، **وقل الحق**، وإن كانت اللام قد تحركت كما كانت تحذف معها وهي ساكنة انتهى⁽⁸⁾.

(1) شرح الدرر اللامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) تقدمت ترجمته في ص (143) برقم (730) ..

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) سورة الكهف الآية 29.

(7) سورة البقرة الآية 71.

(8) التذكرة لابن غلبون ج 1 ص: 165 تحقيق د. عبد الفتاح بحري ابراهيم الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط 1/ 1410 / 1990.

قال في الاقتصاد: في ذلك وجهان.

أحدهما : الابتداء بحركة اللام.

الثاني : الابتداء بهمزة الوصل.

ثم قال : وهذا الوجه هو الصحيح وعليه العمل.

والثاني : جائز فاعلمه⁽¹⁾.

ونحوه في جامع البيان والتيسير والتلخيص⁽²⁾.

قال في جامع البيان: والوجه الأول: أوجه وأقيس وعليه العمل يعني

الابتداء بهمزة الوصل⁽³⁾.

وقال في التلخيص: والعمل على الأول وهو القياس⁽⁴⁾.

الحلفاوي: فإن قيل: هل يمد القارئ لورش هذه الحركة المنقولة أم لا؟

فالجواب: أنه إن اعتد بالنقل ابتداء باللام مفردا، وقصر المد، وإن لم يعتد

ابتداء بهمزة الوصل ومد متوسطا على المشهور وعليه العمل انتهى⁽⁵⁾.

المنتوري: وبالابتداء بهمزة الوصل في ذلك قرأت على جميع من قرأت

عليه وبه آخذ⁽⁶⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب نقل حركة الهمزة الورقة 29/أ نسخة الخزانة الحسينية

رقم 6064.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

تنبيه وفائدة: قال في كنز المعاني: هذا التفرع على مذهب سيوييه في أن مجرد اللام للتعريف والهمزة همزة وصل، أما على مذهب الخليل في أن أل كأم فيتعين [الابتداء]⁽¹⁾ بالهمزة اعتبرت الأصل والعارض.

ثم قال: خاتمة: بيس الاسم الفسوق⁽²⁾ ليس حركة اللام للكل على حد حركة.

وقال: الإنسان للناقل ولا الهمزة التالية كالهمزة إذ الحركة في بيس الاسم مجتلبة للساكنين، والهمزة بعدها همزة الوصل خلافا لزاعمه لعدم الفائدة (72/أ) وقصد التنبيه [عليها]⁽³⁾ وتعدد التعبير.

وإذا ابتدأت الاسم فالتى بعد اللام على حذفها للكل، وأما التى قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف، وهو أوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق.

ولكني سألت بعض شيوخى فقال: الابتداء بالهمزة وعليه الرسم انتهى⁽⁴⁾.

قال في التحفة:

واللام للتعريف في ابدائنا	موقوفة الحكم على اعتدائنا
فإذا الذي بنقله يعتد	يبدا بلام مفرد لا يعدو
والشائع المشهور في الإنسان	بشكل نقل ترك الاعتداد
اذ لم ير المحذوف لم يكن	يرجع مع تحريك نون قد [عني] ⁽⁵⁾⁽⁶⁾

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) سورة الحجرات الآية (11).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) كنز المعاني للجعبري باب نقل حركة الهمزة الورقة 103/أ نسخة خزانة ابن يوسف مراكش 2/55.

(5) [في أ، ج [عني].]

(6) لتحفة لأبي وكيل ميمون لفضل الأبيات: 728 إلى 732 للورقة 37 من نسخة مخطوطة خصة.

قال الجادري:

وبداء همز الوصل أولى به في النقل⁽¹⁾

ويبدأ: فعل مضارع والفاعل مضمر يعود على ورش.

المجاصي: الفاعل القارئ⁽²⁾.

وقال الوارثيني: و يظهر أن الفاعل ورش فقط لتقدم ذكره دون غيره
هذا من جهة اللفظ، وأما من جهة المعنى فالحكم عند قالون كورش⁽³⁾.

وقال ابن عبد الكريم: يحتمل وجهين.

الأول: أن يكون الفاعل القارئ.

الثاني: أن يكون ورشا، والأول أظهر⁽⁴⁾.

اللام منصوب على إسقاط حرف الجر، إذا: ظرف زمان لما يسأتي
والعامل فيه جوابه، وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير: إذا اعتد بحركة
اللام بغير همز وصل، اعتد: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ورش،
والألف للإطلاق والجملة في محل خفض بإذا، بها: يتعلق باعتد، بغير: في
موضع الحال من اللام والعامل فيه يبدأ، فردا: بدل من الحال المتقدمة.

ابن عبد الكريم: حال من اللام⁽⁵⁾.

وزاد الوارثيني ذكره بملاحظة تذكير الحروف، وفي معناهما قول أجانا
والمطماطي، فردا: مصدر في موضع الحال [من اللام]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 223 من نسخة مخطوطة.

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(3) جمع المعاني للذرية والمباحث للسنية للوارثيني باب الإدغام مخطوطة خزنة تطولون رقم 858.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الإدغام مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105 مراكش.

(5) المصدر نفسه.

(6) [ما بين ...] لا يوجد في ج.

(7) جمع المعاني للذرية للوارثيني باب الإدغام.

ثم قال رحمه الله:

(120) ونقلوا لنا فاع منقولا ردا والن وعادا الأولى

أخبر أن ناعفا أخذ بالنقل في ثلاثة مواضع، فورش ناقض أصله في ردا وقالون في الباقي.

قال في الإقناع: وقد روى عن نافع أنه ليس مخففا من رداء وأنه [فعل]⁽¹⁾ من قولهم أردى على المائة أي زاد عليها⁽²⁾.

وقال في إيجاز البيان: والى معنى الزيادة ذهب نافع ثم ذكر باسناده الى ابن وهب.

قال : حدثني نافع بن أبي نعيم.

قال : سألت مسلم بن جندب عن قوله ردا يصدقني⁽³⁾.

قال : الرد الزيادة.

ثم قال: وأكثر العلماء على أن همز ذلك وترك همزه بمعنى واحد من قولهم: أردأته أي أعنته، فترك همزه تخفيفا لا غير⁽⁴⁾.

قال القيجاطي: والأولى عندي، أن يكون تخفيفه جمعا بين اللغتين⁽⁵⁾.

قال طاهر بن غلبون [في التذكرة: قوله تعالى في القصص ردا يصدقني، ورش نقل حركة الهمزة إلى الدال ثم يسقطها]⁽⁶⁾.

(1) [في ب [نقل].]

(2) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش 395 / 1.

(3) سورة القصص الآية (34).

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) التذكرة لابن غلبون ج 1 ص: 165.

وقال في الاقتصاد⁽¹⁾: واستثنى نافع في روايته حرفا واحدا في القصص وهو قوله: ردا يصدقني فالقى حركة الهمزة على الدال فيه فاعلم ذلك⁽²⁾.

قال في التيسير: في سورة القصص نافع "معي ردا يصدقني" بفتح الدال من غير همز.

ابن الجزري: وردا من قوله: ردا يصدقني فقرأه بالنقل [نافع]⁽³⁾ ولا خلاف في إبدال التتوين ألفا⁽⁴⁾.

المنتوري: روى جعفر بن هلال بهمزه في الوقف وكذلك روى ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب ويونس [جميعا]⁽⁵⁾ عن ورش، وليس العمل عليه قاله: في جامع البيان⁽⁶⁾.

وحكاه في إيجاز البيان عن ابن هلال وابن شنبوذ.

ونكر في التمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: النقل خاصة كما في الاقتصاد ومختصره⁽⁷⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 176/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 39 - 40.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 176/ب.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

قال في الإقناع : قال الخزعي⁽¹⁾، قال ابن الصلت⁽²⁾ عن الأزرق: الوقف بالهمز والوصل بتركه.

قال : وكذلك قال طاهر بن غلبون: عن ابن ما شاء الله⁽³⁾ عن ابن هلال عن النحاس عن الأزرق.

قال : ونص عليه الأزرق في كتابه عن ورش بغير همز، ولم يخص وصلا دون وقف.

[قال]⁽⁴⁾: وبترك الهمز في الحاليين قرأت عن نافع وبه أخذ⁽⁵⁾.

المنتوري: وبالنقل قرأت ردا في الوصل والوقف لنافع من [روايته]⁽⁶⁾ على جميع من قرأت عليه وبه أخذ⁽⁷⁾.

(1) الخزاعي إسحاق بن أحمد أبو محمد إمام في قراءة المكيين ثقة ضابط حجة، قرأ على أحمد البزي وعبد الوهاب بن فليح وآخرين توفي سنة 308هـ - ترجمته في غاية النهاية 156/1 رقم الترجمة 727.

(2) ابن الصلت محمد بن أحمد بن أيوب أبو الحسن ابن شنوذ البغدادي شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أخذ من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم، أخذ عن إبراهيم الحربي وغيره، وأخذ عنه، توفي سنة 328 هـ، - غاية النهاية في طبقات القراء 52/2 إلى 56 رقم ت 2707.

(3) ابن ما شاء الله هو أبو بكر عتيق بن ما شاء الله بن محمد المصري الغسال، شيخ مقرئ معروف، روى القراءة عن أحمد بن هلال وروى عنه أبو الطيب ابن غلبون، توفي في عشر الستين وثلاثمائة - الإقناع ص 396 ج 1.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) الإقناع لابن الباناش ج 1 / ص: 396.

(6) [في د [روايته].]

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 177/ب مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

وقال في اللئالي: واختار الشاطبي أنه من الردء وهو الإعانة لما فيه من اتحاد القراءتين.

فأما إن جعل من قولهم أردى على المائة إذا زاد عليها، فلا مخالفة فيه لما أصله ولا مدخل له في هذا الباب، إذا لا أصل له في الهمز⁽¹⁾.

قال أبو وكيل في تحفته:

ونافع بنقل ءالن معا	وعادا الأولى وردءا جمعا (72/ب)
ورش على القياس قالون جمع	في النقل بين اللغتين واتبع
ردا فلا أصل له في الهمز	أو أصله الهمز وشكل يجرز
فاشتق من [أردى] ⁽²⁾ إذا راد ومن	أردأ أي أعان بالهمزتين
فنقض الأصل بها قالون	إذ أصله التحقيق والسكون
ونقض القياس ورش في ردا	من كونه متصلا نلت الهدى
وقال بعض لفظ ردءا يحتمل	بأن يكون من شبيه المنفصل
رد يشبه الأمر وأن حرف نصب	لكن رده بخط قد وجب ⁽³⁾

قلت: وعبرة الناظم صريحة بأن أصله الهمز لقوله: ونقلوا.

قوله: وءالن [معا]⁽⁴⁾ استغنى الناظم بمده عن تقييده كما أعاد ورشا بيانا.

(1) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب حركة الهمز

الورقة 27 من مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) [في أ، ب [أردا].]

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 733 إلى 740 من الورقة 38/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) [ما بين [...] من ج.]

قال طاهر بن غلبون في التذكرة: قالون تابع ورشا على نقل حركة
الهمزة إلى الساكن الذي قبلها في موضعين في يونس ءالن وقد كنتم⁽¹⁾، ءالن
وقد عصيت⁽²⁾.

[قال في الاقتصاد: وقرأ نافع وحده ءالن وقد كنتم، ءالن وقد عصيت]⁽³⁾
بالقاء حركة الهمز على اللام⁽⁴⁾.

وقال في التسيير: نافع "به ءالن" .. و"ءالن قد عصيت" بفتح اللام من
غير همز⁽⁵⁾.

ابن الجزري: وافق قالون على النقل في ءالن في موضعي يونس⁽⁶⁾.
وجه موافقة قالون لورش ثقل الكلمة لهمزتين، والمدتين مع المسهلة
ولئلا يلتقي ساكنان مع المبدلة [الأولى]⁽⁷⁾.

وأما: "عادا الأولى"⁽⁸⁾ فأخذ نافع من طريقه بالنقل وإدغام التتوين، فإذا
وقف أبدل ألفا.

المنتوري: وكان حق الناظم أن يذكر إدغام التتوين في اللام كما فعل
الشاطبي⁽⁹⁾.

(1) سورة يونس الآية (51).

(2) سورة يونس الآية (91).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) شرح الدرر المنتوري الورقة 177/ب مخطوطة الخزانة الحسينية 1096 ضمن مجموع.

(5) التسيير في القراءات لأبي عمرو الداني ص: 122.

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 377/1.

(7) [ما بين [...] من هـ.]

(8) سورة النجم الآية (50) عند قوله تعالى: "وأنه أهلك عادا الأولى(50) وشمودا فما
أبقي"(51).

(9) شرح الدرر المنتوري الورقة 177/ب مخطوطة الخزانة الحسينية رقم 1096 ضمن
مجموع وفيه كما قال الشاطبي في قصيدته.

قال طاهر بن غلبون في التذكرة: تابع قالون ورشا على نقل حركة
الهمزة إلى الساكن الذي قبلها في والنجم عادا الأولى⁽¹⁾.

قال في الاقتصاد: في سورة النجم قرأ نافع [عادا لولى]⁽²⁾ بنقل حركة
الهمز إلى اللام وأدغم التتوين فيها ومثله في التيسير⁽³⁾.

ابن الجزري: واتفق ورش وقالون على النقل في عادا الأولى في النجم،
وإذا نقلوا أدغموا التتوين في اللام حالة الوصل⁽⁴⁾.

وما نكره في الاقتصاد [نحوه]⁽⁵⁾ في جامع البيان والتلخيص والموجز⁽⁶⁾.

تنبيه: المنتوري: قال المهدي في التحصيل⁽⁷⁾: وقال بعض القراء: إنما
اختير نقل الحركة لأنه مكتوب في مصحف، أبي وابن مسعود في ما روى
[عادا لولى]⁽⁸⁾، ليس بين الدال واللام سوى ألف واحدة، فهو مكتوب على لغة
نقل الحركة كما كتب ليكة وليست المحذوفة المعوضة من التتوين لأنها لم
تحذف في غير هذا الموضع⁽⁹⁾.

قوله: ونقلوا لنافع أي رووا، فهو من نقل الرواية.

(1) سورة النجم الآية (50).

(2) [في ب، ج] عادا الأولى [..].

(3) شرح الدرر المنتوري الورقة 177/ ب مخطوطة 1096 الخزانة الحسنية بالباط.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج 1/ ص 410 ص 11.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

(6) شرح الدرر المنتوري الورقة 177/ ب السابق الذكر.

(7) لم أعر على هذا الكتاب وإنما ذكره المنتوري في كتابه وجعله من مصادره المعتمدة لديه.

(8) [في ب، ج] عادا الأولى [..].

(9) شرح الدرر المنتوري الورقة 177/ ب رقم الكتاب 1096 الخزانة الحسنية بالرباط..

وقوله: منقولاً أي منقول الحركة والتقدير، رويوا لنافع رداً، وعاداً الأولى، منقولاً ثم قدم منقولاً.

قال الشارح: قوله: ونقلوا لنافع، يعني الحركة في الأربعة المواضع.

وقوله: منقولاً، صفة للنقل [المضمر]⁽¹⁾ في الكلام، أي ونقلوا الحركة نقلاً منقولاً، أي مأثوراً.

ويحتمل أن يكون نقلوا من نقل الرواية، أي رويوا لنافع منقولاً رداً وكذا، فيكون قوله منقولاً حالاً من رداً، وقدمه عليه ثم عطف عليه عالن، وعاداً الأولى، وهذا كما [نقول]⁽²⁾ جاء ضاحكاً زيد، ثم تعطف عليه غيره فنقول: وعمرو وبكر.

قال لي الناظم عفا الله عنه: وهذا أردت وإياه قصدت، وهو أولى، لأن فيه اجتناب الحشو وإيثار الصناعة اللفظية، وهي تجنيس الاشتقاق ومنه في القرآن: فأقم وجهك للدين القيم، وأسلمت مع سليمان انتهى⁽³⁾.

سأل بعض المقرئين بفاس الشيخ أبا عبد الله بن غازي⁽⁴⁾ رحمه الله ونص السؤال: الحمد لله أتاكم الله وتولى حفظكم جوابكم في مسألة عاداً الأولى في حالة الوصل وحالة الابتداء بحركة اللام، هل يجري فيه ما يجري فيما تغير سببه من جواز الوجهين أولاً يجري فيه إلا القصر، وإن كان يجري فيه ما يجري فيما تغير سببه كما قيل: فما وجهه؟ فبين لنا بفضلك ما أنت

(1) [في ب، د [المضمن]].

(2) [في أ [نقلوا]].

(3) سورة الروم الآية (43)، وسورة النمل الآية (44).

(4) ابن غازي تقممت ترجمته برقم (315) ص : 62.

[عليه⁽¹⁾]، وما كان الشيخ يعمل عليه ولكم الأجر (73/أ) والسلام عليكم ورحمة الله انتهى.

أونص الجواب: وعليكم السلام سيدي ورحمة الله وبركاته والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الذي تعلق⁽²⁾ بحفظ محبكم مما كان يقرره شيخنا الأستاذ رحمه الله تعالى في عادا الأولى لورش، أنه لما كان ممن اعتد بالعارض، فادغم وصلا ترجح له إسقاط همزة الوصل ابتداء وبحسب هذا يترجح له القصر لئلا يجتمع بين الاعتداد وعدمه في فور واحد كما قال المتأخرون في نحو الأبرار⁽³⁾، وطال وقفا مع أنهم قد جمعوا بين الاعتداد وعدمه حيث قالوا في باب: أقام واستقام تحركت الواو في الأصل، وانفتح ما قبلها في الحال فانقلبت ألفا، وكتب مسلما عليكم وعلى من يقف عليه محمد بن غازي سمح الله تعالى بمنه وكرمه انتهى⁽⁴⁾.

أما أقام واستقام، فللشيوخ فيه طريقتان:

للطريقة الأولى: تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في الحال فانقلبت ألفا.

والثانية: لما نقلت حركة حرف العلة سكن أثر فتح، فانقلبت ألفا وهما متقربان.

كذا أجاب الشيخ المذكور رحمه الله ووجد مكتوبا بخطه انتهى⁽⁵⁾.

الإعراب واضح.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) سورة آل عمران الآية (193).

(4) جمع المعاني النزية والمباحث السنية في تقييد البرية في شرح الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع لمحمد بن عيسى الوارثي مخطوطة خزانة تطوان 858 ومثل هذه الفتاوى كثيرة عند ابن غازي منظومة ومنثورة ببعضها في إنشاد الشريد وكثير منها في الفجر الساطع هذا.

(5) المصدر نفسه.

القول في أحكام نقل الحركة

ثم قال رحمه الله:

(121) وهمزوا الواو لقالون لدى نقلهم في الوصل أو في الابتداء
أخبر أن الرواة عن قالون همزوا الواو من عادا الأولى في حالة النقل،
سواء في الابتداء أو الاتصال، ومراده بهمزة ساكنة [ومفهومه أن ورشا
لا همز عنده⁽¹⁾].

قال في الاقتصاد: وأتى قالون بعد اللام بهمزة ساكنة⁽²⁾.
وقال في التيسير: وأتى قالون بعد ضمة اللام بهمزة ساكنة في موضع
اللام⁽³⁾.

وقال في التعريف: وقرأ قالون وحده عادا الأولى بهمزة في موضع الواو.
ومثله في جامع البيان والتمهيد وكتاب رواية أبي نشيط⁽⁴⁾.

المنتوري: والمشهور المعمول به في قراءة قالون من رواية أبي نشيط همز
الواو مع النقل وبالإدغام، وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه أخذ⁽⁵⁾.

وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في المفردات⁽⁶⁾، وابنه أبو الحسن
في التذكرة ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات وابن سفيان فسي

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 178/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 204.

(4) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 229.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 178/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

الهادي والمهدوي في الهداية وشرحها والبغدادى في الروضة وابن عبد الوهاب في كفاية الطالب وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات وابن شعيب في الاعتماد وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدي الطالب، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد وابن الطفيل في الغنية وابن عتيق في الموجز، وابن المرابط في التقريب والنشر وابن غزوان في أرجوزته، وأبو الأصبع بن عمر في المختصر، وابن [جني]⁽¹⁾ في النافع، وأبو محمد القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن رشيق في المرءات وابن عبد الملك في رجزه في رواية قالون⁽²⁾.

وقال الحصري في قصيدته:

ولكن قرأ لولى بهمزة مسكنة والعلم يكنز كالتبر⁽³⁾

ونذكر في جامع البيان: ترك همز الواو وعن أبي نشيط⁽⁴⁾.

ونذكره الخزاعي في المنتهى وابن سوار في المستنير⁽⁵⁾.

وقال في الإقناع: يهمز عين الفعل قالون من طريق مكى وأبي عمرو.

ونذكر الأهوازي والخزاعي عن أبي نشيط من جميع طرقه التسهيل كورش ونحوه في [التحفة]⁽⁶⁾ له⁽⁷⁾.

(1) [في ب د [حي].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ نسخة الخزانة الحسينية رقم 1096.

(3) المنظومة الحصرية في القراءة نافع البيت 92 الورقة 617.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) [في د [النجعة].]

(7) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 394/1 .

وقال ابن عبد الوهاب في المفتاح: وكذلك اختلف عن قالون ورش فروي عنه أنه كان يأتي بعد اللام بهمزة ساكنة، [وبالوجهين قرأت له⁽¹⁾].

الجعبري: ولم يذكر أبو العلاء همز الواو، والأمر طريق الحلواني⁽²⁾.

قال في تقريب النشر: واختلف⁽³⁾ عن قالون في همز الواو بعد اللام همزة ساكنة انتهى⁽⁴⁾.

قال المهدي في الشرح: فأما الهمزة الساكنة التي أتى بها قالون بعد اللام في عادا الأولى ففيه قولان:

أحدهما: صارت الواو قبلها ضمة [وهو مذهب البصريين]⁽⁵⁾ والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها، ربما قدرُوا الضمة فيها فقلبوها همزة، وقد كان أبو حبرة النميري⁽⁶⁾ يهزم كل واو سكنت، والضم قبلها نحو مؤسى (73/ب) وكذا قرأ قنبل سوقه، فعلى هذا ذهب قالون.

والقول الثاني: أن أصله وؤلى وهو مذهب الكوفيين، ثم قلبت الواو المضمومة همزة فصارت وؤلى بهمزتين، الأولى المضمومة فاء الفعل، والثانية الساكنة عين الفعل، فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها، فصار وؤلى فلما ألقى حركة الهمزة المضموم على اللام وحذفها، رد الهمزة الساكنة التي كان أبدلها من أجل اجتماع الهمزتين⁽⁷⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ.

(2) كنز المعاني للجعبري باب نقل الحركة الورقة 103/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم 2/55.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.].

(6) أبو حبرة النميري لم أقف على ترجمته في كتب التراجم التي رجعت إليها.

(7) لا يوجد في الهداية في وجوه القراءات السبع لأحمد بن عمار المهدي.

ونذكر المرجبي في شرح الحصرية القول الأول⁽¹⁾، والثاني ذكره الداني في التمهيد ومكي في الكشف⁽²⁾ وابن مطرف في الإيضاح والبدیع، وابن مهلب في الشرح، وابن الباذش في شرح الحصرية⁽³⁾.

ونذكر ابن أجروم في روض المنافع القول الأول.

وقال القيجاطي: والأول هو الصحيح.

تكميل: إن قيل هل لا كسر التنوين؟ فالجواب إن القراءة سنة، وإنما يذكر وجهها فقط، لأن كسر التنوين فيه ثقل وهو الانتقال من كسر إلى ضم الهمزة، واللام [غير]⁽⁴⁾ حاجز حصين لأنه ساكن.

قال في التحفة:

أظهر في الأولى فلذ بالنقل	لكنه اعتدادهم بالنقل
تنوين عادا الأولى عن إمام	لأنهم قد أدغموا في اللام
لصار ضم الهمز مع كسر عسر	قياسه الكسر ولكن لو كسر
كان همزا بعد تنوين [إِرا] ⁽⁶⁾	و[فصل] ⁽⁵⁾ لام قل كلا فصل يرى
وادغموا التنوين دم في عزة	فحركوا اللام بشكل الهمزة
مثال ما لكم في العازم ⁽⁷⁾	فصار تحريك بها كاللزام

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 178/أ.

(2) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها .

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ الورقة 178/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في هـ [وكسر].]

(6) [في أ [طرا].]

(7) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 386 إلى 391 من الورقة 21/أ نسخة مخطوطة خاصة.

ثم قال:

لو حذفتم وأصل الأولى وعلى
مسكنا فعاد واوا همزه
فجاءت اللام التي للتعريف
فلتقل الضم الذي في الهمز
وما ترى من همزه لعيسى
وقيل وعلى أصله فقدا
وهي واو ثم ثار أولى
فهمزه أيضا بذا الاملاء
وقيل وعلى أصله وان
مسكن فعاد همزا أول
وهمز قالون بغير مين
حملا على الهمز بواو موصدة
كأنما الواو التي قد سكنت
وأحرف المد إذا تحركت

الواو مضموم وهمز يتلى
والهمز واوا ميتا قل عزه
ساكنة من قبلها عن تعريف
لام واحذفه فضم يجر
همزة عين ركن رئيسا
همزه عينه على الفاء فاعلما
فحذف الهمز به منقولا
يحل في الواو التي في الفاء
أولهما مضمومة والثاني
ثم لسكن اللام أيضا ينقل
يحل في الواو التي في العين
والسوق مع موسى النبي أورده
بشكل ما جاء قبلها تحركت
تعود همزة وذا قيد ثبت⁽¹⁾

الجعبري: أصل أولى عند البصريين: فيه وولى بواوين ثانيات الأولى
قلبت الواو الأولى همزة وجوبا حملا على جمعه، وعند الكوفيين وعلى بواو
وهمزة من وأل فأبدلت الواو همزة على حد وجوه، فاجتمع همزتان فأبدلت
الثانية واوا على حد أوتى انتهى⁽²⁾.

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 401 إلى 414 من الورقة 22 ب نسخة
مخطوطة خاصة.

(2) كنز المعاني للجعبري باب الهمزتين من كلمتين الورقة 87 ب نسخة في خزانة ابن
يوسف رقم 1/55.

ونقلون: متعلق بهمزوا، وكذا لدى وفي الوصل وفي الابتداء، وأو: للتويع.

ثم قال رحمه الله:

(122) لكن بدئه له بالأصل أولى من ابتدائه بالنقل

استدرك لقالون الوجه المشهور وهو الإتيان بها على الأصل من غير نقل، فيقول الأولى بإثبات همزة الوصل وسكون اللام، وهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة.

قال في الاقتصاد: وأما الابتداء به على قراءة (أ/74) قالون فيحتمل ثلاثة أوجه:

الأولى بإثبات ألف الوصل وضم اللام وهمز الواو، ولؤلى لحذف ألف الوصل وضم اللام وهمز الواو، والأولى لإثبات ألف الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل.

وهذا الوجه أوجه وأقرب لأن العلة التي دعت به إلى مناقضة أصله في هذا الموضع خاصة هي التتوين لكونه ساكنا، ولأن المعرفة بعده أيضا ساكنة، فحرك اللام حينئذ لئلا يلتقي ساكنان، ولكي يتحصل له الإدغام، إذ كان ذلك من فعل فصحاء العرب من نظائر ذلك، فإذا كان ذلك كذلك فالتقاء الساكنين في الابتداء معدوم لافتراق الكلمتين [بالوقف]⁽¹⁾ على أحدهما، والابتداء بالتانيئة، فوجب عند ذلك أن يرد ذلك إلى سائر نظائره في جميع القرآن.

وأما الابتداء لورش ففيه وجهان:

الأول : أن تبتدئ الأولى فتثبت ألف الوصل وتضم اللام بضمة الهمزة.

(1) [في ج، د [بالوقف].]

الثاني : أن تبدئ لولى فتحذف ألف الوصل وتضم استغناء عنها بضمة
الهمزة⁽¹⁾.

ونحوه في التيسير⁽²⁾.

قال في الدر النثير: اتفق الحافظ والشيخ والإمام⁽³⁾ على أن يجوز في
الابتداء بالأولى من قوله تعالى: عاذا الأولى على مذهب ورش الولي بإثبات
همزة الوصل مفتوحة وضم اللام بعدها وإثبات واو ساكنة بعد اللام.

وزاد الحافظ عن ورش وجها ثانيا، وهو لولى بحذف همزة الوصل،
والاجتزاء عنها بضمة اللام المنقولة إليها من همزة اولي وبعد الواو
المضمومة واو ساكنة.

وأما الابتداء على مذهب قالون فاتفقوا على جواز لولى بهمزة الوصل
مفتوحة بعدها لام التعريف المضمومة وبعد اللام همزة ساكنة.

وزاد الحافظ [والإمام]⁽⁴⁾ وجها ثانيا، وهو لولى بحذف همزة الوصل
وبإبقاء سائر الحروف.

(1) الإشارة إلى ذلك في شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/ب

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 35 - 36.

(3) المراد بالحافظ: أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد المتوفى سنة 404 هـ، والمراد
بالشيخ: مكي بن أبي طالب حموش القيسي 437 هـ، والمراد بالإمام: شريح بن
محمد ابن شريح الرعيني ت: 539 هـ. قال ابن القاضي رحمه الله:

وابن شريح بالإمام يعرف **** والمك بالشيخ لديهم يوصف

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وثم وجه ثالث: وهو الأولى واتفق الإمام والحافظ على جوازه، ورجحه الحافظ، وحكاه الشيخ أيضا انتهى⁽¹⁾.

وذكر في جامع البيان التمهيد وكتاب رواية ابن نشيط الأوجه الثلاثة كما في التيسير والاقتصاد⁽²⁾.

قال في جامع البيان في الوجه الثالث وهذا عندي أوجه الأوجه الثلاثة وأقيسها⁽³⁾.

[وقال في التيسير: وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وقال في كتاب رواية أبي نشيط: وهذا الوجه عندي أوجه وأقيس⁽⁶⁾.

[وقال في التمهيد: وهذا الوجه أقيس]⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

قال ابن الجزري: ويجوز في الابتداء لكل من نقل وجهان:

أحدهما : الأولى بإتيان همزة وضم اللام بعدها.

والثاني : لولى بضم اللام وحذف همزة الوصل اعتدادا بالعارض، وهذان

الوجهان يجوزان لورش فيما نقل إليه مما فيه لام التعريف نحو الأرض والآخرة

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/ب

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 205.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/ب

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(8) المصدر نفسه.

والإيمان والأولى ويجوز لغير ورش في عادا الأولى [صمن]⁽¹⁾ نقل وجه ثالث، وهو الابتداء بالأصل من غير نقل، وهذه الأوجه الثلاثة عن قالون في وجه همز الواو، إلا أن الوجه الثالث وهو الابتداء متحد إذ لا يجوز همز الواو معه⁽²⁾.

قال في التحفة:

وبدئه له بتحقيق يرى أحق من نقل على ما فسر⁽³⁾

قوله: بداه.

قال الشارح: مصدر من بدأ [يبدأ]⁽⁴⁾ كما أن قوله ابتداء من ابتدأ يبتدئ، والضمير أن فيهما راجعان إلى هذا اللفظ الذي هو الأولى، والهاء من قوله [له]⁽⁵⁾ عائدة على قالون المذكور في البيت السابق قبله، وقد تعود الهاء من ابتداءه أيضا عليه أي أولى من ابتدائه إياه بالنقل انتهى⁽⁶⁾.

المجراد: وبدئه عائد على الأولى وله على قالون ويحتمل أن يعود على قالون، والثاني على الأول وتكون اللام زائدة مع تأخير المفعول لأن بدا يتعدى بنفسه، قال تعالى: كما بداكم تعودون⁽⁷⁾، والتقدير لكن بداه إياه أي بدا قالون هذا اللفظ بالأصل أولى من غيره، وكذلك الضمير في ابتدائه يحتمل الوجهين أيضا، والمعنى من ابتداء الأولى بالنقل أو من ابتداء قالون إياه بالنقل⁽⁸⁾.

(1) [في ج، هـ - [صمن]].

(2) النشر في القراءات العشر 409/1 - 410.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 742 الورقة 38 من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) [في أ [يبدئ]].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(6) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد في كتاب له.

(7) سورة الأعراف الآية (29).

(8) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد اختصارا انظره في إيضاح الأسرار

والبدائع الورقة 97/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

الحلفاوي: فالناظم رحمه الله اقتفى أثر الشاطبي حدو النعل بالنعل⁽¹⁾.

ولقد قال الأستاذ أجاتا ما نصه: وانظر متابعة هذا الرجز لابن فيده
وجلة نظمه ومحاظته على ألفاظه، وحرمه على موافقة أغراضه انتهى⁽²⁾.
لكن: حرف استدراك، بداه: اسم لكن ومضاف إليه، وأولى خبر، وله
وبالأصل: متعلقان ببده، ومن ابتداءه: يتعلّق بأولى وبالنقل بابتداءه.

ثم قال رحمه الله (74/ب):

(123) والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفاً فحقيق عنته

أخبر أن الهمزة بعد نقل حركتها تحذف لأجل التخفيف.

وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حذفت لسكونها وتقدير سكون الحرف قبلها، وبه قال مكي في
الكشف⁽³⁾.

وذكره الداني في جامع البيان وإيجاز البيان، وأحد قولي الداني في الأول
الباب من الإيجاز⁽⁴⁾.

الثاني: حذفت لسكونها وتقدير سكون ما قبلها إذا لم يكن بعد الهمزة ساكن.
فإن كان بعدها فإنها تحذف لسكونها وسكون ما بعدها، وهو قول أبي داود
سليمان بن نجاح⁽⁵⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل الحركة الورقة 29/أ نسخة الخزانة الحسينية
رقم 6064.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري باب الإظهار والإدغام.

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 196/2.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.

(5) المصدر نفسه.

الثالث: حذفت تخفيفاً لا غير، وبه قال المهدي واختيار الشاطبي حيث قال: واحذفه مسهلاً، والناظم حيث قال: تخفيفاً، وبه ابن [مطرف]⁽¹⁾ في البديع. قال القيجاطي: والوجه في حذف الهمزة ما ذكره المهدي وابن مطرف. وأما ما ذكره الداني ومكي وأبو داود فلا يصح وهو خطأ لأن الهمزة إنما حذفت لقصد التخفيف لما تعذر جعلها بين بين، فلا حاجة إلى تقدير [النقاء]⁽²⁾ الساكنين⁽³⁾.

قال ابن الصفار في الزهر اليناع: وما زال المهدي قبل أن يعرف قدر الحافظ يعترض عليه حتى أنه كلف الأمير نصر الله وجهه أن يكلف الحافظ الجواب عن أسئلة حرفها المهدي.

فأجابه عنها في [جزء]⁽⁴⁾ سماه الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرفة، فألقى عليه الحافظ مسألة واحدة سماها بالسئنية ضمنها ستينا سؤالاً في الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها نحو: يضيء وبرئ، فسقط في يد المهدي، وتمنى أنه لم يسئله وبقي فيها كيوم ولدت أمه، وعززها الحافظ برسالة التتبيه عن الخطأ والجهل والتمويه، وكتب بها إلى الموفق أبي الجيش في شأن المهدي⁽⁵⁾.

قال بعضهم: تعليل الناظم أولى لصحته وسلامته من الاعتراض وموافقه كلام النحويين، ولذا قال: فحقق علته، أي حقق هذه العلة، واعلم أن غيرها لا يسلم من الاعتراض.

(1) [في ب، هـ - [مطرف].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) المصدر نفسه.

(4) [في ج [جزء].]

(5) لم أقف على هذا الكتاب إلا مذكوراً عند ابن القاضي.

الحلفاوي: فالناظم رحمه الله اقتفى أثر الشاطبي حدو النعل بالنعل⁽¹⁾.

ولقد قال الأستاذ أجاتا ما نصه: وانظر متابعة هذا الرجز لابن فيده
وجلة نظمه ومحاظته على ألفاظه، وحرمة على موافقة أغراضه انتهى⁽²⁾.

لكن: حرف استدراك، بداه: اسم لكن ومضاف إليه، وأولى خبر، وله
وبالأصل: متعلقان ببده، ومن ابتداءه: يتعلق بأولى وبالنقل بابتداءه.

ثم قال رحمه الله (74/ب):

(123) والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفاً فحقق عله

أخبر أن الهمزة بعد نقل حركتها تحذف لأجل التخفيف.

وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حذفت لسكونها وتقدير سكون الحرف قبلها، وبه قال مكي في
الكشف⁽³⁾.

ونكره الداني في جامع البيان وإيجاز البيان، وأحد قولي الداني في الأول
الباب من الإيجاز⁽⁴⁾.

الثاني: حذفت لسكونها وتقدير سكون ما قبلها إذا لم يكن بعد الهمزة ساكن.
فإن كان بعدها فإنها تحذف لسكونها وسكون ما بعدها، وهو قول أبي داود
سليمان بن نجاح⁽⁵⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل الحركة الورقة 29/أ نسخة الخزانة الحسينية
رقم 6064.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري باب الإظهار والإدغام.

(3) تحذف عن وجه قراءات وعلاها وحججها 196/2.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.

(5) شرحه

الثالث: حذفت تخفيفاً لا غير، وبه قال المهدي واختيار الشاطبي حيث قال: واحذفه مسهلاً، والناظم حيث قال: تخفيفاً، وبه ابن [مطرف]⁽¹⁾ في البديع. قال الفقيجاطي: والوجه في حذف الهمزة ما ذكره المهدي وابن مطرف. وأما ما ذكره الداني ومكي وأبو داود فلا يصح وهو خطأ لأن الهمزة إنما حذفت لقصد التخفيف لما تعذر جعلها بين بين، فلا حاجة إلى تقدير [التقاء]⁽²⁾ الساكنين⁽³⁾.

قال ابن الصفار في الزهر اليناع: وما زال المهدي قبل أن يعرف قدر الحافظ يعترض عليه حتى أنه كلف الأمير نضر الله وجهه أن يكلف الحافظ الجواب عن أسئلة حرفها المهدي.

فأجابه عنها في [جزء]⁽⁴⁾ سماه الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرفة، فألقى عليه الحافظ مسألة واحدة سماها بالسيتينية ضمنها ستينا سؤالاً في الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها نحو: يضيء وبرئ، فسقط في يد المهدي، وتمنى أنه لم يسئله وبقي فيها كيوم ولدت أمه، وعززها الحافظ برسالة التنبية عن الخطأ والجهل والتمويه، وكتب بها إلى الموفق أبي الجيش في شأن المهدي⁽⁵⁾.

قال بعضهم: تعليق الناظم أولى لصحته وسلامته من الاعتراض وموافقه كلام النحويين، ولذا قال: فحقق علته، أي حقق هذه العلة، واعلم أن غيرها لا يسلم من الاعتراض.

(1) [في ب، هـ - مطرف].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(3) المصدر نفسه.

(4) [في ج [رجز]].

(5) لم أقف على هذا الكتاب إلا مذكوراً عند ابن القاضي.

والهمز: مبتدأ، وخبره يحذف، وبعد: متعلق بيحذف، وحركته مفعول
بتعلم، يحذف: مفعول لما لم يسم [فاعله]⁽¹⁾ وهو مضمَر يعود على الهمز،
تخفيفاً: مفعولاً لأجله قاله المنتوري [والمجراد وأجانا وابن عبد الكريم، أو حال
من الهمز على قول المجاصي والوارثيني، وعلته: الهاء عائدة على الحذف
الذي تضمنه يحذف قاله المنتوري]⁽²⁾.

وقال المجاصي والوارثيني: أي فحقق علة حذف الهمز، وما قال الناس
فيه، ثم قالوا: والضمير عائد على الحذف أو على الهمز ووافقهم ابن عبد الكريم
على الاحتمالين⁽³⁾.

القول في الإظهار والإدغام

ثم قال رحمه الله:

(124) القول في الإظهار والإدغام وما يليهما من الأحكام

وجه ذكره بعد تخفيف الهمزة اشتراكهما في قصد التخفيف وقدم الإظهار
على الإدغام لأنه الأصل، واقتدأ بالشاطبي والتيسير، ومن قدم الإدغام كأبي العلاء
فلعقد الباب له.

قال صاحب الفصول ابن عبد الكريم: والإظهار والإدغام مما يجب
الاعتناء به والتحفظ لأنه لحن خفي يجهله كثير من الطلبة ولم تعرفه لقلّة
محافظة عليه، وهذا الباب كثير الدور متكرر في القرآن⁽⁴⁾.

(1) [في أ [مفعوله].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي ص: 91 س 27 مخطوطة خزّانة ابن يوسف رقم 105.

(4) المصدر نفسه: باب الإظهار والإدغام.

ولهذا قال أبو بكر الأنفوي في كتاب الاستغناء في باب الإمالة لورش
قال: من أدغم ما يظهر وأظهر ما يدغم فهو لحن في قراءته وخطأ في تلاوته،
ومن فعل ذلك فكأنه قرأ القرآن بغير ما أنزل به، ولأنه خرج عن لغة العرب.

ولهذا قال ابن مجاهد: اللحن على قسمين، لحن جلي ولحن خفي،
فالجلي: هو تغيير الحركات الذي هو في الإعراب، والخفي: هو إظهار ما
يدغم وإدغام ما يظهر، وفتح ما يؤمل وإمالة ما يفتح إلى غير ذلك، لأن قراءة
القرآن إنما هي بتحريك كل حرف لما يحتاج إليه كذلك، نقله خلف عن سلف
فتدبره وتحفظ عليه انتهى⁽¹⁾.

الإظهار: مصدر أظهر يظهر.

والإدغام: مصدر أدغم وهو عبارة الكوفيين.

والإدغام: مصدر أدغم افتعل وهو عبارة سيبويه ومن ألفاظ البصريين،
وهو لغة الإدخال والستر والخفاء، ويقال أدغمت اللجام في فم الفرس.

قال الشاعر (أ/75):

مقربات بأيديهم اعنتها قوم إذا فزعوا أدغمن في اللجم⁽²⁾

وقال آخر:

وأدغمت في قلبي من الحب شعبة تذوب لها حرا من الوجه اطلع⁽³⁾

(1) شرح الدرر للمجاصي في باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(2) البيت لمساعدة ابن جوية / لسان العرب لابن منظور باب دغم ج: 12 ص 203.

(3) لم أقف على قائله.

وصناعة اللفظ بساكن فمتحرك بلا فمتحرك بلا فصل، هذا حدهم ويدخل فيه الإخفاء وليس منه. والصحيح أن يقال اللفظ بساكن فمتحرك [بلا فصل]⁽¹⁾ من مخرج واحد، فقولنا: اللفظ بساكن فمتحرك جنس يدخل فيه المدغم والمظهر والخفي.

وقولنا: بلا فصل فصل خرج [به]⁽²⁾ المظهر.

وقولنا: من مخرج واحد آخر خرج به المخفي..

قلت: مشيرا [لحده بهذين البيتين من الرجز]⁽³⁾.

لفظ بساكن آتاك مستند فمتحرك بلا فصل ورد
من مخرج متحد في العرف هذا هو الصحيح فافهم وصف
والإظهار هو الأصل لعدم توقفه على سبب، والإدغام فرعه لتوقفه عليه.
قال القينجاطي: والدليل على ذلك أن الإدغام يلزم معه تغير الحرف
الأول وليس ذلك في الإظهار⁽⁴⁾.

قال أبو عمرو: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتنا ولا يحسنون
غيره، وهو في الكتاب العزيز لا يحصى كثرة اتفاقا واختلافا⁽⁵⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] من أ، ج..]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.

(5) فصل الإدغام والإظهار من كتاب التيسير للداني ص 45.

القول في الإحصاء والإدغام

قال ابن الباذش في الإقناع: الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعه واحدة انتهى⁽¹⁾.

قال الدائي في إيجار البيان: والمفصح إنما أدغمت العرب والقراء طلبا للتخفيف وكرامية الاستقلال بأن يزيلوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدها إليه، إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء به، ألا ترى أن الخليل شبهه بمشي المقيّد، وبإعادة الحديث مرتين، فخففوا بالإدغام من أجل ذلك انتهى⁽²⁾.

وقاله ابن مجاهد [في السبعة]⁽³⁾ [أي ناقلا]⁽⁴⁾ كلام الخليل، وفي المثل أنقل من حديث معاد⁽⁵⁾.

ويحكي أن جارية كانت لبعض الملوك، وكان شديد الحب لها، فحدثها يوما حديثا ثم كرره عليها، وقال: كيف رأيت هذا الحديث؟ فقالت له حسن لولا التكرار. قال الشاعر:

إذا جلست إلى قوم تحدثهم يوما حديثا على الماضي والآتي
فلا تعدن حديثا إن طبعهم [موكل بمعادات المعادات]⁽⁶⁾
وفي الحديث: «كل مكرر مملول إلا القرآن»⁽⁷⁾.

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 164/1.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.

(3) [في د ألفة].

(4) [في ب، ج] [ناقلا].

(5) المصدر نفسه الورقة 179/ب.

(6) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(7) الحديث صحيح في معناه ولكن لم أقف عليه في المظان التي رجعت إليها.

قال في الكنز: ووزن المدغم ووزن المظهر والأفصح بقاء صوت المدغم وعليه القراءة⁽¹⁾.

سؤال: قولهم اللفظ بساكن فمتحرك يناقض قولهم التشديد عوض عن الذاهب.

[جوابه]⁽²⁾: ليس التشديد عوضاً عن الحرف بل عما فاته من لفظ الاستقلال، وإذا أصغيت إلى لفظك سمعته ساكناً مشدداً ينتهي إلى محرك مخفف.

المجراد: والإدغام لا يعرفه إلا من أحكم معرفة مخارج الحروف وصفاتها، إذ هي الموصلة إلى ذلك، كما قال المصنف: تفيد في الإدغام والإظهار، ولهذا قدمها الأئمة على باب الإظهار والإدغام انتهى⁽³⁾.

فقوله: الأئمة على حذف مضاف أي بعض الأئمة.

قال الجعبري: ولضرورة الإدغام إليها ذكرتها في الترهة قبله وفاقاً لبعض المصنفين⁽⁴⁾.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الإدغام الورقة 62/ب نسخة خزانة ابن يوسف 2/55.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 100/أ من مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراعي.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الإدغام الورقة 62/ب.

فائدة: قال في تقريب النشر: ونعني بالمتماثلين ما اتفقا مخرجا صفة، وبالمجانسين ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة وبالمقاربين ما اتفقا تقاربا مخرجا أو صفة انتهى⁽¹⁾.

ونقله عنه الأسيوطي في الإتيان⁽²⁾.

قال في كنز المعاني: كل ما ذكرنا من التجانس ليس لسوغ الإدغام، إذ تناسب المخرج كاف، بل لقوة الإدغام وضعفه على مذهب البصريين فيقوى إدغام الضعيف في القوي، ويضعف العكس ويستوي المتساوي. وصفات القوة نحو: الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق والتفخيم والغنة والتفشي.

وصفات الضعف مقابلاتها وإدغام الحرف في نفسه ممتنع للتناقض. فالغير إن اتحدا مخرجا وصفة، فالمتماثلان أو في أحدهما وتجاوزا فمتناسبان، وإلا فمتباينان هذا تعريفهم، ويلزم منه أن يكون نحو: ءامنوا وعملوا الصلحات. وفي يوسف غير متماثلين، [وهما متماثلان]⁽³⁾ والتحقيق: والغيران إن اتحدا ذاتا واندرجا في الاسم فمتماثلان، وإلا فإن اتحدا مخرجا وصفة أو تجاوزا فمتناسبان، وإلا فمتباينان⁽⁴⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 179/أ.

(2) الإتيان في علوم القرآن 94/1.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) كنز المعاني للجعبري الورقة 66/أ من مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال القيسي في معنى الإظهار:

حقيقته أن تفصل [الحرف] ⁽¹⁾ الأولى
الأول ثم الثاني تلفيه مشكلا ⁽²⁾

والإظهار معناه البيان لديهم
وتقطعه أيضا من الثاني ساكن

وقال في معنى الإدغام:

عن الحافظ الداني بالذكر قد علا
وتغييبه فيه ويدريه من تلا
وتدخل إدخالا شديدا مكملا
موحدة من غير فصل فطب ألا
فهاك نصوص الداني لم تبقى مشكلا
حرفان قل مهما تلوت متقلا
الإدغام للداني الإمام وعلا
[حروف الشفات تمت الحلق زملاء
فدونك نص الداني لم يبق مجملا] ⁽³⁾
بلامات تعريف لما قد تحصلا (122/ب)
وفي عكسه الإظهار بالبعد يبتلا ⁽⁴⁾

والإدغام خذ معناه من غير كلفة
وذلك قال إدخال حرف بمثله
حقيقته دفن الحروف بمثلها
ويرتفع الآن اللسان ارتفاعا
فوقف يحول أو بشكل لديهم
وفي لوزن ثم في الصورة اعلم وفي الثوب
أتى بحروف الفم ثم اللسان أصل
بكثرتها قل في الكلام حروفي
لقلتها أيضا وبعد تناول
ويعرف قرب الحرف مما يعيده
علامات قرب الحرف ان ادغمن به
قوله: القول في الإظهار الخ.

قال الشارح: وقد ذكرت [أنه] ⁽⁵⁾ في هذا البيت يتكلم فيما يظهر ويدغم
وفما يخفى ويقلب وهو المراد بقوله: وما يليهما من الاحكام، يعني الإخفاء

(1) [ما بين [...] من ب، د.]

(2) المصباح للقيسي باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة النحلية بمروضة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) المصباح للقيسي باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمروضة.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

والقلب، فالبيت ترجمة لما يأتي. والألف في قوله: وما يليهما من الأحكام راجع إلى الإظهار والإدغام انتهى⁽¹⁾.

وزاد المجراد بعد قوله: ويدغم ومن يدغم ذلك ومن يظهره⁽²⁾.

فإن قيل لم أتى بالجمع في قوله: الأحكام؟

أجيب: بأنه أوقع الجمع موقع التثنية أو إن أقل الجمع اثنان أو باعتبار ما ينفرد على كل واحد.

المنتوري: يريد وما يلي الإظهار والإدغام من الأحكام، وذلك إظهار النون الساكنة والتتوين وإدغامهما وقلبهما عند الباء وإخفاءهما عند حروف الفم⁽³⁾.

في الإظهار: متعلق بالقول، وما: موصولة، يليهما: فعل مضارع ومفعول، والضمير يعود على الإظهار والإدغام والفاعل مضمّر يعود على ما، والجملة صلة ما، من الأحكام: يتعلق بيليهما.

ثم قال رحمه الله:

(125) وإن لأحرف الصغير أظهرًا ولهجاء جُدت ليس أكثرًا

بدأ بإذ لا سميتها وبعضهم يقدم قد لأنها سابقة في الآية في قوله: ولقد جاءكم موسى⁽⁴⁾، وتأخر إذ في قوله: وإن جعلنا البيت⁽⁵⁾.

(1) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد المذكور عند المنتوري في شرحه على الدرر وعند ابن القاضي في كتابه هذا.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (100/1) مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراحي.

(3) كتاب شرح الدرر اللوامع لابن عبد الملك المنتوري الورقة 197/ب.

(4) سورة البقرة الآية (92).

(5) سورة البقرة الآية (125).

أخبر أن ذال إذ، تظهر عند ستة أحرف ثلاثة صفيرات ولهجاء جدت.

القول في الإحصاء والإدغام

وهذا حكم مطلق فالصاد في موضع واحد في الأحقاف وإذ صرفنا وعند السين إذ سمعتموه⁽¹⁾، في الموضعين [في النون لا غير]⁽²⁾. وعند الزاي في الموضعين في الأنفال: وإذ زين لهم الشيطان⁽³⁾، وفي الأحزاب وإذا زاغت الأبصار⁽⁴⁾ وليس في القرآن غيرهما. وعند الجيم سبعة عشر موضعا، وعند الدال أربعة مواضع، وعند التاء ثمانية عشرة موضعا.

قال الشارح: وقد جمعها بعض الناس في أوائل هذا البيت:

تاب صالح سحرا جاء داعيا زمر⁽⁵⁾

قوله: ليس أكثر أي ليس المظهر عند دال، إذ أكثر مما ذكرت يعني مما يصح إدغامها فيه لما بين الدال وبينهن من التقارب وإلا فقد تظهر عند غيرها بلا خلاف نحو: إذ كانوا⁽⁶⁾، وإنما اقتصر على هذه الستة لاختلاف القراء فيها، وذكر بعد هذا ما تدغم فيه على اللزوم.

قوله: أظهر، يروى بفتح الهمزة والهاء على البناء للفاعل فتكون ألفه للثنائية عائدة على ورش وقالون، ويكون إذ على هذا مفعولا لا مقدما، ويروى [أظهر]⁽⁷⁾ بضم الهمزة وكسر الهاء على بنائه للمفعول فتكون ألفه للإطلاق

(1) سورة النور الآية (12)

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) سورة الأنفال الآية (48).

(4) سورة الأحزاب الآية (10).

(5) لم أقف على اسم قائل هذا البيت.

(6) سورة الأحقاف الآية (26).

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

ومفعول ضمير عائد على إذ، وإذا: مبتدأ مخبر عنه، والمعنى وأظهر ذال إذ عند كذا وكذا قاله: المجراد.

وقال المجاصي: وإذا: في موضع نصب على أنها مفعولة بأظهرها والألف راجعة لورث وقالون وإن لم يذكرهما في الباب. ونحوه عند المطمطي وأجانا⁽¹⁾.

وقال الوراقيني إذ: مفعول لم يسم فاعله مقدم محكي والألف في أظهرها للإطلاق لا للتنشئة.

قلت: فإن أراد أن إذ بنفسها هي النائبة وهي ظاهر لفظه فهو ممنوع عند البصريين، وإن أراد ضميره وأطلق عليه لفظ إذ لكونه بمعناه فصحيح [فتأمله والله أعلم]⁽²⁾⁽³⁾.

وذكر الخراز وابن عبد الكريم وابن مسلم أن أظهرأ روي بالوجهين وهما بناء للفاعل وللمفعول⁽⁴⁾.

وقال الحصري: عند الصفيريات تظهر ذال إذ، وأحرف جدت ذاع من في كالعطر⁽⁵⁾.

قال في الدر النثير: اعلم أن الحروف الثمانية والعشرين المجموعة في رسم أيحد على ضربين⁽⁶⁾:

(1) شرح الدرر اللوامع ص: 97 سطر: 3، مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوراقيني مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

(4) المصدر نفسه.

(5) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم 105 الورقة 618 من نسخة مخطوطة خاصة.

(6) الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي.

أحدهما: لم يقع في القرآن بعد ذال إذ وذلك ستة أحرف، الطاء والميم والهاء والشين المثلثتان، والضاد والحاء المعجمتان، ويجمعهما قولك: طمت شخ.

والضرب الثاني وقع بعدها وهو باقي الحروف وهو على نوعين.

أحدهما: أن يكون ساكنا فيلزم كسر الدال هربا من النقاء الساكنين والذي ورد من ذلك في القرآن: **وَإِذْ أَسْتَسْقَى⁽¹⁾، وَإِذْ أَبْتَلَى⁽²⁾، وَلَوْ تَرَى⁽³⁾ إِذِ الظَّالِمُونَ⁽⁴⁾، وَ إِذِ التَّقِيَّتُمْ⁽⁵⁾، وَإِذْ أَعَزَّلْتُمُوهُمْ⁽⁶⁾، وَإِذْ أَنْتَبَذْتَ⁽⁷⁾، وَإِذِ الْمُجْرِمُونَ⁽⁸⁾، وَإِذِ الْأَغْلُلُ⁽⁹⁾.**

والنوع الثاني: وهو المقصود أن يكون الحرف الواقع بعد إذ متحركا وينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام ذال إذ فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عندهم.

وقسم فيه خلاف.

(1) سورة البقرة الآية (60)

(2) سورة البقرة الآية (124).

(3) سورة سبأ الآية (31).

(4) سورة الأنفال الآية (44).

(5) سورة الكهف الآية (26).

(6) سورة مريم الآية (16).

(7) سورة السجدة الآية (12).

(8) سورة غافر الآية (71).

فالقسم الأول: حرفان الدال في قوله تعالى: وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ⁽¹⁾،
وليس في القرآن غيره، والظاء في قوله تعالى (76/ب): وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ
إِذْ ظَلَمْتُمْ⁽²⁾، وفي قوله تعالى: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ⁽³⁾، وليس في
القرآن غيرهما.

القسم الثاني: أربعة عشرة حرفا يجمعها قولك: ربك أحق غنى له عفو.

القسم الثالث: المختلف فيه ستة أحرف وهي التي ذكر الحافظ ويجمعها
قولك: سجر تصد انتهى.

قوله: وإذ على حذف مضاف أي وذال إذ، ولا حرف: يتعلق بأظهرا،
وأكثر: خبر، ليس: واسمها ضمير يعود على المظهر.

الحلفاوي: وقول الناظم جدت جعلها المرسي من الجود والمجاصي من
الجودة⁽⁴⁾.

وقول المجاصي: ليس أكثر أي الحكم أكثر من هذا فيه نظر وأحسن منه
قول المرسي وأجانا والمطماطي والوارثيني ليس المظهر عنده أكثر من ذلك⁽⁵⁾.

ثم قال رحمه الله:

(126) وقد لأحرف الصفير تستبين ثم لدال ولجيم ونشين

(127) وزاد عيسى لظاء والضاد معا وورش الإدغام فيهما وعاء

(1) سورة الأنبياء الآية (87).

(2) سورة الزخرف الآية (39).

(3) سورة النساء الآية (64).

(4) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب الإدغام للورقة 33/ب من نسخة الخزنة الحسينية رقم 6064.

(5) شرح الدرر للمجاصي ص: 96 سطر 42 مخطوط خزنة ابن يوسف رقم 105.

ذكرها بعد إذ لأنها أنسب البواقي بها.

أخير أن دال قد تستبين أي تظهر عند ستة أحرف وهي حروف الصغير الثلاثة، والدال والجيم والشين وهو حكم مطلق.

فعند الصاد أحد عشرة موضعاً.

وعند السين كذلك.

وعند الزاي موضع واحد في الملك: ولقد زينا⁽¹⁾ لا غير.

وعند الذال: ولقد ذرأنا⁽²⁾ لا غير.

وعند الجيم: ستة وخمسون.

وعند الشين: وقد شغفها⁽³⁾ لا غير.

قوله: وزاد عيسى الخ، أي زاد قالون مع هذه الستة الظاء والضاد المعجمتين فأظهر عندهما.

فعند الظاء ثلاث.

وعند الضاد ثلاثة عشرة.

قوله: وورش الإدغام، صرح به للبيان، أي حفظ ورش إدغامهما يقال: وعيت العلم إذا حفظته أعيه وعيا، قال تعالى: وتعيها أنن وأعيه⁽⁴⁾ أي وتحفظها أنن حافظة، وأعيت المتاع في الوعاء أي جعلت الوعاء يعيه أي يحفظه.

واقصر الناظم على الأحرف الثمانية لاختلاف القراء فيهن.

(1) سورة الملك الآية (5).

(2) سورة الأعراف الآية (179).

(3) سورة يوسف الآية (12).

(4) سورة الحاقة الآية (12).

قال الحصري:

ودال قد أظهر لستة أحرف كما أظهر سر الدجا طلعة البدر
لجيم وذال ثم شين وبعدها ثلاث الصفيرات فاتهم عن القهر
وكن مدغما في الظاء والضاد دال قد لورش وقالون على أصله يجري⁽¹⁾

قال طاهر بن غلبون: قرأ ورش بالإدغام عند الظاء والضاد.

وقال في الاقتصاد: وتابع ورش قالون على الإظهار عند حرفي عند
الطاء والضاد فإنه أدغم الدال فيهما⁽²⁾.

ابن الجزري: وأدغم ورش قد في الظاء والضاد⁽³⁾.

وقال المالقي: اعلم أن من الحروف ما لم يقع في القرآن بعد دال قد،
وذلك الطاء المهملة والطاء المثناة والغين المعجمة، وما عدا ذلك فقد على
النوعين المذكورين، فما كان منه ساكنا، كسرت الدال قبله لئلا يتلقي ساكنان
نحو: فقد اهتدوا⁽⁴⁾، وما كان متحركا فينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إدغام دال قد فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم فيه خلاف.

(1) المنظومة الحصرية في قراءة نافع الأبيات: 102، 103 و 104 الورقة 618 من نسخة
مخطوطة خاصة.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 42.

(3) النشر في القراءات العشر 286/1 وما بعدها.

(4) سورة البقرة الآية (137).

فالقسم الأول حرفان الدال في قوله تعالى: وقد دخلوا بالكفر⁽¹⁾، والتاء في قوله تعالى: لقد تاب الله⁽²⁾، وقد تبين⁽³⁾ في البقرة والقصص، ولقد تركنا⁽⁴⁾ في العنكبوت والقمر.

والقسم الثاني خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: العفو خير بحفظك نصه.

والقسم الثالث المختلف فيه يجمعها أوائل كلم هذا البيت.

شهدت ضحى ظباء ساحنات ذكرت زمان جود صافنات

قوله: وقد أي ودال قد على حذف مضاف.

لا حرف: متعلق بتستبين، واللام في قوله: لا حرف ولدال ولجيم ولشين بمعنى عند، تستبين: فعل مضارع وأصله تستبين على وزن تستفعل فنقلوا حركة الياء الى الباء قبلها، فوقعت ياء ساكنة إثر كسرة وهي مجانسة لها فأخرت، والفاعل مضمّر يعود على قد، والجملة في موضع خبر قد، والتقدير مستبينة، معاً: حال من الظاء والضاد، والعامل فيه زاد⁽⁵⁾.

وقال الوارثيني: معناه جميعاً⁽⁶⁾.

وجعله المجاصي: تأكيداً⁽⁷⁾.

وقال الخراز: يعني في الحرفين، وهو حال، فيهما يتعلق بوعى⁽⁸⁾.

(1) سورة المائدة الآية (61).

(2) سورة التوبة الآية (117).

(3) سورة البقرة الآية (256).

(4) سورة العنكبوت الآية (35).

(5) الدر النثير والعذب المنير في شرح كتاب التيسير للمالقي باب الإظهار والإدغام للخرزاة الحسنية.

(6) جمع المعاني الزرية والمباحث السننية بباب الإظهار الإدغام مخطوطة خزنة تطوان رقم 858.

(7) شرح الدرر للمجاصي ص: 97 سطر 13 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(8) الدر النثير والعذب المنير في شرح كتاب التيسير باب الإظهار والإدغام مخطوطة د. التهامي الراحي.

القول في الإحصاء والإدغام

ثم قال رحمه الله:

(128) والتاء للتأنيث حيث تأتي مظهرة عند الصغيرات

(129) والجيم والتاء وزاد الظاء أيضا وبالإدغام ورش جاء

قدمها لمشاركة الدال في المخرج تاء التأنيث هي [تلق] ⁽¹⁾ الأفعال الماضية، دالة على تأنيث الفاعل.

أخبر أنها تظهر عند خمسة أحرف، وهي الصفريات والجيم والتاء وهذا حكم مطلق.

فعند الصاد موضعان: حصرت صدورهم ⁽²⁾، لهدمت صوامع ⁽³⁾.

وعند السين اثنا عشر موضعاً.

وعند الزاي موضع واحد: خبت زدناهم ⁽⁴⁾.

وعند الجيم موضعان: نضحت جلودهم ⁽⁵⁾، وجبت جنوبها ⁽⁶⁾.

وعند التاء ستة مواضع ويلزم إبدال الهمزة في قول الناظم: حيث تأتي إبدالاً لازماً ليطابق الصفريات.

(1) [في أ [تصحق]].

(2) سورة النساء الآية (90).

(3) سورة الحج الآية (40).

(4) سورة الإسراء الآية (97).

(5) سورة النساء الآية (56).

(6) سورة الحج الآية (36).

قوله: وزاد الظاء الخ أخبر أن قالون زاد بالإظهار الظاء ومراده بزاد عيسى دل عليه أيضا، فلو قال: وزاد الظاء عيسى لكان أولى.

قال الثعالبي: وقولهم فعلت ذلك أيضا⁽¹⁾.

قال ابن السكيت: هو مصدر قولك ءاض، يئيض أيضا أي عاد. يقال ءاض فلان إلى أهله أي: رجع انتهى⁽²⁾.

ووقعت تاء التانيث عند الظاء في ثلاثة مواضع.

قوله: وبالإدغام ورش جاء أي يدغم تاء التانيث في الظاء، أي رواه وأخذ به.

واقصر الناظم على هذه الخمسة أيضا لاختلاف القراء.

قال الداني في المفصيح: وعة من أدغمها في الظاء وحدها، أنها لما اجتمعت معها في طرفي اللسان والثنايا العليا تأكدت المناسبة بينهما، فلذلك خصها بالإدغام مع ما صح لديه عن أئمتها بتخصيصها به دونهن، فاتبع ذلك واعتمد عليه⁽³⁾.

وأتى بعضهم بمثلها منظومة فقال:

مضت كذبت لهدمت كلما [خبت]⁽⁴⁾ ومع نضجت كانت كذلك مثلا

وقال [الحصري]⁽⁵⁾:

وإن سكنت في الوصل تاء مؤنث كقوله: قامت زينب ربة الخدر
فقد أظهروها عند أول ثابت وجمل وسعدى ثم زيد وصنبر

(1) لسان العرب لابن منظور مادة أبيض ج: 7 ص 116 و 117 طبعة دار صادر بيروت.

(2) المصدر نفسه.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/أ.

(4) [في د [حذفت].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وأظهر عند الظاء قالون وحده لقد ضحكت أزهار علمي بلا ثغر⁽¹⁾
وقال في تقريب النشر: وأدغم تاء التأنيث ورش من طريق الأزرق في
الطاء فقط⁽²⁾.

قال ابن أبي السداد: اعلم أنه لم يقع بعدها في القرآن الضاد ولا الشين
المعجمتان، فأما الخاء والذال المعجمان فوقها بعدها في قوله تعالى: وقالت
اخرج⁽³⁾، إن نفعت الذكري⁽⁴⁾، وهذان يلحقان بما وقع بعدها ساكنًا.

فأما البواقي قد وقعت كلها بعدها متحركة وقد وقع بعضها أيضًا ساكنًا،
ولابد من الكسر مع الساكن كما تقدم نحو: قالت الملائكة⁽⁵⁾، فأما الحروف
المتحركة بعدها فتلاثة أقسام:

قسم : اتفق على إدغامه.

قسم : اتفق على إظهاره.

قسم : اختلف فيه.

القسم الأول : ثلاثة أحرف: التاء والطاء والذال وستأتي إن شاء الله.

والقسم الثاني : خمسة عشر حرفًا يجمعها قولك: العفو غم حقه كبير.

والقسم الثالث : المختلف فيه ستة، جمعت في أوائل هذا البيت:

صد جابر ظهرا ثم زارني سحرًا انتهى⁽⁶⁾

(1) المنظومة الحصرية في قراءة نافع الأبيات 109، 110 و 111 الورقة 608 نسخة
مخطوطة خاصة.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 289/1.

(3) سورة يوسف الآية (31).

(4) سورة الأعلى الآية (9).

(5) سورة آل عمران الآية (45).

(6) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي باب الإظهار
والإدغام مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

والتاء: مبتدأ للتأنيث: متعلق ببياتي، حيث: ظرف مكان، والعامل فيه مظهرة، تأتي: فعل مضارع والفاعل مضمَر يعود على التاء. مظهرة: خبر المبتدأ، عند: متعلق بمظهرة، الصفيريات مخفوض بالظرف، والجيم والتاء: معطوفان على الصفيريات، وزاد: فعل ماضٍ، والفاعل مضمَر يعود على عيسى المذكور قبل، قاله المنتوري والمجراد.

واستدل المجاصي والوراثيني وابن عبدالكريم على صحة ذلك بأن الناظم لما قال في باب: قد وزاد عيسى، قال هنا: وزاد أيضا، فأظهر الفاعل أولا، وأضمره آخرًا.

واستدل أجانا على صحته بدليلين:

أحدهما: أيضا.

والثاني: وبالإدغام ورش جاء.

وخالفهم المرسي فقال: وزاد [الطاء]⁽¹⁾ أيضا، يعني نافعا لأن قوله مظهرة مطلق انتهى⁽²⁾.

وأیضا: مصدر في موضع الحال، والعامل فيه زاد وبالإدغام متعلق بجاء، ورش: مبتدأ، جاء: فعل ماضٍ والفاعل مضمَر يعود على ورش والجملة في موضع خبر المبتدأ، والألف للإطلاق فيهما.

ثم قال رحمه الله:

(130) ويظهر أن هل وبِل للطاء والطاء والتاء معا والتاء (77/ب)

(131) والاضاد معجما وحرف السين والزاي ذي الجهر وحرف النون

(1) [في ج [الطاء]].

(2) الدر النثير للمالقي باب الإظهار والإدغام مخطوط الخزانة الحسنية 1592 م/6.

تعين ذكرهما هنا، [أخبر]⁽¹⁾ أن اللام من هل وبل يظهرها ورش وقالون عند الأحرف الثمانية فظاهر عبارته يوهم أن كل واحدة تظهر عند الثمانية وليس كذلك.

أجيب بأن الناظم اعتمد على الواقع، فهل وبل وقعا عند التاء والنون، وانفرد هل بالتاء المعجمة، وبل بالخمسة الباقية.

وبينها الإمام ابن غازي بقوله:

ويظهر ان هل وبل للتاء والنون واخصص هل بالتاء
وبل بضاد معجم والظاء والسين والزاي وحرف الطاء⁽²⁾
ولله در القيسي حيث قال:

بتاء مثنات ونون ببل وهل فهل تاءها اختصت بباقي الحروف بل⁽³⁾
فعند الطاء موضع واحد، "بل طبع الله عليها"⁽⁴⁾.

وعند الظاء: بل ظننتم فقط⁽⁵⁾.

وعند السين: موضعان: بل سولت⁽⁶⁾.

وعند الزاي: موضعان: بل زين، بل زعمتم⁽⁷⁾.

وعند الضاد: بل ضلوا عنهم، ولا ثاني له⁽⁸⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(2) لم أقف على ما نظمه الإمام ابن غازي في إظهار هل وبل في نظمه تفصيل عقد الدرر.

(3) لم أقف على هذا البيت في المصباح للقيسي ولا في الأجوبة المحققة له.

(4) سورة النساء الآية (155).

(5) سورة الفتح الآية (12).

(6) سورة يوسف الآية (18).

(7) سورة الرعد الآية (33)، وسورة الكهف الآية (48).

(8) سورة الأحقاف الآية (38).

هذا ما انفرد به بل وهل في موضع واحد: هل ثوب⁽¹⁾، واشتركا في التاء في أربعة عشر موضعا⁽²⁾، فهل بتسعة⁽³⁾، وبل بخمسة، وعند النون أحد عشر⁽⁴⁾ فهل بأربعة⁽⁵⁾ وبل بسبعة.

قوله: معجما: أي منقوطا، يقال كتاب معجم ومُعجَم: أي منقوط، وتحرز به من الصاد المهملة والجهر من بعض صفات الحروف، والزاي منها. قال الداني في المفصَح: تتفرد منهن هل بالتاء، وتشارك بل في التاء والنون، وتتفرد بل بباقي الحروف⁽⁶⁾.

قال في جامع وإيجاز البيان التلخيص: نحوه⁽⁷⁾.

واقصر الناظم أيضا على الثمانية لاختلاف القراء فيها.

وقال في شرح التيسير: اعلم أن الحاء والحاء والذال والذال والغين والشين المعجمتين لم تقع في القرآن بعد هذه اللام.

فأما باقي الحروف فعلى ثلاثة أقسام.

قسم [وقع]⁽⁸⁾ بعد هل خاصة، وهو التاء في قوله: هل ثوب الكفار.

(1) سورة المطففين الآية (36).

(2) هل: المائدة 52، التوبة 8، الحاقة 52، يونس 16، الرعد 98، مريم 65، مريم 90، النمل 3، الملك 59.

(3) بل: الأنبياء (40)، الفتح (15)، القيامة (20)، الانفطار (9)، سورة الأعلى (16).

(4) بل: سورة البقرة الآية (70)، وهود الآية (27)، والحجر الآية (15)، والأنبياء الآية (18)، ولقمان الآية (21)، والواقعة الآية (67)، وسورة القلم الآية (27).

(5) هل: سورة الكهف الآية (94) و(103)، سورة الشعراء الآية (203)، وسورة سبأ الآية (7).

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/ب.

(7) المصدر نفسه.

(8) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

وقسم وقع بعد بل خاصة وهو أحد عشر حرفا يجمعها قولك: ظفر
بقسطك ضجر.

وقسم وقع بعدهما: وهو تسعة أحرف يجمعها قولك: ايتعلمونه.

قيل: وجد بخط الناظم عوض قوله: والضاد الخ.

والضاد معجما وحرف السين غفلا وحرف الزاي ثم النون⁽¹⁾

ويظهران: فعل مضارع، والألف فاعل يعود على ورش وقالون، وهل
وبل: مفعول بيظهران، وفي الكلام حذف مضاف أي لام هل وبـ.

الحقاوي: وقول الناظم: ويظهران، هكذا بضم الياء لكونه رباعيا،
ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في كسر الهاء وفتحها، فروي بالكسر على
أن [الفعل]⁽²⁾ مبني للفاعل، والألف عائد على ورش وقالون، وهل: محكي في
موضع نصب على المفعول به، على هذا شرح الوارثيني وأجانا والخرار وزاد
المجاصي وابن عبد الكريم رواية أخرى وهو فتح الهاء على أن الفعل مبني
للمفعول والألف نائب عن الفاعل. [وهو]⁽³⁾ محكي في موضع رفع على البـدل
من النائب، معا: حال قاله: ابن عبد الكريم⁽⁴⁾.

وقال المجاصي: معا: تأكيد انتهى⁽⁵⁾.

وللطاء: متعلق بيظهران واللام بمعنى عند، ومعا: حال من الطاء والتاء
والعامل فيه يظهران، معجما حال من الضاد.

(1) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 42-43.

(2) [في هـ] [الفاعل].

(3) [في ج، د] [وهل].

(4) تقدمت ترجمته برقم 18 ص: 7.

(5) شرح الدرر للمجاصي ص: 98، س: 23، مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

ثم قال رحمه الله:

(132) فصل وما قرب منها أدغموا كقوله سبحانه: إذ ظلموا

(133) وقد تبين وقالت طائفه وأثقلت فلا تكن مخالفه

أخبر أن ذال إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبِل تدغم فيما [قرب] ⁽¹⁾ منها.

قال بعضهم: هذا النوع من باب المشارك لا من باب التقارب لأن المخرج متحد وإطلاق الناظم عليه تقارب تسامح وإلا يكون مخالفا لاصطلاحهم.

فلو قال: فصل وما شاركها قد ادغموا، لأجاد فيكون خرج به مخرج الغالب، لأن إدغام اللام في الراء من قبيل المتلاصقين وفاقا لسيبويه كما قال المصنف، والحق أن اللام لا من قبيل المشاركين خلافا لقطرب ⁽²⁾ وصاحبيه ⁽³⁾ القائلين باتحاد المخرج لما قال: (78/أ) واللام من طرفه، فإدغام إذ في الطاء وقع في موضعين [إذ ظلموا] ⁽⁴⁾ في النساء ⁽⁵⁾، وإذ ظلمتم في الزخرف ⁽⁶⁾، ودال قد في التاء في سبعة مواضع، وتاء التأنيث تدغم في الطاء في ستة مواضع وفي الدال [في] ⁽⁷⁾ موضعين.

(1) [في ب [قربت].]

(2) هو محمد بن المستنير أبو علي الشهير بقطرب، نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة، وهو أول من وضع "المثلث" في اللغة وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه، من كتبه: معاني القرآن و النوادر في اللغة والاضداد وغيرها، توفي سنة 206 هـ - ترجمته في وفيات الأعيان 494/1 وبغية الوعاة 242/1 وفهرست ابن النديم 52، وشذرات الذهب 15/2.

(3) المراد بالصاحبين: سيبويه وابن السكيت كما هو معلوم من ترجمة قطرب.

(4) [في ب، ج [إذ ظلموا]].

(5) سورة النساء الآية (64).

(6) سورة الزخرف الآية (39).

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

واعلم أن لام بل تدغم في الراء لقرب ما بينهما، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: بل رفعه الله، بل ربكم، بل ران⁽¹⁾ ولم يات في القرآن هل.

المنتوري: ولم يذكر الناظم إدغام بل للاتفاق، وذكر ما عداها لورود الخلاف عن نافع.

قال ابن مسلم: ونقض من هذا الفصل اللام من بل عند الراء، وقد أخذت [مع]⁽²⁾ الناظم رحمه الله في ذلك، فوافق على نقص ذلك، لكنه قد يندرج تحت قوله: وما قرب منها لشدة قرب ما بينهما، وصرح به الشارح⁽³⁾.

المجراد: الضمير في منها عائد على الحروف المتقدمة، ولام بل منها، فإنها داخلة إلا أنه لم يمثلها بدليل كاف التشبيه الدال على عدم الحصر⁽⁴⁾ وعلى قول ابن مسلم قيل:

واثقلت بل ران لا مخالفه	ووجد بخط الأستاذ ابن جابر
ومثله بل ران، بل ربكم	لنافع أيضا كذلك يدغم
لكن إذا تقدمت راء على	لام فبالإظهار نافع تلا

قال في إيجاز البيان: فان قيل: فلم أظهرت لام هل وبل عند النون وأدغمت في الراء؟

(1) سورة النساء الآية (158)، وسورة الأنبياء الآية (56)، وسورة المطففين الآية (14).

(2) [في ب [عن].]

(3) شرح الدر للمنتوري الورقة 182/أ.

(4) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد باختصار وتصرف يسير - إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (102/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

فالجواب: إن اللام تقرب من الراء قربا شديدا مع انحراف الراء إليها، فلما اشتد ما بينهما من القرب مع الانحراف تأكد الإدغام وليست هكذا حال النون معها، فأظهرت عندها لذلك⁽¹⁾.

قال القيجاطي: وإنما أدغمت اللام في الراء لقربها منها، وأظهرت عند النون وإن كانت قريبة [منه]⁽²⁾ لما كانت النون تدغم في حروف لم يروا، ولا يدغم من حروف لم يروا فيها غير اللام، أظهروا اللام عندها لتجري حروف لم يروا على طريقة واحدة⁽³⁾.

قال في الدرة المضيئة:

إن قيل لم أدغموا في بل راتا	ولام بل نحن بعكس باتا
فقل مجيبا لانحراف اللام	من [طرق] «اللسان [عي]» نظام
[وانحراف] «الراء إلى ظهر اللسان	فاشتركا في ذا فونك البيان
ان قيل ما الفرق بين الناهونا	وقوله: بل نحن محرومونا
فقل مجيبا لاتصال اللام	بالنون في الأول خذ كلام
ان قيل: لم أظهر في جعلنا	وهي متصلة فقلنا
سكون لام هذه لن يلزما	وأل سكون لامة قد لزمنا

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 181/ب نسخة مخطوطة في الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) [في أ [منها]].

(3) شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/أ، والورقة 182/أ.

(4) [في د [طريق]].

(5) [في د [عني]].

(6) [في ج، د [وانحرف]].

(7) الدرة المضيئة لعبد الله المغراوي البرجي فصل في الإظهار والإدغام مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم 1371 مجموع من رقم 1/390 إلى 1/400.

وقال [في اللثالي]⁽¹⁾: فإن قيل لم اتفق على إدغام اللام الساكنة في الراء
واتفق على إظهارها عند النون؟

فالجواب: أن النون لما لم يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه نحو: الميم
والواو، واستوحش من إدغام اللام فيها لذلك⁽²⁾.

قال ابن الباذش في الإقناع: فأما اللام بل عند الراء نحو: بل ربكم فهو
مدغم عند [الجميع]⁽³⁾ إلا ما روى [أبو]⁽⁴⁾ سليمان عن قالون أنه أظهره ومن
ذلك اللام الساكنة عن حركة عند النون نحو: جعلنا، وأرسلنا، وبدلنا، ومن
يبذل نعمة الله، ويظللن⁽⁵⁾ ونحوه حيث وقع لا خلاف بينهم في إظهارها عندها،
وتختلف بعض القراءة في صورة اللفظ بها، فمنهم من يحرره وينطق بالساكن
مظهرا من غير إفحاش، ومنه من يعنف في ذلك إرادة إشباع الإظهار، فربما
حرك اللام وأحدث حرف مد قبلها وذلك لحن جلي، ومنهم من يدغم وذلك
أيضا لحن⁽⁶⁾.

وقال القيجاطي: وأما اللام، فإذا نطق بها ساكنا، فلا ينبغي للقارئ أن يتعسف،
ولا أن يسرع حتى يمنعه من جريان للصوت فيه، ويخرجه إلى حيز الحركة.

(1) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(2) اللثاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الإدغام
الورقة 46/ب من مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(3) [في ج [الجيم].]

(4) [في أ [ابن].]

(5) سورة البقرة الآية (125) و(151) و(211)، والأعراف الآية (95)، والشورى الآية (33).

(6) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذش ابن 1/ 192 - 193.

قال : ولا فرق في النطق به [بين كونه⁽¹⁾ مفردا وكونه مع النون وسائر الحروف، وهذا أيضا تحكمه المشافهة⁽²⁾].

وقال ابن شريح في بعض تقييداته: واعلم أن بعض الناس يغلطون في اللام الساكنة الواجب إظهارها عند النون نحو: أنزلنا وجعلنا وأرسلنا، فمنهم من يدغمها وهذا (78/ب) لا يجوز البتة، ومنهم من يظهرها إظهارا فاحشا. وهذا أيضا لا يجوز فليصح التالي (126/ب) سكون اللام وإظهارها، وليدرب لسانه عليه وهو الصواب انتهى.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/ب.

القول في الإحصاء والإدغام

[قلت⁽¹⁾]:

ونحو أرسلنا لكل أظهرنا واحذر من التحريك في اللام سرا⁽²⁾
وتدغم أل في ثلاثة عشر [موضعا]⁽³⁾ وإليها أشار القيسي بقوله:
كذا لام تعريف لدى النون ثم را وزاي وسين ثم دال وثا وظا
وفي الضاد قل لما استطالت لرخوة وفي الشين أيضا بالتفشي قد انتهت
وخاتمها مع مثلها النص قد عزوا فإن قيل: هذا اللام للكل ادغمت
وأظهر لامي هل وبـل كلهم نعم والإسكان أصلي هنا قل ولازم
عن الدان هذا اللام بالنون فانتبه وفي هل وبـل بالعكس فالحفظ نصوصهم
وأورد ادخلنا وما كان مثله أجاب: سكون اللام في ذلك عارض
وفي مضمـر المنصوب حال اتصاله كذلك حرف الجزم ان فارق الذي
وتاء ودال طاء وصاد على الولا فكثرة دور اللام والقرب علـا
إلى مخرج اللام الذي قد تحولا إلى الطاء ذى الاطباق أيضا وذى اعتلا
إلى صاحب الإقناع حقا تعزلا بنحو النهار النص هاتوا لاعدلا
سوى العالم الأسني الكسائي ذي الملا فما الفرق بين الموضعين [تأملا]⁽⁴⁾
قد اتصلت مع كثرة الدور طب كلا ولا تعد نص الماهرين [فتمحلا]⁽⁵⁾
مسكنة في كلمة قل وفصلا أبو عمرو الداني وتعليه خلا
دليل على الشكل الذي فيه أصلا ذكرناه صار في اللام في اللفظ مشكلا

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) هذا البيت من نظم ابن القاضي رحمه الله صاحب كتاب الفجر.

(3) [في أ [حرفا].]

(4) [في ب [تأصلا].]

(5) [في أ [فتمحلا].]

والإدغام قال الداني أكد عندهم
لعدم انفصال الساكن النص واضح
كذلك في المثليين مما تقاربا
وكذلك أيضا لازحمام كليهما
عزوا للخليل ذاك مشي مقيد
وحيث السكون [لازم]⁽¹⁾ كان عندهم
لكونه السكون جاء [فيه]⁽²⁾ لعة

لدى كلمة من كلمتين فحصل
لدى كلمة واعكسه تجده صراحلا
وتعليل هذا الدان باق واتجلا
لدى المخرج المعروف واعكس فتعدلا
وعود الحديث مرتين قد أجملا
لدى كلمة أقوى وفي عكسه فلا
عن الدان لولاها يقول لا شكلا

وإدغام ما قد كان من كلمة سكونه لازم في المثل أو غيره اجعلا

متى ما تلوت الذكر أولا من الذي
لدى مثله قل أو مقاربه فقد
لدى كلمتين والسكون كما خلا
تميزت الأشياء لمن قد تعقلا

وتظهر عند البواقى واليها أشار بقوله:

كذا لام تعريف مع الهاء وحاءها
وقاف وكاف ثم جيم وياءها
وعين وحاء ثم غين ذوي علا
وفاء وميم ثم ياء وكملا
بواو ولبعد الذي بينها وبينه لم يجز إدغام [إذا]⁽³⁾ اللام مسجلا.

ثم قال:

كذا اللام عند الصاد للكل أظهرت
لكون السكون عارضا فيه ريد مع
وكونهما من كلمتين فحقه
كذا حكم هذا اللام من قبل سينها
ومن ذاك أيضا لام بل قد جيمها
كقوله يعمل صلحا ثم علا
لذواته مع قلة الدور ذو حلا
متى ما تلاه قارئ أن يفصلا 79/أ
وتعليله كالصاد في قيل من بلا
كل جاء للبعد الذي قد تأصلا⁽⁴⁾

(1) [في هـ - [لازما].]

(2) [في ب [فيها].]

(3) [في ج [ذي].]

(4) الأبيات في نظم المصباح لعبد الله القيسي منظومة خاصة في خزانة المدرسة النحلية بمروضة شيشاوة إقليم مراكش.

قوله: فلا تكن مخالفه، أي فلا تكن مخالفة هذا الحكم الذي هو الإدغام يشير بذلك الى لزوم الإدغام في تلك المواضع، والضمير في مخالفه عائد على المصدر المفهوم من قوله: أدغموا أي فلا تكن مخالفا هذا الإدغام المذكور، أي وما روي بالإظهار من ذلك لا معول عليه.

تنبيه: قال المرسى: هذا الفصل معترض ووجهه أن الشيوخ يذكرون ما وقع الاختلاف بين الراويين، وأما ما اتفق عليه فلا فائدة لذكره، لأن ذلك يؤدي إلى التطويل وعدم الاختصار وهما ضد المقصود، وأيضا قد نجد أشياء كثيرة قد اتفق عليها ومع ذلك لم يذكرها كإدغام الطاء في التاء والقاف في الكاف انتهى⁽¹⁾.
[قلت]⁽²⁾: ولا يلزم هذا الاعتراض.

والجواب [عنه ما]⁽³⁾ عند الجعبري، [ولفظه]⁽⁴⁾ هذا الكتاب موضوع لمسائل الخلاف، فنذكر المتفق دخيل فيه لأمر ما⁽⁵⁾.

قال الداني في المفصح: والعلة في الإدغام هذه الحروف أنها وما أدمت فيه من مخرج واحد، فصارت بذلك كالمتماثلة التي تزدهم في المخرج، فوجب إدغامها لذلك⁽⁶⁾.

(1) لم أقف على كلام المرسى هذا في كتاب له إلا ما ذكره المنتوري في شرحه على الدرر والمجاصي في باب الإظهار والإدغام.

(2) [ما بين لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] من أ، ج.]

(4) [في ب [قلت].]

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 66/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم

2/55

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

وقال في إيجاز البيان: فيما هذه حالته تكلف [شديد لازدحام]⁽¹⁾ [الحرفين كازدحام]⁽²⁾ ما يتماثل منها فوجب إدغام ذلك ضرورة لكي يخف النطق ويزول التكلف، ويسهل اللفظ وإليه أشار القيسي بقوله:

وتعليل ذا الإدغام بالقرب واضح فصارت كما المثلين في اللفظ قد جلا

قال الأسيوطي في الإتيان: كل حرفين النقا وكان أولهما ساكنا وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منها لغة، وقراءة فأما [المثلان]⁽⁴⁾: فاضرب بعصاك⁽⁵⁾، والجنسان نحو: قالت طائفة⁽⁶⁾، وقد تبين إذ ظلمتم بل ران، ما لم يكن أول المثلين حرف مد أول للجنسين حرف حلق نحو: فاصفح عنهم⁽⁷⁾.

فصل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل قاله: المنتوري⁽⁸⁾ وابن مسلم وابن عبد الكريم والوارثيني. وما: موصولة مفعول مقدم، قرب: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما، منها: متعلق بقرب. كقوله: خبر لمبتدأ محذوف، فإن جعلت الكاف اسما فالتقدير ذلك مثل قوله، وإن جعلتها حرفا فالتقدير ذلك ثابت كقوله: سبحانه: مصدر ومضاف إليه، والعامل فيه مضمر لا يجوز إظهاره، إذ ظلموا: مفعول، تكن: فعل مضارع مجرور بالنهاي، واسم يكن ضمير المخاطب، مخالفة: خبر تكن ومضاف إليه، والهاء عائد على الإدغام المفهوم.

(1) [في د [تشديد الازدحام].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

(4) [في ج [المثلين].]

(5) سورة البقرة الآية (60).

(6) سورة آل عمران الآية (72).

(7) سورة الزخرف الآية (89).

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

قلت: ظاهر هذا الإعراب أن ما قرب منها يدغم فيها وذلك خلاف المراد ويحتمل أن تكون [ما موصولة]⁽¹⁾ مبتدأ، وأدغموا: خبر ومفعوله محذوف تقديره: أدغموها أي الحروف التي تقدمت فيه أي فيما قرب، والضمير هو الرابط، [فتامله والله وأعلم]⁽²⁾.

ثم قال رحمه الله:

(134) وساكن المثلين إن تقدما وكان غير حرف مد أدغما
أخبر أنه إذا اجتمع حرفان متماثلان سكن الأول منهما لزوما أو عروضاً
غير حرف المد ادغم من كلمة أو من كلمتين، وهذا حكم مطلق لا خلاف فيه.
قوله: وكان غير حرف مد نحو: قالوا وأقبلوا⁽³⁾ في يوسف، مفهومه:
إن كان الحرف حرف لين فيجوز إدغامه نحو ءاووا، ونصروا⁽⁴⁾ ولم تات الياء
في القرآن.

قال بعضهم: واعلم أن حرفي اللين يجريان في باب المد مجرى حروف
المد، ويجريان في هذا الباب وباب النقل مجرى غيرهما فتامله.

تنبيهه: قوله: وكان غير حرف مد، أي طرف من كلمتين، وأما نحو
النسيء، النبيء فيخرج من كلامه ولا بد من إدغامه ولا بد من إدغامه [وإليه أشرنا:
ما لم يكن في كلمة قدرهما فالأخذ بالإدغام فيه علما
نحو النبيء والنسيء مدغما بالسوء معارياً تجده محكما]⁽⁵⁾

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] من أ، ج.]

(3) سورة يوسف الآية (71).

(4) سورة الأنفال الآية (72).

(5) [ما بين [...] من ج.]

قال الداني في إرشاد المتمسكين: ولا خلاف في إدغام الحرف الأول من الحرفين المتماثلين إذا التقيا في كلمة أو في كلمتين وكان الأول ساكنا⁽¹⁾.

وقال في المصنف: نحوه⁽²⁾.

وقال في إيجاز البيان: ولا خلاف بين القراء والعرب في إدغام الأولين من الحرفين [المتماثلين]⁽³⁾ إذا التقيا وقد سكن الأول منهما وسواء كانا من كلمة أو من كلمتين.

ثم قال: وسواء كان الأول أصليا أو عارضا لجازم أو غيره وذلك من أجل ازدحامهما في المخرج، فامتنع اللسان أن يطوع ببيانه لعدم الحركة التي تزعجه (79/ ب) وتنقله من موضع إلى آخر⁽⁴⁾.

قال القيجاطي: ليست الحركة تنقله وإنما تفصل بينه وبين الحرف إذ لا يتأتى في اجتماع المثليين غير إلا أن يفصل بينهما بحركة أو سكت، فإن كان الساكن حرف مد لم يجز إدغامه⁽⁵⁾.

قال الداني في المصنف: فإن تغيرت حركة ما قبلها فزال عن الياء وعن الواو الضمة ولزمتها الفتحة نحو قوله: بما عصوا وكتابوا⁽⁶⁾، فلا يجوز غير إدغامها في مثلها لأن معظم المد الذي أشبهها به الألف، فامتنع إدغامهما بسببه

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 182/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم

1096 مجموع.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة نفسها.

(6) سورة البقرة الآية (61).

قد زال عنهما، وانبسط اللسان بهما كانبساطه بسائر الحروف الجامدة التي ليست بأصوات، فوجب إدغامها كسائر المثليين⁽¹⁾.

ونحوه في إيجاز البيان وإرشاد المتمسكين⁽²⁾.

قال في الإقناع: وقد روى أبو سليمان عن قالون والشموني عن الأعشى عصوا وكانوا، ونحوه بإشباع مد الواو وترك الإدغام ولا يؤخذ به وله وجيه من القياس⁽³⁾.

المنتوري: وبالإدغام قرأت عصوا وكانوا ونحو على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

قال الداني في إيجاز البيان: وكذلك لا خلاف في إدغام الأول من الحرفين المختلفين [الذين]⁽⁴⁾ من مخرج واحد، إذا سكن الأول كانا في كلمة واحدة لا غير، وسواء كان سكونه أيضا أصليا أو عارضا نحو قوله تعالى: ألم نخلقكم، وطردهم ووجدتم⁽⁵⁾ وما كان [من]⁽⁶⁾ مثله حيث وقع⁽⁷⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين والتلخيص: نحوه⁽⁸⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع لابن الباذش 167/1.

(4) [في أ، ج، د [الذين].]

(5) سورة المرسلات الآية (20)، وسورة هود الآية (30)، وسورة الأعراف الآية (44).

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ الورقة 182/ب.

(8) المصدر نفسه الورقة 182/ب.

وقال في إيجاز البيان: لأن الإدغام قد تأكد [في ذلك بكونه مع ما أدغم فيه من كلمة من مخرج واحد]⁽¹⁾⁽²⁾.

وقال في الموجز: ولا خلاف في إدغام الطاء في التاء مع إظهار الإطباق الذي في الطاء، وذلك في قوله: لئن بسطت، وأحطت، وفرطتم⁽³⁾ في يوسف، وما كان مثله⁽⁴⁾.

[وقال في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والمفصح: نحوه]⁽⁵⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين وهو بمنزلة تبقيّة صوت الغنة مع الإدغام في قوله: ومن يقول، ومن وال⁽⁶⁾ وما أشبه ذلك.

وقال الداني في المفصح: وقال الإمام أبو حسن أحمد بن المنادي في كتاب الإدغام من تصنيفه: أن الطاء تدغم في التاء ويبقى منه صوتا لئلا يخل بحرف الإطباق.

قال: وهذا مما أخذناه عن أهل الأداء تلقيا ولم نجد له في الكتب تفسير⁽⁷⁾.

قال في جامع البيان: وأجمعوا على إدغام الطاء في التاء مع تبقيّة إطباق الطاء لئلا [يختل]⁽⁸⁾ بذلك صوتها⁽⁹⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) المصدر نفسه.

(3) سورة المائدة الآية (28)، وسورة النحل الآية (22)، وسورة يوسف الآية (80).

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 182/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) سورة البقرة الآية (8)، وسورة الرعد الآية (11).

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/ب.

(8) [في ب [يخل]].

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/ب.

قال في الإقناع: الطاء إن لم يلتقيا ويدغمها جميع القراء إذا سكنت في التاء، وجملة ذلك أربعة مواضع في المائدة لئن بسطت إلي يدك، [وفي يوسف ومن قبل ما فرطتم، وفي النمل أحطت بما، وفي الزمر على ما فرطت]⁽¹⁾، وييقون الإطباق اتفقوا على ذلك ويجوز إذهابه انتهى⁽²⁾.

قال الداني في جامع البيان: وإنما أدغمت الطاء في التاء لأنهما من مخرج واحد، وبقي صوتها مع ذلك لئلا يخل بها بذهابه مع الإدغام. قال: وإذا بقي صوتها لم تقلب تاء خالصة من أجل ذلك.

قال: ويجوز إذهاب ذلك الصوت مع الإدغام، فتقلب الطاء تاء خالصة، كما يجوز إذهاب الغنة مع الواو والياء إذا أدغمت النون فيهما، وليس ذلك من مذاهب القراء⁽³⁾.

قال في الإقناع: قوله عز وجل في المرسلات: ألم نخلقكم من ماء مهين. فذكر الأهوازي في الإيضاح: أنه قرأ لابن جمار⁽⁴⁾ عن نافع ألم نخلقكم بإظهار القاف وصار أهل الأداء بعد لسائر القراء فرقا ثلاثة: ففرقة ذهبت إلى الإدغام البتة، وإذهاب الصوت وهذا مذهب ابن مجاهد وأبي الحسن الأنطاكي وأبي الحسن العوفي وأبي عمرو عثمان بن سعيد⁽⁵⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 217/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/ب.

(4) ابن جمار سليمان بن مسلم أبو الربيع الزهدي مقرئ جليل ضابط عرض على نافع قال ابن الجزري مات بعد السبعين ومائة فيما أحسب - غاية النهاية في طبقات القراء

315/1 رقم ت 1387.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 217/1.

فحدثنا أبو داود قال [نا]⁽¹⁾ أبو عمرو قال: قال ابن مجاهد في كتاب قراءة نافع وما ذكر بعض الرواة من إظهار قاف الم نخلقكم يريد بيان قلقلتها كبيان إطباق الطاء إذا أدغمت في التاء فلا عمل عليه لذهاب الجهر الذي في القاف، يريد بالقلب والإدغام.

قال أبو جعفر: حمل ابن مجاهد رواية ابن جَمَاز على أنه لا يراد بها الإظهار المحض هو خروج عن الظاهر من غير ضرورة الى ذلك.

[نا]⁽²⁾ أبو الحسن بن كرز [نا]⁽³⁾ ابن قاسم بن عبد الوهاب نا الأهوازي قال: سمعت أبا عبد الله اللالكائي⁽⁴⁾ يقول: الجماعة على إدغامه إلا شيئاً يروى عن قالون عن نافع لا يعول عليه.

وقال أبو الحسن الأنطاكي⁽⁵⁾ في كتابه عن نافع: أنه كان يدغم القاف في الكاف ولا يبقي منها صوتاً، ولا خلاف بين القراء في ذلك، ومن حكى غير ذلك عن بعضهم حكى غلطاً، وإلى هذا ذهب عثمان بن سعيد.

وقال: أن القلقة إنما هي في الوقف لا في الوصل، وقد صدق ولكن الكلام معه في الاستعلاء لا في القلقة.

(1) ما بين [...] لا يوجد في أ وفي د [أخبرنا].

(2) [في أ [قال]].

(3) [في أ [قال]].

(4) محمد بن أحمد بن محمد أبو عبد الله اللالكائي المقرئ صاحب القصيدة الرائية التي عارض بها قصيدة أبي مزاح ورواها عنه الأهوازي شيخ متصدر قرأ على الشاذلي غاية النهاية في طبقات القراء 85/2-86.

(5) علي بن محمد أبو الحسن الأنطاكي نزيل الأندلس وشيخها إمام حانق مسند ثقة ضابط أخذ القراءة عن إسماعيل النحاس عن الأزرق عن ورش توفي سنة 377 هـ غاية النهاية طبقات القراء 65/1 رقم ت 2308.

وفرقه ثائية ذهبت إلى الإدغام وإبقاء الصفة (80/أ) التي هي الاستعلاء،
والجهر هو مذهب أكثر الناس.

قال الأهوازي: قرأت عن الجماعة بإدغام اللقاف، وإبقاء صوتها عند الكاف.

القول في الإحصاء والإدغام

والفرقة الثالثة ذهبت إلى البيان، فقرأت على أبي الحسن بن كرز عن
ابن عبد الوهاب قال: سمعت الأهوازي يقول: سمعت أبا الفرج الشنبوذي يقول:
كان أبو بكر النقاش يظهرها عن ابن كثير وعاصم ويدغمها عن الباقيين، فذكرت
ذلك لأبي إسحاق الصبري فقال: [يخطون]⁽¹⁾ على شيخنا إنما أراد صوت اللقاف.
قال [الأهوازي]⁽²⁾: وذكرت ذلك لأبي الحسين بن المعتمر⁽³⁾ فقال:
لا يصح إظهار صوت اللقاف إلا بعد تغليظ اللام.

قال: وذكر لي أبو علي الأصبهاني⁽⁴⁾ أن بعضهم كان يروي عن
أبي الأخزم⁽⁵⁾ عن ابن ذكوان⁽⁶⁾ الإظهار من غير إفراط.

(1) [في د [يجوز].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) محمد بن أحمد بن خلف بن أبي المعتمر أبو الحسين المعروف بابن الفحام فاضل حاذق
متشيع أخذ القراءة عرضا عن النجاد والخذري وغيرهما، وعنه أبو علي لأهوازي
وغيره غاية النهاية 83/2 رقم ت 2789.

(4) محمد بن عبد الرحيم أبو بكر الأصبهاني صاحب رواية ورش عند العراقيين إمام ضابط
مشهور ثقة أخذ قراءة ورش عرضا عن أبي الربيع سليمان توفي ببغداد سنة 296 هـ
- غاية النهاية 169/2 رقم ت 3129.

(5) محمد بن النصر أبو عمرو الرجعي المعروف بابن الأخزم شيخ الإقراء بالشام أخذ القراءة
عرضا عن هارون الأقفش وغيره وأخذ عنه الشاذلي وغيره مات سنة 341 هـ - غاية
النهاية 270/2-271 رقم 3502.

(6) ابن ذكوان عبد الله بن أحمد ابن ذكوان أبو محمد القرشي الإمام الأستاذ الشهير الراوي
لثقة شيخ الإقراء بالشام، أخذ عن أيوب بن تميم وغيره وأخذ عنه أحمد بن المعلى
وغيره، مات سنة 242 هـ - غاية النهاية 404/1 رقم 1720.

قال أبو جعفر الحكاية عن الأصبهاني ليست نص [روايتي]⁽¹⁾ عن ابن ذكوان، نقلتها على المعنى.

قال أبو جعفر: الأخذ بالبيان ليس عليه عمل وأنت مخير في إبقاء الصفة مع الإدغام واذهابها، وكان إجماعهم على إبقاء الإطباق في أحطت يقوي إبقاء الاستعلاء هنا وكلا الوجهين مأخوذ به والله أعلم انتهى⁽²⁾.

وذكر الداني في المفصح وإرشاد المتمسكين والتلخيص: أنه لا خلاف في إدغام القاف في الكاف من غير ذلك من غير تبقية لصوت القاف⁽³⁾.

وقال في جامع البيان: وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقبلها [كافاً]⁽⁴⁾ خالصة من غير ظهور صوت لها في قوله: الم نخلقكم⁽⁵⁾.

وقال في المفصح: وقد كان بعض أهل الأداء يرى بيان صوت القاف وهو قفلتها مع إدغام في الكاف⁽⁶⁾.

المنتوري: وبإدغام القاف في الكاف قرأت الم نخلقكم على جميع من قرأت عليه وبه آخذ⁽⁷⁾.

قال القيسي:

وادغم كل قاف نخلقكم بلا	صويت فصار القاف كاف مكملًا
وذا مذهب الداني ومكي مخالف	يبقى صويت القاف صار مقتلاً

(1) [في ج [روايته]].

(2) الإقناع للأبي جعفر ابن الباذش 185/1 - 186.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/أ.

(4) [في ب [كاف]].

(5) سورة المرسلات الآية (20).

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/أ.

(7) المصدر نفسه.

ورد بأن الصوت خص بوقفهم
ومن مخرجي أقصى اللسان كلاهما
وقال في المنبهة:

وأجمع الكل بلا خلاف
من غير صوت في الم نخلقكم
قال أبو وكيل في التحفة:

والقاف في كاف الم نخلقكم
الصوت في القاف صويت القلقلنة
مك أجازة ودان منعاً
قلقلنة للوقوف والإدغام
قال القيسي في الأجوبة المحققة:

وبسطت وفرطتم وفرطت في الزمر
فان ذهاب الصوت والطاء عندهم
وقال في المنبهة:

وكلهم يبقى [صوت] الطاء
إذا أتت مدغمة في التاء

-
- (1) الأجوبة المحققة باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة المخطوطة النحلية بمروضة.
- (2) المنبهة للشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق من إعداد الحسن وكاك 399/2 البيتان 676 و 677.
- (3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 818 إلى 821 الورقة 42/ب من نسخة مخطوطة خاصة.
- (4) هذان البيتان من الأجوبة المحققة وإنما من المنظومة التي سماها المصباح وهي بخزانة المدرسة النحلية بمروضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.
- (5) [في أ [صويت].]

كقوله: أحطت في نظيره ومثله فرطت في تقديره
و[ذاك]^(١) في القياس مثل النون إذا أدغمتها مع التبيين
لصوتها المركب المعروف كراهة الإجحاف بالحروف^(٢)
وقال في التحفة:

والطاء قبل التاء في أحطت مدغمة لكن يبقى الصوت^(٣)
وقال الصفار:

وتدغم مع إبقاء علو كقوله: بسطت أحطت وفرطت فحصولاً^(٤)
وساكن: مبتدأ، تقدم: فعل في موضع جزم بأن والفاعل مضمر يعود على
الساكن، غير: خبر كان واسمها ضمير يعود على الساكن، ادغما: فعل ماض مبني
للمفعول في موضع جزم وهو جواب الشرط، والمفعول لم يسم فاعله مضمر يعود
على الساكن والشرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ قاله المنتوري.

واتفق على هذه الرواية المجاصي وابن عبد الكريم.

واتفرد المجاصي برواية ثانية وهي فتح الهمزة والغين فيكون فعلا
ماضيا مبنيا للفاعل، والألف للتنثية عائد على ورش وقالون.

(١) [في ب، د ذلك].

(٢) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق وكاك الحسن بن أحمد 403/2 الأبيات
685 إلى 688.

(٣) للتحفة لأبي وكيل ميمون للفخر البيت 817 من الورقة 42/ب من نسخة مخطوطة خاصة .

(٤) تحفة الألف منظومة لأبي عبد الله الصفار منها نسخة مخطوطة جيدة بخزانة المدرسة
النحلية بمزوضة - البيت 14 في باب الإظهار والإدغام.

وانفرد ابن عبد الكريم برواية ثالثة واستحسنها وهي فتح الهمزة وكسر العين، فيكون فعل أمر مؤكد والألف بدل من النون الخفيفة وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار.

وأشار القيسي الى إدغام المثلين من كلمة أو من كلمتين [يقوله]⁽¹⁾:

لكلهم المثلين من كلمة أو من كلمتين	ومن كلمة ادغم لدى الثان الاول
بشرط السكون والسكون لعل	يكون به أو لم يكن لن يفصلا
كهل لك بل لا تكرمون وبل لهم	ويدركم قل من يوجهه قبل لا
وقد دخلوا بالكفر إذ ذهب اتبته	فما ربحنا أيضا وفاضرب به ولا
لأن اللسان لا يطوع إذا تلا	بتبين ذاك الحرف دونها احلا
وذلك لعدم الشكل إذ كان يرجعه	وينقله أيضا إلى آخر انقلا
وفي غربت عن عاصم حفصهم روى	الإظهار أو وا هكذا شعبة تلا
ولكن هذا لم يجر ثم إن نوى	بوصله وقفا صح ما قد تأولا
وأما حروف المد واللين مدها	ينوب مناب الشكل اظهره مسجلا
يدل وقوع الساكن افهمه بعده	على الشكل والإدغام ذا المد [أبطلا] ⁽²⁾
وفي حرفي اللين السكون كجامد	فإدغام دين للجميع قد أرسلنا
ومن كلمة يأتي مزيدا ومبدلا	من الواو تلك الياء الأولى ليسهلا
كنحو ولى من غنى وشبهه	وليا ومقضيا ففي الحكم مؤلا
وفي صيب مع ميت ثم سيد	من الواو هذا الياء الأخير تبدلا

وأدغم عفوا مع عدو وذلك لامتناعهما يا صاح من أن يفصلا⁽³⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(2) [في د [فصلا].]

(3) هذه المنظومة للقيسي تسمى المصباح وهي غير الأجوبة المحققة له توجد منها مخطوطة خاصة في المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة اقليم مراكش، فصل في الإدغام والإظهار.

ثم قال أيضا:

وأصل أهل النحو فيما تماثلا
كرد تمر مع مر بعده
وما كان من مثلين في كلمتيهما
فمن أين ذا التخيير في اقتتلوا وما
الأوسط أقوى قاله: الداني ذو الحجا
فمن حيث ذا الإعلال [الزم] هدهم
وإذا كانت الأوساط أبعد قال من
فقد صار قال الداني: ذا الوسط انتبه

ثم قال رحمه الله:

(135) وأظهرا نخسف نبدت عدت
(136) واذهب معا يغلب وإن تعجب يثب
أووئتموها وكذا لبثت
يرد ثواب فيهما وإن قرب

اتفرد المرسى وأجانا بالترجمة هنا وهي قوله (81/أ):

ذكر حروف قربت في المخرج واختلفت في حكمها المزدوج⁽⁴⁾
أي أذكر حروفا قربت في المخرج والصفة واختلفت في حكمها من
الإدغام والإظهار.

قوله: وأظهرا، أخبر أن ورشا وقالون يظهران الأحرف المذكورة فمن
ذلك الفاء عند الباء في موضع واحد، تخسف بهم⁽⁵⁾ نص على إظهارها في

(1) [في أ [تدري].]

(2) [في ب [الذي].]

(3) المصباح منظومة بخزانة المدرسة النحلية بمروضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش فصل في الإظهار والإدغام.

(4) لم أف على هذا البيت في المظان التي رجعت إليها.

(5) سورة سبأ الآية (9).

الاقتصاد و التيسير، ومن ذلك الذال عند التاء فنبذتها⁽¹⁾ في طه وحذف الهاء للوزن، وعدت في موضعين في الطور⁽²⁾ والدخان⁽³⁾، ومن ذلك التاء عند التاء في الأعراف والزخرف وفي لبثت، ولبثت، ولبثتم⁽⁴⁾، وكان حقه أن يبين ولكنه اكتفى بلبثت، إذ لا فرق إلا في الخطاب وزيادة الميم، والباء عند الفاء في خمسة مواضع اذهب في الإسراء⁽⁵⁾ وطه⁽⁶⁾، ويغلب في النساء⁽⁷⁾، وإن تعجب في الرعد⁽⁸⁾، ويتب في الحجرات⁽⁹⁾.

(1) سورة طه الآية (96).

(2) سورة الطور الآية (27).

(3) سورة الدخان الآية (20).

(4) سورة البقرة الآية (259)، وسورة يونس الآية (16)، وسورة الإسراء الآية (52).

(5) سورة الإسراء الآية (63).

(6) سورة طه الآية (24)، (42) و(97).

(7) سورة النساء الآية (74).

(8) سورة الرعد الآية (5).

(9) سورة الحجرات الآية (11).

القول في الإحصار والإدغام

والدال عند التاء في موضعين في آل عمران ولذا قال فيهما قوله: وإن قرب أي وإن قرب مخرج كل واحد من هذه الأحرف من مخرج الآخر، فإنه لا يعتبر هنا، وتظهر على الأصل، ويؤخذ منه أن الدال عند التاء تدغم في غير ما ذكر ولم تاتي إلا في لفظ الأخذ والاتخاذ.

قال الدائي في التمهيد: ولم يختلفوا في اختلاف إدغام الذال عند التاء إذا كان قبل الذال [خاء]⁽¹⁾ نحو قوله: [أخنتم]⁽²⁾ واتخنتم⁽³⁾ ولتخنت⁽⁴⁾ وشبهه.

قال الحصري⁽⁵⁾:

وأما أخذت وأخذتم وشبهه فمدغمة لا خلف قل فيهما فادر⁽⁶⁾

وقال في إيجاز البيان: فإن قال قائل: لم لم أظهر الذال عند التاء في قوله: إذ تقول وشبهه، وإدغامها هاهنا في أخذتم وبابه؟

فالجواب عن ذلك: أن الذال هاهنا متصلة بالتاء في كلمة واحدة لا ينفصل عنها وهي هناك مع التاء من كلمتين والإدغام فيها كان من كلمة أكد عند القراء والنحويين مما كان من كلمتين إذ [قد]⁽⁷⁾ يوقف على إحداها فينفصل المدغم مما أدغم فيه فيبطل الإدغام.

(1) [في أ [جاء].]

(2) سورة آل عمران الآية (81).

(3) سورة البقرة الآية (51).

(4) سورة الكهف الآية (77).

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) لا يوجد هذا في البيت المنظومة الحصرية في بابه الاظهار الا هذا البيت:

واشمم ورم لم تقف بعد ضمة **** ولا كسرة أو بعد أميها فادر

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

قال: فلما افترقا من جهة المؤكد للإدغام والانفصال المحقق للإظهار،
فرق بينهما بالإدغام والإظهار دلالة على ذلك⁽¹⁾.

قال القيجاطي: هذا الذي نكره الداني هو في الحقيقة من كلمتين، لكن لما كان
الضمير شديد الاتصال لا ينفصل البتة، صار مع ما قبله كأنه من كلمة واحدة⁽²⁾.
قال الداني في إيجاز البيان: فإن قيل فقد أظهر نبذتها وإنني عدت مع
التاء في كلمة واحدة.

فعن ذلك جوابان: أحدهما: إنما أراد بذلك الجمع بين اللغتين في
الموضعين ليرى جوازهما [وفشوهما]⁽³⁾ فيهما، ولذلك من مذاهب القراء نظائر
كثيرة وأصول مطردة.

والجواب الثاني: أن الإدغام في أخذتم ونظائره لا يخرجها الأشباه بغيره مما
يخالف معناه. والإدغام في نبذتها من النبذ وهو إذا أدغم أشبه لفظه بفعلت من [النبات].
وكذلك قوله: عدت من التعوذ وهو إذا أدغم أشبه لفظه بفعلت⁽⁴⁾ من
العود كقوله تعالى: وإن عدتم عدنا⁽⁵⁾.

قال: فلما كان إدغام ذلك قد يخرجها إلى هذه الحال، ءاثر [الإظهار]⁽⁶⁾
فيه، ولما كان الإدغام في أخذتم وبابه لا يخرجها إلى ذلك ءاثر الإدغام فيه لما

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(3) [في ج [حشوهما]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(5) سورة الإسراء الآية (7).

(6) [في ب [الإظهار]].

بيناه، [هذا]⁽¹⁾ مع اتباعه في ذلك لمشيخته المتصلة أسانيدهم برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى⁽²⁾.

قلت: وزاد الجعبري وجها ثالثا في نبذتها وهي مناسبة معطوفة أي قبضت انتهى⁽³⁾.

ورد بأنه لا يقال: إلا أنبت رباعيا ولا يقال: ثلاثيا.

وأجيب بأنه يقال رباعيا وثلاثيا.

(1) [في أ] نقط].

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(3) كنز المعاني للجعبري باب حروف قربت مخارجها 125/أ مخطوطة خزائن ابن يوسف رقم 2/55.

القول في الإحصار والإدغام

وقد حكى الجوهري في صحاحه اللغتين⁽¹⁾.

وقال مكي في عدت، إنما أظهر الدال لأنه فعل قد حذف عينه للاعتلال،
فلو غير لامه لأخل به.

وقال: في نبذتها، لأن اتخذتم، كلمة طالت فخففها بالإدغام وليس كذلك،
فنبذتها وأيضاً اتخذتم أوله مدغم فاتبع آخره لتتقق الكلمة.

[وزاد القيسي وجهاً ثالثاً وهو طول الكلمة بكثرة الحروف فقال]⁽²⁾:

وحيث أتى الإدغام بالقرب عللوا	لدى الصفة القراء والمخرج اعقلا
وكثرة دور الحرف من تلك مدغم	فلم يخل ومن بعضها كيف تلا
وبالطول عللوا كاتخذتم	فكن للرواة الناقلين (81/ب) مبجلاً ⁽³⁾

وقال القيسي في المصباح:

ومن ذاك أيضاً عندهم فنبذتها	لئلا يصير [النبذ] ⁽⁴⁾ نبذاً فشكلاً
نبذت ثلاثي وأنبذت عكسه	فلم ينهض التعليل فادفع مجهلاً

قال في الإقناع: ومن ذلك الظاء عند التاء، وهو موضع واحد في
الشعراء قوله: أو عظت⁽⁵⁾ فالقراء على الإظهار فيه.

(1) فقال: نبئت الأرض وأنبتت بمعنى/الصحاح للجوهري صفحة ج 1 ص: 268 حرف التاء.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) المصباح للقيسي منظومة بخزانة المدرسة النحلية بمزودة دائرة شيشاوة إقليم مراكش
حيث تحتوي على خزانة قيمة زاخرة بمخطوطات نفيسة قيمة في مختلف الفنون.

(4) [في ب] [النبذ].

(5) سورة الشعراء الآية (136).

ونكر الأهوازي إدغامها وإلقاء صفتها وهو جائز حسن ولكن أهل الأداء [يأبون]⁽¹⁾ فيه إلا الإظهار، وكأنهم عللوا عن الإدغام: لما فيه من اللبس لنتهى⁽²⁾.

فإن قيل: لأي شيء أدغمت الذال من اتخذتم وأظهرت الظاء من أوعظت والجامع بينهما أن الذال والظاء معجمتان بعد كل واحدة تاء مهملة.

فالجواب أن الظاء أقوى من الذال لأن فيها الإطباق فهي صفة تمنع من الإدغام، بهذا أجاب ابن عبد الكريم، وزاد غيره أن الظاء فيها الجهر.

وزاد في إيجاز البيان: البعد واختلاف الصور واختلاف اللفظ⁽³⁾.

قال القيسي:

وحيث أتى الإظهار بالأصل عللوا	وبالبعء ثم الفصل عدوه فيفصلا
ومنها اختلاف اللفظ والصورة انتبه	ووقفهم مع كون ذي الوقف موصلا
وعن فصحاء العرب الإظهار قد رووا	ويلقاه ما لا يدغم فيه فاحظلا
وذا كله مع صحة النقل عندهم	وأیضا مع النقل اقتفى طيب الخلا
وفي السكت لحن قال مكي [الرضا] ⁽⁴⁾	وذلك بين الشكل والشكل ارسل
كذاك بين الكلمتين فكأن به	خبير أول الشيخ التقى المبجلا ⁽⁵⁾

قال الأسيوطي في الإتقان: وكذا يحترز بين حروف الكلمة كمن يقف على التاء من نستعين وقفة لطيفة يدعي أنه يرتب صح منه⁽⁶⁾.

(1) [في هـ - [يأتون]].

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 218/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(4) [في ج - [الرضى]].

(5) المصباح مخطوطة خزنة المدرسة النحلية السابقة الذكر، الأبيات في فصل الإظهار والإدغام.

(6) الإتقان في علوم القرآن للأسيوطي 95/1.

قال في الإقناع: ومن ذلك الضاد عند التاء والجيم واللام والطاء لا خلاف في إظهارها عندهن مثل قوله تعالى: فرضتم، واخفض جناحك واخفض لهما، فمن اضطر⁽¹⁾. ولا يجوز الإدغام لأن الضاد والضاد من الحروف التي لا تدغم في مقاربتها ويدغم مقاربها، وهي ثمانية يجمعها قولك: قزم ضرس شص، والمزايا التي لا تذهب للإدغام خمسة وهي: الاستطالة والتفشي والتكرير والصغير والغنة، على أنه قد جاء عن بعض المتقدمين من القراء غير السبعة إدغام الضاد عند الطاء في اضطر⁽²⁾، [وبابه]⁽³⁾ وله وجيه نص عليه سيبويه⁽⁴⁾.

قال القيسي:

وشين وضاد ثم راء وصاها	وزاي وسين ميم وفافلا
يجوز لنا إدغامها الزيادة	لدى صوتها فالشين والفاء عللا
من أجل التفشي تمت [الضاد لاستطالة	ثم] ⁽⁵⁾ الرا بعده لن يحلا
لتكريره والصاد قل لصغيره	مع اختيه ثم الميم للغنة العلا
والأفضل لم يدغم في الانقص واعكس	عليك بنص الداني ترقى مبجلا
والإدغام ليس العرب والنص هكذا	ولا يحسنون غيره عن فتى العلا
فان كان ذا الإدغام أثقل عندهم	أتموا ومعناه البيان موصلا ⁽⁶⁾

(1) سورة البقرة الآية (237) و(173)، وسورة الحجر الآية (88)، وسورة الإسراء الآية (24).

(2) سورة البقرة الآية 173.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الإقناع لابن البادش 1/ 188.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) المصباح للقيسي منظومة خزانة المدرسة النخلية بمروضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

قال في التحفة:

والضاد والطاء معجمين قبل تا مظهرتان للجميع يا فتى⁽¹⁾
وقال الصفار:

وكل بإظهار وعظت ونحوه وأقرضتم مع شبهه فشد العلا⁽²⁾
فإن قيل لأي شيء أظهر ورش الدال الدالة من يرد تواب وأدغم الدال
من ولقد ظلمك⁽³⁾ والجامع بينهما أن التاء (أ/82) والطاء معجمتان قبل كل
واحدة منهما دال مسهلة منفصلة فما الفرق؟

قيل: الفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن دال يرد أصله الحركة، وإنما سكن لدخول الجازم [إخلاف]⁽⁴⁾
قد، فإن سكونه لازم وإدغام اللازم أولى من العارض.
وهذا الفرق: شهد ابن عبد الكريم بأنه حسن.

الفرق الثاني: إن التاء ضعيفة بالهمس والرغوة وقبلها قوي بالجهر والشدة،
فمن هنا امتنع إدغام يرد تواب⁽⁵⁾، ولم يمتنع إدغام لقد ظلمك لقوة الطاء لأنها شاركت
لدال في الجهر وقابل شدتها بالاستعلاء وزالت عليها بالإطباق⁽⁶⁾.

فإن قلت: إن قلقة الدال تقابل إطباق الطاء.

-
- (1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 816 من الورقة 42/ب من نسخة مخطوطة خاصة.
(2) البيت 12 من تحفة الألف منظومة لأبي عبد الله الصفار منها نسخة مخطوطة بالمدرسة
النحلية بمزروضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش ولدي مصورة منها.
(3) سورة ص الآية (24).
(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].
(5) سورة آل عمران الآية (145).
(6) والإطباق معناه في اللغة الالتصاق وفي الاصطلاح انطباق طائفة أي جملة من اللسان إلى
لحناك الأعلى عند النطق بالحرف وانحصار الصوت بينهما ولذا سمي مطبقا وحروفه أربعة
وهي (ص، ض، ط، ظ).

الحلفاوي: وقد ذكر الشيرازي أن في الظاء قلقة أيضا وبالجمل، فالظاء أقوى من الدال، والدال أقوى من التاء، والمقصود بالإدغام إنما هو إدغام ضعيف في قوي ليكتسب منه، وأما العكس فليس بمقصود⁽¹⁾.

قال في الدرة المضيئة:

ان قيل ما الفرق بين اتخذنا	واذ تبرأ الذين قاتلنا
الاتصال ثم الانفصال	وبينه وبين عدت قالوا
لو ادغمت لالتبست بالعود	وهكذا نبذتها من نبذ
ومعناه الترك [افهمن] ⁽²⁾ ما افتي	لو ادغمت لالتبست بالنبذ
وحجة الإظهار في وعظت	قوة ظاء دونك ما سمعتا
مراعاة النفس في الفاء امتنع	إدغامها في الباء كذا قد وقع
في عكس ذا قوة في الباء	واقض بها للدال قبل التاء ⁽³⁾

تنبيه: وجد بخط الأستاذ أبي عبد الله بن جابر⁽⁴⁾ ما نصه تتميم لي في

ما بقي على الناظم:

ونحو يغفر لي ويفعل ذلك أظهره أيضا عنهما كذلك⁽⁵⁾

(1) شرح الدرر اللولع للحلفاوي باب الإدغام الورقة 33/ب نسخة الخزنة الحسينية رقم (6064).

(2) [في د [افهموا]].

(3) الدرة المضيئة للمغراوي أرجوزة في 354 بيتا في أصل مقرا نافع أولها: الحمد لله الكريم البارئ سبحانه من ملك قهار. الخزنة العامة بالرباط رقم 1371 في مجموع 390/1 إلى 400/1 فصل في الإظهار والإدغام.

(4) لم أقف على ترجمة الأستاذ أبي عبد الله بن جابر في المظان التي رجعت إليها إلا مذكورا في الفجر.

(5) لم أقف على هذه التهمة التي للأستاذ أبي عبد الله بن جابر فيما بقي على الناظم كما ذكر المصنف ولعل هذه الوجادة في حاشية من الحواشي التي وقف عليها المصنف رحمه الله.

ونص على إظهاره في الاقتصاد [والإرشاد]⁽¹⁾ والتيسير والإقناع.
وقال في التحفة:

والراء قبل اللام دون ريب مظهرة كاصبر لحكم رب⁽²⁾

القول في الإحصار والإدغام

قال في الإقناع: ومن ذلك (131/ب) الراء الساكنة عند اللام نحوه: اغفر لنا، وجملة ما في القرآن [منه]⁽³⁾ اثنان وخمسون موضعاً، أجمع القراء على [الإظهار]⁽⁴⁾ فيها لما في الإدغام من الإخلال بالصفة إلا ما روي عن أبي عمرو، ومن ذلك السين عند التاء نحو: نستعين ولا يجوز فيه الإدغام للإخلال بالصفير، ومن ذلك العين عند الغين والغين عند العين، والحاء عند العين والعين عند الخاء، [والحاء]⁽⁵⁾ عند الهاء نحو: واسمع غير مسمع⁽⁶⁾، ويتبع غير في الموضعين في النساء⁽⁷⁾ وافرغ علينا، وافرغ عليه وافصح عنهم⁽⁸⁾، ومن يتبع خطوات الشيطان⁽⁹⁾، لا أعلم الحاء عند الهاء جاءت في القرآن وهو: امدح هلالاً، فالإدغام في هذا كله ممتنع⁽¹⁰⁾.

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت: 828 الورقة 43/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [في ب [إظهار].]

(5) [في ب [الحاء].]

(6) سورة النساء الآية (46).

(7) سورة النساء الآية (115).

(8) سورة البقرة الآية (250)، وسورة الكهف الآية (96)، وسورة الزخرف الآية (89).

(9) سورة النور الآية (21).

(10) الإقناع لابن البادش 189/1 - 191.

قال في التحفة:

والعين مهملاً قبيل الخاء والغين معجمين في الهجاء
مظهرة به لعين يحكم كأفرغ علينا ثم فأفصح عنهم
إذا جاء ذي التنصيص عن يعلم أن حروف الحلق ليست تدغم
إذ قررت في الدور كالمسائل وإنما تدغم في التماثل⁽¹⁾

وحروف الحلق التي تدغم الهاء والعين والحاء والخاء والغين فما كان منها أدخل في الحلق لم يدغم فيها الأدخل في الفم ومن ذلك لام قل عند السين والصاد والنون والتاء نحو: قل سموهم، وقل صدق الله، وقل نعم، وقل تعالوا⁽²⁾ ونحوه ولا خلاف في إظهاره.

فأما عند الراء فلا خلاف في إدغام للقرب الذي بينهما واشتراكهما في الجهر، ومن ذلك [لام]⁽³⁾ بل عند الجيم نحو: بل جينك وشبهه⁽⁴⁾، لا يجوز فيه الإدغام لتباعد المخرجين كما لا يجوز إدغام الياء في الجيم للتباعد بالصفة انتهى⁽⁵⁾.

قال القيسي:

وإن جاء ظاء قبل فاء فلخصوا لئلا يصير الظاء تاء مبديلاً (82/ب)
لما بين هذا لتاء والفاء قد حكوا من الهمس فاحذر [قلبها] فتجملاً
وإن جاء قبل الطاء صاد فبينوا لئلا يصير النطق بالسين مهملاً

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 830 إلى 833 من الورقة 43/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) سورة الرعد الآية (33)، وآل عمران الآية (95)، والصلوات الآية (18)، والأنعام الآية (151).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(4) سورة الحجر الآية (63).

(5) الإقناع لابن الباذش 191/1.

(6) [في أ، د [قلبها]].

إذا كان بدا للصلاة حكوا [على]⁽¹⁾
فإن كنت لا تدري ذو العلم فاسئلا

ومدغم سين نستعين فمبطل
خلاف كذاك [ذ]⁽²⁾ والأمامة مثله

ثم قال رضي الله عنه:

لكي لا تخل بالمعاني فتجهلا
يلقب بالمهموس والعكس فاحضلا
شدة أيضا والإطباق واعتلا
ومنها صفير وانحراف تحولا
ومنها نفث كلهم فيه اعمالا⁽³⁾

ومهما التقا ذو الجهر والهمس [لخصن]⁽⁴⁾
إذا [صوت]⁽⁴⁾ بالمجهور في موضع الذي
وأقوى الحروف الطاء لقلقلة وجهرها
فهذه صفات كلها قل قوية
ومن تلك تكرير ومنها استطالة

قوله: تخسف: مفعول وما بعده معطوف عليه، لبثت: مبتدأ، كذا: خبر،
واذهب: معطوف على تخسف، معا: حال من أذهب والعامل فيه واطهرا.

قال ابن مسلم: تأكيد، فيها: متعلق بحال محذوفة، قرب: فعل ماض في
موضع جزم بالشرط، والفاعل مضمر يعود على المخرج، وإن لم ينكره لأنه [لا
يصلح]⁽⁶⁾ في الموضع غيره، ونظيره قوله تعالى حتى توارت بالحجاب⁽⁷⁾، وحذف
جواب الشرط للدلالة عليه، والتقدير: أظهر هذا المجموع.

(1) [في أ، د [علا].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [في ب [لخص].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب، وفي ج [صرت].]

(5) المصباح للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمروضة إقليم مراکش.

(6) [في أ [لا يعلم].]

(7) سورة ص الآية (32).

القول في الإدغام والإحصار الإدغام : ما ورد في دال صاد مريم وبا يعذب...

ثم قال رحمه الله:

(137) ودال صاد مريم لذكر وبا يعذب من روى للمصر

(138) واركب ويلهث والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثير أدغما

ثبت في رواية المكناسي صاد بالفتح، وفي [أصلي]⁽¹⁾ الحضرمي والبلقي مامل الضبط وفي رواية غير بالخفض.

القيجاطي: ورواية الخفض هي الأولى⁽²⁾.

أخبر أن الدال من كهيعص⁽³⁾ أظهرها ورش وقالون عند الدال من ذكر، وخرج بقيد مريم ص والقرآن⁽⁴⁾.

واعلم أن الحكم في حروف التهجي الواقعة في أوائل السور في الإظهار والإدغام جار على ما تقدم من الأصول على حسب [التقارب]⁽⁵⁾ والتباعد والتماثل، لكنها مبنية على القطع والوقف، ولذلك لم تعرب.

قال المهدوي في الشرح: والسكوت مقدر على كل حرف منها ولذلك وصلوها غير معربة.

(1) [في ب، جـ] [أصل].

(2) الهداية في وجوه القراءات السبعة باب الإظهار والإدغام وما يتصل بهما من أحكام الورقة 12 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524 والمنطوري الورقة 184/أ مخطوطة برقم 1096 بالخزانة الحسنية.

(3) سورة مريم الآية (1).

(4) سورة ص الآية (1).

(5) [في جـ] [التقاي].

قال: ويظهر ذلك بناءهم أسماء الإعداد على الوقف [لتقديرهم]⁽¹⁾
[السكوت]⁽²⁾ على كل اسم منها فقالوا: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة فوصلوها
غير معربة⁽³⁾.

قال الداني في إيجاز البيان: فما أدغم منها فعلى نية الوصل، وما اظهر
منها فعلى نية الوقف الذي هو أصل بناءها، والعرب قد تستعمل الوجهين فيها
وفي نظائرها.

ونص على الإظهار في الاقتصاد والتعريف والتيسير والنشر والإقناع⁽⁴⁾.

قال الحصري:

ودال الهجاء فاعلم بأول مريم مبينة أيضا لدى الذال من ذكر⁽⁵⁾
قوله: وبا يعذب الخ، أخبر أن الرواة يظهرون للمصري وهو ورش
الباء عند الميم في يعذب من⁽⁶⁾ في البقرة، والإظهار مفهوم من السياق،
ومفهومه أن قالون بالإدغام.

وقال الداني في جامع البيان: وروى ابن شنبوذ عن أبي نشيط عن
قالون الإظهار في ذلك⁽⁷⁾.

(1) [في ج [لتقدير]].

(2) [في أ [السكت]].

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 184/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(4) التيسير ص 42 والتعريف ص 257 تحقيق د. التهامي الراجي والنشر لابن الجزري
291/1 والإقناع لابن الباذج ج 1 ص 16 تحقيق قطامش.

(5) لم أقف على هذا البيت في منظومة الشيخ أبي الحسن على بن عبد الغني الحصري ت
488 هـ، لدي مصورة منها من مخطوطة الخزانة العامة برقم 1148 بالرباط.

(6) سورة البقرة الآية (283).

(7) شرح الدرر للمنتوري الورقة 184/أ.

ونص على الإظهار لورش، والإدغام لقالون في الاقتصاد والتيسير والتعريف⁽¹⁾.

المنتوري: وبالإدغام قرأت يعذب من يشاء⁽²⁾، لقالون على جميع من قرأت عليه وبه آخذ، ولا عمل على رواية ابن شنيوذ في ذلك⁽³⁾.

وقد قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط أنه قرأ بإدغام الباء في الميم في البقرة بلا خلاف⁽⁴⁾.

ابن الجزري: واختلف عن قالون، فقطع له بالإدغام في التيسير وسائر المغاربة وبعض العراقيين، وبالإظهار قطع جمهور العراقيين عنه انتهى⁽⁵⁾.

قوله: 83/أ واركب ويلهث، أخبر أن ورشا يظهر الباء عند الميم في قوله تعالى: يا بني اركب معنا⁽⁶⁾، والثاء عند الذال من يلهث ذلك.

قوله: والخلاف فيهما إلى آخره : أخبر أن الخلاف في اركب، ويلهث عن قالون.

قال في الاقتصاد: وأما يا بني اركب معنا فأظهر الباء عند الميم نافع، كذا قرأت لقالون من الطريقين على أبي الفتح، وبالإدغام قرأت لقالون على أبي الحسن.

(1) التيسير للداني ص 42، والتعريف ص 257، تحقيق د. التهامي الراحي.

(2) سورة العنكبوت الآية (21).

(3) شرح الدرر اللومع للمنتوري الورقة 184/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1026.

(4) نفس المصدر الورقة 184/أ.

(5) النشر في القراءات العشر ج 1 ص: 287.

(6) سورة هود الآية (42).

وقال في يلهث⁽¹⁾ أظهر الناء ورش، وكذلك قرأت لقالون على أبي الفتح، وبالإدغام قرأت لقالون على أبي الحسن، وبالوجهين أخذ انتهى⁽²⁾.

القول في الإدغام اركب في اركب ويلهث

وقال أيضا في كتاب رواية أبي نشيط: وبالوجهين أخذ⁽³⁾.

وقال طاهر بن غلبون: أظهر [أي]⁽⁴⁾ الناء ورش وأدغم قالون.

وقال في التيسير: فيهما أظهر ورش واختلف عن قالون.

وقال في الدر النثير: في اركب، وذكر الشيخ والإمام عن قالون الإدغام خاصة.

وقال في يلهث: وبالإدغام أخذ الشيخ والإمام لقالون انتهى⁽⁵⁾.

وذكر ابن الجزري في اركب الخلاف لقالون.

وقال في يلهث فأظهره نافع بخلاف عنه.

والمختار: الإدغام عندي للجميع للتجانس انتهى⁽⁶⁾.

(1) سورة الأعراف الآية (176) عند قوله تعالى: "فمثلته كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ذلك".

(2) شرح الدرر المنتوري الورقة 184/ب.

(3) شرح الدرر المنتوري الورقة 184/ب.

(4) [ما بين ...] من ج.

(5) للمالقي - الدر النثير والعذب النمير: ما ورد في اركب ويلهث مخطوط الخزنة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

(6) ابن الجزري - النشر ج 1/8.

قال في الإيضاح: يعذب من⁽¹⁾، ولركب مغا أظهر ورش واختلف عن قالون⁽²⁾.

قال أبو جعفر رواية ابن [بويان]⁽³⁾⁽⁴⁾ عن أبي نشيط بالإدغام فيهما،
ورواية غيره عنه الإظهار فيهما، ورواية غيره عنه الإظهار فيهما.

وقال في يلهث أظهره ورش واختلف عن قالون.

فروى ابن [بويان]⁽⁵⁾ الإدغام وروى غيره الإظهار.

وقال الجعفي⁽⁶⁾ عن [الاشناني]⁽⁷⁾⁽⁸⁾ عن عبيد⁽⁹⁾ عن حفص⁽¹⁰⁾ بالإظهار
والباقون بالإدغام.

(1) الآية 284 من سورة البقرة.

(2) ابن الباذش - الإقناع 263/1، تحقيق قطامش.

(3) [في ب، د [بيان].]

(4) أبو الحسين أحمد بن عثمان بن بويان البغدادي القطان: ثقة كبير مشهور ضابط ت
344هـ - غاية النهاية 79/1 - 80 رقم الترجمة 362.

(5) [في ب، د [بيان].]

(6) الحسين بن علي أبو عبد الله الكوفي الزاهد أحد الأعلام قرأ على حمزة وهو أحد الذين
خلفوه في القيام بالقراءة توفي سنة 203هـ، ولعله محمد بن عبد الله أبو عبد الله الجعفي
الكوفي نحوي مقرئ ثقة ت سنة 402هـ - غاية النهاية 177/2 - 178 ت 3152، لأنه
متأخر عنه في الوفاة والمتقدم لا يروي عن المتأخر كما يتبين ذلك من تاريخ الوفاة -
غاية النهاية 247/1 ت 1123.

(7) [في ب [الأسابني].]

(8) أحمد بن سهل أبو العباس الأشناني ثقة ضابط خير مقرئ مجود توفي سنة 307هـ -
غاية النهاية 59/1 - 60 ت 257.

(9) عبيد بن الصباح أبو محمد النهشلي الكوفي مقرئ ضابط صالح أخذ القراءة عرضا عن حفص
عن عاصم توفي 219هـ على الأصح - غاية النهاية 495/1 - 496 ت 2061.

(10) حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي الكوفي أخذ القراءة عرضا وتلقينا عن عاصم وكان
ربيبه ابن زوجته توفي 180هـ - غاية النهاية 239/1 - 255 ت 1158.

الجعبري: وقطع ابن شريح بإدغام اركب لقالون.

وقطع أبو العلا لقالون بإدغام الحرفين⁽¹⁾.

تنبيه: فإن قيل: هل لا يقيد يلهث بالثاني ليخرج عنه الأول كما قيد ص مريم.

قيل: المقصود مفهوم، إذ بين التاء والهمزة بعد رفع توهم الإدغام.

الجعبري: واختياري اظهاريهما العروض والانفصال⁽²⁾.

وقال في التعريف: وبإظهار اركب أقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط⁽³⁾.

وقال في يلهث قرأ قالون بالإظهار من قراعتي على أبي الفتح، ومن قراعتي على أبي الحسن بن غلبون بالإدغام انتهى⁽⁴⁾.

وقال في التمهيد وجامع البيان وكتاب رواية أبي نشيط: نحوه⁽⁵⁾.

وإليه أشار ناظمه:

وذكر الوجهين في التعريف عن ابن مينا العالم المعروف⁽⁶⁾

وقال التازي:

وعن أبي نشيطهم قد انجلا في اركب ويلهث خلف قالون انقلا
وجهين للداني عنه فيهما والشيخ الإمام عن ادغما⁽⁷⁾

(1) الجعبري - كنز المعاني في شرح الأمانى الورقة 117/ب في باب الإظهار والإدغام

مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(2) نفس المصدر الورقة 117/ب.

(3) التعريف ص 254 تحقيق د. التهامي الراجي.

(4) المصدر نفسه ص 254.

(5) المصدر نفسه ص 254.

(6) المنتوري - شرح الدرر الورقة 184/أ.

(7) نظم الخلاف السطر 12 الورقة 2/أ.

وقال الحصري:

وأظهر ورش ثاء يلهث وأدغمت لقالون فارتفع في حد ابقى الخضر
وأظهر باء اركب وقالون مدغم وباء يعذب من يشاء فصح غمر⁽¹⁾
وقال في [النافع]⁽²⁾:

ودال صـ صـ ذكـ ذكـ ره أظهـ ر وزد للمصـ ري
في البكر بيا يعذب كـ ذاك يلهث وارـ كـ ب
وخلف عيسى فيهما ورجـ حوا أن يدغـ مـ ا⁽³⁾
قوله: والكثير أدغما.

قال الشارح: وما علمت أن أبا عمرو رجع وجها منهما في كتاب من كتبه غير أنه ذكر من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد الإظهار، ومن قراءته على أبي الحسن طاهر بن غلبون الإدغام نعم أبو محمد مكي وأبو عبد الله ابن شريح ذهب إلى الإدغام، فبالنظر إلى ما رواه أبو عمرو في إحدى روايته وما [ذهب]⁽⁴⁾ إليه هذان الإمامان يترجح الإدغام على ما ذكر الناظم انتهى.⁽⁵⁾

قال ابن عبد الكريم: والكثير أدغما باعتبار المتأخرين لا باعتبار الرواة ونحوه للوارثيني⁽⁶⁾.

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 115 و 116 الورقة 618 من نسخة مخطوطة خاصة، ولها نظير في الخزانة الحسنية العامة بالرباط تحت رقم 1148.

(2) [في ج [المنافع].]

(3) الأبيات من نظم النافع في أصل حرف نافع للجاري الورقة 1 من مخطوطة خاصة.

(4) [في أ [ذكر].]

(5) من كلام الشارح عبد الصمد فلم أقف له على كتاب.

(6) المجاصي - شرح الدرر ما ورد في الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

المنتوري: وبالوجهين قرأتها لقالون على جميع من قرأت عليه
والمشهور عنه الإدغام وبه أخذ⁽¹⁾.

وقوله: والكثير أدغما، هو كما قال: وعلى الإدغام فيهما اقتصر أبو الطيب
ابن غلبون في [التنكار]⁽²⁾ وكتاب الاختلاف بين ورش وقالون (83/ب) وابنه
أبو الحسن في التذكرة والظلمنكي في تأليفه في قراءة نافع ومكي في التنبيه
والتبصرة والموجز والمفردات والكشف، وابن سفيان في الهادي، والمهدوي
في الهداية، والبغدادي في الروضة، وابن عبد الوهاب في المفيد، وابن سابور
في تلخيص الألفاظ، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، وابن شعيب
في الاعتماد، وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن البياز في النبذ النامية،
وابن الفحام في [التجريد]⁽³⁾ وابن شفيق في التنبيه والإرشاد، والحصري في
قصيدته، وابن مهلب في الشرح، وابن الطفيل في الغنية والمختار، وابن هشام
في التلخيص، وابن عتيق في الموجز، وابن سعيد في أرجوزته، وأبو محمد
القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن القصاب في تقريب
المنافع، وابن عبد الملك في الاعتماد وفي رجزه في قراءة قالون، وأبو الحسن
القيجاطي في المقرب [المنافع]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب.

(2) [في ج [التذكرة].]

(3) [في ج، د [التجويد].]

(4) [في أ [المنافع].]

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب، وما ذكر من الأعلام والتأليف في هذا
النص منهم من ترجم له سابقا ومنهم من سيأتي لأن مثل هذه النصوص تتكرر في
الكتاب بأعلامها وتأليفها، أما التأليف فقد خصصت مبحثا خاصا في قسم الدراسة
للتعريف بها حسب ما وقفت عليه من وجودها أو عدمه. وغالبا ما ينقل المؤلف النص
بكامله من المنتوري كما هو وأحيانا يتصرف فيه.

القول في الإظهار والإدغام : ما ورد في اركب ويلهث

فإن قيل: ما وجه إدغام يعذب وإظهار اركب [على قول] (1)؟

أجيب أن اركب أقل حروفا من يعذب وما كثر أولى بالإدغام.

قال في الدرة المضيئة:

ان قيل ما الفرق بين اركب معنا	يعذب من يشاء (2) قلت المننا
ادغام الأول باختلاف	وادغام الثاني بالامتلاف
فقل لقللة حروف الأول	وحجة الإدغام في ذا المثل
تقارب الحرفين قل في المخرج	في العكس الأصل قد [وعى] (3) خذ حجج (4)

ودال: معطوف على نحسف، وصاد على رواية الفتح محكي وحركه لالتقاء الساكنين لأنهما لا يجتمعان في الشعر، وكانت الحركة فتحة لولايتها الألف.

المجراد: وصاد: مخفوض بالإضافة، [وأجرى] (5) الكلمة على الاعراب ولذلك حفظها (6).

ابن عبد الكريم: صاد مضاف إليه ومنعه من الصرف التأنيث والتعريف لأنه اسم سورة (7).

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) الآية 21 من سورة العنكبوت.

(3) [في ج لرعى].

(4) من الدرة المضيئة للمغراوي/ الخزانة العامة بالرباط رقم 1371.

(5) [في ب، ود [وأجرأ]].

(6) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 104/ب من نسخة مخطوطة خاصة في خزنة د. التهامي الراجي.

(7) المجاصي - شرح الدرر عند قول الناظم: ودال صاد مريم، مخطوطة خزنة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

القول في الإحصاء والإدغام: ما ورد في ن والقلم ويس

قلت: فيه نظر لأن المراد به الحرف على كل حال ولم يقل أحد المراد به السورة، والظاهر الأول المصدر به، ومريم: لا ينصرف للعلمية والتأنيث والعجمة وصرفه ضرورة، والصرف للضرورة جائز بإجماع وفي العكس ثالثها لبعض المتأخرين إن كانت فيه العلمية جاز، والأصح الجواز مطلقاً، لذكر: متعلق بالعامل في دال، وما: مفعول مقدم برووا، وقصره ضرورة، يعذب من: مضاف إليه محكي، للمصري: متعلق برووا، واركب ويلهث معطوفان على با، وهما محكيان، والخلاف: مبتدأ وخبره فيهما [عن ابن مينا: في موضع الحال ويجوز العكس الخ⁽¹⁾]، والكثير مبتدأ، وأدغم: فعل ماضي والفاعل مضمّر يعود على الكثير، والألف لإطلاق القافية والجملة في موضع الخبر.

ثم قال رحمه الله:

(139) وعنه نونٌ نونٌ مع ياسينا أظهر وخلف ورشهم بنونا
أخبر أن قالون يظهر النون من ن والقلم⁽²⁾ ويس والقرآن⁽³⁾ ومفهومه
أن ورشا يدغمها بغنة.

ونقل الصقلي⁽⁴⁾: إدغام يس لقالون.

قال في الاقتصاد: وقرأ ورش بإدغام النون من هجاء يس في السواو،
وأظهر قالون⁽⁵⁾.

(1) [ما بين [...] من د.]

(2) الآية 1 من سورة القلم.

(3) الآية 1 من سورة يس.

(4) الصقلي:

(5) للمنتوري - شرح الدرر الورقة 185/أ.

ونحوه في التيسير وكذا في الإقناع⁽¹⁾.

ابن الجزري: واختلف عن نافع وبالإدغام قطع في التيسير والشاطبية لورش، وبالإظهار لقالون انتهى⁽²⁾.

قوله: وخلف ورشهم بنونا، أخبر عن ورش بالخلاف في نون، ولم يتعرض لترجيح واحد من الوجهين، وقد اختار أبو عمرو الإظهار قاله: الشارح.

قال الداني في إرشاد المتمسكين: وأما ن والقلم فاختلف عن ورش في إدغامها، فروى أكثر المصريين عن أبي يعقوب عنه الإظهار نصا، وكذلك قرأت على أبي الفتح وأخبرني به أبو القاسم، وكذلك روى يونس عن ورش. قال: وروى بعضهم عن أبي يعقوب الإدغام قياسا وبذلك قرأت على أبي الحسن.

المنتوري: وقد وقفت على الإدغام في ذلك لأبي الحسن [بن غلبون في كتاب التذكرة له⁽³⁾].

وقال في إيجاز البيان: قرأت على أبي الحسن⁽⁴⁾ بالإدغام قياسا على نظائره، وقرأت على غيره بالإظهار. ونحوه في التلخيص⁽⁵⁾.

(1) الداني - التيسير في القراءات السبع ص 45 وما بعدها، وابن الباذش - الإقناع 245/1.

(2) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر 17/2-18.

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب والورقة 185/أ.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في د.

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

وقال في التعريف: وروى أبو يعقوب عنه الإدغام في يس والقرآن، والإظهار في ن والقلم⁽¹⁾.

ونحوه في المفصح وجامع البيان (أ/84) والتمهيد والموجز.

وقال في التلخيص: وهو المشهور عنه عند أهل الأداء من شيوخ المصريين⁽²⁾.

القول في الإظهار والإدغام: ما ورد في ن والقلم ويس

وذكر في كتاب رواية ورش من طريق المصريين عنه الوجهين.

ثم قال: والمشهور عنه الإظهار خاصة.

قال في الاقتصاد: وقرأ ورش بإدغام ن والقلم وقد روى المصريون عنه الإظهار خاصة، وبه قرأت على أكثر شيوخ⁽³⁾.

قال في التيسير: ورش يدغم نون الهجاء في الواو، [ويبقى]⁽⁴⁾ الغنة في يس وكذا في ن والقلم، غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في مذهب ورش في نون بالبيان⁽⁵⁾.

قال في إيجاز البيان: الإظهار هو الذي يأخذ به أهل الأداء من مشيخة المصريين وبه كان يقرئ محمد بن علي بن [أحمد]⁽⁶⁾ الأذفوي وبه أخذ لأن ذلك لا يكون إلا عن أصل ثابت عن ورش على أنني رأيت أصحاب بكر

(1) الآية 1 من سورة القلم.

(2) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) [في أ] يعني [..].

(5) أبو عمرو الداني - التيسير في القراءات السبع ص 213.

(6) [في أ] [محمد].

ابن سهل⁽¹⁾، ومواس بن سهل⁽²⁾، وأصحاب أبي جعفر بن هلال⁽³⁾، وأبي بكر ابن سيف⁽⁴⁾، وأبي عبد الله الأنماطي⁽⁵⁾، وأبي القاسم بن داوود بن أبي طيبة⁽⁶⁾ قد نصوا على ذلك عنهم عن أصحابهم عن ورش.

المنتوري: وبالوجهين قرأت ن والقلم [لورش]⁽⁷⁾ على شيخنا القيجاطي، وبالإظهار آخذ وعليه اقتصر ابن مجاهد في السبعة⁽⁸⁾، وابن اشته في المحبر⁽⁹⁾، والخزاعي في المنتهى، والأذفوي في الإبانة، والبغدادي في الروضة، وأبو الطاهر العمراني في الاكتفاء، وابن سوار في المستنير، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد، وابن سفيان في الهادي وهو الصحيح عن ورش.

(1) بكر بن سهل الدمياطي أبو محمد القرشي إمام مشهور، قرأ على عبد الصمد صاحب ورش وهو من كبار أصحابه، وروى عنه القراءة عرضاً أحمد بن هلال وغيره - غاية النهاية 178/1 رقم الترجمة 828.

(2) مواس بن سهل أبو القاسم الجعافري المصري مقرئ مشهور ثقة ابن أخت أبي الربيع الرشدني، أخذ عن يونس بن عبد الأعلى وداوود بن أبي بية - غاية النهاية 316/2 رقم الترجمة 3670.

(3) أبو جعفر بن هلال أحمد بن عبد الله الأزدي أستاذ كبير محقق ضابط، قرأ على أبيه وإسماعيل النحاس وعليه أخذ حمدان بن عون وسعيد بن جابر، توفي سنة 310هـ - غاية النهاية 74/1 رقم 333.

(4) أبو بكر ابن سيف عبد الله بن مالك التجيبي المصري النجاد مقرئ مصدر محدث إمام ثقة أخذ القراءة عرضاً عن الأزرق صاحب ورش وعنه محمد بن إسماعيل - غاية النهاية 445/1 رقم 1855 وفيها وفاته سنة 307هـ.

(5) أبو عبد الله الأنماطي محمد بن غالب البغدادي المقرئ عارف مشهور صالح ورع أخذ القراءة عرضاً عن شجاع وعنه الحسين بن الجباب وغيره توفي سنة 254هـ - ترجمته في غاية النهاية 226/2 رقم ت 3351.

(6) أبو الصالح بن أبي طيبة

(7) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

(8) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

(9) المصدر نفسه.

قال المهدوي في الهداية والتحصيل وابن مطرف في الإيضاح:
والصحيح عن ورش إدغام يس وإظهار ن.

وقال أبو محمد القرطبي في مختصره: وإظهارها أشهر وبه قرأت.
وذكر في المفصح: أن إظهار النون هو [على]⁽¹⁾ مراد القطع والسكت إذ
حروف التهجّي مبني على ذلك فهي مخالفة لغيرها من سائر الحروف التي
تلقاها فتدغم فيها بإجماع نحو من ولي⁽²⁾.

وقال مكي في الكشف: إن الإظهار على نية الوقف على النون إذ هي
حروف مقطعة غير معربة [فحقها]⁽³⁾ أن يوقف على كل حرف منها.
قال: والوقف على الحروف يوجب إظهارها ويمنع من إدغامها⁽⁴⁾.

وقال فخر الدين بن [الخطيب]⁽⁵⁾ في تفسيره في ن والقلم فمن أظهرها
فإنه ينوي بها الوقف بدلالة اجتماع الساكنين وإن كانت موقوفة كانت في تقدير
الانفصال، وإذا انفصلت عما بعدها وجب [التبيين]⁽⁶⁾.⁽⁷⁾

وقال القيجاطي: واعلم أن إظهار النون الساكنة في يس والقرآن ون
والقلم وطسم⁽⁸⁾ لا يكون إلا بسكتة لطيفة إشعاراً بأن ذلك موضع وقف،

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في ج [جعلها].]

(3) المصدر نفسه.

(4) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 161/1-162.

(5) [في د [الخليب].]

(6) [في د [التنوين].]

(7) محمد بن عمر بن الحسن أبو عبد الله فخر الدين الرازي الإمام المفسر، من تصانيفه
"مفاتيح الغيب" في التفسير و"الآيات البينات" وغيرها توفي سنة 606هـ - الوفيات
474/1 ولسان الميزان 426/4 والأعلام 383/6.

(8) الآية 1 من سورة الشعراء.

ولا يجوز الإظهار من غير سكت لأن إظهار النون عند الواو والميم مع الوصل لحن ومن شرط القراءة موافقة كلام العرب⁽¹⁾.

المنتوري: وبذلك أخذ علي رحمه الله لمن مذهبه من القراءة الإظهار في ذلك وبه أخذ.

واعلم أن الإدغام لورش هنا يكون بغنة بمنزلته في قوله: **من ولي**⁽²⁾ ونحوه.

نص عليه الداني في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز⁽³⁾.

وأما النون في هجاء يس في قوله: **طسم** في الشعراء والقصاص، فلا خلاف عن ورش وقالون في إدغامها نص على ذلك الداني وغيره، وإليها أشار في التحفة بقوله:

ونون طس⁽⁴⁾ بميم تأتي مدغمة لمن سوى الزياتي⁽⁵⁾

وأما نون عين الصاد في قوله: **كهيعص**⁽⁶⁾ وعند السنين في قوله: **عسق**⁽⁷⁾ وكذلك نون سين عند القاف في ذلك وعند التاء في قوله: **طس تلك** فلا خلاف عند جميع القراء أنها مخفأة غير مدغمة في المواضع الأربعة.

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

(2) الآية 107 من سورة البقرة.

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب و 185/أ.

(4) الآية 1 من سورة النمل.

(5) أبو وكيل ميمون الفخار - التحفة البيت 829 الورقة 43/ب من مخطوطة خاصة.

(6) الآية 1 من سورة مريم.

(7) الآية 1 من سورة الشورى.

وقال في الإقناع: قرأ ورش يس والقرآن ونون والقلم بإدغام النون في الواو فيهما ويبقى الغنة.

فأما نون عسق وطس تلك فمخفاة عند الجميع إلى ما ذكر أحمد بن صالح عن ورش من إظهارها فيها، ولا ينبغي أن ينكر هذا عنه، فله أصل عند أهل المدينة⁽¹⁾.

قال [في الكنز]⁽²⁾: وأدغم ورش النون في الواو بغنة من يس والقرآن وله في نون وجهان كما في التيسير في سورة يس والإظهار وهو الأشهر وعليه حذاق أصحابه كابن هلال وابن سيف والإدغام وبه أخذ أبو الحسن بن غلبون.

ثم قال: واختياري إظهارها لتأييد الأصل بنية الوقف (84/ب) انتهى⁽³⁾.

قال ناظم الخلاف⁽⁴⁾:

والخلف عن روش أتى بنون فائق على المشهور بالتبيين⁽⁵⁾
تنبية: ذكر هذه المسألة في الذي بعده أولى وذكرها مع المظهر لتأييده بأن حرف الهجاء حقه الوقف.

وعنه: متعلق بأظهر، والهاء لابن مينا، ونون: مفعول بأظهر، نون: مضاف إليه لا ينصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم للسورة قاله: المنتوري [والحفاوي]⁽⁶⁾.⁽⁷⁾

(1) أبو جعفر أحمد بن علي ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 1/245.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(3) إبراهيم بن عمر الجعبري - كنز المعاني الورقة 129/أ باب أحكام النون الساكنة والتتوين من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

(4) الجادري.

(5) التازي - نظم الخلاف البيت 53 السطر 14-15 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(6) [ما بين [...] من د.].

(7) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

[المجراد: ونون الأولى يروى بالرفع وبالنصب، فالرفع على أنه مبتدأ، وخبره أظهر، وحذف الضمير العائد على المبتدأ من الخبر، والنصب على أنه مفعول لأظهر مقدم وهو أحسن وأولى من الأول انتهى⁽¹⁾].⁽²⁾

الحلفاوي: نون مبتدأ قاله المجاصي⁽³⁾.

وقال الوارثيني وابن عبد الكريم: هو مفعول مقدم⁽⁴⁾.

وقال أجاتا والمطماطي: يروى نون بالرفع والنصب، والكلام فيه كالكلام في قوله: والإخفاء⁽⁵⁾.

روى المسيب: ونون الأول أحد حروف المعجم وفتحته علامة للنصب ونون الثاني مفتتح [السورة]⁽⁶⁾ وفتحته علامة الخفض لأنه غير منصرف للتأنيث والتعريف.

قال الوارثيني وابن عبد الكريم: لأنه اسم السورة، وسكت جميعهم عن يس إلا أجاتا فإنه جعل حكم النون ويس متحدا فقال: ونون ويس لا ينصرفان

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد بتصرف - إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع لابن المجراد الورقة 105/أ من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(3) الحلفاوي - شرح الدرر اللوامع باب الإدغام والإظهار الورقة 35/أ، والمجاصي مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(4) المجاصي - شرح الدرر "القول في الإظهار والإدغام" مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(5) لم أقف على كلامهما في كتاب لهما.

(6) [في د [السورة]].

للتأنيث والتعريف وهو مخفوض بالظرف، وخلف: مبتدأ، بنون: متعلق
بمحذوف وهو الخبر أي ثابت بنون.⁽¹⁾

ثم قال رحمه الله:

(140) نذكرُ ادغام النون والتتوين والقلب والإخفاء والتبیین

أكثر أهل الأداء قسم هذا الباب إلى أربعة أقسام والتحقيق ثلاثة
[أظهار]⁽²⁾ وإدغام محضر وغيره، وإخفاء مع قلب ودونه.

الجعبري: وأكثر مسائل هذا الباب إجماعية من قبيل التجويد، لكن أطبق المصنفون
على نكرها في الخلافيات لكثرة نورها، والاختلاف في بعضها انتهى⁽³⁾.

المجراد: أتى بهذا الباب عقب باب الإظهار والإدغام لاشتغال أحكامه
على الإظهار والإدغام، إذ هو قطعة من باب الإدغام وشعبة منه.

قيل: ولذلك قال فيه ذكر إدغام، ولم يقل القول في إدغام كما قال في
غيره انتهى⁽⁴⁾.

قال في إيجاز البيان: والتتوين لا يكون إلا في أواخر الأسماء لا غير
لأنه تابع للإعراب مخصوص بالأواخر⁽⁵⁾.

(1) المجاصي - شرح الدرر في القول في الإظهار والإدغام مخطوطة خزنة ابن يوسف بمراكش
تحت رقم 105.

(2) [في د [ادمان]].

(3) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأمان، باب أحكام الساكنة والتتوين الورقة
129/أ نسخة خزنة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

(4) المجراد - إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع
الورقة، 107/ب مخطوطة خاصة في خزنة د. التهامي الراجي.

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 185/ب.

وقال في جامع البيان: نحوه⁽¹⁾.

قال المهدوي في الشرح: التتوين هو النون وإنما فرق بينهما لأن النون الساكنة هي الأصلية، والتتوين [لفظه]⁽²⁾ كلفظ النون وهو الزائد للإعراب⁽³⁾.

قال القيجاطي: التتوين مخصوص وليس بزائد للإعراب وإنما هو زائد لأجل التمكين⁽⁴⁾.

وقال في الإقناع: التتوين نون صحيحة ساكنة وسموها تتوينا لتفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع⁽⁵⁾.

وقال في الدر النثير: اعلم أن التتوين في الأصل مصدر من قولك نونت الاسم إذا جعلت فيه النون، كما أنك لو جعلت فيه السين، لقلت سينته، فالاسم المنون هو الذي جعل في آخره النون والتتوين هو الجعل والإضافة والتتوين لا يجتمعان أصلاً⁽⁶⁾.

ولله در من قال يخاطب محبوباً له:

كأنك تتوين وأنا إضافة فحيث تراني لا تحل مكاتيبا

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) المنتوري - شرح الدر اللوامع الورقة 185/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) أبو جعفر أحمد بن علي ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 246/1.

(6) ابن أبي السداد المالقي - الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير، القول في

الإظهار والإدغام مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592 مجموع 6.

ذكر إدغام النون والتنوين

وقال آخر:

تألم قلبي ليتني كنت ميتا وأدركني ما كنت منه أخاف
حذفت وغيري في مكاني ثابت وصرت كنون الجمع حين تضاف⁽¹⁾

والقلب مصدر قلب يقلب، ولا يقال الإقلاب، كما يقول بعض عوام الطلبة، لأن الإقلاب وزنه إفعال بكسر الهمزة وإفعال لا يكون مصدرا إلا لأفعل رباعيا مثل أظهر، أنذر، ولم يسمع عن العرب أقلب رباعيا [وإنما سمع ثلاثيا ونقل هذا الكلام [الشرح]⁽²⁾].

قلت: وهذا مخالف لما يأتي إن شاء الله أنه يقال رباعيا⁽³⁾، نقله في فتح الباري والإخفاء مصدر قولك: أخفى يخفي إخفاء، والتبيين مصدر قولك: بين يبين تبينا تبينا ومعناه الإظهار.

وهذه الأحكام الأربعة التي ذكرها الناظم ذكرها الداني في التمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والمفصح⁽⁴⁾.

نكر: خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف الصفة أي النون الساكنة (أ/85).

ثم قال رحمه الله:

(141) واطهروا التنوين والنون معا عند حروف الحلق حيث وقعا

هذا حكم التبيين المذكور في الترجمة.

(1) البيتان من مخطوطة المؤلف فلم أقف على القائل.

(2) [في هـ] [الشرح].

(3) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 185/ب.

فأخبر أن الرواة عن نافع أظهروا التتوين والنون الساكنة عند حروف
الحلق الستة، وقد جمعها الخاقاني⁽¹⁾ في بيت واحد فقال:

فحاء وخاء ثم هاء وهمزة وعين وغين ليس قولِي بالنكر⁽²⁾

وقال الداني في المنبهة:

الهاء والهمزة ثم الحاء والعين والغين معا والحاء⁽³⁾

قال في إيجاز البيان: وأما الألف لا يكون ما قبلها إلا متحركا ولا يكون
ساكنًا وهي ساكنة، فخرجت بذلك عن حكم أخواتها.

وقال في إرشاد المتمسكين: نحوه.

وقال مكي في التنبيه: نحوه.

وقال في الاقتصاد: وإذا أظهرنا كان مخرجهما من طرف اللسان مع
صوت من الأنف انتهى.⁽⁴⁾

فائدة: قال في الدر النثير: وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يُعلق طرف
اللسان في مقدم الفم لابد معها من جريان صوت الغنة في الأنف انتهى.⁽⁵⁾

(1) الخاقاني خلف بن إبراهيم بن محمد ابن خاقان أبو القاسم المصري الأستاذ الضابط في
قراءة ورش وغيرها قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي وغيره توفي سنة 402هـ -
ترجمته في غاية النهاية 241/1، رقم الترجمة 1228.

(2) أبو مزاحم الخافقاني - قصيدة في تجويد القرآن - بيت المتعلق بالإظهار تحقيق د. أوب
عصام القاري.

(3) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق، إعداد د. الحسن وكاك، 389/2 البيت 650.

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.

(5) المالقي - الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير، في باب نكر إدغام النون
والتتوين مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592 مجموع 6.

المجراد: وفيه تصريح ببقاء الغنة من إظهار النون والتتوين عند حروف الحلق وهو ظاهر كلام مكّي في الكشف حيث قال: عند الكلام على إخفاء النون والتتوين عند حروف الإخفاء والغنة ظاهرة من الإخفاء كما كانت مع الإظهار [لأنه كالإظهار]⁽¹⁾.

وقال عند ذلك أيضا بعد هذا: فإذا قلت منه وعنه فمخرج هذا النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج من الخياشم لأنها غير مخفأة، إنما ظاهرة مع حرف الحلق انتهى⁽²⁾.

وهو الذي يظهر من كلام الخراز إقال في كلامه على هذا البيت: ويكون النطق بالنون مستوفا بصوته فيكون لها⁽³⁾ عمل في اللسان وعمل في الخيشوم.

وكلام الشاطبي يقتضي أن لا غنة مع الإظهار لقوله: وغنة تتوين ونون وميم إلى آخره. فاشتراط أن تكون تلك الأحرف سواكن، وإن تكون غير مظهرات، هذا مقتضى كلام الفاسي وأبي شامة ومن تبعهما من شراحهما في ذلك، وهو أيضا ظاهر كلام مكّي في التنبيه حيث قال: فأما النون في نفسها، والتتوين إذا أدغمتهما فيما بعدهما فإنهما يصيران من مخرج الحرف الذي أدغما فيه، لأنهما ينقلبان حرفا مثله.

فأما إذا أظهرتهما فإن مخرجهما في حال الإظهار خاصة من مخرج النون المتحركة، وذلك من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا،

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) ابن المجراد - إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 106 وما بعدها، مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراجي.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

ومخرج [النون]⁽¹⁾ الساكنة، والتتوين في حال الإخفاء من الخياشم لا غير انتهى⁽²⁾.

فجعل مخرج النون والتتوين في حال الإظهار من طرف اللسان خاصة، فيظهر منه أن لا مخرج لهما من الخيشوم، وهو خلاف ما ذكر في الكشف كما نقلناه عنه.

والصحيح ما قاله الشاطبي ومن وافقه، ومن نقل ذلك أبو شامة نصاً [عن]⁽³⁾ الداني رحمه الله عند كلامه على بيت الشاطبي المذكور انتهى⁽⁴⁾.

قال في الإقناع: وقد قسم الأهوازي حروف الحلق ثلاثة أقسام:

قسم لا يجوز فيه ولا يمكن إلا الإظهار وهو العين والهمزة.

وقسم متفق فيه على الإظهار والإخفاء ممكن لكنه لم يرد وهو الحاء والهاء.

وقسم يجوزان فيه وقد وردا وهو الغين والحاء.

وحديثنا أبو القاسم⁽⁵⁾ عن أبي بكر بن بنت العرون⁽⁶⁾ أنه كان يقول الإظهار متفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف، فأشد الإظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة، ثم الهاء ثم الحاء ثم العين، وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) ابن شامة الدمشقي توفي سنة 665هـ - إيراد المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ص 201.

(3) [في أ [على].]

(4) أبو شامة - إيراد المعاني ص 201.

(5) أبو القاسم خلف بن إبراهيم القرطبي المقرئ شيخ ابن الباذش وكان يعرف بالحصار، رحل إلى مكة فقرأ على أبي معشر الطبري وعاد إلى قرطبة فولي خطابتها، توفي سنة 511هـ - الإقناع 61/1.

(6) أبو بكر محمد بن أبي الحسن الصقلي يعرف بابن نبت العروق، شيخ متصدر، قرأ على أبي العباس، وقرأ عليه أبو علي ابن بليمة توفي سنة... - الإقناع 71/1.

وقال ابن مجاهد: النون والتتوين يبينان عند الهاء والحاء والعين ضرورة من غير تعمل.

وحدثنا أبو داود⁽¹⁾ وأبو الحسن⁽²⁾ حدثنا أبو عمرو⁽³⁾ وقال: وتبينان عند الهمزة والعين والحاء بتعمل، أقول: وللتعمل حد وإذا ارتاض اللسان سقط انتهى⁽⁴⁾.

قلت: وليحذر القارئ من إفراط الإظهار فيسري معه التشديد وإليه أشار الخاقاني بقوله:

**** ولا تشدد النون التي يظهرونها كقولك من قبل لدى سورة الحشر ****

القيجاطي: ما ذكره ابن الباذش من تفاضل الإظهار عند الحروف الأربعة، ليس بشيء ولا صحيح وما ذكره عنه عند الخاء والغين وما ذكره عن ابن مجاهد أن النون والتتوين يبينان عند الهاء والحاء والعين ضرورة من غير تعمل هو الصواب لكنه نقص الهمزة، وما ذكره عن الداني من التبیین عند الهمزة (83/ب) والعين والحاء بتعمل خطأ منه⁽⁵⁾.

وإنما قال الداني بغير تعمل، ونقص الداني الهاء.

(1) أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي تلميذ الداني، وقد تقدمت ترجمته.

(2) أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد الشاطبي تلميذ الداني، أستاذ ماهر ثقة، أخذ

القراءات عن الداني وسمع منه وعن ابن عبد البر توفي سنة 496هـ - الإقناع 71/1.

(3) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(4) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 256/1.

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.

المنتوري: ولابد من التعمل [لهما]⁽¹⁾ و[إلا]⁽²⁾ عند [العين والحاء]⁽³⁾، وإلا خرجا من الخيشوم خاصة، وبإظهار النون الساكنة والتتوين عند الحاء والعين قرأت لقالون على جميع من قرأت عليه وبه آخذ وهو المشهور وعليه العمل، وهو الذي يقتضيه إطلاق الناظم انتهى⁽⁴⁾.

وقال في [المنبهة]⁽⁵⁾:

والسبب الموجب للبيان البعد بين الحلق واللسان⁽⁶⁾

معا: حال قاله المنتوري والمجرد⁽⁷⁾.

وقال المجاصي وابن عبد الكريم: تأكيد⁽⁸⁾.

وزاد ابن عبد الكريم: أو حال من التتوين [والنون]⁽⁹⁾ والعامل فيه أظهروا، عند: متعلق به وألف وقعا، ألف التثنية عائد على التتوين والنون [الساكنة]⁽¹⁰⁾.⁽¹¹⁾

(1) [في أ [لها]].

(2) [في ب، د [الأصح]].

(3) [في ج [الغين والحاء]].

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.

(5) [في ج [المنبهة]].

(6) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق د. لحسن وكاك 389/2 البيت 651.

(7) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.

(8) المجاصي - شرح الدرر اللوامع الورقة 107 سطر 16 مخ خزانة ابن يوسف مراكش رقم 105.

(9) [ما بين [...] من ب، ج].

(10) [ما بين [...] من أ].

(11) المجاصي - شرح الدرر اللوامع الورقة 107 سطر 16 مخ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

ثم قال رحمه الله:

(142) وأدغموا في لم يروا لكنه أبقوا لدى هجاء يوم عنه

هذا الحكم الثاني وهو الإدغام، أي أدغم الرواة عن نافع النون الساكنة في الطرق والتتوين في خمسة أحرف.

ذكر إدغام النون والتتوين

قال في الإقتصاد: والحكم الثاني أن يكونا مدغمين، وذلك عند خمسة أحرف يجمعها قولك: لم يروا الياء والواو والميم والراء واللام إذا كانا معهن في كلمتين لا غير لقربهما منهن، والقراء يقولون تدغم النون والتتوين في ستة أحرف ويجمعونها في قولك: يرملون.

ونحوه في التمهيد والتلخيص والمفصح، فيزيدون النون والحدائق من القراء والنحويين لا يذكرون النون، لأنها إذا جاءت ساكنة وأتى بعدها نون أخرى متحركة لم يكن غير الإدغام كسائر المثليين، وقاله في جامع البيان أيضا وإرشاد المتمسكين والتلخيص والمفصح.

وقد سمعت أبا علي الحسن بن سليمان الأنطاكي يقول ذلك، وينكر ذكرها معهن، ويزعم أن الذي جمع كلمة [يرملون]⁽¹⁾ إنما جمع فيها المدغم والمدغم فيه، وقاله أيضا في جامع البيان وإيجازه وإرشاد المتمسكين والمفصح.

(1) لما بين [...] لا يوجد في أ.

وزاد في إرشاد المتمسكين وهذا من لطيف الاستخراج وغامض التأويل، وهو قول أبي طاهر ابن هاشم وغيره من النحويين والقراء وبه أقول انتهى⁽¹⁾.

وجمعها في جامع البيان وإيجازه والتلخيص والمفصح والتجريد في هجاء لم يرو⁽²⁾.

وجمعهن في التمهيد وإرشاد المتمسكين في ويرمل⁽³⁾، [وجمعها]⁽⁴⁾ طاهر بن غلبون في التذكرة في يرملون⁽⁵⁾.

قال في المنبهة:

فالنون والتتوين يدغمان	في ستة من أحرف القرآن
يجمعها قولك: يرملون	كذلك أهل العلم أخبرون
الميم والنون معا والراء	واللام ثم الواو ثم الياء
لكن صوت النون عند اللام	والراء يذهب بالإدغام
في مذهب لكل من القراء	كذا أخذتهم من الأداء
ثم يبقى الصوت وهو الغنة	في أحرف أربعة [منهنه] ⁽⁶⁾
يجمعها يومن فاعلمنه	واتبع المشهور والزمنه ⁽⁷⁾

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) [في د [جمعهن].]

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.

(6) [في أ [منهنه].]

(7) "منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" - دراسة وتحقيق د.وكاك الحسن الأبيات 633 إلى 639

- 384، 383/2.

وقال [في إيجاز البيان]⁽¹⁾: وزعم بعضهم أن ابن مجاهد هو عمل هذه الكلمة لهذه الحروف⁽²⁾.

وقال في جامع البيان والمفصح: نحوه. ومن ترك النون يقول أن للإدغام في هذه الأحرف إنما هو بسبب التقارب لا بسبب التماثل، فلهذا لم يذكرها الناظم مع هذه الأحرف لتضمنها في ذكر المثليين⁽³⁾.

وقال [في إيجاز البيان]⁽⁴⁾: وسواء كان سكون النون أصليا أو لجازم وسواء ثبتت في الخط على الأصل أو حذفت فيه على اللفظ⁽⁵⁾.

قال المهدي في الشرح: وقال بعض النحويين: أن إظهار النون في هذه الحروف الخمسة لحن⁽⁶⁾.

قال القيجاطي: وبمثل ما حكى المهدي عن النحويين أقول⁽⁷⁾.

قوله: لكنه أبقوا الخ. استدرك ما يدغم بالغنة (86/أ) وجمعهن في هجاء يوم ونحوه في التلخيص وإيجاز البيان، وظاهر كلام الناظم أن لا غنة مع الراء واللام وهو المشهور المأخوذ به⁽⁸⁾.

المنتوري: وبالإدغام من غير عنه قرأت على جميع من قرأت عليه وبه أخذ انتهى⁽⁹⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.

(6) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 187/أ.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

وقال في الإقناع: وأما عند الراء واللام فقرأ على أبي الصدفي⁽¹⁾ وأنا أسمع عن أبي طاهر بن سوار: روى شيخنا أبو علي العطار⁽²⁾ عن النهر اواني⁽³⁾ عن أهل الحجاز وابن عامر⁽⁴⁾ بتبقيتها يعني الغنة عندهما يعني عند الراء واللام.

[وقال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر في قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام]⁽⁵⁾ وكذلك أبو بكر النقاش عن ابن كثير فيما حدثني أبو بكر الضبي عنه. وقراءة البغداديين على إدغامها عندهما عن الجماعة.

قال أبو جعفر وأهل الأندلس والمغرب على ما حكى عن البغداديين من إذهاب الغنة ياخذون للجميع، وبه قرأت على أبي رضي الله عنه وسائر من لقيت.

ثم قال: والآخذون بالغنة في الراء واللام كثير جدا عن جميع القراء وإنما نكرت من قرأت له بها من طرق هذا الكتاب، وهو مذهب مشهور لا ينبغي أن يستوحش لتظاهر الرواية به وصحته في العربية، وبعضهم يرجحه على إذهابها كما كان ذلك في حروف الإطباق.

(1) أبو علي الحسين بن محمد بن سكرة الصدفي الحافظ إمام كبير توفي سنة 514هـ - الإقناع 74/1.

(2) أبو علي الحسن بن علي العطار البغدادي المؤدب المعروف بالأقرع شيخ جليل ماهر ثقة قرأ على أبي إسحاق الطبري وعليه قرأ ابن سوار، توفي سنة 447هـ.

(3) أبو الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني، مقرئ حاذق ثقة، أخذ عن أبي بكر النقاش وغيره وأخذ عنه أبو علي العطار، وألف كتابا في القراءات، توفي سنة 404هـ - الإقناع 250/1.

(4) أبو عمران عبد الله بن عامر الدمشقي أحد القراء السبعة وأسנם وأعلامهم إسنادا.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وسألت أبي رضي الله عنه: أيهما أحب إليك في الراء واللام، فقال:
الأمر في هذا متقارب.

قال: وأنا أميل إلى إذهاب الغنة انتهى⁽¹⁾.

ابن الجزري: والإدغام بلا غنة في اللام والراء هو الذي عليه الجمهور
من أهل الأداء، وهو الذي لم يحك في التيسير والشاطبية وسائر كتب المغاربة
سواه، وهو الذي عليه العمل في الأمصار.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الغنة ورووها عن أكثر القراء انتهى⁽²⁾.

تنبيه: قال في الإقناع: حقيقة الغنة صوت يخرج من الخياشيم تابعا
لصوت النون والميم الساكنين، وهي في النون أقوى وأبين⁽³⁾.

قلت [مشيرا إلى حقيقتها بهذين البيتين]⁽⁴⁾.

حقيقة الغنة صوت يخرج من الخياشيم تابعا يعرج
لصوت نون ثم ميم ساكنين بيانه في النون أقوى دون ميم
[ثم قال في الإقناع]⁽⁵⁾: ومن أبقى الغنة مع هذه [الأحرف]⁽⁶⁾ الأربعة
كان تشديده أقل من لم يبقها، ومن أبقى الغنة فهو مدغم كمن لم يبقها، وفي هذا
الموضع خلاف، ذهب بعضهم إلى أنه إخفاء وليس بإدغام ولو كان إدغاما
لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه لأن حكم الإدغام أن يكون

(1) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 1/250-251.

(2) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر 2/27-29.

(3) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 1/252.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ].

(6) [ما بين [...] من أ، وفي بقية النسخ الحروف].

لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني، وحكى عثمان نحو ذلك على أبي الحسن الأنطاكي وعبد الباقي، وإليه ذهب عثمان وقال: وهو قول الحذاق والأكابر من أهل الأداء وكان غير هؤلاء يذهبون إلى أنه إدغام صحيح وأن الغنة ليست في نفس الحرف لأنه قد [أبدل]⁽¹⁾ حرفا لا غنة فيه، وإنما هي بين الحرفين، وليس بباب الغنة بناقض للإدغام، كما أن الروم والإشمام في هذا عامر وخالد ليسا بناقضين للوقف، ولا رافعين لحكمه، وإلى هذا ذهب أبي رضي الله عنه انتهى⁽²⁾.

الجعبري: واختلفوا في الواو والياء قيل هو فيه ما إخفاء لا إدغام لبقاء الصوت.

قلت: هو إدغام لوجود حقيقة الإدغام بالقلب، والقائل به يعترف بوجود التشديد فيه ومذهبه خلو المخفي منه، ويرد عليه مذهب ابن كسان، والتحقيق أن الإدغام مع عدم الغنة ومعها وهي للمدغم فيه محض كامل التشديد ومعها للمدغم غير محض ناقص التشديد انتهى⁽³⁾.

وقال الدائي: الغنة صوت مركب في جسم النون مخرجه من الخيشوم وهي خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر، نقله عنه ابن القصاب⁽⁴⁾ في تقريب المنافع⁽⁵⁾.

قال في اللئالي: ولا عمل لللسان فيه.

(1) [في ج] [أبدل].

(2) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 253/1.

(3) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الإظهار والإدغام الورقة

117/ب.

(4) ابن القصاب.

(5) تقريب المنافع.

واعلم أن حقيقة ما بقيت معه الغنة إخفاء، ويسمونه بالإدغام مجازاً، لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام [إلا]⁽¹⁾ أنه لابد من تشديد يسير وهو قول الأكابر إلا ما بقيت معه الغنة انتهى (86/ب)⁽²⁾.

وقال في إيجاز البيان: وأما الياء والواو فيدغمان فيهما وتبقى غنتهما، فإذا بقيت غنتهما لم تقلبا قلبا صحيحا، ولا إدغاما تاما، وإنما يتمكن ذلك فيهما إذا ذهب [تلك]⁽³⁾ الغنة بالقلب الصحيح انتهى⁽⁴⁾.

الغنة موجودة في إدغام الواو والياء غنة النون إجماعا إذ لا غنة في الواو والياء، ومع الميم محتمل لأن كلا منهما فيه غنة فتفطن بهذا فقل: من يعرفه مع وضوحه وبيانه.

قال في الكنز: واتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم.

فذهب ابن كيسان⁽⁵⁾ إلى أنها غنة النون تغليب للإصالة.

وذهب الباقر: إلى أنها غنة الميم كالنون⁽⁶⁾.

(1) [في ب [إلى]].

(2) أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي - اللّثالي الفريدة في شرح القصيدة، باب الإدغام وما يتصل به من أحكام الورقة 46 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 187/أ والورقة 187/ب.

(5) طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني التابعي الكبير المشهور أخذ القرآن عن ابن عباس، وأعظم روليته عنه، مات بمكة سنة 106هـ - غاية النهاية 341/1 رقم ت 1479.

(6) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.

قال في الإقناع: ذهب ابن كيسان وابن المنادى وابن مجاهد في أحد قوله: إلى أن الغنة للنون والتتوين⁽¹⁾.

وذهب الجمهور إلى أن الغنة للميم، وهو قول أبي رضي الله عنه وهو الصواب، ونقله الخراز وتابعوه.

وقال المجراد⁽²⁾ وكذلك تبقى الغنة عند إدغام النون في النون والميم في الميم نحو: كنتم مؤمنين⁽³⁾، وإذا أدغمت النون والتتوين في الياء والواو، فلا خلاف أن الغنة الظاهرة عند الإدغام غنة النون، لأن الياء والواو لا غنة فيهما، وإذا أدغم في الميم فهل الغنة غنة النون أو الميم قولان:

ذهب ابن كيسان إلى أن الإدغام غير صحيح والغنة الموجودة غنة النون.

وذهب السيرافي إلى أنه إدغام صحيح لأن الغنة الموجودة غنة الميم.

واختار الداني قول السيرافي [لأن النون انقلبت إلى لفظ الميم].

قال بعضهم: ولو أراد [الناظم]⁽⁴⁾ مذهب السرافى⁽⁵⁾ لقال: ابقوا لدى هجاء يوغنة بتثديد الواو⁽⁶⁾.

(1) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 247/1.

(2) المجراد - إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع الورقة 108/أ من مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراجي.

(3) الآية 175 من سورة البقرة.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد ي هـ.]

(6) المجراد - إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع الورقة 108/أ مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراجي

المنتوري: وظاهر قول الناظم موافقة ابن كيسان لأنه قال: ابقوا أي ابقوا عند النون والتتوين.

والصحيح أن الغنة غنة الميم على [ما ذهب⁽¹⁾] إليه الداني وصوبه ابن الباذش وهو مذهب شيخنا القيجاطي الذي لا يجيز غيره وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ⁽²⁾.

فائدة: قال المنتوري: والغنة [صوت]⁽³⁾ يخرج من الخيشوم مصاحبا لصوت النون والميم، تحركتا أو سكنتا لأنها صفة ذاتية لهما انتهى⁽⁴⁾.

قلت: وإليه أشار في المنبهة بقوله:

واعلم هداك الله أن الغنة من صيغة النون فكأن ذا فطنة

وأدغموا: فعل ماض وفاعل، والمفعول محذوف أي النون والتتوين، والهاء في لكنه ضمير الأمر والشأن، كقوله تعالى: إنه من يات ربه مجرما⁽⁵⁾، ابقوا: وموضع خبر لكن لدى: متعلق بأبقوا، وغنة: مفعول بأبقوا.

ذكر القلب والإخفاء

ثم قال رحمه الله تعالى:

(143) وقلبوها لحرف الباء ميمًا وقالوا بعد بالإخفاء

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

(5) الآية 4 من سورة طه.

هذا الحكم الثالث وهو القلب، أخبر أن الرواة عن نافع قلبوا النون الساكنة المتوسطة والمتطرفة والتتوين ميمًا قبل الباء نحو: اتبئهم⁽¹⁾، ان يورك⁽²⁾، عليم بذات الصدور⁽³⁾.

قال الداني في المفصح: وهذا إجماع من القراء والعرب⁽⁴⁾.

قال في الإقناع: أجمعوا على إبدال النون والتتوين ميمًا قبل الباء سواء كانت النون من كلمة أو كلمتين، أو كان سكونها خلقة أو لجازم قلبا صحيحا من غير إدغام ولا إخفاء.

وقال أي زعم الفراء: أن النون عند [الباء]⁽⁵⁾ مخفأة كما تخفى عند غيرهما من حروف الفم وتأويل قوله أنه سمى البديل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القراء، وتبعهم قوم من المتأخرين خلطوا بين مذهب سيبويه وعبرة الفراء من القلب والإخفاء [فغلطوا]⁽⁶⁾.

قال فيما تقدم سمى البديل إخفاء كما سمى الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاء، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى، إذ الإخفاء الصحيح في هذا الموضع لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة ولا حكوه في لغة⁽⁷⁾.

المنتوري: الميم والباء من مخرج واحد وهما ما بين الشفتين والميم تزيد على الباء بالغة، وذلك هو المانع من إدغامها في الباء⁽⁸⁾.

(1) الآية 33 من سورة البقرة.

(2) الآية 8 من سورة النمل.

(3) الآية 4 من سورة التباين.

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 137/ب.

(5) [في أ [الباء]].

(6) [في د [فغلط]].

(7) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 257/1.

(8) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

قال في الكنز: [أطلق]⁽¹⁾ أكثر (87/أ) المصنفين كالأصلين القلب، ولا بد من قيدين قلبهما وإخفاؤهما بغنة.

قال أبو علي رحمه الله: لا خلاف بين القراء والنحاة من وجوب قلبهما وإخفائهما عندها قلبا يصير [لفظ]⁽²⁾ أن بورك كلفظ أم به في الإخفاء والغنة معلومة من الميم.

ونقل الداني في جامع البيان جواز إظهارها كالأصلية انتهى⁽³⁾.

وقال في التيسير: وكذا أجمعوا على قلبها ميمًا عند الباء خاصة⁽⁴⁾.

وقال في الدر النثير: لا خلاف في لزوم القلب⁽⁵⁾.

وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلا من النون الساكنة والتنوين، ويتحفظ من سريان التحريك السريع ومعيار ذلك أن تنتظر كيف تلفظ بالميم في [قولك]⁽⁶⁾: الحمد والشمس، فتجد الشفتين تتطبقان حال النطق بالميم ولا تفتح إلا بالحرف [الذي]⁽⁷⁾ بعدها، وهكذا ينبغي أن يكون العمل فيها [قبل]⁽⁸⁾ الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم سرى التحريك إلى الميم وهو

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في ج [لفظا].]

(3) المنتوري - شرح الدر اللوامع الورقة 187/ب.

(4) الداني - التيسير في القراءات السبع ص 45.

(5) المالقي - الدر النثير والعذب النمير، في ذكر القلب والإخفاء مخطوطة الخزانة الحسنية

بالرباط رقم 1592م6.

(6) [في أ [قوله].]

(7) [في ج [التي].]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

من اللحن الخفي الذي ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء [خاصة]⁽¹⁾ متصلة بالميم ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وليحرز عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة انتهى⁽²⁾.

[وقال في التذكرة]⁽³⁾ يبدل النون والتتوين عند الباء ميما في اللفظ من غير إدغام حيث وقعا انتهى⁽⁴⁾.⁽⁵⁾
ونحوه في الاقتصاد⁽⁶⁾.

ابن الجزري: والقلب عند حرف واحد وهو الباء تقلب النون والتتوين عند الباء ميما خالصة، فتخفى بغنة⁽⁷⁾.

وقال مكي في الكشف: ولا تشديد [في هذا]⁽⁸⁾ لأنه بدل لا إدغام لكن الغنة باقية لأن الحرف الذي أبدل فيه غنة أيضا هو الميم، فلا بد من إظهار الغنة، وهذا البديل إجماع من القراء انتهى⁽⁹⁾.

(1) [ما بين [...] من ب.]

(2) المالقي - الدر النثير والعذب النمير، في ذكر القلب والإخفاء مخطوطة الخزانة الحسنية
بالرباط رقم 1592م⁶.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) المالقي: الدر النثير والعذب النمير/ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

(6) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

(7) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر 26/2.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(9) مكي بن أبي طالب - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 165/1.

المجراد: والتعبير بالقلب هو قول أكثر القراء والنحويين، والأولى أن يعبر عنه بالإبدال لأن القلب في اصطلاح التصريف إنما يكون في حروف العلة انتهى⁽¹⁾.

قال في المنبهة:

والنون والتتوين عند الباء حكهما في النحو الأداء
أن يقلبا ميمًا بلا إدغام في اللفظ بالقرآن والكلام⁽²⁾

الحفلاوي: اتفق الداني والمهدوي ومكي على كلام حاصله أن النون والتتوين لا يجوز إظهارهما عند الباء لما [في ذلك]⁽³⁾ من المشقة والكلفة لأن خروج الباء من الشفتين يمنع من إتمام الصوت لأن الباء تنطبق بها الشفتان، ولم يجر [إدغامهما فيهما]⁽⁴⁾ للبعد لأن النون والتتوين [غنيان]⁽⁵⁾ بخلاف الباء، ولم يجر⁽⁶⁾ إخفاؤهما عندها لأنه حال بين الإظهار والإدغام، فامتنع لامتناعهما وإنما قلبا ميمًا لأن الميم تشارك النون والتتوين في الغنة، وتشارك الباء في المخرج، وتبدل منها في نحو: لازم⁽⁷⁾، لازب⁽⁸⁾، ولا يوجد ذلك في غيرها من الحروف انتهى⁽⁹⁾.

(1) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد بتصريف واختصار - إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع، الورقة 109/ب من مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراحي.

(2) منبهة للشيخ أبي عمرو الداني - دراسة وتحقيق د. لحسن وكاك 391/2 للبيت رقم 655.

(3) [في أ فيه].

(4) [في ب فيها].

(5) [في ج غنيان].

(6) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(7) لا وجود لكلمة "لازم" في القرآن من غير "لازب" وقد مثل بهذه الكلمة وغالبا ما يمثل بالكلمات القرآنية والله أعلم بمراده.

(8) الآية 11 من سورة الصافات.

(9) شرح الدرر اللوامع للحفلاوي باب الإظهار والإدغام الورقة 37/أ.

قال في التحفة:

والميم بعد القلب في الأداء تقرأ بالإظهار والإخفاء
لكنه الإخفاء فيها حسن وهو الذي يقوله من يتقن⁽¹⁾

وقال الحصري:

وتقلب عند الباء ميمًا لغنة كقولك: أثبات العشيرة عن بكر⁽²⁾

وقال الورهاني:

وميمًا قبيل الباء قلبهما معا وشهر إخفاء وإظهار أعمال⁽³⁾

وقال الجادري:

وقلبًا ميمًا لبًا ونعد الإخفاء انتخبًا⁽⁴⁾

تنبيه: قد بان من هذه النصوص أنه لا بد من القلب والإخفاء مع الغنة،
فمن لم يات بهما فقد أخل بالتلاوة وهو آثم فلا تجوز روايته فقل من يتفطن
لهذا فلا حول ولا قوة إلا بالله، فقد عم الجهل وانتشر وصار الحق منكرا.

ابن حجر: يقال: قلبه [كأقلبه]⁽⁵⁾ قلبًا وإقلابًا.

وقال ابن [التين]⁽⁶⁾ إن الصواب حذف الهمزة.

(1) للتحفة لأبي وكيل ميمون للفخر البيتان 859 و860 للورقة 44/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 124 الورقة 618 من نسخة
مخطوطة خاصة.

(3) البيت 181 من منظومة الورهاني مخطوطة خاصة مطلعها:

بدأت بحمد الله معتصما به نظاما بديعا مكملًا ومسهلا

(4) نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 228 من نسخة مخطوطة.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) [في ج، د [التين].]

ثم قال ابن حجر: وأثبتها غيره لغة انتهى⁽¹⁾.

قوله: وقالوا بعد بالإخفاء، هذا هو الحكم الرابع أي قالوا بعد ما ذكر من الإظهار والإدغام، والقلب بإخفاءهما عند باقي الحروف مع إثبات الغنة، وهي ما عدا ستة يرملون والستة الحلقية و[الباء]⁽²⁾ والألف يبقى خمسة عشر حرفاً، [ووقد]⁽³⁾ جمعها الإمام المجرد في قوله:

للإخفاء حروف قد أتتك فهاكها	مبينة كي لا تحيد عن العلم (87/ب)
فضاد وزاي ثم فاء وثاءها	وتاء وسين ثم دال بلا وصم
وشين وطاء ثم ظاء وقافها	وذال وجيم ثم كاف بلا هضم
كذلك صاد فهي خمس وعشرة	فخذ حصرها من غير خلف ولا وهم

قال في الكنز: وهذه مثلها في النون والتتوين على [الترتيب]⁽⁵⁾ منضود⁽⁶⁾، من ضعف⁽⁷⁾، عذاباً ضعفاً⁽⁸⁾، ينزل⁽⁹⁾، فإن زللتهم⁽¹⁰⁾،

(1) من شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القلب والإخفاء الورقة 38 ب.

(2) [في د [الباء]].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(4) ابن المجرد - إيضاح الأسرار والبدائع ما ورد في ذكر القلب والإخفاء مخطوطة خاصة في خزنة د. التهامي الراجي.

(5) [في د [على ترتيب نظمه]].

(6) الآية 29 من سورة الواقعة.

(7) الآية 54 من سورة الروم.

(8) الآية 38 من سورة الأعراف.

(9) الآية 2 من سورة سبأ.

(10) الآية 209 من سورة البقرة.

نفساً زاكية⁽¹⁾، ينفق⁽²⁾، فإن فاء و⁽³⁾، سفر فعدة⁽⁴⁾، الحنت⁽⁵⁾، فمن ثقلت⁽⁶⁾،
 أزواجاً ثلاثاً⁽⁷⁾، كنتم⁽⁸⁾، وإن تبتم⁽⁹⁾، جنات تجري⁽¹⁰⁾، ننسخ⁽¹¹⁾، إن
 سيكون⁽¹²⁾، ورجلاً سلماً⁽¹³⁾، عنده⁽¹⁴⁾، ومن دخله⁽¹⁵⁾، عملاً دون⁽¹⁶⁾،
 ينشوا⁽¹⁷⁾، فمن شهد⁽¹⁸⁾، شيء شهيد⁽¹⁹⁾، ينطق⁽²⁰⁾، فإن طبن⁽²¹⁾،

-
- (1) الآية 74 من سورة الكهف.
 (2) الآية 264 من سورة البقرة.
 (3) الآية 226 من سورة البقرة.
 (4) الآية 184 من سورة البقرة.
 (5) الآية 46 من سورة الواقعة.
 (6) الآية 8 من سورة الأعراف.
 (7) الآية 7 من سورة الواقعة.
 (8) الآية 75 من سورة غافر.
 (9) الآية 279 من سورة البقرة.
 (10) الآية 12 من سورة الصف.
 (11) الآية 106 من سورة البقرة.
 (12) الآية 20 من سورة المزمل.
 (13) الآية 29 من سورة الزمر.
 (14) الآية 195 من سورة آل عمران.
 (15) الآية 97 من سورة آل عمران.
 (16) الآية 82 من سورة الأنبياء.
 (17) الآية 18 من سورة الزخرف.
 (18) الآية 185 من سورة البقرة.
 (19) الآية 47 من سورة سبأ.
 (20) الآية 62 من سورة المؤمنون.
 (21) الآية 4 من سورة النساء.

صعيدا طيبا⁽¹⁾، وإن ظنا أن⁽²⁾، ظلا ظليلا⁽³⁾، ينقلب⁽⁴⁾، وإن قيل⁽⁵⁾، بتابع قبلتهم⁽⁶⁾، لينذر⁽⁷⁾، من ذا⁽⁸⁾، إلى ظل ذي⁽⁹⁾، تنجيكم⁽¹⁰⁾، وإن جنحوا⁽¹¹⁾، ولكل جعلنا⁽¹²⁾، أنكالا⁽¹³⁾، من كان⁽¹⁴⁾، زرعا كلنا⁽¹⁵⁾، ينصركم⁽¹⁶⁾، لمن صبر⁽¹⁷⁾، عملا صالحا⁽¹⁸⁾.

الجعبري: وإن أردت ضبط أمثلة الأنواع فعليك بقولنا في العهود، ينثون⁽¹⁹⁾، إن هم⁽²⁰⁾، تتحتون⁽²¹⁾، علم على، من غل، إن خفتم⁽²²⁾، فمظهرتان،

-
- (1) الآية 6 من سورة المائدة.
(2) الآية 230 من سورة البقرة.
(3) الآية 57 من سورة النساء.
(4) الآية 143 من سورة البقرة.
(5) الآية 11 من سورة البقرة.
(6) الآية 145 من سورة البقرة.
(7) الآية 92 من سورة الأنعام.
(8) الآية 245 من سورة البقرة.
(9) الآية 50 من سورة المرسلات.
(10) الآية 10 من سورة الصف.
(11) الآية 61 من سورة الأنفال.
(12) الآية 48 من سورة المائدة.
(13) الآية 12 من سورة المزمل.
(14) الآية 10 من سورة فاطر.
(15) الآية 32 من سورة الكهف.
(16) الآية 7 من سورة محمد.
(17) الآية 43 من سورة الشورى.
(18) الآية 70 من سورة الفرقان.
(19) الآية 26 من سورة الأنعام.
(20) الآية 44 من سورة الفرقان.
(21) الآية 95 من سورة الصافات.
(22) الآية 101 من سورة النساء.

ان نحن ممن⁽¹⁾، من ولي⁽²⁾، إن يروا⁽³⁾، من رب⁽⁴⁾ خيرا لو⁽⁵⁾، فمدغمان من قبل⁽⁶⁾، أنكالا⁽⁷⁾، وإن جنحوا⁽⁸⁾، فمن شاء⁽⁹⁾، اتل⁽¹⁰⁾، منضود فمخفيان، إن طبن⁽¹¹⁾، من عند⁽¹²⁾، وكنت⁽¹³⁾، وانصرفوا⁽¹⁴⁾، وننسخ⁽¹⁵⁾، منزلين⁽¹⁶⁾، قل انظروا⁽¹⁷⁾، عوان⁽¹⁸⁾، والحنث، ظل ذي⁽¹⁹⁾، وينفق كلمات بيس بما الأنباء منقلب انتهى⁽²⁰⁾.

(1) الآية 10 من سورة النحل.

(2) الآية 107 من سورة البقرة.

(3) الآية 146 من سورة الأعراف.

(4) الآية 61 من سورة الأعراف.

(5) الآية 103 من سورة البقرة.

(6) الآية 24 من سورة البقرة.

(7) الآية 12 من سورة المزمل.

(8) الآية 61 من سورة الأنفال.

(9) الآية 19 من سورة المزمل.

(10) الآية 151 من سورة الأنعام.

(11) الآية 4 من سورة النساء.

(12) الآية 103 من سورة البقرة.

(13) الآية 143 من سورة البقرة.

(14) الآية 127 من سورة التوبة.

(15) الآية 106 من سورة البقرة.

(16) الآية 124 من سورة آل عمران.

(17) الآية 101 من سورة يونس.

(18) الآية 67 من سورة البقرة.

(19) الآية 30 من سورة المرسلات.

(20) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.

قلت في المتصلة⁽¹⁾:

وينفق منضود وينطق عنده لينذر انكالا وينشئ في عندا
واتذر كنتم ينقلب ينصر أنظروا وحنت ونسخ ثم ينجيكم قد⁽²⁾

الجعبري والمراد هنا إخفاء [الحرف]⁽³⁾ لا الحركة، وكلما قوي
[للتناسب]⁽⁴⁾ بالمرجع أو الصفة قرب إلى الإدغام، وكلما قل قرب إلى
الإظهار، وتظهر فائدته في تفاوت التشديد والغنة⁽⁵⁾.

قال الشارح: [قوله: وقالوا إلخ]⁽⁶⁾ ولا يرجع لحكم الميم بعد القلب عند
الباء لما [يؤدي]⁽⁷⁾ [إليه]⁽⁸⁾ من نقص ذكر حكم من الأحكام الأربعة، وإن كان
حكمها في المشهور كذلك، لأن الإخفاء رجحه الداني وهو مذهب الحذاق من
أهل الأداء انتهى⁽⁹⁾.

والإخفاء معناه الاستتار، يقال أخفيت الشيء إذا استرته، ولما كانت
النون الساكنة والتنوين يستتران عند هذه الحروف سمي إخفاء.

(1) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) [في هـ [الحروف].]

(4) [في ج، د [التناسب].]

(5) كنز المعاني باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(7) [في أ [يوجب].]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(9) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد هذا في كتاب له فيما رجعت إليه من مظان.

قال في الإقتصاد: وذلك لأنهما لم يبعدا منهن بعدهما من الستة، فيظهران عندهن للتراخي، ولم يقربا منهن قربهما من الخمسة، فيدغمان عندهن للقرب فبقيا حينئذ [بين الحالين]⁽¹⁾، بين الإظهار والإدغام لعدم التباعد⁽²⁾.

وقال في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتجريد وإيجاز البيان: نحوه⁽³⁾.

وقال المهدي في الشرح وابن مطرف في الإيضاح والبديع: نحوه⁽⁴⁾.

قال في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين والمفصح: الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام⁽⁵⁾.

وقال في التيسير: والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو عار من التشديد⁽⁶⁾.

وقال في الموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: والإخفاء [حال]⁽⁷⁾ بين الإظهار والإدغام ولا تشديد فيه، والغنة معه باقية⁽⁸⁾.

وقال الفاسي: والمراد بالغنة ما يخرج من الأنف دون اللسان وهي الغنة الكاملة.

(1) [في أ [للحالتين].]

(2) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 188/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) الداني - التيسير في القراءات السبع ص 45.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ، د.]

(8) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 188/أ والورقة 188/ب.

وكان بعض شيوخنا يبالغ في بيانها وبعضهم يكتفي باليسير منها، وخير الأمور أوسطها [صح منه] (1). (2).

قال في إيجاز البيان: والفرق بين الإخفاء والإدغام، أن الإخفاء لا تشديد فيه، لأنه لا ينقلب الحرف فيه من جنس الثاني، والمدغم مشدد لأنه ينقلب فيه من جنس ما يدغم فيه (3).

قال ابن البانث في الإقناع: اتفقوا على إخفاءهما عند باقي الحروف وهي خمسة عشر حرفاً، والإخفاء يزيد فيما قرب من ذلك إلى النون، وينقص فيما بعد منها هذا قول الأهوازي وأبي عمرو وغيرهما، وللقراء بعد في تمكينه أنحاء. فمنهم من يفرض في التمكين، ومنهم من يقصر فيه.

وكان أبو القاسم شيخنا ينكر الإفراط فيه إنكاراً شديداً (4).

الفيجاطي: هذا خطأ لاشك فيه [اعني] (5) (88/أ) من يفرض في التمكين. وما كان شيخه أبو القاسم يفعل هو الصواب.

فأما الإظهار عند هذه الحروف فقد قال أبو عثمان المازني (6): إنه لحن ومخرج النون والتتوين من الخيشوم والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام،

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(2) الفاسي - اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة، باب الإدغام وما يتصل به من أحكام الورق 46 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 188/ب.

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 189/أ.

(5) [في ب، د [أي].]

(6) أبو عثمان المازني بكر بن محمد بن عثمان النحوي المشهور، روي القراءة أبي عمرو الحرمي عن سيبويه ويونس وروى عنه محمد بن يزيد المبرد توفي سنة 249 هـ - غاية النهاية 179/1 رقم ت 832.

ونص جميعهم على أنه لا تشديد فيه [إلا]⁽¹⁾ الأهوازي فإنه كان يقول: كما أن المظهر مخفف والمدغم مشدد، وكذلك المخفى بين التشديد والتخفيف، إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام وغلط من قال: المخفى مخفف وزعم أنه خلاف لقول من مضى ولا أرى الأهوازي إلا واهماً، لأن التشديد إنما وجب في الإدغام لما أرادوا من أن يكون الرفع بالمثلين واحداً، ولا تماثل في الإخفاء، ألا ترى أن مخرج النون المخفات غير مخرج هذه الحروف التي تخفي النون عندها كما هي في الإظهار كذلك يجب أن يكون حكمها من التخفيف حكم الإظهار والله أعلم انتهى⁽²⁾.

القيجاطي: قوله: ولا أرى الأهوازي إلخ، يقال له: ما ذكر هو خطأ لا محالة⁽³⁾.

وقال في جامع البيان: ومخرج النون والتتوين مع هذه الحروف من الخيشوم ولا حظ لهما معهن في الفم لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، وما يدغمان فيه بغنة⁽⁴⁾.

وقال في إيجاز البيان والتجريد: نحوه⁽⁵⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين: وإخفاء النون والتتوين عند هذه الحروف مختلف على قدر قربها منها وبعدها في المخرج، فما كان أقرب كان عنده أخفى، وما كان أبعد كان عند أبيين⁽⁶⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 189/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع الورقة 189/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

ونحوه في جامع البيان والتمهيد وإيجاز البيان والتلخيص والمفصح والتجريد⁽¹⁾.

القيجاطي: ما ذكره الداني ليس بشيء، لا فرق بين الإخفاء في جميع الأحوال من القرب والبعد⁽²⁾.

وأما من يقول: إنه [يتعمد]⁽³⁾ [مد]⁽⁴⁾ الغنة عند الحروف التي تخفى عندها النون حتى يحدث مدا في الغنة، فذلك مخطئ انتهى⁽⁵⁾.

قال في الدر النثير: لا خلاف في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الخمسة عشر حرفاً.

وحقيقة ما أراد الحافظ أن لا تلتصق طرف لسانك بما يقابله من مقدم الفم، وتبقى الغنة في الأنف فبقدر ما زال من عمل اللسان أشبه الإدغام، و[بما]⁽⁶⁾ بقي من الغنة أشبه الإظهار.

وقوله: هو عار من التشديد تحرز من صورة الإدغام في الياء والواو في مذهب من يثبت الغنة.

واعلم أن عبارة الإمام موافقة لعبارة الحافظ، فإنه قال: والإخفاء حال بين حالين.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) [في هـ] [يعتمد].

(4) [في ج] [مع].

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 189/ب.

(6) [في ب] [ما].

فأما الشيخ فقال: والإخفاء عند أهل الغنة كالإظهار، لأن الحرف الأول فيه غير منقلب إلى جنس الثاني، ولا تشديد فيه، فصار مثل الإظهار، وفارق باب الإدغام في قلب الأول إلى جنس الثاني، وإدغامه في الثاني بتشديد ظاهر انتهى⁽¹⁾.

واعلم أن هذا القدر الذي ذكر الشيخ من عدم القلب والتشديد إنما تحصل به مفارقة الإخفاء للإدغام لأنه لم يزد على أن سلب عن الإخفاء.

الخاصية [الثانية]⁽²⁾ للإدغام [وهو]⁽³⁾ القلب والتشديد، ولا يلزم من سلب خاصية الإدغام ثبوت الإظهار، ولكن حقيقة الإظهار أيضا مسلوقة عن الإخفاء، لأن الحرف الظاهر لا يمكن حصوله إلا بأعمال العضو المخصوص به فيه كالنون عند حروف الحلق.

وأما إخفاء النون فقد تبين أن حقيقته إنما تحصل عند ترك أعمال العضو وهو طرف اللسان وإبقاء الغنة، وليست الغنة جزءا من النون وإنما هي من توابعها إذا ظهرت، ونائبة عندها إذا ذهبت، وإذا ثبت هذا صح أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام.

وظهر أن عبارة الحافظ والإمام أرجح من عبارة الشيخ ووجه الإخفاء عند باقي الحروف [فلانها]⁽⁴⁾ [لم]⁽⁵⁾ تبعد من النون بعد حروف الحلق، فيجب الإظهار ولا قربت قرب اللام والراء، فيجب الإدغام، فجعلوا لذلك حالا بين الحالين.

(1) المالقي - الدر النثير والعذب النمير، "في ذكر القلب والإخفاء" مخطوطة الخزانة الحسينية رقم 1592م6.

(2) [في ج] [الثابتة].

(3) [في ج] [بهذا].

(4) [في أ] [فلانها].

(5) [ما بين ...] لا يوجد في ج.

واعلم أنه كان الأصل أن تظهر النون الساكنة عند هذه الحروف الخمسة عشر بدل الإخفاء، لكن لما كثر [دوران]⁽¹⁾ النون في الكلام حتى قاربت في ذلك حروف العلة، أرادوا أن يخففوا على اللسان [فحطوه]⁽²⁾ كلفة النطق بالنون حين أمكنهم الاكتفاء عنها بالغنة التي لا كلفة على اللسان في النطق بها، وخصوا هذا الحكم بهذه الحروف دون حروف الحلق، لأن هذه الحروف لم تبعد مخرجها من النون بعد حروف الحلق، فلو أظهروها عند هذه الحروف لاتبعوا اللسان لكثرة دورانها في الكلام. ولو أخفوها عند حروف الحلق كما يخفونها عند هذه الحروف للزم إسقاط النون من الكلام (88/ب) البتة انتهى.

ابن الجزري: والإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام ولا بد من الغنة معه فاعلم انتهى.

وإليه أشار بنظمه:

والقلب عند الباب غنة كذا لا خفا لدى باقي الحروف أخذا⁽³⁾

فائدة جلية: قد بان من هذه النصوص أن الإخفاء لا بد من الغنة معه وهو مصرح به في كلام الشاطبي في موضعين فلا غبار عليه ولا خلاف فيه.

وقد اجتمع يوما أساتيد المغرب بأسره من الحاضرة والبادية فلم يشعر وأحد بهذا، فله الحمد وإله⁽⁴⁾ المنة لا لغيره. وإليه الإشارة بقولنا:

حقيقة الإخفاء عند العلماء ما بين الإظهار والإدغام اتما
فتجب الغنة في ذا الحال لا بد منها عند كل تال

(1) [في ب [دوران].]

(2) [في ج [فحطوا].]

(3) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر 26/2.

(4) [ما بين [...] من هـ.]

من دون تشديد لكل قد علم ولا أرى الأهوازي إلا قد وهم⁽¹⁾
تنبيه: قال الخراز قال [الحافظ]⁽²⁾: وحكم الميم الساكنة عند الباء أن
تكون مخفاة.

قال: وهو قياس قول ابن مجاهد.

قال: وبهذا قال شيخنا علي بن محمد بن [يشر]⁽³⁾ وغيره.

قال: وقال آخرون: وهي مظهرة.

قال: وبه كان يقول به عبد الباقي بن حسن يقول: فيما حدثنا عنه فارس
ابن أحمد وبه قال شيخنا أبو الحسن.

قال: وكذلك رواه أحمد بن صالح⁽⁴⁾ عن ابن مجاهد انتهى.

[المجرد: حكم الميم الأصلية عند الباء نحو: كنتم به المشهور الإظهار
انتهى]⁽⁵⁾.⁽⁶⁾

قال في الكنز: الميم ساكنة قبل الفاء والواو، ولا يجوز إدغامهما محافظة
على كلام غنتها وفيها كلام، والذي [استقر]⁽⁷⁾ عليه رأي المحققين كابن مجاهد

(1) هذه الأبيات من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

(2) [في ج [الداني].]

(3) [في ب، هـ [يشر].]

(4) أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق أبو بكر البغدادي مقرئ ثقة ضابط، قرأ على الحسن
بن الحباب وأبي بكر بن مجاهد وأبي الحسن ابن شنبوذ، وقرأ عليه عبد المنعم بن
غلبون.. توفي سنة؟ - غاية النهاية في طبقات القراء 62/1 ت 266

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) ابن المجراد - إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 109/ب مخطوطة خاصة في خزنة
د.التهامي الراحي.

(7) [في د [أشعر].]

إظهارها عند الفاء والواو، والتخيير بين إظهارها وإخفائها عند الباء مراعاة
للإنبطاق والإختصاص وهو معنى قولنا في النزهة:

ولا تخف ميمًا قبل واو وفائها والآخر عند الباء واحذر تغييراً^(١)

وقطع أبو محمد البغدادي^(٢) بعدم إخفائها عند الباء في قوله:

ولا [تخفين]^(٣) الميم عند سكونها إذ لقيت باء فذلك معطل

وأصل ظهور الميم للغة التي تحل بها والقول فيها يفصل^(٤)

وهذا هو المفهوم من إطلاق الناظم، وقول الخاقاني^(٥):

ولا تدغمن الميم إن جئت بعدها بحرف سواها وأقبل العلم بالشكر^(٦)

ولا يفهم منه اختيار، والإخفاء رأي البصريين و[الرازيين]^(٧)، ويتحفظ

في الإظهار من تحريك أو سكت انتهى^(٨).

(١) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، باب أحكام الساكنة والتتوين الورقة 129/أ.

(٢) أبو محمد البغدادي صاحب الروضة توفي سنة 442هـ - النشر في القراءات العشر 84/1.

(٣) [في ج [تخفين].]

(٤) المصدر نفسه الورقة 129/أ.

(٥) الخاقاني خلف بن إبراهيم تقدمت ترجمته.

(٦) المصدر نفسه الورقة 129/أ.

(٧) [في ب [الوازيين].]

(٨) الجعبري - كنز المعاني في شرح الأمانى الورقة 129/أ.

قال في الإقناع: ومن ذلك الميم عند الباء نحو كنتم به⁽¹⁾، وآمنتم به⁽²⁾، من يعتصم بالله⁽³⁾، وأن بورك⁽⁴⁾، وهنيئا بما كنتم⁽⁵⁾، وصم بكم⁽⁶⁾ ونحوه كثير.

فاختلفت عبارة القراء عنه بعد إجماعهم إلا من شد وسنذكره على أن الإدغام لا يجوز.

فقال ابن مجاهد: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى لأن لها صوتاً من الخياشم تواخي النون الخفيفة.

قال: وهو قول سيبويه، وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأنطاكي⁽⁷⁾، وأبو الفضل الخزاعي⁽⁸⁾، وعثمان بن سعيد⁽⁹⁾، وبه كان يأخذ أصحابه فيما ذكر أبي رضي الله عنه، وكذلك أخذ علي عياش بن خلف⁽¹⁰⁾ عن قراءته على محمد بن عيسى⁽¹¹⁾.

(1) الآية 27 من سورة الملك.

(2) الآية 72 من سورة الأعراف.

(3) الآية 101 من سورة آل عمران.

(4) الآية 8 من سورة النمل.

(5) الآية 43 من سورة المرسلات.

(6) الآية 18 من سورة البقرة.

(7) أبو الحسن الأنطاكي علي بن محمد بن إسماعيل تقدمت ترجمته - الإقناع 179/1.

(8) أبو الفضل الخزاعي محمد بن جعفر بن عبد الكريم تقدمت ترجمته - الإقناع 84/1.

(9) عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني تقدمت ترجمته.

(10) عياش بن خلف بن عياش أبو بكر القرطبي الأنصاري، إمام مقرئ، أخذ القراءات عن

أبيه توفي سنة 639 هـ - غاية النهاية 607/1 رقم ت 2483.

(11) محمد بن عيسى بن فرج أبو عبد الله التجيبي المخامي الطليطلي إمام مقرئ ضابط، قال

الذهبي: كان أحد الحذاق بالقراءات صاحب أبي عمرو الداني ت سنة 485 هـ - غاية

النهاية ج 2 ص 224 ت 3344.

ذكر القلب والإخفاء والتبيين

ويحكى أنه مذهب الفراء.

وقال أبو الحسن بن منادي⁽¹⁾ وأحمد بن يعقوب التائب⁽²⁾ وعبد الباقي ابن حسن⁽³⁾ وطاهر بن غلبون⁽⁴⁾ وغيرهم: هي مظهرة غير مخفاة.

وقال لي عياش بن خلف⁽⁵⁾: قد روى هذا أيضا عن ابن مجاهد، فحدثنا أبو داود قال: قال لنا عثمان بن سعيد: رواه أحمد بن صالح عن ابن مجاهد نسا.

وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ به فأتطبق شفثيه على الحرفين انطباقا واحدا.

وقال لي أبي رضي الله عنه: المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو و[الباء]⁽⁶⁾، ولا يتجه إخفاءها عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى

(1) أبو الحسن بن جعفر ابن المنادي الإمام المشهور حافظ ثقة متقن محقق ضابط، قرأ على عبيد الله اليزيدي وعليه أحمد بن نصر الشدائي توفي سنة 336 هـ - غاية النهاية 44/1 رقم ت 183.

(2) أحمد بن يعقوب أبو الطيب الأنطاكي التائب مقرئ حاذق، روى القراءة عن بكر بن سهل الدمياطي، وقرأ عليه علي بن بشر الأنطاكي، توفي سنة 340 هـ - غاية النهاية 151/1 رقم ت 700.

(3) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد أبو الحسن الخراماني الأستاذ الحاذق الضابط الثقة رجل الأمصار أخذ القراءة عن إبراهيم بن أحمد، وعنه فارس بن أحمد توفي سنة 380 هـ - غاية النهاية 356/1 رقم ت 1527.

(4) طاهر بن غلبون تقدمت ترجمته.

(5) تقدمت ترجمته .

(6) [في ب [الياء]].

مخرجها من الخيشوم كما يفعل ذلك في النون المخفأة، وما ذكر عن ابن مجاهد في إخفاء الميم عند الباء فذلك مجاز.

قال أبو جعفر: ولا خلاف في إظهار الميم ساكنة عند الياء نحو: لعلهم يرجعون⁽¹⁾، وكذلك سائر حروف المعجم سوى مثلها لا يجوز الإدغام في شيء من ذلك والميم لا تدغم (89/أ) في مقاربها إلما ذكرناه من المزية بالغنة، ويدغم مقاربها⁽²⁾ فيها انتهى.

القيجاطي: الميم حرف شديد تجري معه غنة من الخيشوم، فإذا نطق به ساكنًا فهو مظهر أبدًا لا إخفاءه ولا إدغامه إلا في مثله، فهكذا ينطق به أبدًا منفردًا، ومع الفاء والباء وسائر الحروف.

قال: ومن عبر من الأئمة [بأنه]⁽³⁾ يخفى مع الباء فلم يرد بذلك حقيقة الإخفاء، وإنما أراد أن يحذر القارئ من الإسراف والتعسف حتى يمنعه من جريان الصوت الذي هو الغنة، ويخرجه إلى حيز الحركة.

قال: وإتقان النطق به إنما [كان]⁽⁴⁾ يُوخذ مشافهة من أفواه المتقنين.

قال: وقول الشاطبي وغنة تتوين إلخ، يوهم أن في الميم غنة كغنة النون ينفرد بها الخيشوم في بعض المواضع مع إبطال عمل الشفتين فتصير حرفًا خفيًا كما ينفرد بغنة النون مع إبطال عمل اللسان وذلك غير جائز⁽⁵⁾.

(1) الآية 168 من سورة الأعراف.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في أ، د فإنه].

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 189/أ.

المنتوري: يريد شيخنا رحمه الله بقوله: وذلك غير جائز، أنه لا يتأتى
النطق به انتهى⁽¹⁾.

وقال الإمام القيسي في الأجوبة المحققة:

يقول بالإخفا لم يتبين وذا إلى	و[في] الميم عند الباء خلف فبعضهم
عزوه فنعم ما عزوه وعللا	إمام النحاة ثم نجل مجاهد
إذا وصلا حال البيان فطب صلا	من أجل انطباق الشفتين عليهما
وتعليل هذا القول لاح وجملا	كما كان في [إحداهما] ⁽²⁾ دون غيرهما
[شديدا] ⁽³⁾ وذا المخفى بوزن الذي جلى	فصار البيان قل [لذلك] ⁽⁴⁾ كلفا
فهالك نصوصا عن ذوي العلم والملا	ولم تدغم كي لا يخل بغنة
أبو عمرو الداني عنه عولا	فهذا يقول نجل بشر كذا حكى
وقل حكمها كالواو للغنة اغفلا	عن ابن المنادي وابن غلبون أظهرت
وقد كان عدلا للقران مرتلا	والإظهار منصوص عن ابن مجاهد
مثالا من الذكر الحكيم فتقبلا ⁽⁶⁾	لكنتم بها أنتم به مؤمنون خذ

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) [في أ [إحديهما].]

(4) [في ج، هـ [لذلك].]

(5) [في ج، هـ [شريدا].]

(6) الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي الورقة 4 مخطوطة المدرسة النحلية بمزودة إقليم

مراكش.

وقال في التحفة:

والميم إن يسكن قبيل الفاء والواو مظهر لدى الأداء
كذلك إن يسكن قبيل الباء [يقرأ⁽¹⁾] بالإظهار والإخفاء⁽²⁾

ابن الجزري:

والميم إن تسكن بغنة لدى باء على المختار من أهل الأداء
وأظهرنها عند باقي الأحرف واحذر لدى واو وفاء أن تختف⁽³⁾

[قلت والأخذ عندنا بفاس بإخفائها وأملى علينا شيخنا الوالد رحمه الله تعالى:

والميم إن يسكن قبيل الباء تقرأ بالإظهار والإخفاء
[فهذه]⁽⁴⁾ وجهان جيدان أجلها الإخفاء قال الداني⁽⁵⁾

(1) [في أ يقول].

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت رقم 815 الورقة 42/ب من مخطوطة خاصة، والبيت الوارد في التحفة هو البيت الثاني أما البيت الأول فليس منها.

(3) منظومة ابن الجزري باب الميم و النون المشدد نص 39.

(4) [في هـ [هذان]].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب].

ذكر القلب والإخفاء والتبيين

[أو قلنا]⁽¹⁾ في ذلك:

الميم إن يسكن بغنة حتم لا بد منها عند باء قد علم⁽²⁾

فهذه غاية ما اطلعنا عليه من النصوص فله الحمد و[الله]⁽³⁾ المنة.

وأما حكمها عند الفاء والواو.

فقال [في الإقناع]⁽⁴⁾: نحوهم فيها ونذرهم في وشبهه ذلك حيث وقع

لا يجوز في شيء منه الإدغام لما فيه من الإخلال بالغنة فالحكم أن تظهر الميم عندهما وتبين بياناً حسناً من غير تكلف.

قال: وقرأت للسوسي [بإخفائها]⁽⁵⁾ عند الفاء وحدها حيث سكنت.

قال: وقرأت عن الباقيين من السبعة بإظهارها حيث سكنت عندهما بياناً

حسناً من غير إفحاش و[لا تنفير]⁽⁶⁾ وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي الحسن ابن شنبوذ وأبي الحسن بن المنادي وأبي الحسين بن بويان⁽⁷⁾ وأبي بكر

(1) [في أ] [وفلت].

(2) البيت من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

(3) [ما بين [...] من ج.].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(6) [في ج لا تغيير.].

(7) أبو الحسن ابن بويان أحمد بن عثمان ثقة كبير مشهور ضابط قرأ على أحمد بن الأشعث وعليه

أحمد بن نصر الشاذلي، توفي سنة 344 هـ - غاية النهاية 79/1 - 80 رقم ت 362.

ابن مقسم⁽¹⁾ وأبي بكر النقاش⁽²⁾ وأبي طاهر بن أبي هشام⁽³⁾ وغيرهم من قراءة البغداديين وهو اختيارهم وعلى ذلك وجدت أئمة القراء بمدينة السلام انتهى كلام الأهوازي⁽⁴⁾.

وإليه أشار القيسي بقوله:

كذا الميم عند الواو والفاء بينت	لئلا [يزيل] غنة النون من تلا
كما هم وقود النار حم والكتب	الأموال مفصولا كذلك موصولا
وقوله هم فيها وهم فيم [ثم] قم	فاتنر فذاك المصطفى المبجلا (89/ب)
وقد جاء نصا للكسائي إدغامها	لدى الفاء لم يعمل عليه فيحصلا
وقد قيل بالإخفاء لدى الفاء وواوها	وعن أهل مصر جاء قد عد مؤهلا
ففتح هذا الميم افرط فاحذروا	وفرط مع أخفي عليك فاعدلا

وقال: في إظهار الباء عند الواو:

كذا الباء عند الواو لكل بينت
كقوالك: فليكتب لدى البكر نزل
كذا الحكم مع فاتصب وارغب بعينه

(1) أبو بكر ابن مقسم محمد بن الحسن صاحب ابن عباس أبي بكر البغدادي أخذ عن العباس بن الفضل الرازي وعليه محمد بن إسماعيل، توفي سنة 354 هـ - غاية النهاية 123/2، رقم ت 2945.

(2) أبو بكر النقاش محمد بن الحسن الموصلي مقرئ مفسر أخذ القراءات عن أبي ربيعة وأخذ عنه محمد بن أشته توفي سنة 351 هـ - غاية النهاية 119/2 رقم الترجمة 2938.

(3) أبو طاهر بن أبي هشام عبد الواحد بن عمر البغدادي البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوي العالم الثقة، أخذ القراءة عن أحمد بن سهل الاشناني، توفي سنة 349 هـ - غاية النهاية 475/1 رقم ت 1983.

(4) الإقناع في القراءات السبع 177/1 - 178.

(5) [في ج [يزول]].

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

لدى في الثاني فكن متأملا
 وذلك أن الواو والياء رويانا
 فلم [يدغما]⁽¹⁾ فيما دنى منهما [أسفلا]⁽²⁾
 ولم يدغوا ما قد دنا فيهما نعم
 لئلا يصير فيه ع النص معقلا
 من الفصل أيضا ما لهذين فانتبه
 سوى النون والتتوين للغة العلا
 لأن هواء الفم متسع لها
 كوسعه للمد يا صاح فاعقلا
 وأيضا حروف الشفتين قليلة
 فبين وكان الواو في الفم أدخلا⁽³⁾

قوله: ميمًا: مفعول ثاني لقلبهما، وقلب: يتعدى لمفعول واحد وعداها
 هنا لمفعولين لأنه ضمنها معنى صير، واللام في قوله: الحرف بمعنى عند أي
 عند الباء وهو متعلق بقلبوا وبعد متعلق بقالوا، وقالوا أبعد بالإخفاء وما ذكرنا
 في شرحه عليه اقتصر الخراز وابن مسلم والمرسي.

ونكر ابن عبد الكريم الوجهين والوارثيني [اضطرب]⁽⁴⁾ قول المجاصي⁽⁵⁾.

(1) [في أ [يدغما].]

(2) [في ب [أسفلا].]

(3) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمروسة إقليم مراکش باب الإظهار والإدغام.

(4) [في ج [أظهره].]

(5) شرح الدرر للمجاصي ما ورد في القلب والإخفاء، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش

ثم قال رحمه الله تعالى:

(144) وتظهر النون لـواو أو يا في نحو قنوان ونحو الدنيا

(145) خيفة أن يشبه في إدغامه ما أصله التضعيف في التزامه

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والمكناسي في إدغامه بقي وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية البليقي بإدغامه، باب الجر ومعناها واحد لأن الباء [ظرفية]⁽¹⁾.

ذكر إحصاء النون المولية للواو والياء

وثبت في رواية الحضرمي والبليقي في التزامه بالفاء وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي لالتزامه باللام و[هي]⁽²⁾ الأولى لأن اللام متفق عليها للتعليل انتهى⁽³⁾.

أخبر [رحمه الله]⁽⁴⁾ أن النون تظهر عند الواو والياء إذا كانتا في كلمة واحدة، أرشد إلى ذلك بالمثال وقيد هنا ما أطلق واقتصر على الواو والياء لأن النون لم تقع مع الميم في كلمة واحدة متصلة فالواو قنوان، ضنوان، والياء: دنيا، وبنيان ولا زائد عليهما.

(1) [في هـ - فيه].

(2) [في ج - هو].

(3) شرحه على الدرر اللوامع الورقة 189/ب من نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096 /مجموع.

(4) [ما بين [...] من ج].

قال الداني في التجريد: وكل القراء مجمعون على إظهار النون إذا اتصلت بالواو والياء في كلمة⁽¹⁾.

إقال ابن غلبون في التذكرة: فإنها ظاهرة معهما بإجماع⁽²⁾.

وقال في الإقناع: فإن كانت النون قبل الياء والواو في كلمة⁽³⁾، أصلا فهي مظهرة بلا خلاف لئلا يلتبس بالمضاعف⁽⁴⁾.

وقال قبل هذا: وأما عم يتساءلون⁽⁵⁾ ومم خلق⁽⁶⁾، فكلمتان، والأصل عن ما ومن ما، وكذلك ما كان نحوه انتهى⁽⁷⁾.

قال ابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي: نحوه⁽⁸⁾.

قوله: خيفة أن يشبه الخ، علل الإظهار أي خيفة أن يشبه هذا النوع نوعا آخر أصله التضعيف، فلا يدري هل مضاعف أو أدغمت نونه.

وقوله: لالتزامه، أي لالتزام الإدغام بسبب لزوم النون إذ لا يمكن انفصالهما⁽⁹⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 189/ب.

(2) التذكرة في القراءات لابن غلبون باب الإظهار والإدغام تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ط أ 1990/1410/1.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 249/1.

(5) سورة النبأ الآية (1).

(6) سورة الطارق الآية (5).

(7) الإقناع 248/1.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 189/ب.

(9) المصدر نفسه.

قال في الاقتصاد: فأما إذا كانت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة بلا خلاف بين القراء والنحويين في أن النون ظاهرة مخافة الالتباس بالمضعف نحو: صوان وبيان [وقوان]⁽¹⁾ وشبهه انتهى⁽²⁾.

وذكره أيضا في جامع البيان وإيجازه وإرشاد المتمسكين والتخليص والمفصح والتجريد ومكي في الكشف وابن سفيان في الهادي والمهدوي في الشرح وابن شريح في الكافي وابن مطرف في الإيضاح والبديع وابن مهلب في التبيين وابن الباذش في الإقناع وابن غزوان في أرجوزته⁽³⁾.

وقال الحصري في قصيدته:

وما يتغير لإدغام بناءه فلا بد من إظهارها فيه [للغمر]⁽⁴⁾ (أ/90)

قال في المنبهة:

والنون إن لم تنفصل واتصلت ببعض هذه الحروف بينت
خيفة أن يلتبس المخفف ببناءه ببنية المضعف⁽⁶⁾

قال المالقي: وأما إظهار النون عند الياء والواو إن كانا في كلمة واحدة فلئلا يقع لبس في أوزان الألفاظ، ألا ترى أن وزن صنوان فعلا م مثل سرحان، فلو أدغمت لالتبس بفعال المضعف العين، وكذلك بنيان وزنه فعلا م من سلطان

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) [في ج] [المقدر].

(5) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 123 الورقة 618 من نسخة

مخطوطة خاصة وتوجد نسخة منها في الخزانة العامة برقم 1148 عدد أبياتها 209.

(6) المنبهة لأبي عمرو الداني دراسة وتحقيق د. الحسن وكالك 385/2 رقم 639 و640.

فلو أدغمت لالتبس بفعال المضعف العين⁽¹⁾ ولهذا منعوا الإدغام في
[صنوان]⁽²⁾ وقد اجتمعت فيه الياء والواو، وسكن أولهما لأنه لو أدغم لالتبس
[يفعل]⁽³⁾ انتهى.

ابن الجزري: وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الواو والياء إذا
اجتمعا في كلمة واحدة انتهى⁽⁴⁾.

قال في التحفة:

فإن تكن مع نونها متصلة فحكمها الإظهار عند النقلة
كقوله: الدنيا وصنوان أعرف مخافة الإلباس بالمضعف⁽⁵⁾

الجاديري:

وعند واو أو ياء نونا ابن كالديا
خيفة الاشتباه في إدغامه بمضعف⁽⁶⁾

فائدة: قال في كنز المعاني: واللبس إنما يحصل بحذف الغنة، أما عند
إثباتها فهي فارقة، لكن لما خفي الفرق لم يعتبر انتهى⁽⁷⁾.

[تنبيه]⁽⁸⁾: كل ما ذكر من أول باب الإدغام إلى هنا أن المدغم والمدغم فيه من
كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وإن كانا من كلمتين، فالحكم مختص بالوصل
واعتمد الناظم في الإطلاق على قرينة الإمكان [انتهى من الكنز]⁽⁹⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في د [صنوان].]

(3) [في ب [يفعل].]

(4) النشر في القراءات العشر 22/2.

(5) للتحفة لأبي وكيل ميمون للفخار البيتان 845 و846 للورقة 44/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(6) نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" للورقة 228 من نسخة مخطوطة.

(7) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب أحكام الساكنة والتتوين للورقة 129/أ.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(9) [في ب، ج [صح منه].]

قلت [مشيرا إلى هذا البيت]⁽¹⁾:

وذا مع الغنة نفيه ظهر لكن خفاء الفرق بها لا يعتبر⁽²⁾
لو او: متعلق بتظهر.

المجراد: اللام بمعنى عند وهي متعلقة بمحذوف لأنه حال، وأو: للتنويع،
في نحو: متعلق بتظهر، قنوان: مضاف [إليه]⁽³⁾، ونحو: معطوف على نحو،
الدنيا: مضاف [إليه]⁽⁴⁾، خيفة: مفعول من أجله والعامل فيه تظهر قاله
المنتوري والمجراد والمجاصي وأجانا والوارثيني والمطاطي⁽⁵⁾.

وزاد ابن عبد الكريم أن يكون مصدرا في إدغامه⁽⁶⁾ أو بإدغامه متعلق
ببيشبه، والهاء عائدة على فاعل يشبه، ما: موصولة وهي مفعول ببيشبه، أصله:
مبتدأ، التضعيف خبره، والجملة صلة ما، لالتزامه: متعلق ببيشبه، والهاء عائدة
على إدغام وعلى رواية، في التعليل على من يقول بذلك، فالروايتان بمعنى،
وقد ذكره في التسهيل.

(1) [ما بين [...] من أ، ج.]

(2) البيت من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) المطاطي تقدمت ترجمته.

(6) شرح الدرر للمجاصي في القول في المقروح والممال مخطوطة لبن يوسف بمرلكش رقم 105.

وقال في شرحه: مثاله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ﴾ (1) الآية، وكقوله: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (2)، وكقوله صلى الله عليه وسلم: عذبت امرأة في هرة (3) الخ.

القول في المفتوح والممال

ثم قال رحمه الله :

(146) القول في المفتوح والممال وشرح ما فيه من الأقوال

وذكر الإمامة بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في أبصرهم (4).

وقال ابن الباناش: جعلنا باب الإمامة إلى جانب الإدغام للمشابهة التي بينهما، لأن الإدغام تقريب حرف من حرف الإمامة كذلك (5).

والإمالة لغة: [الإنحاء] (6) وصناعة جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة شرطاً.

(1) سورة النور الآية (14).

(2) سورة يوسف الآية (32).

(3) وتام الحديث: .. سجنها حتى ماتت، فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها وسقتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض رواه البخاري في صحيحه ج 2/78 طبعة أوربا. وفي الأدب المفرد رقم 379 ومسلم 43/77، من حديث نافع عن عبد الله بن عمر مرفوعاً، ومسلم وأحمد 507/2 من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، خشاش الأرض هي الحشرات والهوام سلسلة الأحاديث الصحيحة للأباني ج 1 ص 34.

(4) سورة البقرة الآية 7.

(5) الإنحاء في القراءات السبع لابن الباناش 268/1.

(6) [في د [الإنحاء]].

وهو معنى قول مكى: لا يمكن إلا به وجعل سابقتها كذلك اتباعا وهو معنى قوله: وربما قرب فتحتان.

والأصل الفتح لعدم توقفه على أمر زائد وهو لغة الحجاز والإمالة فرعه وهي لغة تميم وأسد وقيس، وهي في الفعل أقوى من الاسم لتمكنه في التصرف وفي اللامات أكثر وكذلك [الزوائد]⁽¹⁾ وهي [دخيلة]⁽²⁾ في الحرف لجموده.

قال الداني في [المفصح]⁽³⁾: والفتح عند علمائنا الأصل والإمالة فرع داخل عليه، فأخبر الناظم في الترجمة أنه يتكلم في المفتوح والممال يريد من الأسماء والأفعال وفواتح السور⁽⁴⁾.

قال الداني في المفصح: الفتح والإمالة لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، سمعنا من الشيخ مرارا يقول بلغة العرب نزل القرآن وبشعرهم فسر الفرقان من ذم شعرهم فجر، ومن طعن (90/ب) على لغتهم كفر⁽⁵⁾.

ومعنى الفتح أن تخرج الألف من مخرجها من غير [أن تشربها]⁽⁶⁾ صوت الياء ولا صوت الواو، وكذلك الفتحة من غير [أن تشربها]⁽⁷⁾ صوت الكسرة، ولا صوت الضمة.

(1) [في أ [الزائد].]

(2) [في أ [داخلة].]

(3) [في ج [الموضع].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/أ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/أ والورقة 190/ب.

(6) [في ج، د [أن تشوبها].]

(7) [في ج، د [أن تشوبها].]

ومعنى الإمالة [أن تشرب]⁽¹⁾ الألف صوت الياء والفتحة صوت الكسرة والضمة صوت الكسرة .

وقال ابن عتيق في الموجز: حكمها أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء⁽²⁾.

وقال في الإقناع: معنى الإمالة [أن تتحني]⁽³⁾ بالفتحة نحو الكسرة إنحاء خفيا كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة فيميل الألف من أجل ذلك نحو الياء ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة، والغرض بها أن يتشابه الصوت بإمكانها ولا يتباين⁽⁴⁾.

القيجاطي: قوله: معنى الإمالة أن تتحني بالفتحة الخ، إنما قدم ذكر الفتحة لأن الألف لا تتأتى إمالتها إلا بإمالة الفتحة قبلها⁽⁵⁾.

فائدة: قاعدة: كل ألف ممالاة فالفتحة قبلها ممالاة أيضا، ولا خلاف في هذا عند القراء، نص عليه الجميع فتقطن لهذه النكتة والله الموفق.

وإليه أشرنا في هذا البيت:

والألف الممال حيثما ورد فالفتح قبله كذلك مطرد⁽⁶⁾

الجعبري: كل ألف ممالاة فالفتحة قبلها ممالاة أيضا انتهى⁽⁷⁾.

(1) [في د [أن تشوب].]

(2) المصدر نفسه الورقة 190/ب.

(3) [في هـ [أن تتحو].]

(4) الإقناع 268/1.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/ب.

(6) [ما بين [...] من].

(7) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين الورقة 131/أ.

وقال في الدر النثير: واعلم أنه متى أمليت الألف فلا بد من إمالة الفتحة التي قبلها، فيكون مبدأ الإمالة في الفتحة وتتبعها ألف على النحو الذي نشأت عليه فتحصل الإمالة في الألف بحكم الانجرار [والاتباع]⁽¹⁾ للفتحة [صح منه]⁽²⁾⁽³⁾.

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: واعلم أن الإمالة وبين اللفظيين والفتح، إنما يكون على الألف ثم يتبعها حركة ما قبلها حيث وقع⁽⁴⁾.

وقال الخراز: أميلت الراء لأجل فتحة الهمزة التي أميلت لإمالة الألف [صح منه]⁽⁵⁾.

والإمالة على ضربين، شديدة وهي المسماة بمحضنة وخالصة وكبرى، وضعيفة وهي المسماة غير محضنة وبين اللفظيين وبين بين وغير خالصة وصغرى⁽⁶⁾.

المنتوري: ويعبر أيضا عن الإمالة المحضنة بالإضجاع والبطح والكسر والياء وإشمام الكسرة وعن الإمالة بين بين بالإمالة اللطيفة، وبين الإمالة والفتح، وبين الفتح والكسر، والتقليل والتوسط، والوسط والترقيق⁽⁷⁾.

(1) [في هـ { واتباع }..]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

(3) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التسيير لابن أبي السداد المالقي القول في المفتوح والممال مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1592/ م 6.

(4) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د..]

(6) القصد النافع وبغية الناشئ والبارع في شرح الدر اللوامع لابن عبد الله الخراز فصل الممال والمفتوح الورقة 30 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 3719.

(7) شرحه على الدر اللوامع الورقة 190/ب.

الجعبري: والألف تنقسم إلى لفظ مستقيم، وهو الفتح وهو مرقق على كل حال، وتقزيمه لحن وإلى معوج ويسمى إمالة وإضجاع وليا وبطحا، وهو قسمان: ما ينحى به إلى حد لو زاد صار ياء ويسمى إمالة محضة وكبرى وهي المفهومة عند الإطلاق، وإلى ما ينحى [به]⁽¹⁾ إلى لفظ بين الفتح، ويسمى صغرى بالنسبة إلى الكبرى وبين بين اللفظين أي بين الفتح والمحضة انتهى⁽²⁾.

قال في التحفة:

أسمؤها فيما روى [لدينا]⁽³⁾ المحض والكسر بيننا
والبطح والاضجاع والتقليل وإلى والكل له دليل⁽⁴⁾

المجراد: وباب الإمالة من الأبواب الصعبة العظيم الشأن والفتح يسمى تقخيما والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، والسبب الموجب للإمالة شيئان، الكسرة والياء، وتتشأ منهما علل ست.

أولها انقلاب الألف عن الياء.

وثانيها تشبيهها بالمنقلب عن الياء.

وثالثها رجوعها إلى الياء في بعض الأحوال.

ورابعها ورودها بعد كسرة.

وخامسها ورود الكسرة بعدها.

وسادسها الإمالة وهي المعبر عنها بالإمالة من أجل الإمالة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم 2/55.

(3) [في د [و الدينا].]

(4) للتحفة لأبي وكيل ميمون لفخار البيتان 889 و 890 للورقة 46/ب من نسخة مخطوطة خصة.

القول في المفتوح والممال

كل هذه العلل واقعة في مذهب ورش، إلا ما أميل للكسرة كضعافا وما ترجع فيه الألف إلى الياء في بعض الأحوال نحو غُزي دُعي وقد جمعتها في أبيات خمسة [فقلت]⁽¹⁾:

وللإمالة أسباب فدونها	ستأخذ حصرها بالنظم تحو
فقبلكم ألفا عن ياء أولها	أو ضارعه فذل ثلثان قد حصلا (91/أ)
أو بعض أحوالها للياء مرجعه	أو قبلها كسر أو بعدها جعل
ثم الإمالة من أجل الإمالة قل	فهذه ستة فاحفظ وطب أملا
وكل هذي لورش غير ثالثها	ورابع فاعرف التفصيل والجملا

انتهى كلام المجراد⁽²⁾.

قوله: فقبلكم ألفا الخ، أشار إليه في الخلاصة بقوله: الألف المبدل من ياء في طرف في أصل، نحو: رمي من الأفعال ومرمى من الأسماء.

قوله: أو ضارعه أي شابهته المنقلب عن الياء وفي كونها تكسر فاء الكلمة التي هي بها نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف، وهو قوله: وهكذا أبدل عين الفعل الخ.

قوله: أو بعض أحوالها الخ، أي رجوعها إلى الياء في بعض الأحوال، ونكر الألف وانه في شطر واحد وذلك سائغ نحو: حبلى، ومعزى بأن الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التنثية والجمع بالألف والتاء فتقول: حبليان وحبليات، ومغريان ومغريات، وهو قوله: كذا الواقع منه الياء خلفا الخ.

(1) [ما بين ...] في ب.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر المنافع في شرح الدرر اللوامع للمجراد الورقة (112/ب) والورقة (113/أ) من مخطوطة خاصة في الخزنة الدكتور التهامي الراجي.

القول في المفتوح والممال

قوله: أو قبلها كسرة الخ يعني، إذا وردت الألف بعد كسرة أميلت وإن فصل بينهما فاصل، وكذلك ورود الكسر بعدها، فمثال الأول عماد⁽¹⁾ ومثال الثاني مساجد⁽²⁾ وهو قوله: كذاك ما يليه كسر أو يلي تالي كسر.

قوله: ثم الإمالة من أجل الإمالة، يعني أن إمالة الألف أو الفتحة قد لا [يكون]⁽³⁾ موجبا لهما إلا إمالة [قبلهما]⁽⁴⁾.

فمثال الألف عمادى، فالألف الأولى لها موجب وهو الكسر، والثاني ليس لها موجب.

ومثال الفتحة بشرر⁽⁵⁾ وهو قوله: وقد أمالوا لتتاسب بلا داع سواه الخ، وللفتحة بقوله: والفتح قبل كسر راء في طرف أمل الخ .

قوله: وكل هذه لورش الخ، الثالث هو قوله: أو بعض أحوالها والرابع هو قوله: أو قبلها كسرة.

المجراد: وقد اختلف النحويون في الياء والكسرة أيهما أقوى في إيجاب الإمالة.

فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى وهو ظاهر كلام سيبويه.

(1) سورة الفجر الآية (3) وفيها: "العماد".

(2) سورة الحج الآية (40).

(3) [في د [يكونا]].

(4) [في أ ، د [قبلها]].

(5) سورة المرسلات الآية (32).

وذهب أبو بكر السراج⁽¹⁾ إلى أن الياء أقوى من الكسرة انتهى⁽²⁾.

الجعبري: وأسباب الإمالة كسرة ولو مقدرة ممكنة ومتعذرة أو قبلها مباشرة أو مفصولة، أو ياء قبلها كذلك أو مجاورة إمالة أو مقابلتها أو دلالة على أصل أو حركة أو على ما كانت عليه، أو تؤول إليه انتهى⁽³⁾.

قال في الإقناع: وللإمالة أسباب توجبها قد حصرها أبو بكر بن السراج في أصوله، وما نقل أبو علي عنه إلى ستة أسباب، وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها وياء وألف منقلب عن الياء وألف مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وإمالة لإمالة، فهذه هي الأسباب الموجبة للإمالة انتهى⁽⁴⁾.

وذكر ابن عبد الوهاب في المفتاح هذه الأسباب الستة⁽⁵⁾.

القيجاوي: قوله: وللإمالة أسباب توجبها، معناه تنشأ عنها، ولا يؤخذ من ذلك أن الأسباب إذا وجدت وجبت الإمالة بل الإمالة على الجواز⁽⁶⁾.

(1) أبو بكر السراج عمر بن محمد العلامة الأوحى المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء، قرأ العشر على شرف بن الشواء وغيره وتوفي سنة 752 هـ - غاية النهاية 597/1 رقم ت 2432.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (113/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراجي.

(3) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن البياض 268/1 - 269.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/ب.

(6) المصدر نفسه.

وقوله: وهي كسرة تكون قبل الألف، مثاله "ضعفا"⁽¹⁾.

وقوله: أو بعدها مثاله النار⁽²⁾.

وقوله: وياء مثاله [شيبان]⁽³⁾.

وقوله: وألف منقلة عن ياء مثاله رمى⁽⁴⁾.

وقوله: وألف مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء وذلك ألف التأنيث مثل الموتى⁽⁵⁾.

وقوله: وكسرة تعرض في بعض الأحوال مثاله: إمالة جاء⁽⁶⁾، ولكنك تقول: جئت⁽⁷⁾.

وقوله: وإمالة لإمالة مثاله إمالة الرء من رء، وإمالة الألف الأولى من تراء الجمعان⁽⁸⁾، وإمالة النون من ننا⁽⁹⁾.

المنتوري: تفسير شيخنا لها مختصر فلذلك ذكرته وتركت تفسير ابن البانش.

(1) سورة النساء الآية (9) عند قوله تعالى: "وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً".

(2) سورة البقرة الآية (24)، عند قوله: فاتقوا النار التي وقودها الناس...

(3) [في ج، د [شيبان]].

(4) سورة الانفال الآية (17)، عند قوله تعالى: وما رميت إذا رميت ولكن الله رمى.

(5) سورة البقرة الآية (73)، عند قوله تعالى: كذلك يحيي الله الموتى.

(6) سورة النساء الآية (43)، عند قوله تعالى: أو جاء أحد منكم.

(7) سورة البقرة الآية (71)، عند قوله تعالى: قالوا الآن جئت بالحق...

(8) سورة الشعراء الآية (71) عند قوله تعالى: فلما تراء الجمعان قال أصحاب موسى.

(9) سورة الإسراء الآية (83) عند قوله تعالى: وإذا أعرض وننا جانبه.

واعلم أن الأسباب التي تنشأ عنها الإمالة كلها موجودة في قراءة ورش إلا ما عرض فيه الكسر في بعض الأحوال نحو: إمالة جاء لقولهم: فلم جئت، فلم يمل ذلك ولم يمل الألف للكسرة قبلها نحو: ضعافاً⁽¹⁾.

[وإمال⁽²⁾] الفتحة للكسرة قبلها، والياء نحو: شاكر⁽³⁾، وخير⁽⁴⁾، والخير⁽⁵⁾، وكذلك الضمة نحو: ييشر⁽⁶⁾، وبصير⁽⁷⁾، وخير⁽⁸⁾.

القيجاطي: واعلم أن حقيقة الإمالة في الألف أن ينحى بها نحو الياء، إما لكونها مبدلة منها في نحو: رمى، أو لوقوع الكسرة قبلها أو بعدها، [وذلك أن الألف إذا خرجت من موضعها،

استعلت إلى الحنك الأعلى، فإذا وقعت الكسرة قبلها أو بعدها]⁽⁹⁾ وهي منسلفة 91/ب لأنها من الياء تتأفر الصوت بهما لاستعلاء الألف [تسفل]⁽¹⁰⁾ الكسرة، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد وذلك أخف عليهم [فمجزوا]⁽¹¹⁾ الألف بشيء من صوت الياء، ليزول عنها بعض ما فيها من الاستعلاء،

(1) سورة النساء الآية (9).

(2) [في أ وإمالة].

(3) سورة النساء الآية (147).

(4) سورة النساء الآية (35).

(5) سورة الملك الآية (14).

(6) سورة الإسراء الآية (9).

(7) سورة البقرة الآية (96).

(8) سورة البقرة الآية (64).

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(10) [في ب [تسفل]].

(11) [في ب [فخرجوا]].

فتناسب حروف اللفظ ولا تتنافر فصارت الألف بينها وبين الياء ليست بألف محضة، [ولا ياء محضة]⁽¹⁾.

ثم قال: فإذا تقرر هذا وهو أن الألف الممالاة لها شائبتان وشائبة من الألف وشائبة من الياء، وجب أن تكون الفتحة قبلها مثلها ليست بفتحة محضة ولا كسرة محضة.

قال: ولما أميلت الفتحة مع الألف أميلت أيضا وحدها نحو: بشر⁽²⁾ ونحو: رءاء⁽³⁾، تفخم الراء مع إخلاص الفتحة إجماعا وترققها مع إمالتها إجماعا [كما]⁽⁴⁾ ترقق الراء المكسورة في نحو: يسري⁽⁵⁾ وتقول سيصلي فتفخم اللام لورش إن لم تمل فتحها، فإن أملت رققها إجماعا كما ترقق اللام المكسورة في نحو: هو الذي يصلي عليكم⁽⁶⁾.

قوله: وشرح ما فيه [من الأقوال]⁽⁷⁾ قيل: أفرد الضمير على المعنى المذكور، وقيل عائد على موصوف والتقدير القول في الألف المفتوح، فالضمير عائد على الألف.

[تكميل: وعند حمزة في "تراء الجمعان"⁽⁸⁾ في الوقف أربعة وإليه أشرنا:

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) سورة المرسلات الآية (32).

(3) سورة البقرة الآية (264).

(4) [في ب [لما].]

(5) سورة الفجر الآية (4).

(6) سورة الأحزاب الآية (43).

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ، الآن ولكن سيأتي بعد.]

(8) سورة الشعراء الآية (61).

وهل عندكم علم بمذهب حمزة لدى وصله والوقف حكما محررا
يميل حروفا أربعة عند وقفه وفي وصله بالنصف منها تقررا
ج تراء [بظلة]^(١) تراه بأربع لدى وقفه بالنصف [قد جرى]^(٢)

القول في المفتوح والممال وشرح ما فيه من الأقوال

تكميل: أخذ حمزة بإمالة باب جاء الثلاثي مطلقا غير سار والفرق فقط.

وإليه أشار بعض شيخ أشياخنا في قوله سؤالا وجوابا:

ولا أيها الحبر الذي قل مثله	وصار مفيدا للعلوم منورا
فما الفرق بين جاء وسار لمن يمل	إمال ولم يمل جوابا محررا
فلنت الذي [ترجى] ^(٣) لتبين مشكل	وتفهم علم ما علينا [معسرا] ^(٤)
فإن لم يكن منك الجواب فمن به	سواك أقطب العارفين من الورا
ج جوابك نص الجعبري إمانا	على الفرق قال: النقل خذه مقورا
وليس له وجه سوى ما ذكرته	من النقل عنه ونشر العلم مخبرا
ولكنك ابحت عنه في الكتب واحرص	ولاتك في بحث العلوم مقصرا
لطفك تظفر بالوجوه ونيلها	وليس سواء قاصرا ومنقرا ^(٥)

في المفتوح: متعلق بالقول، وما: مضاف إليه وهي موصولة وصلتها
المجرور بعدها وهو فيه، وفيه متعلق بالمحذوف، ومن الأقوال: متعلق بفيه.

(١) [في هـ] [بظلة].

(٢) [ما بين [...] في ب، ج [قد جرا]، ولا يوجد في أ].

(٣) هذه الأبيات من نظم المؤلف ابن القاضي رحمه الله.

(٤) [في ب] [ترضى].

(٥) [في د] [معسرا].

(٦) الأبيات من محفوظات المؤلف عن أشياخه فلم أقف على اسم الفاعل.

ثم قال رحمه الله:

(147) أمال ورش من نوات الياء ذا الرء في الأفعال والأسماء

(148) نحو راء بشرى وتترا واشترى ويتوارى والنصرى والقرى

[أي⁽¹⁾] أمال ورش إمالة صغرى كل ألفة متطرفة ولو تقدير إلا ما وزائدة بعد راء مباشرة.

المنتوري: يميل ورش كل ألف منقلبة عن ياء وقبلها راء في اسم أو فعل يليها، أو مفصولة بالهمزة⁽²⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين: فلا خلاف عن ورش أنه يقرأ جميع ذلك بين اللفظين⁽³⁾.

ونحوه في إيجاز البيان والتلخيص، وألف التأنيث [ضارعة الألف]⁽⁴⁾ المنقلبة عن الياء في الإبدال منها والتنثنية والجمع، تقول بشريان وبشريات، فلذلك مثل الناظم به، وأما نحو بل ران فخرج من المثل، ومنه احترز في الحد بقوله: لاما⁽⁵⁾.

قوله: نحو رئا، أي فيه الإمالة للإمالة، أميلت فتحة الرء لأجل فتحة الهمزة التي أميلت لإمالة الألف، بهذا صرح جميع الشراح، فتفطن لهذه النكتة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 191/ب، مخطوطة الخزانة الحسينية رقم 1096.

(3) نفس المصدر الورقة 191/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) الكشف لمكي ج 1 ص: 182.

فائدة: نحو رء، الألف ممالة والهمزة والراء، فجاءت ثلاثة أحرف ممالة في كلمة على نسق واحد، وقل من يجد [لهذا]⁽¹⁾ خبرة، وقد [جرى]⁽²⁾ ذكر هذا يوما عندنا، فأنكره الجميع وذلك لعدم الاتقان والمعرفة والإطلاع.

فقلت في ذلك: سؤالا وجوابا ردا على من اعتقد غير ذلك.

من: ألا أيها الحبر المعلم للورى	وموضح [حل]» المشكلات مع النقل (92/أ)
فما أحرف في الذكر جاءت ممالة	على نسق أعني ثلاثا [يلا فصل]» ⁽⁴⁾
وهذا شهير في الرواية ثابت	وينكره من كان في الباع قاصرا
ويعرفه أهل الدراية والفضل	أجيبوا جزيتهم بالكرامة والجزل
جوابكم عند الأئمة قد جرى	بكل كتاب بين واضح النقل
وهذا سؤال في رءا قد رأيته	بحيث أتى في النكر عن ورش العذل
[لدى]» ⁽⁶⁾ الألف [الياء]» ⁽⁶⁾ والهمز قبله	لزومان في الرءا للتجاس عن سهل
بذا صرح مكى ⁽⁷⁾ والدائي وغيرهم	وفي الكنز ⁽⁸⁾ والتوجيه ينبيك بالأصل

ونافع في هيا أربع إمالات وقلنا في ذلك أيضا:

لما أخذ بالجمع للحبر نافع لورش وقالون على المذهب الحر

(1) [في ب، د [لهذه].]

(2) [في ج [جرا].]

(3) [في ب [حال].]

(4) [في هـ [فلا فصل].]

(5) [في أ، ج [لدا].]

(6) [في هـ [الياء].]

(7) الكشف لمكى ج 1 ص: 180.

(8) كنز المعاني للجعزي الورقة 131/أ باب الفتح والإمالة مخطوطة خزنة ابن يوسف بمراكش رقم

فما أربع جاءت تمال لهم معا على نسق وذلك في موضع [وتر]⁽¹⁾
جوابكم في مريم بأن سره في قولك: ها يا أربع عند من يدرك⁽²⁾

المنتوري: وكان حق الناظم أن يبين إمالة فتحة الراء في ذلك كما فعل غيره، ولكنه لما ذكره مع أمثلة الراء علم أنه يريد إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة معا⁽³⁾.

قال في الاقتصاد: وقرأ ورش وحده بإمالة الراء والهمزة بين بين [حيث وقع]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

ونحوه في التيسير وجامع البيان والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب الرءاءات واللامات لورش و[التهذيب]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

وقال في الإقناع: وقرأ ورش الراء والهمزة بين في الجميع⁽⁸⁾.

وقال في التلخيص: فهذا أيضا لا خلاف عنه فيه، أن الراء والهمزة وما بعدهما ممال بين بين⁽⁹⁾.

(1) [في ج [وتر].]

(2) الأبيات من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 191/أ.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) المصدر نفسه الورقة 191/أ.

(6) [في د [الهدايات].]

(7) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 47 وشرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 191/أ.

(8) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 273/1.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 191/أ.

وقال في إيجاز البيان: فلا أعلم أيضا خلافا عنه في إمالة الهمزة وما بعدها بين اللفظين، ثم تتبع الراء الهمزة فتكون أيضا بين اللفظين ليكون العلاج [ممكن]⁽¹⁾ بالكلمة كلها من جهة واحدة⁽²⁾.

القول في المفتوح والممال

وقال في الإبادة وقد جاء بترقيق الراء في رعا كوكبا⁽³⁾ وبابه إسماعيل النحاس⁽⁴⁾ عن أبي يعقوب وعبد الصمد في كتاب الإمالة⁽⁵⁾.

وقال الدائي في الإبادة: والعلة في إمالة فتحة الراء أو الهمزة جميعا في هذه المواضع أن الألف التي بعد الهمزة لما كانت منقلبة [من]⁽⁶⁾ ياء [إذا]⁽⁷⁾ كان هذا [الفعل]⁽⁸⁾ من [الرواية]⁽⁹⁾ إمالة فتحة الهمزة قبلها قليلا لتمال تلك الألف يسيرا دلالة على أصلها، ثم أتبع الهمزة الراء ليكون العلاج بهذه الكلم من جهة واحدة طلبا للخفة، ولم يمل ورش من الراءات المبتدئات غير هذه الراء في هذه الكلم لا غير لأجل الإتيان.

فإن قيل: لم أميلت الراء في رئا ولم [تمل]⁽¹⁰⁾ في رمى.

(1) [ما بين [...] من د.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(3) سورة الأنعام الآية (76).

(4) إسماعيل النحاس تقدمت ترجمته.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) [في ب، د [إذا].]

(8) [في أ [الفصل].]

(9) [في ب، هـ [الرؤية].]

(10) [في أ [تومل].]

قيل: الإمالة في رئا لأجل الهمزة، والهمزة حرف قوي بخلاف الميم.

قيل: يلزم إمالة نون نئا.

قيل: الرء أنسب بالإمالة من النون لإمالتها في المضارع نحو: نرى.

قال في اللئالي: وحكى القراء عن الكسائي أنه قال: للعرب في كسر الرء رأي ليس لها في غيره انتهى⁽¹⁾.

المنتوري: قال في الموضح: وقد حكى الفراء والأخفش عن العرب أنها تميل الرء في رمى اتباعا لإمالة الميم الممالة من أجل الياء المنقلبة ألفا⁽²⁾.

قال في الإبانة: فإن قال قائل: فالراء في قوله في الأنفال: تراعت الفيتتان⁽³⁾ وفي الشعراء تراءا الجمعان⁽⁴⁾: لم لم تمل الفتحة فيهما كما أميلت في ترى أعينهم⁽⁵⁾ وشبهه.

فالجواب أن الرء إنما تمال لياء قبلها أو بعدها أو [لكسرة]⁽⁶⁾ لا غير، والألف الموجودة في الموضعين ألف بناء تفاعل وليست بمنقلبة، فهي مجهولة فلا تمال⁽⁷⁾.

(1) اللئالي الفريدة: باب المفتوح والممال، نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(3) سورة الأنفال الآية (48).

(4) سورة الشعراء الآية (61).

(5) سورة المائدة الآية (83).

(6) [في أ، ج [لكسرة] وفي ب [كسرة]].

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/أ.

وقال في التلخيص: لا خلاف عنه في اخلاص فتحة الراء في هذين
الموضعين، لأن الألف ليست 92/ب بمنقلبة عن ياء ولا هي للتأنيث وإنما هي
زائدة للبناء⁽¹⁾.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه⁽²⁾.

قوله: تترا، وزنه فعلى فألفه للتأنيث والتاء مبدلة من واو، وهو مشتق
من المواترة وهي مجيء الرسل بعضهم في إثر بعض.

قال في اللئالي الفريدة: ورش يقرؤه بين بين على أصله لأنه في [قراءته]⁽³⁾
فعلى، في موضع نصب لأنه مصدر في موضع الحال، وهي من المصادر التي
[لحقها]⁽⁴⁾ ألف التأنيث كالدعوى والنجوى، ولا ينصرف للتأنيث ولزومه.

ومن نون فإنه يحتمل عنده وجهين:

القول في المفتوح والممال

أحدهما: أن يكون مصدرا على فعل كصبر ونصر فتجري راءه بوجوه
الإعراب، وتكون الألف الموجودة فيه بدلا في الوقف من التتوين.

والثاني: أن تكون ألفه مشبهة لأصلية المنقلبة عن الياء، فتكون موجودة
في الوقف في الأحوال الثلاثة أو محذوفة⁽⁵⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/أ.

(2) للمصدر نفسه الورقة 192/أ.

(3) [في أ [قراءة]].

(4) [في ب [تلحقها]].

(5) للئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي في باب القول
في المفتوح والممال نسخة الخزنة الحسنية رقم 6973.

قال الحافظ في كتاب الإمالة: وعلى الوجه الأول القراءة وعامة أهل الأداء وبه قرأت على جميع من قرأت عليه بحرف أبي عمرو انتهى⁽¹⁾.

وقال ابن مجاهد في السبعة: واختلفوا في التنوين من قوله تترا، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو تترا منونة والوقف بألف لمن نون، وقرأ الباقون بلا تنوين.

قال ابن مجاهد: من نون وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالياء ووقف بالألف، [فالوقف]⁽²⁾ في قراءة نافع بالألف وحمزة والكسائي بالياء، وابن كثير وأبي عمرو بالألف عوضاً من التنوين⁽³⁾.

وقال في الاقتصاد والتيسير وجامع البيان: قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين ووقفاً بالألف عوضاً منه⁽⁴⁾.

وزاد في جامع البيان قال ابن مجاهد: من نون يقف بالألف لا غير⁽⁵⁾.

وقال في المفردات في قراءة أبي عمرو إذا وقف عوض منه ألفاً وأخلص فتحها⁽⁶⁾.

وقال في التنبيه: وقف البصري يحتمل وجهين:

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 446 تحقيق شوقي ضيف ط/ 2 دار المعارف.

(4) التيسير في القراءات السبع للداني ص 46 وشرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

- أن تكون تلك الألف الموقوف عليها مبدلة من التثوين فعلى هذا يخلص فتحها وعلى هذا عامة أهل الأداء في ذلك، وكذلك قرأت به آخذ⁽¹⁾.

- والثاني: أن تكون الألف مشبهة بالأصلية دخلت للإلحاق لتلحق الثلاثي بالرباعي، فعلى هذا يجوز إمالتها لأنها كالأصلية، ولا أعلم أحدا أخذ بذلك فيها⁽²⁾.

وذكر في الموضح أن الألف في تترا تحتل في وقف أبي عمرو الوجهين المذكورين.

ثم قال: وعلى الوجه الأول يعني الفتح القراء وعامة أهل الأداء، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه بحرف أبي عمرو.

وحدثنا فارس بن أحمد بإسناده عن الكسائي قال: من نون تترا وقف بألف.

وكذلك حدثنا البغدادي عن ابن مجاهد وعبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر وعليه العمل⁽³⁾.

وقال أبو الطيب بن غلبون في التهذيب: أن أبا عمرو يقف على تترا بالألف عوضا من التثوين⁽⁴⁾.

وقال مكي في التبصرة: فأما وقف أبي عمرو إقبالفتح لأن التثوين لم يدخل على ألف كقري، إنما هو مثل ذكر المنون ولولا الرواية لجاز الوقف

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

عليها لأبي عمرو⁽¹⁾ بالإمالة لأنه ملحق بجعفر كأرطي ونحوه، وأن التتوين دخل على [ألف]⁽²⁾ الإلحاق⁽³⁾.

القول في المفتوح والممال

وقال في الموجز: الوقف لأبي عمر بالفتح⁽⁴⁾.

وقال في المفردات: الوقف بالفتح⁽⁵⁾.

وقال ابن سفيان في الهادي: الوقف بالفتح⁽⁶⁾.

وقال الأهوازي في الإيضاح: بفتح الراء لأن الألف فيها [في]⁽⁷⁾ حال الوقف عوض من التتوين⁽⁸⁾.

وقال البغدادي في الروضة: أبو عمرو يقف بألف عوضا من التتوين.

وأمال حمزة والكسائي والباقون بغير إمالة⁽⁹⁾.

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وكفلية الطالب: [قرأ]⁽¹⁰⁾ ابن كثير وأبو عمرو بالتتوين في الوصل ووقفا بألف عوضا منه.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في د [الألف]].

(3) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص 136/133.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة / أ.

(7) [ما بين [...] من ب، د.]

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) [في د [قال]].

أوالباقون بألف في الوصل والوقف.

وأمالها حمزة والكسائي وفتحها الباقون⁽¹⁾.

وقال ابن صابور⁽²⁾ في تلخيص الألفاظ وقف البصري بالألف من غير إمالة⁽³⁾.

وقال ابن شريح في تلخيص الألفاظ: الوقف بالفتح⁽⁴⁾

وقال في المفردات: في قراءة أبي عمرو الوقف بالفتح⁽⁵⁾.

وقال ابن البيّتر⁽⁶⁾ في النبذ النامية: وقف بالفتح وألف عوضاً من التتوين⁽⁷⁾.

وقال ابن الفحّام في التجريد: الوقف بالألف عوض من التتوين، وقرأ بألف في الوصل⁽⁸⁾ والوقف من بقي وأمال حمزة والكسائي وفتح من بقي⁽⁹⁾.
وقال ابن سوار⁽¹⁰⁾ في المستثير: لم يملها أبو عمرو⁽¹¹⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(2) ابن صابور لم أأف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) ابن البيّاز يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد، شيخ الأندلس إمام كبير قرأ على الداني وأحمد

الطلمنكي ومكي بن طالب، وعليه ابن الباش وغيره، توفي سنة 560 هـ، غاية النهاية

364/2 - 365 رقم ت (3818).

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(9) المصدر نفسه.

(10) ابن سوار أحمد بن علي الأستاذ أبو طاهر البغدادي الحنفي إمام كبير محقق ثقة، قرأ

على الحسن بن علي العطار وغيره، وقرأ عليه أبو علي الصديقي وغيره، توفي سنة

496هـ - غاية النهاية 86/1 رقم ت 390.

(11) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

وقال ابن شفيع⁽¹⁾ في التنبيه والإرشاد: وقف أبو عمر بالآلف وأمال حمزة والكسائي، وورش بين اللفظين⁽²⁾.

وقال في الإقناع: مذهب ابن مجاهد الوقف بالفتح لأبي عمرو وتبعه على ذلك أصحابه لأن الآلف مبدلة من التنوين⁽³⁾.

وقال ابن الطفيل في الغنية: يقف 93/أ بالف مفتوحة⁽⁴⁾.

القول في المفتوح والممال

ونذكر ابن عبد الملك في رجزه في قراءة أبي عمرو: الوقف بالآلف عوضاً من التنوين وأخلص الفتحة⁽⁵⁾.

القيجاطي: ووقف أبو عمرو على تترا بالآلف من غير إمالة، هو مذهب القراء لأن الآلف عندهم هي ألف التنوين.

ومذهب سيبويه أن الآلف للإلحاق مثل دفرى ودفرى ومغزى ومغزى، فتنترا على مذهب سيبويه ملحق بجعفر، والاختيار مذهب [القراء]⁽⁶⁾ لأنه كتب

(1) ابن شفيع عبد العزيز بن عبد الملك أبو الحسن الأندلسي، مقرئ حاذق مجود، أخذ القراءات عن أبي مجاهد عبد الله بن سهل، وعنه علي بن النعمة، وتوفي سنة 514 هـ - غاية النهاية 394/1 رقم ت 1678.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 299/1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(5) شرح الدرر اللوامع للمجاصي القول في المفتوح والممال مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

بالألف في جميع المصاحف فدل على أنه بدل من التثوين وهو مصدر، وإنما
كثر الألف للإلحاق في الأسماء لا في [المصادر]⁽¹⁾⁽²⁾.

المنتوري: وقد تبين مخالفة [الشاطبي]⁽³⁾ لأهل الأداء في الوقف على
تترا في قراءة أبي عمرو، وأخذ فيه بالقياس لأن قوله: وما القياس في القراءة
الخ، ليس على العموم وإنما هو مخصوص بالمسألة التي تكلم عليها وهو قوله:
وما بعده كسر أو الياء فمالهم الخ⁽⁴⁾.

فائدة: الفيجاطي: اعلم أن القراءة باللحن غير جائزة ولا مقبولة عند أحد
من الأئمة، فإذا جاءت قراءة [عن]⁽⁵⁾ أحد من الأئمة فإن تحقق [فيها]⁽⁶⁾ اللحن
فهي مردودة وإن لم يتحقق ذلك فيها إلا أنها على وجه ضعيف أو لغة شاذة،
فإن ثبت عن الأئمة من وجه لا يتطرق إليه الوهم تلقاها أهل الأداء بالقبول
وإلا كانت في محل النظر الاجتهاد، فقد يردّها بعضهم، وقد يقبلها غيره، نص
على هذا المعنى أبو إسحاق الزجاج⁽⁷⁾ وأبو محمد مكي⁽⁸⁾ وأبو الحسن طاهر
ابن غلبون والحافظ أبو عمرو وأبو معشر الطبري انتهى⁽⁹⁾.

(1) [في د [المصدر].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(3) [في ب [الشاطبية].]

(4) المصدر نفسه.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) [في أ [فيه].]

(7) أبو إسحاق الزجاج لإبراهيم بن السري، عالم بال نحو واللغة كان يخرط الزجاج ومال إلى
لنحو فعله المبرد، من كتبه معاني القرآن مات سنة 311هـ - معجم الأبناء 47/1،
وفيات الأعيان 11/1، والأعلام 40/1.

(8) هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته في ص.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/ب.

وقال الأستاذ الفرعي⁽¹⁾:

بياء مسمى ثم مولى وفي هدى الخ.

كذلك تترا ان تتون عددته وإلا وفي التانيث ذا الحرف سطر⁽²⁾

وقال الأستاذ القيسي:

ولابن العلا في الوقف تترى فاضجعين إذا قلت بالإلحاق وافتحه مصدرا
وعنه الإمام الشاطبي كمفتري وقد مر تعليل الجميع ففكرا
بلا نون اسم جدتهم قال بعضهم كتعري وقال البعض بالياء سطر
ومن قال بالفعل المضارع [مغرب]⁽³⁾ كذلك أيضا صاحب الياء⁽⁴⁾ وانكرا⁽⁵⁾

قال الشارح: ومن المنقلب عن الياء، يا وليتي⁽⁶⁾ ويا أسفي⁽⁷⁾ ويا
حسرتي⁽⁸⁾، إلا أنه منقلب عن ياء الإضافة التي للمتكلم وليست بأصلية كما هي
في رمى، والأصل يا وليتي، قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار يا وليتي⁽⁹⁾.

(1) الأستاذ الفرعي لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(2) لم أقف على ما نظمه الأستاذ الفرعي.

(3) [في ج مقرب].

(4) لم أقف على هذه الأبيات فيما رجعت إليه من مظان.

(5) [ما بين ...] لا يوجد في هـ.

(6) سورة الفرقان الآية (68).

(7) سورة الزمر الآية (56).

(8) سورة يوسف الآية (84).

(9) شرح الدرر المنتوري الورقة 192/أ.

القول في المفتوح والممال

قال المهدوي في الشرح: والعرب تقلب ياء الإضافة إلى الألف لخفته، فيقولون يا غلاما اضرب، فإمالة هذه الألف دلالة على أصلها الإضافة⁽¹⁾.

من نوات: متعلق بأمال، ذا لراء: مفعول بأمال، في الأفعال: متعلق بأمال. المجرد: بمحذوف لأنه في موضع الحال⁽²⁾، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك نحو، رء: مضاف إليه.

ثم قال رحمه الله:

(149) والخلف عنه في أريكم وما لا راء فيه كاليتمى ورمى
أخبر أن الخلاف عن ورش من طريق الأزرق في أريكم⁽³⁾ في سورة
الأنفال، فله وجهان نص عليهما ابن شريح ورجح التقليل.

وبه قطع في التيسير وأبو الحسن بن غلبون والفتح وعليه أمثال
المصريين، وهو من زيادة القصيد على التيسير.

قال الخراز: قال أبو عمرو: واستثنى المصريون عنه من الأفعال حرفا
واحدا، فذكره، قال: فرووا عن قراءتهم بإخلاص الفتح، قال: وكذلك قرأت
على فارس بن أحمد، وكذلك نص عليه محمد بن علي في كتابه.
قال: وقرأته على أبي القاسم وأبي الحسن بين اللفظين قياسا على سائر الباب.

(1) الهداية في وجوه القراءات السبع للمهدوي فصل العلل والممال الورقة 14 من نسخة
مخطوطة مودعة بالخزانة الحسنية رقم 1524.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع للمجراد الورقة
(115/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) سورة الأنفال الآية (43).

فيظهر من قول الإمام أبي عمرو: الفتح فيه أثر لأنه الأكثر.

قال أبو جعفر: وذكر النحاس عن أبي يعقوب عنه أنه روى عن نافع ولو أريكم بالفتح انتهى⁽¹⁾.

قال الداني في التلخيص: وقد اختلف أهل الأداء عنه في موضع واحد من الأفعال وهو قوله في الأنفال: ولو أريكم كثيراً⁽²⁾، فعامة المصريين على إخلاص الفتح فيه أداء عن مشيختهم⁽³⁾.

وقال في كتاب الرءاء واللامات لورش: وأقرني أبو الفتح عن قراءته ولو أريكم في الأنفال بإخلاص الفتح وكذلك رواه أصحاب ابن هلال عنه⁽⁴⁾.

وقال في الموضع: وعليه أحمد بن هلال وأصحابه.

وقال في جامع البيان: وعلى ذلك عامة أصحاب ابن هلال وأصحاب (93/ب) أبي الحسن النحاس⁽⁵⁾.

وقال في الإبانة وكذلك روى ذلك محمد بن خيرون عن أصحابه.

قال: وقال إسماعيل النحاس في كتاب اللفظ: ولو أريكم مفتوحة لأبي يعقوب⁽⁶⁾.

(1) القصد النافع وبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله الخراز باب

اللامات والرءاءات الورقة 18 من نسخة الخزنة الحسنية رقم 3719.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(3) سورة الأنفال الآية (43).

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(5) المصدر نفسه، الورقة 192/ب.

(6) المصدر نفسه، الورقة 192/ب.

وقال في التلخيص: وكذلك أقراني فارس بن أحمد عن قراءته⁽¹⁾.

وقال في الموضح وجامع البيان: وبذلك أقراني أبو الفتح عن قراءته،
وزاد في الموضح على أصحابه.

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأته على فارس بن أحمد.

وقال في إرشاد المتمسكين: وكذلك أخذه علي أبو الفتح.

وقال في الإبانة: وكذلك رواه أيضا أبو الفتح عن قراءته.

وقال في التلخيص: وبه وكان يأخذ محمد بن علي يعني الأنفوي وغيره.

وقال في جامع البيان: وكذلك روى ذلك أداء محمد بن علي عن
أصحابه عنه.

وقال في إيجاز البيان: وكذلك نص عليه محمد بن علي في كتابه، وإليه
ذهب الحصري في قصيدته فقال:

وفخم في الأنفال فاعرفه [بالحرز]⁽²⁾.⁽³⁾

وقال ابن الجزري: واختلف عن الأزرق في أريكهم⁽⁴⁾ في الأنفال ففتح
بعضهم، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون⁽⁵⁾.

وقال في تمهيده: إنه الصواب وأطلق الخلاف عنه الشاطبي انتهى⁽⁶⁾.

(1) المصدر نفسه، الورقة 192 /ب.

(2) [في أ [بالحرز]].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(4) سورة الأنفال الآية (43).

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 59/2 وما بعدها.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

وقال في الدر النثير: واختلف عن ورش في أريكهم في الأنفال.

فقال الشيخ: روى ورش عن نافع الفتح، وكان يختار بين اللفظين وبالوجهين قرأت.

وأما الإمام فأطلق القول في جميع الفصل بين اللفظين، ثم قال: وقد قرأت [له]⁽¹⁾ ولو أريكهم في الأنفال بالفتح أيضا، وبين اللفظين أشهر عنه.

وأما الحافظ [إطلاق]⁽²⁾ قوله في التيسير يقتضي أنه بين اللفظين، ونص في غيره أنه قرأ بالوجهين.

وذكر في التمهيد: أن ترقيق الراء في أريكهم هي قراءته على ابن الخاقان وأبي الحسن.

قال: وهو الصواب.

وقراءته على ابن الخاقان هي التي أسند في التيسير.

فحصل من هذا كله أنهم يختارون له بين اللفظين وهو خلاف روايته عن نافع انتهى⁽³⁾.

وقال في جامع البيان: وروى آخرون عنه أنه قرأ الراء وما بعدها بين اللفظين.

وقال في الإبنة: وكذلك رواه منصوبا زكريا عن أصحابه الذي قرأ عليهم.

(1) [في أ إيه].

(2) [في ب، ج [بإطلاق]].

(3) الدر النثير والعذب النمير لأبي السداد المالقي في المفتوح والممال مخطوطة الخزنة الحسينية

رقم 1592 / 6.

وقال في إيجاز البيان: وقرأته على أبي القاسم وأبي الحسن بين اللفظين
قياساً على سائر الباب.

وقال في الموضح: نحوه.

وقال كتاب الرءاء واللامات لورش: وأقرأني ابن خاقان وابن غلبون
بالإمالة وهو القياس.

قال في جامع البيان: وبذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما
وهو القياس.

وقال: وعلى ذلك أصحاب داوود وعبد الصمد.

وقال في التمهيد: وبذلك قرأت على ابن خاقان [وأبي الحسن]⁽¹⁾ عن
قراءتهما⁽²⁾.

قال: وهو الصواب لأنني لم أجد ذلك مستثنى في كتاب أحد من أصحابه.
وظاهر قوله في الاقتصاد والتيسير والتعريف والموجز والتهديب: الإمالة
بين بين لأنه لم يستثن ذلك في واحد منها.

وكذلك ظاهر قول ابن مجاهد في السبعة لأنه لم يستثنه.

وذكر أبو الطيب بن غلبون في كتاب الإمالة أن ورشاً قرأ ذلك بين
اللفظين، ولم يذكر فيه عنه خلاف.⁽³⁾

وقال في الإقناع: وذكر إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب عنه أنه روى
عن نافع ولو أريكم بالفتح، واختار ورش الترفيق.⁽⁴⁾

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقتان 192/ب و 193/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/أ.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 290/1.

والشاطبي ذكر [الخلاف]⁽¹⁾⁽²⁾.

المنتوري: وبالوجهين قرأت ولو أريكهم لورش على بعض من لقيته.

وكان شيخنا القيجاطي يذهب فيه إلى الإمامة بين اللفظين وبه قرأت عليه وبه أخذ انتهى⁽³⁾.

وقال ناظم الخلاف⁽⁴⁾:

والخلف عن عثمان في أريكهم وبين بين اختار [فيه]⁽⁵⁾ كلهم⁽⁶⁾

قوله: وما لا راء فيه كاليتامى ورمى، أي اختلف عن ورش من طريق الأزرق فيما كان من ذوات الياء.

قال الإمام المحقق ابن الجزري: واختلف عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء، ولم يكن رأس آية على أي وزن كان نحو: «هدى، والزنى، وأعمى، وأسفى وخطايا وتفاته، ومتى وأنى ونئاً، ورءا وابتلى، وتخشى ويرضى وبلى، والدنيا ورءيا، ومرضى وموسى وعيسى ويحيى واليتامى وكسالى».

(1) [في ب [الترقيق]].

(2) قال الشاطبي رحمه الله:

(وذر الراء ورش بين بين وفي أرا *** كهم وذوات اليا له الخلاف جملا) انظر إبراز المعاني ص: 221.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/أ.

(4) ناظم الخلاف هو سيدي أحمد التازي الشيخ الفقيه العالم العلامة صاحب منظومة نظم الخلاف في ترجيح ما ذكره ابن بري من الخلاف في الدرر اللوامع، ولدي مصورة منها.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) نظم الخلاف للتازي البيت رقم 54 السطر 15 الورقة 1/أ من نسخة مخطوطة.

فروى عنه الإمامة بين [بين]⁽¹⁾ صاحب العنوان والمجتباه وفارس
والخاقاني وهو الذي ذكره في التيسير.

وروى [عنه]⁽²⁾ ذلك كله بالفتح ابنا غلبون ومكي وابن شريح وابن سفيان
والمهدي وابن الفحام وابن بليمة انتهى⁽³⁾.

وجمع الناظم رحمه الله في تمثيله بين الألف المنقلبة عن الياء وذلك
كرمي، وبين ألف التأنيث وذلك كاليتمى وكذلك ما أشبههما حيث وقع.

قال في الكنز: 94/أ وله في الألفات [المنقلبات]⁽⁴⁾ عن الياء وجهان
يحتملها التيسير ترجيح الإمامة وعليها أكابر المصريين وبالفتح أخذ أبو الحسن
وابن شريح انتهى⁽⁵⁾.

قال في إيجاز البيان: اختلف أهل الأداء عنه في هذا الفصل فقرأته على
أبي الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح في ذلك كله.

وقال في الموضح وجامع البيان والتمهيد والتلخيص: نحوه.

وزاد في التلخيص: وبه كان يأخذ أبوه عبد المنعم ولا نص في ذلك،
والحذاق على خلافه.

المنتوري: وقد وقفت على الفتح في ذلك لعبد المنعم في كتاب الإمامة
ولابنه أبي الحسن في كتاب التذكرة [له]⁽⁶⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د، هـ.]

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 49/2-50.

(4) [في ب، د [المنقلبة]].

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ نسخة
خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

وقال في إيجاز البيان: وقرأت على [أبي الحسن]⁽¹⁾ وأبي الفتح وغيرهما بالإمالة اليسيرة التي هي بين اللفظين.

وقال في التلخيص: وبه قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح.
وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه.

قال في الاقتصاد: وقد قرأت على ابن الخاقان وأبي الفتح⁽²⁾ لورش عن قراءتهما جميع ما تقدم من الأفعال والأسماء بين اللفظين وهو الأليق عندي لمذهب ورش بذلك ورد النص عنه فيه، وهو الذي أختار انتهى.
ونحوه في جامع البيان.

وقال في إيجاز البيان: و[هي]⁽³⁾ التي يأخذ بها الأكابر من مشيخة المصريين وغيرهم من البغداديين والشاميين.

وقال في الموضح: هو المعروف عند التالين بمذهبه من المصريين وغيرهم.
وقال: وبذلك ورد النص [على]⁽⁴⁾ أبي يعقوب⁽⁵⁾ وأبي الأزهر⁽⁶⁾ وداوود ابن أبي طيبة⁽⁷⁾ عن ورش.

وقال في موضع آخر منه وسائر أصحابهم.

وقال في التمهيد: وكذلك نص عليه أبو يعقوب وداوود وعبد الصمد⁽⁸⁾.

(1) [في أبي القاسم].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) [في أ [هو].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب د، و في ج [عن].]

(5) أبو يعقوب تقدمت ترجمته برقم (311) ص : (62).

(6) أبو الأزهر تقدمت ترجمته برقم (745) ص : (147).

(7) داوود بن أبي طيبة تقدمت ترجمته برقم (1925) ص : (357).

(8) وعبد الصمد هو أبو الأزهر المذكور أعلاه.

القول في المفتوح والممال

وقال في إيجاز البيان: [وكذا]⁽¹⁾ نص على ذلك عن ورش أبو يعقوب وداود بن أبي طيبة وعبد الصمد وغيرهم.

قال: وكذلك ذكره ابن مجاهد [في كتابه عن أصحابه عنه.

المنتوري: [وقد وقفت على ذلك لابن مجاهد]⁽²⁾ في كتاب السبعة [له]⁽³⁾⁽⁴⁾.

قال الداني في إيجاز البيان: وكذلك رواه محمد بن علي الأنفوي عن قراءته.

وقال في التلخيص: وبه كان يأخذ محمد بن علي [وغيره]⁽⁵⁾ من أهل الضبط و[الاضطلاح]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

المنتوري: قد وقفت على ذلك للأفوي في كتاب الإبانة⁽⁸⁾ [له]⁽⁹⁾.

وقال في التيسير: وهو الذي لا يوجد نص بخلاف عنه⁽¹⁰⁾.

(1) [في ج، د [كنك]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.].

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/أ.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(6) [في أ [الاضطلاح]].

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/أ.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في ب.].

(10) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص : 48.

وقال في إيجاز البيان: وهو الصحيح الذي يوخذ به رواية وتلاوة وبه آخذ.

وقال في جامع البيان: وهو الصحيح عن ورش نصا وأداء وبه آخذ.

وقال في الاقتصاد: وهو الأليق عندي بمذهب ورش، وبذلك ورد النص عنه فيه وهو الذي [اختار]⁽¹⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو الأليق بمذهب ورش، وأنا إليه أميل لصحته في الرواية ولموافقة [مذهبه]⁽²⁾ وهو الذي [اختار]⁽³⁾.

القيجاطي: والوجهان عن ورش صحيحان.

المنتوري: وبهما قرأت عليه.

وكان شيخنا القيجاطي يذهب إلى الإمامة ويوثرها على الفتح وبذلك قرأت على غيره وبه آخذ انتهى.⁽⁴⁾

ويدخل هنا: هداى، محياى، ونحوه ففيه الإمامة اليسيرة والفتح كسائر الباب.

وقد نص على ذلك الحافظ في غير التيسير، وظاهر كلام الحافظ في التيسير الفتح.

وأما مرضات⁽⁵⁾.

(1) [في أ] [اختيار].

(2) [في د] [مذهبه].

(3) [في أ] [اختيار].

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقتان 193/أ و 193/ب من مخطوطة الخزانة الحسينية 1096/مجموع.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقتان 193/أ و 193/ب من مخطوطة الخزانة الحسينية 1096/مجموع.

قال المجراد: يظهر من كلام الحافظ في أكثر مصنفاته الفتح⁽¹⁾.

وذكرها في إيجاز البيان مع الثلاثي من ذوات الواو.

[فقال: نحو الصفا⁽²⁾ وسنا برقه⁽³⁾ وشفاف جرف⁽⁴⁾ ومرضات⁽⁵⁾ انتهى⁽⁶⁾].

قال ابن سليمان⁽⁷⁾ في تهذيب المنافع: وفي هذا [الباب]⁽⁸⁾ أشكال لأن الثلاثي من ذوات الواو⁽⁹⁾ إذا ألحقته زيادة انقلبت الألف فيه إلى الياء، فصار حكمه حكم ذوات الياء، كما نص وهو غيره من أئمة القراء والنحويين على ذلك في كتبهم، ومن الدليل على ذلك التنثية والجمع والألف والتاء، لأنك مرضيان ومرضيات.

(1) نقل المصنف رحمه الله نص المجراد بتصريف - في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة

116/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور النهامي والراجعي الهاشمي بسلا.

(2) سورة البقرة الآية (158).

(3) سورة النور الآية (42).

(4) سورة التوبة الآية (109).

(5) الآية (20) من سورة البقرة.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنثوري الورقة 193/ب.

(7) أحمد بن سليمان المالكي الإسكندري مقرئ حاذف مؤلف، قرأ على عبد الكريم بن عتيق

وعليه الوهاب القرشي وله مفردات القرآن أيضا - غاية النهاية 58/1، رقم ت 249.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

قال: وكان شيخنا أبو جعفر بن الزبير⁽¹⁾ يأخذ بالإمالة ويرويهما عن
يعتمد عليه من شيوخه ويقول أن الحافظ على إمالتها في جامع البيان وبها
قرأت عليه وهو ظاهر التيسير انتهى⁽²⁾.

المجراد: وبالوجهين قرأت في ذلك على شيخنا أبي إسحاق
[السرقي⁽³⁾] في ما قرأت عليه وأخبرني بهما عن الصفار عن أبي سليمان
المذكور وبالفتح خاصة قرأت على غيره انتهى⁽⁴⁾.

قال أبو عبد الله الفاسي: وألف مرضات منقلبة عن ياء أصلها واو بدليل
ظهورها في الرضوان، ولا دليل في رضى لانكسار ما قبل الياء، وعلة ردها
إلى الياء الحمل على رضى ويرضى، أو طلب التخفيف لوقوعها رابعة،
واستدل بعضهم على صحة إمالتها بظهور الياء في التثنية والجمع في مرضيان
ومرضيات، والأول وهم انتهى⁽⁵⁾.

قال بعض شراح الدرر: وأما مرضات فألفه رابعة وأصله مرضوة،
قلبت الواو ياء فصار مرضية 94/ب وقلبت الياء ألفا [فصار⁽⁶⁾] مرضات،

(1) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الإمام الأستاذ الحافظ، أحد نجاة الأندلس ومحدثيها،
أخذ عن إسماعيل بن يحيى العطار وعنه أبو حيان الأندلسي، توفي سنة 708 - غاية
النهاية 32/1 رقم ت 132.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 116/أ.

(3) [في أ] [السرقي].

(4) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (116/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة
د. التهامي الراجي الهاشمي.

(5) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة باب المفتوح والممال الورقة 19، مخطوطة الخزانة
الحسنية رقم 6973.

(6) [في أ] [فصارت].

ورسم بألف وتاء ممدودة لكونه لازما للإضافة، فكانت الألف والتاء فيه [كالموسطين]⁽¹⁾ ولذلك لم يمل إلا رواية شاذة عن ورش، وأماله الكسائي فافهم هذا فإنه يشكل على الكثير من أصحابنا انتهى⁽²⁾.

قال في الدر النثير: والقياس على مذهب الحافظ جواز إمالتها لورش بين اللفظيين، لأنه زائد على ثلاثة أحرف وإن كان أصله من الواو بدليل الرضوان، إلا أن الحافظ نص في التلخيص وإيجاز البيان والموضح على أنه لورش بالفتح.

وهذا يقتضي أنه [نقض]⁽³⁾ فيه أصل الذي يقتضيه قياسه انتهى⁽⁴⁾.

قال المنتوري في باب اللامات: وقال شيخنا القيجاطي وقد أخذ شيوخنا ومن كان قبلهم من شيوخ المتأخرين بإمالة مرضاتي، ومرضات الله، وما كان من [لفظهما]⁽⁵⁾ لورش لدخولهما في عموم الرواية الثابتة عنه بإمالة ذوات الياء، ولم يذكر أحد من المتقدمين إمالتها لورش على الخصوص.

بل نص الداني في كثير من تصانفه على أن فتحها لورش إجماع غير أنه أدخل ذلك فيما لم يمله ورش من الأسماء الثلاثية التي [هي]⁽⁶⁾ من ذوات [الواو، فترك الشيوخ قوله، وأملوها لأنها قد انقلبت بالزيادة]⁽⁷⁾ إلى ذوات الياء، فنخلت عندهم في عموم الرواية المتقدم ذكرها انتهى⁽⁸⁾.

(1) [في] [كالموسطين].

(2) انتهى كلام أبي عبد الله الفاسي من شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/ب.

(3) [في د] [نص].

(4) الدر النثر والعذب والنمير في شرح كتاب التسيير لأبي السداد والمالقي القول في المفتوح والممال (مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 / م 6.

(5) [في ب] [لفظهن].

(6) [ما بين [...] من ب د].

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/ب.

قال الخراز: و مما يجب إلحاقه كلا وكلتا.

فأما كلا فاختلف في الألف عنه.

فذهب الكوفيون إلى أنها للتثنية.

وذهب البصريون إلى أنه منفرد في اللفظ تثنية في المعنى.

وقيل: أنها منقلبة عن ياء أعني الألف في كلا.

قال صاحبنا ابن أجروم: لأنها الغالب [على]⁽¹⁾ اللام الياء كما أن الغالب على العين الواو.

قلت: وحكى أبو العباس [أنها]⁽²⁾ منقلبة عن واو، وفيه معنى التأنيث.

قال: وعلى هذا تكون إمالته بسبب ما فيه من معنى التأنيث.

وإن كانت الألف منقلبة عن الواو في مذهب غير ورش ممن أماله.

وعلى هذا يترتب الحكم في الوقف على كلتا من الإمالة والفتح.

فعلى قول الكوفيين تكون الألف فيه للتثنية والتاء للتأنيث قاله: أبو العباس.

وعلى قول البصريين تكون فيه الألف للتأنيث.

قال: لأنه يكون على وزن فعلى والتاء التي فيه منقلبة عن واو والأصل كلوا.

قال صاحبنا ابن أجروم: وهذه الواو هي المدعاة في كلا لأن كلتا من مادة كلا والتاء كثيرا ما تبدل من الواو.

(1) [في د [عن].]

(2) [في أ [أنه].]

قلت: فعلى هذا يجب أن يوقف عليها إذا كانت للتنثية بالفتح.

قال أبو عمرو: لأن ألف التنثية لا تمال بإجماع لأنها مجهولة لا أصل لها في ياء ولا واو، ولا هي مشبهة بما أصله ذلك من الألفات وإن كانت للتأنيث فيجب أن يوقف عليها بالإمالة.

قال أبو عمرو: وعلى القول الأول عامة القراء ولأهل الأداء يعني إخلاص الفتح انتهى⁽¹⁾.

الأزهري: ألف كلا كألف عصا، وألف كلتا كألف حبلى، ووزن كلا فعل كمعي وألفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا، وقيل: عن ياء لقلبها ياء في التنثية عند سيبويه، إذ سمى بها، ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو، وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي انتهى⁽²⁾.

وقال الجعبري: ذكر الشاطبي كلا لعدم اندراجها في الضابط عند قوم، ولم يتعرض لها في التيسير لاندراجها فيها عند آخرين، وكلتا تجري عليها مذاهب المميلين [في الوقف]⁽³⁾.

وقال الداني في كتاب الإمالة: تجوز إمالتها مشبعة وغير مشبعة لمن تقدم.

ثم قال: وعامة القراء وأهل الأداء على الأول أي الفتح.

(1) انتهى كلام أبي عمرو من شرح الدرر اللوامع مع الورقة: 193/ب، لمحمد بن عبد الملك المنتوري.

(2) الخصائص لابن جني 203 أما باقي القوال فقد استعرضها المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 193 وما بعدها.

(3) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

وقال أبو الطيب بن غلبون وابن شريح: فتحها إجماع أي [في]⁽¹⁾
روايتها، وقطع بالإمالة أبو العلا.

وأجاز مكي الوجهين على المذهبين انتهى⁽²⁾.

قال ابن الجزري: واتفقوا عن الأزرق على فتح وكمشكوة⁽³⁾ وكذلك
الربا⁽⁴⁾ وكلاهما على الظاهر من كلامهم، كما اتفقوا على إمالة رثا بين بين
وجها واحد انتهى⁽⁵⁾.

وقال المنتوري في آخر الباب: وأما الوقف على كلتا من قوله: كلتا الجنتين.

فذكر الدائي في جامع البيان والموضح فيه الفتح والإمالة.

قال في جامع البيان: والقراء وأهل الأداء على الأول يعني الفتح، وكذلك
ابن سفيان في الهادي والمهدوي في الشرح أن أبا الطيب بن غلبون زعم أن
فتح كلتا إجماع.

وقال ابن شريح في الكافي: وأما ألف كلتا الجنتين⁽⁶⁾ ففتحها في الوقف
إجماع انتهى⁽⁷⁾.

وقال في الإنشاد: في الوقف على كلتا طرق.

الحافظ في كتاب الإمالة: عامة القراء وأهل الأداء على الفتح⁽⁸⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/أ.

(3) سورة النور الآية (35).

(4) سورة البقرة الآية (275).

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 37/2 و 38.

(6) سورة الكهف الآية (33).

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري 194/أ.

(8) إنشاد الشريد لابن غازي ما ورد في المفتوح والممال، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 5727.

أبو الطيب بن غلبون وابن شريح: فتحها إجماع.

الجعبري (95/أ): أي في روايتهما.

أبو العلا: قطع بالإمالة.

مكي: يجب أن تقف عليها لأبي عمرو بإمالة صغرى لأنها عن البصريين فعلى الألف عن التأنيث والتاء عن الواو.

ولحمزة وعلي بالفتح لأنها عند الكوفيين انتهت.

والعمل على الفتح للجميع وبه نقراً.

وقال في سورة الإسراء: وأنشدنا أستاذنا أبو عبد الله الصغير

[الدوكالي]⁽¹⁾ سائلاً الأستاذ [الفشتالي]⁽²⁾:

تولى [العلی] ولعلم ترا كما هما	الا أيها أستاذ والعالم الذي
بنص جنى قد أمال كلاهما	فهل كان ورش في غريب علومكم
كداتي أو مكي أو من عداهما	فبين لنا من قاله من أئة

فأجابه:

لورش وإسماعيل كن في حماهما	جوابك قد نص بن غلبون ظاهر
وفيه لهم بأن خفاهما	ولم يحك خلفاً فيه عن من نكرته
إبائته الداتي [فسام] علاهما	وقد نكر الوجهين كذا في
على في الباب يجري كلاهما	ولو لم يكن نص لقلت مجابوا
وفيه لهم وجهان فانتشر لواهما	لدى ⁽³⁾ من يراعي أنه الياء أصله

(1) [في ب [وكلا].]

(2) [في ب [الشثالي].]

(3) [في ب [العلا].]

(4) [في أ [فساد].]

(5) [في ب، د [له].]

أشار لهذا الشاطبي وغيره فقال لكسر أو لياء نواهما⁽¹⁾
والمشهور لورش فيه الفتح به قرأنا على الأستاذ أبي عبد الله الصغير
انتهى⁽²⁾.

قلت: ونصه في التنكرة، وأما قوله : أو كلاهما⁽³⁾ في سبحان، فأماله حمزة
والكسائي، وقرأه إسماعيل وورش بين اللفظيين، وفتحها الباقون انتهى⁽⁴⁾.

قوله: كاليتامى أوزان جمعها الشاطبي في قوله:

وكيف جرت فعلى ففيها وجودها وان ضم أو يفتح فعلى⁽⁵⁾ فحصل

قال في الدر النثير: فعلى بفتح الفاء و الوارد منه عشرة أسماء وهي:
الموتى⁽⁶⁾، والتقوى⁽⁷⁾، المرضى⁽⁸⁾، والنجوى⁽⁹⁾، والسلوى⁽¹⁰⁾، والقتلى⁽¹¹⁾
ودعوى⁽¹²⁾ وصرعى⁽¹³⁾ وطغوى⁽¹⁴⁾ وشتى⁽¹⁵⁾.

(1) إبراز المعاني لأبي شامة ص: 220 عند قول الشاطبي:

إنه له شاف وقل أو كلاهما * * شفا والكسر أولاء تمثيلا

(2) الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 194/أ.

(3) سورة القيامة الآية (23).

(4) الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 194/ب.

(5) إبراز المعاني ص 227 .

(6) سورة القيامة الآية 39.

(7) سورة المجادلة الآية 9.

(8) سورة التوبة الآية 91.

(9) سورة المجادلة الآية 10.

(10) سورة البقرة الآية 56.

(11) سورة البقرة الآية 178.

(12) سورة الأعراف الآية 5.

(13) سورة الحاقة الآية 6.

(14) سورة الشمس الآية 11.

(15) سورة الحشر الآية 11.

فَعَلَى [يكسر الفاء والوارد منه أربعة أسماء: إحدى⁽¹⁾][⁽²⁾، وسمي⁽³⁾،
وضيزي⁽⁴⁾، وعيسى⁽⁵⁾].

فَعَلَى بضم الفاء والوارد منه تسعة عشر اسما: وهي القربى⁽⁶⁾،
والدنيا⁽⁷⁾، والوسطى⁽⁸⁾، والوثقى⁽⁹⁾، [والأنثى⁽¹⁰⁾][⁽¹¹⁾، والحسنى⁽¹²⁾،
والأولى⁽¹³⁾، والقصى⁽¹⁴⁾، والمثلى⁽¹⁵⁾، والسفلى⁽¹⁶⁾، والعليا⁽¹⁷⁾، والرعا⁽¹⁸⁾،

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) سورة الأنفال الآية 7.

(3) وسمي لا وجود لها في القرآن وقد مثل بها.

(4) سورة النجم الآية 22.

(5) سورة البقرة الآية 87.

(6) سورة البقرة الآية 83.

(7) سورة البقرة الآية 86.

(8) سورة البقرة الآية 238.

(9) سورة البقرة الآية 256.

(10) سورة الليل الآية 3.

(11) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(12) سورة الحشر الآية 24.

(13) سورة الضحى الآية 4.

(14) سورة الأنفال الآية 42.

(15) سورة طه الآية 63.

(16) سورة التوبة الآية 40.

(17) نفس الآية ونفس السورة .

(18) سورة الفتح الآية 27.

وطوبى⁽¹⁾، والسوأي⁽²⁾، وزلفى⁽³⁾، والرجعى⁽⁴⁾، والعزى⁽⁵⁾، وعقبى⁽⁶⁾، وسقياها⁽⁷⁾.

فَعَالَى بفتح الفاء والوارد منه أربعة أسماء وهي: اليتامى⁽⁸⁾، والأيلامى⁽⁹⁾، والحوايا⁽¹⁰⁾، وخطايا⁽¹¹⁾.

فَعَالَى بضم الفاء والوارد منه اسمان: كسالى⁽¹²⁾، وفرادى⁽¹³⁾ انتهى.

قال ابن الباناش في الإقناع: أخبرني أبو الحسن بن شفيع المقرئ رحمه الله أن جملته على قراءة أبي عمرو ستون موضعاً وقرأتها عليه بلفظي، وذكر في العادة يحيى اسم النبي عليه السلام.

[وحدثنا]⁽¹⁴⁾ أبو داود عن أبي عمرو أنها خمسة وستون زاد أسرى تفدوهم على قراءة حمزة ومن الأسرى على قراءة الجماعة إلا أبا عمرو

(1) سورة الرعد الآية 29.

(2) سورة الروم الآية 10.

(3) سورة الزمر الآية 3.

(4) سورة العلق الآية 8.

(5) سورة النجم الآية 19.

(6) سورة الرعد الآية 22.

(7) سورة الشمس الآية 13.

(8) سورة الحشر الآية 7.

(9) سورة النور الآية 32.

(10) سورة الأنعام الآية 146.

(11) سورة العنكبوت الآية 12.

(12) سورة النساء الآية 142.

(13) سورة الأنعام الآية 94.

(14) [في أ] [لو قال] وفي ب، ج [لونا].

وسكرى⁽¹⁾، وما هم بسكرى⁽²⁾ على قراءة حمزة والكسائي وتترا على قرا الجماعة إلا أن ابن الكثير وأبا عمرو وهو أيضا على قراءتهما. فعلى والألف للإلحاق وعند من لم ينون فعلى والألف للتأنيث فعلى.

أخبرني أبو الحسن بن شفيع أن الوارد من فعلى من غير راء ثلاثة عشر موضعا وقرأتهما عليه وهي: بسيماهم في ستة مواضع واحديهما في أربعة مواضع وإحديهن وعيسى اسم النبي عليه السلام حيث وضيى.

[ونا]⁽³⁾ أبو داود عن أبي عمرو [أن]⁽⁴⁾ الوارد من فعلى فيه الراء كلمتان ذكرى والذكرى وذكرهم وتكررت في تسعة عشر موضعا، ورب الشعرى فذلك عشرون موضعا.

وقال أبو القاسم رحمه الله: [حدثنا]⁽⁵⁾ أبو عبد الله محمد بن عابد عن أبي الطيب أن جملة ما جاء من فعلى خمسة وثلاثون موضعا فعلى نحو أنثى والدنيا وموسى اسم النبي عليه السلام وجملته مائة واثنان وعشرين موضعا، وإن عد فيها ضيى جاء العد ثلاث وعشرون 95/ب.

وأخبرني أبو الحسن بن شفيع أن الوارد من فعلى من غير ما ذكر فيه لراء موسى والدنيا تسع وتسعون موضعا وقرأتها عليه رحمه الله.

فعلى جملته تسعة مواضع، أسرى في البقرة على غير قراءة حمزة وفي النساء وأنتم سكارى وقاموا كسالى، وفي الأنعام فرادى، وفي الأنفال من

(1) سورة الحج الآية 2.

(2) سورة الحج الآية 2.

(3) [في أ] [وقال].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) [في أ] [وقال].

الأسرى على قراءة أبي عمرو، وفي التوبة إلا وهم كسالى، وفي الحج سكارى وما هم بسكارى، وفي سبأ فردى.

فعالى النصارى واليتامى حيث وقعا، وفي النور الأيامى انتهى⁽¹⁾.

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: فعالى خمس عشر موضعا، فعلى مائة وخمس عشر موضعا، فعلى ثمانية وستون موضعا، فعلى ثلاثة وثلاثون موضعا⁽²⁾.

وقال القيسي في الأجوبة المحققة:

أيا سائلا عن عد فعلى فهاكه	فأولها الدنيا ابتلاء إلى البشر
ومن بعدها الوسطى وبالصبح أولت	وقيل صلاة العصر والخلف مشتهر
وزلقى مع القربى والأخرى جميعها	ومن بعدها الحسنى وتلك لمن غفر
[ومن بعدها الوثقى وتلك أساسنا	والاولى وأنثى ثم طوبى لمن صبر
ومن بعدها القصوى في الأنفال انزلت]	ومن بعدها الكبرى وفي تلك يعتبر
ومن بعدها المثلى وأولى جميعها	ومن بعدها السفلى وتلك لمن كفر
ومن بعدها العليا إلى الله وحده	ومن بعدها العزى فهل يعبد الشجر
ورؤىاى ورعىا ورعىاك كلها	لنجل الكريم بن الكريم مضى البصر
ومن السوأى ومن بعد أن روىا	ومن بعدها شورى عن الصحب للنظر
ومن تلك عقباها وعقبا كلاهما	ومن بعدها العسرى العذاب كذا وقر
ومن بعدها اليسرى عبيدك شائق	لها بعدها الرجعى إلى الله والمفر
وخذ ميم مجراها عن الكل زائد	كذاك مرسىها عن الكل مستطر

(1) الإقناع لابن الباناش 294/1 - 295.

(2) تذكرة ابن غلبون الورقة 135 أ مخطوطة الخزانة الحسينية رقم 3893/م 4.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

شكرت على نظم الحروف إلها
وصلى إليه ربنا وولينا
وبعض معانيها وما خاب من شكر
إلى المصطفى المبعوث للبدر والحضر^(١)

وقال أيضا رحمه الله في فعلى بفتح الفاء وكسر

أيا طالبا تعدادا فعلى فهاكه
فأولها التقوى إلى تلك أسرعوا
ومن بعدها المرضى ومرضى جميعها
ومن بعدها الموتى ومن تلك نجزع
ومن بعدها شتى عن [الأهل]^(٢) والثرى
ومن بعدها المثلى الحياة [يها]^(٣) فعوا
ومن بعدها النجوى أحلت وحرمت
ومن بعدها السلوى [فملوا]^(٤) وفرعوا
ومن بعد صرعى ومن تلك فاستعد
ومنها بطغويها للحق قد دعوا
في الأفال أسرى ثم الأسرى بعيده
وتترا بلانون فنعم التتبع
ودعوى من القوم الذين بيونس
عبيدك فاجعل من له الأمر يرجع
ويأتوكم أسرى عن الحبر حمزة

(١) الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي مخطوطة الخزائن النحلية بمروضة دائرة شيشاوة

وأحواز مراکش.

(٢) [في أ [الأصل].]

(٣) [في أ [يه].]

(٤) [في ج [فضلوا].]

وفي الحج سكارى للذي عنه يرفع
و[لله]^(١) والمولى شتى وشبهها
بجنب وبعض القوم في تلك يركع
ويحيى من الأسماء في الباب عندهم
وما قاله القراء ذو النحو يمنع
وأنى الاستفهام لابن مجاهد
على وزن فعلى اختار ما اختار مقتع
وأفعل عنهم قد رويانا
وذا اختار نجل الباذش والنص يتبع
فهذي بفتح الفاء هاء بكسرهما
فمن تلك احدى عوا نظامي اسمعوا
ومن بعدها الشعرى وذكرى جميعها
وتلك لمن يخشى المهيمن تنفع(٩٦/أ)
وسيمى وضيضى ثم عيسى بعينه
وفي نحونا البصرى ذا القول يدفع
يقولون عيسى مفعِل ثم مَفْعَل
بموسى وللقراء فعلى له ارجعوا
وقول عن الكوفي كقول ذوي الأداء
وقول كما البصري وفي العلم فارتعوا^(٢)

وقال القيسي أيضا في القصيدة البائنة في رعوس الآي:

وان كان موسى مفعلا دونها افتحوا لنجل العلا أما بفعلى فليزب

(١) [في أ، ج] وموليه.

(٢) لم أقف على هذه الأبيات في منظومة الرائية والتي توجد في الخزنة.

على من تلاها كيف ما ضار لفظها إمالة هذا الحكم لا غير احسب⁽¹⁾

ثم قال رحمه الله:

وهناك فعلى باتضمام وفتحها اسرى وكسالى مع سكارى كما تلو
فترضى بحسب واليتامى بعده نصارى أيامى والحوايا كما روى⁽²⁾
كذلك خطايا.

قال الجعبري: ونص الشاطبي على أنى لأنها لم تتدرج في [فعلى]⁽³⁾
لأنها لا توزن، وما حكى عن ابن مجاهد من اختيار جعلها فعلى، فباعتبار
اللفظ وقيل: حقيقة انتهى⁽⁴⁾.

وقال في الإقناع: وأما أنى وجملة ما في القرآن منها ثمانية وعشرون موضعاً.
فحدثنا عبد الرحمن بن محمد بن [عتاب]⁽⁵⁾ [نا]⁽⁷⁾ أبو محمد مكي عن
أبي الطيب⁽⁸⁾ عن أبي سهل⁽⁹⁾ عن ابن مجاهد أنه كان يجيز في أنى أن يكون
فعلى وافعل، وكان يختار أن يكون فعلى.

(1) لم أقف على هذه المنظومة البائية للقيسي ... إلا محفوظة عن طريق السماع من كثير من
طلبتنا وشيوخنا.

(2) لم أقف على مخطوطة جامعة لهذه الأبيات إلا سمعاً عند كثير من الشيوخ المهتمين
بالقراءات كالشيخ السحابي بسلا، والشيخ عابد بمدرسة سيدي الزوين رحمه الله.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الفتح والإمالة والورقة 131/أ نسخة
ابن يوسف بمراكش رقم 1/55

(5) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن عتاب من أهل قرطبة، وآخر الشيوخ الحلة الأكابر في
الأندلس في علو الإسناد وسعه الرواية، قرأ بالسبع على عبد الرحمن بن شعيب توفي سنة
520 هـ - الإقناع 67/1.

(6) [في أ عثمان].

(7) [في أ قال].

(8) أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون تقدمت ترجمته في ص.

(9) أبو سهل صالح بن إدريس البغدادي الوراق أستاذ ماهر ضابط متقن قرأ على ابن مجاهد
بن الأحزم وغيرهما وروى عنه عبد المنعم ابن غلبون وعلي بن بشر الأنطاكي، وتوفي
سنة 345 هـ - ترجمته في غاية النهاية 332/1 رقم ت 1443.

ونا أبو الحسن بن كرز⁽¹⁾ عن ابن عبد الوهاب⁽²⁾ عن الأهوازي قال:
من أَمَل عن أبي عمرو فعلى أَمَل أنى حيث كان لأنه على وزن فعلى.

قال لي أبي رضي الله عنه: [نحن]⁽³⁾ نختار [أن تكون]⁽⁴⁾ أنى أفعل خلافا
لابن مجاهد والأهوازي لأن زيادة الهمزة عند سيبويه أكثر من زيادة الألف
آخرا، ولذلك قال في [أروى]⁽⁵⁾ أنه فعلى، فالوجه إمالتها لحمزة والكسائي وبين
بين لورش، وفتحها لأبي عمرو والله أعلم انتهى⁽⁶⁾.

وقال [في اللتالي]⁽⁷⁾: وأنى كتب بالياء مناسبة لفعلى في اللفظ.

وروي عن ابن مجاهد أنه كان يختار أن يكون فعلى لفظا لا حقيقة لأنه
اشتقاق له يدل على ذلك.

وقال قبل هذا: واختلف في موسى وعيسى [ويحيى]⁽⁸⁾ فقيّل: [هي]⁽⁹⁾
أسماء أعجمية لا تنصرف للتعريف والعجمة وهو الأظهر، وإذا كانت أعجمية

(1) أبو الحسن علي بن أحمد ابن كرز الأنصاري الغرناطي مقرئ فاضل ثقة، أخذ عن
عبد الوهاب بن محمد القرطبي وعنه علي بن ثابت الخزرجي، توفي سنة 511هـ -
ترجمته في غاية النهاية 523/1 رقم ت 2162.

(2) ابن عبد الوهاب محمد بن أحمد الأصبهاني الضرير إمام مقرئ محرر مؤلف، أخذ عن
محمد بن الحسين الأشعري وعنه أبو نعيم الأصبهاني، توفي سنة 666هـ - غاية
النهاية في طبقات القراء 69/2-70 رقم ت 2748.

(3) [في أ [نحو].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في ج [أرى].]

(6) الإقناع لابن البانث 300/1 - 301.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(9) [في ب، د [هن].]

لم يكن لها اشتقاق ولم تكن ألفاتها للتأنيث غير أن الكوفيين والقراء ألقوها بفعلٍ وفعلٍ باعتبار المناسبة اللفظية لا باعتبار الحقيقة.

وقيل: فيها غير ذلك والله أعلم انتهى⁽¹⁾.

وقال في الكنز: وموسى وعيسى ويحيى الأعلام لا تدرج في هذا الأصل إذا لا يوزن إلا العربي، وموسى معرب موشي ماء وشجر بالقبطي لأن التابوت وجد عندهما وعيسى معرب يشوع سرياني ويحيى سمي به قبل مولده وهو أعجمي وقيل: عربي لأن الله أحياه بالعلم وأحيا عقر أمه، ومن قال الخليل وزنه يفعل إذ لم تات الياء فاءً أو لاما إلا في يد.

واحترز بالاعلام عن موسى الحديد، فإنه عند سيبويه مفعّل من أوسى: حلق أو أسى: حزن أو اسوت الجرح أو فعلى من [ماس]⁽²⁾ تحرك وعن بناءك كدّهم أو من العيس بياض الإبل أو العوس البشاشة، فهو فعلى وألفه لللاحاق عند سيبويه، وللتأنيث عند الكوفيين.

وقال الشذائي: فعلل ويرده أن الياء والواو لا يكونان أصلا في نبات الأربعة، وعن نحو: ولا يحيى فإنه يفعل ولا إشكال فيها على قراءتهما لأنها مندرجة في أصل قوله: وما رسموا بالياء وإنما الإشكال في تقليلها لأبي عمرو.

وقد نكر بعض الشراح: أن مذهب الكوفيين والقراء إنها فعلى وفعلٍ وفعلٍ. وهذا لا مسند له لأنهم إن عنوا المصطلح التصريفي، فقد بينا منعه وإن عنوا اللفظي اندرج نحو مولى وليس منه.

(1) الإقناع لابن الباذئ 301/1.

(2) [في ج [ماس]].

وقد أشار أبو العلاء في قوله: أما [لا]⁽¹⁾ ما لا يوزن في غالب الأمر إلى أنها قد توزن فتقول: وجه وزنها قربت من العربية بالتعريف فجرى [عليها]⁽²⁾ شيء من أحكامها ولو كانت هذه الأسماء عربية غير منقولة [لتعين]⁽³⁾ أن يكون فعلى وفعلى وفعلى لغلبة زيادة الألف آخرًا على زيادة الميم والياء أولاً والواو والياء ثانيًا، فبهذا الاعتبارين يندرج في إمالة أبي عمرو انتهى⁽⁴⁾.

وقال في الإقناع: قال أبو جعفر: جعل القراء في هذا الباب يحيى وموسى وعيسى على فعلى وفعلى وفعلى وأضافوا إلى ذلك أنى التي بمعنى كيف (96/ب) فأما يحيى فوزنه يفعل ولا يكون فعلى لأن الياء أو لا يقضى بزيادتها للكثرة عند سيبويه وما نسب إلى الكسائي أو غيره من أن وزنه يفعل لا يصح.

وأما موسى فنص سيبويه على أنه مفعّل في حد ما لا ينصرف، واحتج في الأبنية على ذلك بأن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف آخرًا.

واحتج أبو علي بأنه مفعّل بإجماعهم على صرفه في النكرة، ولو كان فعلى لم ينصرف في النكرة لأن الألف كانت تكون للتأنيث.

وأما عيسى فقال سيبويه: عيسى فعلى والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء مغزى.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) [في أ [عليه].]

(3) [في أ [التبيين].]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الفتح والإمالة بين اللفظين الورقة

قال أبو علي: وليست للتأنيث كالتني في ذكرى بدلالة صرفهم له في النكرة.

قال أبي رضي الله عنه: ولا يكون عيسى فعلاً كما [يقول]⁽¹⁾ عثمان ابن سعيد وغيره من المقرعين لأن الواو والياء [لا يكون]⁽²⁾ أصلاً في بنات الأربعة، وإنما أرادوا فعلى فحصلوا، وهذه الأسماء أعجمية وكل أعجمي استعملته العرب فالتحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذي يتكلمون في العربي، فعيسى وحدة من هذا الباب وذكرهم موسى ويحيى فيه لا وجه له.

[فألواجب]⁽³⁾ على ذلك أن يمال عيسى بين بين لأبي عمرو ويخلص له الفتحة في يحيى وموسى.

ثم قال: وعلى ما قررنا من صحة أوزان هذه الكلم يجب أن يمال لأبي عمرو عيسى وحده، فإن أخذت له بالإمالة بين بين في موسى ويحيى فعلى أنه أمال ما ليس وزنه فعلى وفعلى وليس من أصل قوله: إماله ما خرج عن الأوزان الثلاثة، ولكن الرواية قوية في [إمالتها]⁽⁴⁾ فالفتح أقيس والإمالة عاثر والله أعلم انتهى⁽⁵⁾.

(1) [في أ [يقره].]

(2) [في ج [لا يكونان].]

(3) [في ج [فالجواب].]

(4) [في أ، ج [إمالتها].]

(5) الإقناع لابن الباذن 297/1.

قال الصفاقصي: موسى لا ينصرف للعجمة والعلمية، ويقال: هو مركب من [مو⁽¹⁾] وهو الماء و[شا⁽²⁾] وهو الشجر، فلما أعرب، أبدلوا شينه سينا وعلى هذا فلا يدخل الاشتقاق لأنه أعجمي ومع هذا فقد اختلفوا في اشتقاقه.

فقال مكّي: موسى مفعّل من أوسيت رأسه إذا حلّقته.

وقال غيره: فعلى من ماس يمس إذا تبختر في مشيه وأبدلت [فاءه⁽³⁾] واوا لانضمام ما قبلها كما قالوا: طوبى وهي من ذوات الياء، وهو مذهب [المعربين⁽⁴⁾] ومذهب سيبويه الأول وهو وزنه مفعّل فيما لا ينصرف.

واحتج على ذلك في الأبنية بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخرا. واحتج عليه [الفارسي⁽⁵⁾] أيضا بالإجماع على صرفه نكرة ولو كان على وزن فعلى لكان ألفه للتأنيث فلا ينصرف معرفة ولا نكرة.

ثم قال: عيسى غير مشتق لأنه أعجمي، ولا ينصرف للعلمية والعجمة، وقيل: مشتق من العيس وهو بياض تخالطه شقرة. ورد بأن الاشتقاق العربي لا يدخل العجمي وفي وزنه قولان:

أحدهما: فعلى وهو مذهب سيبويه وألفه للإلحاق لا للتأنيث.

قال أبو علي: بدليل صرفهم له في النكرة.

وقيل: وزنه فعّل، وهو مذهب عثمان بن سعيد الصيرفي وغيره.

(1) [في ب [مور]].

(2) [في أ [شار]].

(3) [في أ [ياءه]].

(4) [في أ [المعربين]].

(5) [في أ [الفاسي]].

ورده ابن الباذش بأن الباء والواو لا يكونان أصلاً في بنات الأربعة.
قال بعضهم: وكل أعجمي استعملته العرب فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذي يتكلمونه في العربي.
ثم قال: ويحيى اسم أعجمي لا ينصرف للعلمية والعجمة انتهى.
وقال الجاديري: عيسى وزنه فعلى، فالألف للتأنيث، وقيل وزنه فعَل، فتكون الألف مبدلة من أصلي وهو إما من العوس وهو العياسة، وإما من العيس وهو البياض⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن غازي في الإنشاد: يحيى ألفه للتأنيث وعلى هذا مشهور عند أهل الأداء.
وقد أخذنا على الأستاذ أبي عبد الله الصيرفي في موسى وعيسى ويحيى لأبي عمرو وبالوجهين انتهى⁽²⁾.

[قلت]⁽³⁾:

وموسى وعيسى ثم يحيى ممالئة **على المذهب المشهور للبصري فاعقلا**
وقد أخذ الأستاذ نجل بن غازهم **على شيخه الوجيه فخذ محصلا**
قلت: فإن قلنا عربية فتدخل في قوله: كاليتامى، وإن قيل: عجميا فتدخل في قوله: وفي الذي رسم بالياء وبالإمالة بين بين قرأنا فيها لورش، وإنما أطلنا للكلام لعدم خبرة كثير من الناس بحكمها، وإنكار بعض [المصدرين]⁽⁴⁾ لوزنها.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 194/أ، وكنز المعاني للجعبري الورقة 131/أ والدر النثر والعذب في باب المفتوح والممال - مخطوطة الخزانة الحسنية.

(2) إنشاد الشريد مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 5727 ما ورد في المفتوح والممال.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [في هـ] [المصريين] وفي ج [المصدرين].

قال الإمام ابن الجزري: وكذلك يوملون كل ألف تأنيث جاءت على فعلی بالضم والكسر والفتح، وألحقوا بذلك موسى وعيسى ويحيى انتهى⁽¹⁾.

قال في الدر النثير (97/أ): يحتمل أن يستوعب كلام الحافظ موسى وعيسى ويحيى لأنه نص في الموضح على أن القراء يقولون: أن يحيى فعلی وموسى فعلی وعيسى فعلی.

ونذكر هنا اختلاف النحويين فيها، واعلم أن سيبويه رحمه الله نص على أن موسى مفعّل، وأنه ينصرف في النكرة وأن عيسى فعلی، إلا أن الياء ملحقة ببنات الأربع بمنزلة مغزى انتهى⁽²⁾.

والخلف: مبتدأ، عنه: متعلق به، في أريكهم في موضع الخبر والعامل فيه محذوف، وما: في موضع خفض عطف على أريكهم وهو بمعنى الذي، لا: حرف نفي وتبرية، راء: اسم لا، فيه: في موضع خبر لا، و[هو]⁽³⁾ متعلق بمحذوف أي لا راء فيه ثابتة، والهاء عائدة على ما، والجملة صلة كاليتمى: في موضع خبر محذوف أي وذلك، ورمى: معطوف.

ثم قال رحمه الله:

(150) وفي الذي رُسم بالياء عدى حتى زكى منكم إلى على لى

أي والخلف عن ورش من طريق الأزرق فيما رسم بالياء وان لم يكن من ذواتها أو مجهول الأصل إلا أن ذوات الواو يتكلم عليها بعد، فأطلق ثم قيد

(1) النشر في القراءات العشر 50/2.

(2) الدر النثير والعذب والنمير في شرح كتاب التسيير: الممال في المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسينية بالرباط رقم الكتاب 1592 / 6 م.

(3) [في ب [هي].]

وتقدم لنا الكلام على أنى الاستفهامية، ثم استثنى خمس كلمات اسم ثم فعل وثلاثة أحرف.

قال أبو عبد الله الفاسي: ما رسموا بالياء مما أصله الواو فرد إلى ذوات الياء أو حمل عليها السبب ولذلك رسم بالياء، ومنكم ليس بقيد لأنه لم يقع ثلاثيا إلا في النور فقط⁽¹⁾.

قال في التيسير: فإنهن مفتوحات بإجماع⁽²⁾.

قال المقرئ أبو داود في الطرر على التيسير: يريد من الطرق المذكورة في التيسير⁽³⁾.

وقال في الشرح: يريد بإجماع من الطرق المشهورة التي استقر عليها النقل المستعمل في السبع، وإنما قلت هذا لما ذكر من الإمالة في حتى وزكى. وقال: قيل هذا، أما حتى فكتبت بالياء في أكثر المصاحف⁽⁴⁾.

وحكى الحافظ في الموضع: أنها في بعضها بالألف وعلل كتبها بالياء لوقوع الألف فيها رابعة وهو موضع [تختص]⁽⁵⁾ به الياء، وبأنها أشبهت ألف شتى⁽⁶⁾.

(1) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب المفتوح والممال الورقة 19.

(2) التيسير في القراءات السبع ص: 46.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في أ] يختص[.]

(6) شرح الدرر اللوامع للمتتوري الورقة 194/أ من نسخة الخزانة الحسينية رقم 1096 مجموع.

وذكر المهدي رحمه الله أنها كتبت بالياء إذا دخلت على الظاهر نحو:
حتى زيد، وبالألف إذا دخلت على المضمر نحو: حتاك فرقا بين الحالين.
وذكر أنها لم يملها أحد إلا الكسائي في رواية نصير.
وأنكر سيبويه إمالتها ويمكن أن يحصل إنكاره على فصيح الكلام
وكثيره.

وتحمل رواية الكسائي على القليل.
وعلل الحافظ إمالتها بما علل به كتبها بالياء.
وأما لدى ف وقعت في القرآن موضعين:
أحدهما في قوله تعالى: والفاء سيدها لذا الباب⁽¹⁾، وهذه كتبت بالألف.
والثاني في قوله تعالى: إذ القلوب لدى الحناجر⁽²⁾، وهذه كتبت بالياء.
ويمكن تعليل ذلك بأن العرب تقلب ألفها مع المضمر ياء نحو: لديه
لاسيما والمضمرة في أكثر أبواب [العربية]⁽³⁾ ترد الأشياء إلى أصولها فكان
أصل ألفها الياء لانقلابها مع المضمر.
وهذا التعليل يطرد في على وإلى، ويمكن أن يعلل كتب هذه الكلم الأربع
بالياء، فإنهم قصدوا الإشعار بعملها وهو الخفض والياء من جنس الكسرة كما
فعل بناء الباء على الكسر لأنه إشعار بعملها.
وقال الحافظ: كتبوا لدى بالياء للفرق بينها وبين اسم الإشارة الذي دخلت
عليه لام التوكيد في قولك: لذا زيد.

(1) الآية (25) من سورة يوسف.

(2) الآية (18) من سورة غافر.

(3) [في ب، د، هـ] [القريبة].

قال: وكتبوا على التي تخفض بالياء للفرق بينها وبين [علا]⁽¹⁾ التي هي فعل في قوله تعالى: إن فرعون علا في الأرض⁽²⁾، ولعلا بعضهم على بعض⁽³⁾.

وكتبوا إلى بالياء للفرق بينها وبين إلا المشددة اللام.

قال: وقد قرئ إلا أن تقطع قلوبهم⁽⁴⁾، وإلى أن تقطع⁽⁵⁾، والفرق بينهما في صورة الياء والألف.

وأما ما زكى مخففة في النور⁽⁶⁾ خاصة، فنذكر الحافظ أنه رسم في كل المصاحف بالياء.

ونذكر أنه أماله الكسائي وأنها قراءته [القديمة]⁽⁷⁾ وحكاها من أربعة طرق، فإذا ثبت هذا أمكن أن يعلل كتبها بالياء لأجل الإمالة انتهى⁽⁸⁾.

ابن الجزري: واستثنى من ذلك: حتى وإلى وعلى [ولدى]⁽⁹⁾ وما زكى، فلم تمل بحال⁽¹⁰⁾.

(1) [ما بين [...] لا توجد في أ.]

(2) الآية (4) من سورة القصص.

(3) الآية (91) من سورة المؤمنون.

(4) الآية (91) من المؤمنون .

(5) الآية (110) من سورة التوبة .

(6) الآية (21) من سورة النور.

(7) [في ب] القديمة[.]

(8) التيسير في القراءات السبع ص : 46 - 47 .

(9) [في ج] لدا[.]

(10) النشر في القراءات العشر 81/2.

قال في التحفة:

وليس في حتى على إلى لدى وما زكى منكم سماع وردا

ورد سؤال من قسطنطينة إلى فاس المحروسة، ونصه: وهل الفتح والإمالة [له]⁽¹⁾ أي لورش من طريق (97/ب) الأزرق طريقان، فعلى هذا لو اجتمع مد البدل والإمالة في كلمة كئائي مثلا والدنيا والآخرة هل يأتي على كل من الأوجه الثلاثة الفتح والإمالة أم لا؟ أو يفرق بينهما بحسب الطرق عن الأزرق كمذهب أبي الفتح فارس وابن غلبون ومكي بن أبي طالب، وابن شريح وأبي العباس المهدي صاحب الهداية وغيرهم من المغاربة والمشاركة انتهى.

وجوابه أن الفتح والإمالة وجهان مرويان عن ورش وتعطي قوة كلامه أنهما من طريق الأزرق، وأخذ له بعض الشيوخ كأبي الحسن بن غلبون بالفتح، وأخذ له غيره كأبي الفتح وأبي القاسم وغيرهما بالإمالة اليسيرة، وعليه الأكابر من أصحاب ورش المصريين وجميع أصحابه البغداديين والشاميين.

قال الحافظ أبو عمرو: وهو الذي يوجد رواية وتلاوة وبذلك أخذ، وإنما قلنا أن قوة كلامه تعطي أنهما من طريق الأزرق، لأنهم حكوا اتفاق البغداديين والشاميين على الإمالة اليسيرة، وإنما اختلف المصريون، فعامتهم على الإمالة اليسيرة وطاهر ابن غلبون منهم على الفتح.

والعمل على رواية يعقوب وأيضا بقطع نعلم أن الإمالة يقرأ بها أبو يعقوب إذ عليها عامة المصريين والأكابر من مشيختهم، وكذا الفتح يلزم أن يكون مرويا، من طريق أبي يعقوب أيضا، إذ قرأ به الحافظ على طاهر بن غلبون عن قراءته، ولم يذكر في الجامع على ابن غلبون، إلا من طريق أبي يعقوب، والمتحقق كونهما وجهين عن ورش.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وأما كونهما طريقين بحيث أن راوي الإمامة ينفي الفتح ويقول لم يقرأ به ورش من طريق الأزرق.

ويعكس عليه الآخر، فهذا لا يتحقق ولا أعلم أحدا.

نص الخلاف: هكذا ويصح كون الوجهين من طريق الأزرق.

وقول ابن الجزري في تقريب النشر: واختلف أيضا عن الأزرق فيما كان من ذوات الباء إلى آخره⁽¹⁾.

قلت: وقد تقدم [لنا]⁽²⁾ نصه.

ثم قال: وقد سبق أن القصر والتوسط والإشباع في حرف المد المتأخر عن الهمز أوجه لورش، ثابتة عنه من طريق الأزرق، فيجيء إذن في نحو: أتى ستة أوجه، ثلاثة في الألف الأولى مع فتح [الأخيرة]⁽³⁾ وثلاثة أخرى مع إمالتها، وكذا في نحو الدنيا والآخرة ستة أوجه، ثلاثة في الألف الأخيرة مع [فتح]⁽⁴⁾ ألف الدنيا، وثلاثة أخرى مع إمالتها.

وهذا ظاهر غير أن التعبير بمد البدل مستدرك إذ لا بدل في الآخرة، وإنما فيه إسقاط بعد النقل، نعم في نحو: أتى البدل في الهمزة الثانية كئاثراً.

وكذا في نحو رنا وننا مما اتحد فيه ألف المد والإمالة ومثله تراءء، إذا وقف عليه على أنه لا يلزم الفرد في البدل عند عدم النقل كئاثراً، فإن ألفه زائدة، وأيضاً مد البدل أعم من الهمز المتقدم والمتأخر، فلو عبر بالمد للهمز السابق لكان أولى.

(1) النشر في القراءات العشر 49/2.

(2) [في ب ، د [ما]].

(3) [في [الآخرة]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

وكذا التعبير عن الدنيا والآخرة بالكلمة فيه تجوز في الصناعة، فلو أسقط
الكلمة لكان أحسن وفيه تضيق في محل السعة.

وقد يكون عطفًا على الكلمة فلا يكون فيه درك، أي اجتماع في كلمة أو
في نحو الدنيا والآخرة، وهو خلاف ظاهر اللفظ والأمر في هذا قريب.

وكذا التعبير بأو بعد قوله: أم لا، فإن الواو فيه أنسب أي هل يأتي الفتح
والإمالة أم لا يأتیان وحينئذ يفرق بحسب الطرق، [و] ⁽¹⁾ أو تقتضي أن ما بعدها
قسيم لما قبلها، والأمر هنا ليس كذلك.

[وكذا] ⁽²⁾ وقع في السؤال وابن شريح صاحب الهادي وهو سهو قلم،
وإنما هو صاحب الكافي كما قاله بعد هذا في السؤال الخامس وصاحب الهادي
إنما هو محمد بن سفيان القيرواني وبالله التوفيق ولا رب غيره انتهى ⁽³⁾.

قلت: وقد صرح شيخ الجماعة بفاس الأستاذ القيسي في الأجوبة المحققة
بالسنة فنصه:

وما ليس في الرء يتلى لورشهم بستة أوجه رووا دونما حجر
كنحو ننا ومع تراء بظلة كذا نصهم عن ورش دمت في ستر ⁽⁴⁾

وقال أبو وكيل ميمون مولى الفخار:

والأصبهاتي جميع الباب يقرأ بالفتح بلا ارتياب
وكله [قلل] ⁽⁵⁾ عبد الصمد على الذي روى لنا في السند (98/أ)

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في هـ - وقع.]

(3) من تقريب النشر لابن الجزري.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزنة المدرسة النخيلية بمزودة دائرة شيشولة اقليم مرلكش.

(5) [في هـ - قال.]

وذا الذي في النص من تفرق هو الذي تقرأ به للأزرق^(١)

وفي الذي: العامل فيه محذوف أي الخلاف ثابت، رسم: فعل ماض مبني للمفعول وهو مضمر يعود على الذي، والجملة [صلة الذي، بالياء: متعلق برسم، عدا: فعل ماض وهو من أدوات الاستثناء، والفاعل مضمر يفسره سياق]^(٢) الكلام والتقدير عدا بعضها كذا، حتى: مفعول بعدا، وباقي البيت معطوف.

ثم قال رحمه الله:

(151) إلا رعوس الآي دون هاء وحرف ذكرها لأجل الراء

قال بعضهم: يُستثنى مما لا راء فيه من اليائي والواوي المرسوم بالياء فيكون قوله: وفي الذي رسم شاملا للواوي والمجهول الأصل، ويؤيد هذا زكى منكم وأخواته، فلا فائدة في قوله: وقرأ ذوات الواو الخ، إلا إخراج ضحى^(٣) في الأعراف.

ويحتمل أن يكون مستثنى من قوله: وما لا راء فيه من الياء فقط، فيكون قوله: وفي الذي رسم [قاصرا]^(٤) على المجهول الأصل.

وقوله: إلا رعوس الآي، [قاصرا]^(٥) على الياء وحكم الواوي يأتي [وأورد]^(٦) عليه عدم استثناء صاحب الهاء من الواوي.

وأجيب بأنه من باب [أحرى]^(٧)، وأورد أيضا إخراج زكى منكم.

(1) تحفة أبي وكيل البيات : 953، 954، 955 مخطوطة خاصة.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) سورة الأعراف الآية (98).

(4) في ج [قاصدا].

(5) [في ج [قاصدا]].

(6) [في د [وأورد]].

(7) [في د، هـ [إحدى]].

أجيب بأنه فعل ذلك تسامحا واقتداء بالشاطبي انتهى⁽¹⁾.

ورعوس الآي [وقعت]⁽²⁾ في إحدى عشرة سورة: طه والنجم وسال والقيامة والنازعات وعبس وسبح والشمس والليل والضحى والعلق، أي أمال ألفات فواصل الآي المتطرفة تحقيقا أو تقديرا سواء كانت [يائية]⁽³⁾ أو واوية إلا أن حكمها ياتي، أو أصلية أو زائدة في الأسماء والأفعال الثلاثية وغيرها إلا المبدلة من التتوين مطلقا.

فقوله: الألفات احترز من ما لا ألف فيه، فلا إمالة نحو: ناظرة⁽⁴⁾، فاقرة⁽⁵⁾.

وقوله: الفواصل وهي كلمات أواخر الآي بمنزلة قوافي الشعر إما تراخي عن الفاصلة فإنه يبقى على الخلاف.

وقوله: المتطرفة، ما تراخي عن الطرف وإن كان في الفاصلة نحو: تتمازي⁽⁶⁾.

وقوله: تحقيقا أو تقديرا، أي المقابلة [للروي]⁽⁷⁾ خرج عنه ألف [منتهيا]⁽⁸⁾ [الأخير ودخل الأول].

(1) من شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في ب [يائية].]

(4) سورة القيامة الآية (23).

(5) سورة القيامة الآية (25).

(6) سورة النجم الآية (55).

(7) [في ج [للووي].]

(8) سورة النازعات الآية (44).

(9) [في هـ [متقيها].]

وقوله: سواء كانت إلخ تنويع.

وقوله: إلا المبدلة من التثوين خرج عنه نسفا وعلمنا وذكرنا.

قال الإمام ابن غازي في إنشاد الشريد: فواصل الآي رعو سها⁽¹⁾.

قال الجعبري: وهي كلمات أواخر لأي بمنزلة قوافي الشعر⁽²⁾ انتهى.

وهو مقتضى عبارة غير واحد كالحافظ في إيجاز البيان إلا أنه قال في كتاب عدد الآي ما نصه: وأما الفاصلة فهي الكلام التام المنفصل مما بعده، والكلام التام قد يكون رأس آية [وغير رأس آية]⁽³⁾، وكذلك الفواصل يكن رأس [آي]⁽⁴⁾ وغيرها، فكل رأس آية فاصلة وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة نعم النوعين، ولذلك ذكر سيبويه في تمثيل الفواصل يوم يأتي⁽⁵⁾، وما كنا نبلغ⁽⁶⁾، وهما غير رأس آية إجماع مع إذا يسر⁽⁷⁾ وهو رأس آية باتفاق فتتهى⁽⁸⁾.

وعلى الأول جرى لفظ الفواصل في نظمنا انتهى.

قال الأسيوطي في الإتيان: قيل: حد الآية طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها.

(1) إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي في ما ورد في المفتوح والممال.

(2) لما بين [...] لا يوجد في أ.

(3) لما بين [...] لا يوجد في ج.

(4) أي هـ [آية].

(5) سورة الأنعام الآية (158).

(6) سورة الكهف الآية (4).

(7) سورة الفجر الآية (4).

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ب.

وقيل: هي الواحدة من المعدودات في السور، سميت بذلك لأنها علامة على صدق من أتى بها، وعلى عجز المتحدى بها⁽¹⁾، وقيل: لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه مما بعدها.

قال الواحدي: وبعض أصحابنا يجوز على هذا القول أقل من الأئمة آية لولا التوقيف، ورد بما هي عليه الآن.

وإليه أشار القيسي:

وعنه فخذ أيضا معاتي الآية	مبينة ما قاله الحبر يطرب
فاولها قال العلامة فانتبه	نعم لذوي الأفهام الأمثال تضرب
لكون الكلام قبلها جا مبينا	من الذ يجيئ بعدها ليس يصعب
ومنها يقول العدل أيضا جماعة	وطائفة فاعلم من الذكر فاعتب
على فقد ذي [علم] ⁽²⁾ ومنها بأنها	عجائب فافهم ما يقول المدرّب
لعجز الوري عن أن يفوهوا بمثلها	[فهاك] الذي قد مهدوه وصوب ⁽³⁾

انتهى.

[الجعيري: نقل ورش باتفاق ألفات، فواصل السور الأحد عشر المتقدمة على تنوعها ثم استثنى ما اتصل به هاء مؤنث، فليعط حكم غيرها، فيمال له بلا خلاف ذو الراء وهو نكريها⁽⁴⁾، ويفتح له بالواو وهو نحيتها⁽⁵⁾، وضحيها⁽⁶⁾، وتليها⁽⁷⁾، وطحيها⁽⁸⁾، وتجري وجهان في نولت الياء نحو بنيتها⁽⁹⁾، وسويها⁽¹⁰⁾، كما تقدم هذا مقتضى كلام الشاطبي وهو رأي الشارح الأول.

(1) الإتيان في علوم القرآن 62/2.

(2) [في ب [على]].

(3) لم أقف على هذه الأبيات للقيسي.

(4) سورة النازعات الآية (43).

(5) سورة النازعات الآية (30).

(6) سورة النازعات الآية (29).

(7) سورة الشمس الآية (2).

(8) سورة الشمس الآية (6).

(9) سورة الشمس الآية (5).

(10) سورة الشمس الآية (7).

وقيل له الوجهان في الجميع لأنه خص الفواصل من المختلف، ثم
خص منها ذات الهاء فتدرج في المختلف انتهى⁽¹⁾.

وقال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمة وحدها هي آية إلا قوله:
مدهامتان⁽²⁾.

وقال [غيره]: بل فيه غيرها مثل: والفجر⁽³⁾، والضحي⁽⁴⁾، والعصر⁽⁵⁾
وكذا فواتح السور عند من عدّها.

قال بعضهم: أن الصحيح أن الآية إنما تعلم بتوقيف من الشارع كمعرفة السور.
قال: فالآية طائفة علم بالتوقيف انقطاعها معنى عن الكلام الذي بعدها.

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) سورة الرحمن الآية (64)

(3) سورة الفجر الآية (1).

(4) سورة الضحى الآية (1).

(5) سورة العصر الآية (1).

القول في المفتوح والممال

قال الزمخشري: الآيات [علم]⁽¹⁾ توقيفي لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدّوا آلم⁽²⁾ آية حيث وقعت والمص⁽³⁾ ولم يعدوا المر⁽⁴⁾ الر⁽⁵⁾ وعدوا حم⁽⁶⁾ آية في سورها وظه ويس⁽⁷⁾ ولم يعدوا طس⁽⁸⁾.

قلت: ومما يدل أنه توقيفي ما أخرجه أحمد في مسنده من طريق عاصم⁽⁹⁾ بن أبي النجود عن زر⁽¹⁰⁾ بن حبيش عن ابن مسعود قال: أقرأني رسول الله صلى عليه وسلم سورة من الثلاثين من ءال حم قال يعني الإحفاف.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) ألم ذكرت في فواتح السور الآتية: "البقرة" "آل عمران" "العنكبوت" "الروم" "لقمان" "السجدة".

(3) سورة الأعراف الآية (1).

(4) سورة الرعد الآية (1).

(5) ذكرت في فواتح السور الآتية: "هود" "يوسف" "إبراهيم" "الحجر".

(6) ذكرت في فواتح السور الآتية: "غافر" "فصلت" "الشورى" "الزخرف" "الدخان" "الجاثية" "الأحقاف".

(7) سورة النمل الآية (1).

(8) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ج 1/150 نقل

منه بتصريف ط/تهران.

(9) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود تقدمت ترجمته برقم (1513) ص 279.

(10) زر بن حبيش بن حباشة بن أوس الأسدي تابعي من جلتهم أدرك الجاهلية والإسلام ولم

ير النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بالقرآن وكان ابن مسعود يسأله عن العربية

مات بوقعة بدير الجماجم - ترجمته في الإصابة 1/577 وحلية الأولياء 4/181، ولسان

الميزان 473/2 والأعلام 43/3.

قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من الثلاثين سميت الثلاثين الحديث... (1)

وقال ابن العربي (2) ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن الفاتحة سبع آيات وسورة الملك ثلاثون آية، وصح أنه قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران.

(1) ونتمة الحديث: .. قال: فرحت إلى المسجد فإذا رجل يقرأها على غير ما أقرأني، فقلت من أقرأك فقال: رسول الله ص قال: فقلت لآخر أقرأها فقرأها على غير قراءتي وقراءة صاحبي، فانطلقت بهما إلى النبي ص فقلت يا رسول الله: إن هذين يخالفاني في القراءة. والحديث طويل يمكن الرجوع إليه في مستند الإمام أحمد ج 1 ص 419 ط 1398/2 - 1978 دار الفكر.

(2) أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري القاضي المالكي الحافظ الرحالة المجتهد، صنف الكتب الكثيرة في الحديث والفقه والأصول والتفسير منها، "العواصم من القواصم" وعارضة الأحودي في شرح الترمذي "والقبس في شرح موطأ ابن أنس وغيرها توفي سنة 543 هـ - ترجمته في: طبقات الحفاظ ص:؟ ووفيات الأعيان 489/1 وقضاة الأندلس 105- وجزوة الاقتباس ص 160 والأعلام 230/6.

القول في المفتوح والممال

قال: وتعدد الآي من فضلات ومن آياته طويل وقصير ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنه ما يكون في أثناءه⁽¹⁾.

[فائدة]⁽²⁾ وقال غيره: سبب اختلاف السلف في عدد الآي، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رءوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلها وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة انتهى⁽³⁾.

وقال الجعبري في شرح الرائية: اعلم أن ترتيب الآي والسور التي في المصحف هو ترتيب النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾.

قال الداني في العدد: وعنه أخذوا رأس آية آية وكذلك القول عندنا في تأليف السور وتسميتها وترتيبها في الكتابة انتهى⁽⁵⁾.

وقال في المنبهة:

والقطع في رءوس الآي قد أتى	رواية عن النبي المصطفى
وجاءنا من غير ما إمام	فإنها مواضع التمام
فوجب استعمال ما روينا	عنهم وصح كل ما حكيت ⁽⁶⁾

(1) الإتيان في علوم القرآن 66/1 - 67.

(2) [ما بين [...] من أ، ج.]

(3) الإتيان في علوم القرآن للأسيوطي 67/1.

(4) كنز المعنى الجعبري باب الفتح والإمالة مخطوطة خزنة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(5) المصدر نفسه.

(6) المنبهة لأبي عمرو الداني دراسة وتحقيق د.لحسن وكاك 452/2، الأبيات: 783، 782 و784.

فائدة: فإن قيل الرأس يطلق على أول الشيء وهنا أطلقوه على الآخر.

فالجواب: أنه يطلق على الأول والآخر.

قال ابن حجر الهيتمي⁽¹⁾ في شرحه لشمائل الترميذي قوله: بعثه الله على رأس أربعين سنة أي أول سنة أربعين من مولده، إذ رأس الشيء أعلاه، لكن رواية أحمد ظاهر الأقوال أن المراد بالرأس هنا سنة أربعين ولا يعد فيه، إذ الرأس كما يطلق على الأول يطلق على الآخر انتهى⁽²⁾.

[ويؤيده ما في حرز الأمانى [فإنه تارة]⁽³⁾ عبر [بِالآخر]⁽⁴⁾ وتارة بالرأس.

و[قال]⁽⁵⁾: ومما امالاه أو اخر آي الخ.

ولكن رعوس الآي قد قل فتحها وعند رعوس الآي ترقيقها قد اعتلا

(1) أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي الأنصاري شيخ الاسلام الفقيه الباحث، مولده في دحلة أبي الهيتم بمصر تلقى العلم بالأزهر وله تصانيف كثيرة منها "تحفة المحتاج لشرح المنهاج" و"الألعاب في شرح العباب" و"كف الرعاع عن استماع آلات السماع"، وغيرها توفي بمكة سنة 974هـ - ترجمته في النور السافر 287، وآداب اللغة 334/3 والأعلام 234/1.

(2) لابن حجر الهيتمي كتاب اسمه "أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل" ذكره الزركلي في الأعلام وقال إنه مخطوط.

(3) في ب [فتارة].

(4) في أ [بِالأخذ]، وفي ج [بِالأخرى].

(5) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(6) يبرز المعاني ص: 225.

قلت: [واليه أشرنا بهذا البيت]⁽¹⁾:

والرأس يطلق على الأخير كذا على الأول لا نكير⁽²⁾

فائدة: ما يعتقده كثير من الناس أن كلما وقع في هذه السور يمال
وليس كذلك بل فيها تفصيل يات بيانه إن شاء الله.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

القول في المفتوح والممال

قال في اللئالي: ليس المعنى أنه أمال جميع أواخر أي السور المذكورة لأن فيها ما لا تتصور فيه الإمالة نحو: أمرا⁽¹⁾ وذكر⁽²⁾ وأخيه⁽³⁾ وتثويه⁽⁴⁾ وخلق⁽⁵⁾ وعلق⁽⁶⁾ ونحو الألف المبدلة من التثوين في مثل: كثير⁽⁷⁾ وبصير⁽⁸⁾ وإنسفا⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ وعلم⁽¹¹⁾ وذكر⁽¹²⁾ ووزر⁽¹³⁾، [لأن]⁽¹⁴⁾ الإمالة لا مدخل لها في هذا الألف، ومنها ما فيه هاء التأنيث نحو مسفرة⁽¹⁵⁾ ومستبشرة⁽¹⁶⁾ وليس مقصودا بالذكر هاهنا انتهى⁽¹⁷⁾.

-
- (1) سورة يوسف الآية (18).
 - (2) سورة البقرة الآية (200).
 - (3) الآية (10) من سورة يوسف.
 - (4) الآية (02) من سورة المعارج.
 - (5) الآية (29) من سورة البقرة.
 - (6) الآية (2) من سورة العلق.
 - (7) ذكرت 46 مرة، أولها الآية (26) من سورة البقرة، وآخرها الآية (24) من سورة نوح.
 - (8) سورة النساء الآية (58).
 - (9) [في أ نفسا].
 - (10) الآية (97) من سورة طه.
 - (11) الآية (22) من سورة يوسف.
 - (12) الآية (45) من سورة الإسراء.
 - (13) الآية 100 من سورة طه.
 - (14) [في د [لا أن]].
 - (15) الآية (38) من سورة عبس.
 - (16) الآية (29) من سورة عبس.
 - (17) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة باب المفتوح والممال الورقة 19 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

ولله در الإمام ابن غازي في إنشاده حيث قال:

وهاك في فواصل الممال كشف قناع الوهم والخيال
للمدنيين وللمكي والشام والكوفي والبصري
مقربا نظام المنقاد ما بعد القيسي والمجراد (99/أ)⁽¹⁾

قال رحمه الله: والمراد بالمدنيتين: المدني الأول والمدني الأخير.

وهذه الأعداد الستة هي المشهورة، وكشف مفعول هاك، ومقربا حال المفعول، وهو اسم فاعل، ونظامه فاعله، والمنقاد نعت، نظامه هو السلس الذي انقاد لنظامه بلا كلفة، وما: موصولة مفعول مقربا.

والقيسي أبو عبد الله شيخ الجماعة له في ذلك قصيدة بائية.

والمجراد أبو الفضل السلوي له فيه قصيدة لامية تغمد الله الجميع برحمته انتهى (2).

قلت: [وقصيدة القيسي موجودة بأيدينا]⁽³⁾ وقصيدة المجراد لم نرها من الله علينا برؤيتها، وتوفي القيسي رحمه الله في يوم السبت ثامن عشر عام عشرة وثمانمائة وصلي عليه بعد صلاة الظهر بجامع الأندلس، ودفن داخل باب المفتوح بقرب قبة [الحصار]⁽⁴⁾، نفع الله به كذا وجدته ووجدت بخط الشيخ الوالد رحمه الله.

توفي الأستاذ القيسي سنة [757]⁽⁵⁾ هـ سبعة وخمسين وسبعمائة هـ.

(1) إنشاد الشريد لابن غازي تحقيق لنيل دبلوم الحسن العلمي مجلد 2/246.

(2) المصدر نفسه مجلد 2/246.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(4) [في أ [الطار]].

(5) [في ب، ج، د، ، ح، ع، ح].

قال ابن غازي: ووجه التقريب، أنا أخرجنا ثلاثة أنواع أشرنا إلى أولها بقولنا:

فليس من رعوس أي طسه	لمن سوى الكوفي مبتداهـا
وعكسه في هدى في الثنايا	كذلك زهرة الحياة الدنيا
ولفظ موسى فنسى بمعزل	لغير مكى وغير الأول
وألف موسى ان ومن تولى	لمن سوى الشام الرضى المعلى
وعكسه الدنيا الذي به اتسق	كذا الذي ينهى بسورة العلق
ومن طغى للمدني الأول	والثاني والمكي دعه تعدل ⁽¹⁾

قال رحمه الله: هذه التسع مختلف فيها خمس في سورة طه مبتداهـا وهو لفظ طه منى هدى⁽²⁾، وزهرة الحياة الدنيا⁽³⁾، وإله موسى⁽⁴⁾، فنسى⁽⁵⁾، ولقد أوحينا إلى موسى أن⁽⁶⁾، وثنتان في النجم: عن من تولى⁽⁷⁾، إلا الحياة الدنيا⁽⁸⁾ وواحدة في العلق: الذي ينهى عبدا⁽⁹⁾، وواحدة في النازعات: فأما من طغى⁽¹⁰⁾ وعزوها في النظم جلي، والثنيا الاستثناء، وللمدني متعلق بدعه انتهى⁽¹¹⁾.

(1) إنشاد الشريد لابن غازي رسالة دبلوم مرقونة الحسن العلمي مج 2/265.

(2) الآية (38) من سورة البقرة.

(3) الآية (31) من سورة طه.

(4) الآية 88 من سورة طه.

(5) الآية نفسها.

(6) الآية (117) من سورة الأعراف.

(7) الآية 29 من سورة النجم.

(8) نفس الآية والسورة.

(9) الآية (9) من سورة العلق.

(10) الآية (37) من سورة النازعات.

(11) إنشاد الشريد رسالة دبلوم الحسن العلمي ج 2/266.

قال في الكنز: وقد اشتدت حاجتك إلى علم العدد، فلنذكر منه ما يحتاج إليه طه كوفي، ولقد أوحينا⁽¹⁾، إلى موسى، شامي منى هدى⁽²⁾، زهرة الحياة الدنيا مدني مكي بصري شامي وورش يمل هاء طه باعتبار كونها حرف هجاء كها مريم لا باعتبار الفاصلة النجم عن تولى شامي، ولورش الفتح والإمالة انتهى⁽³⁾.

وقال في اللئالي: وفي بعض السور المذكورة اختلاف ينبغي أن ينكر منها قوله تعالى: فأما يأتينكم مني هدى⁽⁴⁾ عدها البصري والشامي والمدنيان والمكي، ومنها قوله تعالى في سورة النجم: فاعرض عن تولى⁽⁵⁾ عدها الشامي وحده، ومنها قوله تعالى في سورة النازعات: فأما من طفئ⁽⁶⁾ عدها الكوفي والبصري والشامي، ومنه قوله تعالى في سورة الليل: إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى⁽⁷⁾ أسقطها بعض أهل العدد وهو غلط والصواب عدها للجميع⁽⁸⁾.

(1) الآية (117) من سورة الأعراف.

(2) الآية (38) من سورة البقرة.

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمان باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين الورقة 131/أ، نسخة خزنة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(4) الآية (38) من سورة البقرة.

(5) الآية 29 من سورة النجم.

(6) الآية (37) من سورة النازعات.

(7) الآية 20 من سورة الليل.

(8) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة باب المفتوح والممال الورقة 19 من نسخة الخزنة الحسنية رقم 6973.

الجعبري: ربه الأعلى⁽¹⁾ [وهم]⁽²⁾ من أسقطها وجعل السورة عشرين، وهي إحدى وعشرين آية انتهى⁽³⁾، ومنها قوله تعالى في سورة اقرأ: أرأيت الذي ينهى⁽⁴⁾ عدها الجميع إلا الشامي انتهى⁽⁵⁾.

قال المالقي⁽⁶⁾: والمختلف [فيه]⁽⁷⁾ منها خمس وهي قوله تعالى في طه: مني هدى، وزهرة الحياة الدنيا يعدهما المدنيان والمكي والبصري والشامي ولم يعدهما الكوفي، وقوله تعالى في والنجم: إلا الحياة الدنيا عدها كلهم إلا الشامي، وقوله تعالى في النازعات: فأما من طغى، عدها البصري والشامي والكوفي، ولم يعدها المدنيان ولا المكي، وقوله تعالى في العلق: أرأيت الذي ينهى عدها كلهم إلا الشامي.

فأما قوله تعالى في طه: ولقد أوحينا إلى موسى، فلم يعدها أحد إلا الشامي، وقوله تعالى: وإله موسى لم يعدها أحد إلا المدني الأول والمكي. وقوله تعالى في النجم: عن من تولى لم يعدها أحد إلا الشامي، فلذلك لم أذكرها إذ ليست معدودة في المدني الأخير ولا في البصري انتهى⁽⁸⁾.

(1) الآية (20) من سورة الليل.

(2) [في أ] [و منهم].

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين الورقة 131/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) الآية (9) من سورة العلق.

(5) كنز المعاني باب المفتوح والإمالة الورقة 131/أ.

(6) عبد الواحد بن محمد الباهلي ابن أبي السداد توفي سنة 705 هـ صاحب الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير.

(7) [ما بين ...] من [أ].

(8) الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير في المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592 م 6.

في رأى الظمآن طه عدها الكوفي، وأوحينا إلى موسى عدها الشامي،
وإله موسى عدها المدني والمكي، مني هدى زهرة الحياة الدنيا لم يعدهما
الكوفي انتهى.

القول في المفتوح والممال

ثم قال في النجم عن تولى عدها الشامي من طفى لم يعدها المدنيان،
والمكي ينهى لم يعدها الشامي (99/ب) قد بان من النصوص أن من طفى ليس
برأس آية عند المدني الأول وكذا الأخير كما صرح به ابن غازي والقيسي
والمنتوري والفاسي⁽¹⁾.

وفي الدر النثير يظهر منه الاضطراب عده أولا من رعوس الآي.

ثم قال: فامن طفى في والنازعات ليس برأس آية عند المدني⁽²⁾.

وقال بعض شيوخنا: قال الجعبري: والنازعات من طفى عراقي فيمحضها
حمزة وعلي ويفتحها أبو عمرو، ولورش الوجهان انتهى كذا قال هنا⁽³⁾.

وقال في ترجمة النبأ إلى سورة العلق [ونصه]⁽⁴⁾ ثم [قال]⁽⁵⁾ ولأعلامكم⁽⁶⁾
حجازي وكوفي طفى لغيره هذا نصه في نسختين مضمون بهما الصحة والله أعلم.

(1) ابن أبي السداد المالقي - الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير باب ذكر

الفتح والإمالة بين اللفظين مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

(2) المصدر نفسه.

(3) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة

131/أ، نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(5) [ما بين [...] من أ].

(6) الآية (32) من سورة عبس.

ثم قال رحمه الله: أشرنا إلى ثانيها بقولنا:

والجبار لا تاخذ بحكم الجبار كذا رءا من قبل ذكر النار
أعطى ثلاثا فتولى ثما تجزي وقبل ويلكم واما
وقبل آدم وقد والأنفس ومن يغشى بعد إذ فاقتبس
أوحى بفاء أولى بغير فاء يصلي وقبل النفس والافناء
وقبل غضبان وألقى السامري

قال رحمه الله هذه إحدى وعشرون كلمة مجاورة للفواصل، وليست منها باتفاق وهي على ترتيب النظم، إذ رآ ناراً⁽¹⁾، أعطى كل شيء⁽²⁾، أعطى قليلاً⁽³⁾، أعطى واتقى⁽⁴⁾، فتولى فرعون⁽⁵⁾، لتجزي كل نفس⁽⁶⁾، موسى ويلكم، يموسى اما أن تلقى⁽⁷⁾، وعصى آدم⁽⁸⁾، لم حشرتني أعمى وقد⁽⁹⁾، وما تهوى الأنفس⁽¹⁰⁾، لقد رءا من آيات ربه⁽¹¹⁾، إذ يغشى السدرة⁽¹²⁾، فأوحى إلى عبده⁽¹³⁾، أولى لك ثم أولى لك⁽¹⁴⁾، يصلى النار⁽¹⁵⁾، ونهى النفس⁽¹⁶⁾، أغنى

-
- (1) الآية (10) من سورة طه.
(2) الآية (50) من سورة طه.
(3) الآية (34) من سورة النجم.
(4) الآية (5) من سورة الليل.
(5) الآية (60) من سورة طه.
(6) الآية (15) من سورة طه.
(7) الآية (61) من سورة طه.
(8) الآية (121) من سورة طه.
(9) الآية (125) من سورة طه.
(10) الآية (23) من سورة النجم.
(11) الآية (18) من نفس السورة.
(12) الآية (16) من نفس السورة.
(13) الآية (10) من نفس السورة.
(14) الآية (35) من سورة القيامة.
(15) الآية (12) من سورة الأعلى.
(16) الآية (40) من سورة النازعات.

وأفنى⁽¹⁾، موسى إلى قومه غضبان⁽²⁾، فكذلك ألقى السامري⁽³⁾، ولا يخفاك
نصوصاً من النظم انتهى⁽⁴⁾.

قلت: انظر [[كلامه فإنه]⁽⁵⁾ اطلق والأولى التقييد ليلاً يرد من نعمة
تجزى⁽⁶⁾.

قال الجعبري: وأولى لك عند الخليل فعلى من آل قارب⁽⁷⁾ الهلاك،
وقيل: أفل.

فقال ابن كسان من الويل أصلها أويل، فقلت أي ويل له وغيره من وليه
المكروه لزمه انتهى⁽⁸⁾.

وقال الصفاقصي: والأكثر على أنه اسم مشتق من الولاء وهو القرب،
فوزنه أفل⁽⁹⁾.

وقال الجرجاني: هو مأخوذ من الويل فقلبت، فوزنه أفلع انتهى⁽¹⁰⁾.

(1) الآية (48) من سورة النجم.

(2) الآية (150) من سورة الأعراف.

(3) الآية (87) من سورة طه.

(4) الدر النثير والعذب النمير للمالقي باب ذكر الفتح والإمالة مخطوطة الخزانة الحسنية

رقم 1592 م 6.

(5) [ما بين [...] من ج].

(6) الآية (19) من سورة الليل.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(8) كنز المعاني للجعبري باب الفتح والإمالة.

(9) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب الفتح والإمالة مخطوطة خزانة ابن

يوسف رقم 1/55.

(10) المصدر نفسه.

ثم قال: أشرنا إلى ثالثها بقولنا: إحدى الذي ليس من المجاور، أي هو أولى أن لا يؤخذ بحكم الفواصل، إذ لم يجاورها [فاللبس] ⁽¹⁾ فيه مامون ولذا لم [يتصد] ⁽²⁾ في النظم لذكر أفرادها، ومنه: لا ترى فيها عوجا ⁽³⁾، فتعالى الله الملك الحق ⁽⁴⁾، من قبل أن يقضي إليك وحيه ⁽⁵⁾، فمن لبغى ⁽⁶⁾، ولو ألقى معاذيره ⁽⁷⁾، وبلى قدرين ⁽⁸⁾ وما أشبه ذلك مما يقع في السور الإحدى عشرة غير مجاور لفواصلها الآتية. انتهى ⁽⁹⁾.

ثم قال رحمه الله: ولما فرغنا من الأنواع الثلاثة المخرجة على اختلاف في أولها وباتفاق في [آخرها] ⁽¹⁰⁾ نبهنا على الباقي وهو المقصود بالذات بقولنا: يبقى رسوا في كل الإحدى عشرة وهي الفواصل كتلوا السدرة يخشى اتقى استغنى ويسعى الأشقى تزكى الأعلى والضحى والأتقى وبعد نوذي وإلينا وصحف وقبل إذ فاسرح بروضها الألف [رسوا] ⁽¹¹⁾ بحساب الجمل وذلك مائتان وست وستون كلمة وهي فواصل الإمامة المطلوبة فال في الإحدى عشرة للعهد الذهني، وفي الفواصل

(1) [في هـ في [اللبس].]

(2) [في أ [يتعد].]

(3) الآية (107) من سورة طه.

(4) الآية (116) من سورة المومنون.

(5) الآية (114) من سورة طه.

(6) الآية (7) من سورة المؤمنون.

(7) الآية (15) من سورة القيامة.

(8) الآية (4) من سورة القيامة.

(9) انتهى كلام الجرجاني من كنز المعاني باب الفتح والإمامة.

(10) [في د [آخرها].]

(11) [في هـ [وهو].]

في العهد الذكري [والروض]⁽¹⁾ من العشب، والبقل اسم جنس واحدة روضة، والأنف بضميتين الذي لم يرعها أحد، شبه المحال الباقية في حسن رونقها بعد زوال اللبس عنها بذلك انتهى⁽²⁾.

قال في الدر النثير: فمن ذلك في سورة طه تسع وثمانون آية وهي قوله تعالى: لتشقى - يخشى - العلى - استوى - الثرى - أخفى - الحسنى - حديث موسى - هدى - يا موسى - طوى - يوحى - لما تسعى - فتردى - يمينك يا موسى - وأخرى - ألقها يا موسى - حية تسعى - الأولى - آية أخرى - الكبرى - طغى - سؤلك يا موسى - مرة أخرى - ما يوحى - على قدر يا موسى - إنه طغى - أو يخشى - يطغى - وأرى الهدى - وتولى - يا موسى - ثم هدى (100/أ) - القرون الأولى - ولا ينسى - شتى - النهى - تارة أخرى - وأبى بسحرك يا موسى - وى - ضحى - ثم أتى - افترى - النجوى - المثلى - استعلى - أول من ألقى - أنها تسعى - خيفة موسى - أنت الأعلى - حيث أتى - برب هارون وموسى - عذابا وأبقى - الحياة الدنيا - والله خير وأبقى - ولا يحيى (158/ب) العلى - تزكى - ولا تخشى⁽³⁾ - وما هدى - والسلوى - فقد هوى - ثم اهتدى - عن قومك يا موسى - لترضى إلينا موسى - إلا إبليس أبى - فتشقى - ولا تعرى - ولا تضحى - لايبلى - فغوى - وهدى - منى هدى - ولا يشقى - أعمى - فتتسى - أشد وأبقى - لاولى النهى - مسمى - ترضى - الدنيا - خير وأبقى - للتعوى - ما في الصحف الأولى - وتجزى - ومن اهتدى⁽⁴⁾.

(1) [في د [العروض].]

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الفتح والإمالة مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55/1.

(3) من أول سورة طه إلى الآية (76) من نفس السورة

(4) من الآية (77) من سورة طه إلى الآية (134) من نفس السورة.

ومنها في سورة والنجم خمسة وخمسون آية وهي قوله تعالى: هوى - وما غوى - الهوى - يوحى - القوى - فاستوى - الأعلى - فتدلى - أو أدنى - ما أوحى - ما رأى - ما يرى - أخرى - المنتهى - المأوى - وما يخشى - وما طغى - الكبرى - والعزى - الأخرى - الأنثى - ضيزى - الهدى - ما تمنى - والأولى - ويرضى - الأنثى - الدنيا - فمن اهتدى - بالحسنى - بمن اتقى - الذي تولى - وأكدى - فهو يرى - موسى - وفى - أخرى - سعى - يرى - الأوفى - المنتهى - وأبكى - وأحى - والأنثى - تمنى - الأخرى - أقنى - الشعرى - الأولى - أبكى - وأطغى - أهوى - ما غشى - تتمارى - الأولى⁽¹⁾.

ومنها في سورة المعارج أربع آيات وهن قوله تعالى: لظى - للشوى - وتولى - فأوعى⁽²⁾.

ومنها في سورة القيامة عشر آيات وهي: ولا صلى - وتولى - يتمطى - فأولى - سدى - تمنى - فسوى - الأنثى - الموتى⁽³⁾.

ومنها في سورة النازعات إحدى وثلاثون آية وهي قوله عز وجل: حديث موسى - طوى - أنه طغى - تزكى - فتخشى - الكبرى - وعصى - يسعى - فنادى - الأعلى - والأولى - يخشى - بنىها - فسويها - ضحيها - دحيها - مرعيها - ارسىها - الكبرى - ما سعى - يرى - ومن طغى - الدنيا - المأوى - للهوى - المأوى - مرسىها - ذكرىها - منتهىها - يخشياها - أضحىها⁽⁴⁾.

(1) من الآية (1) من سورة النجم إلى الآية 55 من نفس السورة بالترتيب.

(2) من الآية (15) إلى الآية (18) من سورة المعارج.

(3) من الآية (30) إلى الآية (39) من سورة القيامة.

(4) من الآية (15) من سورة النازعات إلى الآية (45) من نفس السورة.

ومنها في سورة عبس عشر آيات وهي قوله تعالى: وتولى - الأعمى -
يزكى - الذكرى - استغنى - تصدى - ويزكى - يسعى - يخشى - تلهى⁽¹⁾.

ومنها في سورة سبح تسع عشرة آية وهي قوله عز وجل: الأعلى -
فسوى - فهدى - المرعى - أحوى - فلا تنسى - وما يخفى - اليسرى - الذكرى -
من يخشى - الأشقى - الكبرى - ولا يحيى - تزكى - فصلى - الدنيا - وأبقى -
الأولى - وموسى⁽²⁾.

ومنها في سورة الشمس خمس عشر آية وهي قوله تعالى: وضحيها -
سويها - تقويها - زكيها - دسيها - بطغويها - أشقيها - سقيها - فسويها - عقبها⁽³⁾.

ومنها في سورة الليل إحدى وعشرون آية وهي قوله تعالى: يغشى -
تجلى - والأنثى - لشتى - وأبقى - بالحنى - اليسرى - واستغنى -
[بالحنى]⁽⁴⁾ - للعسرى - تردى - للهدى - والأولى - تظلى - الأشقى - وتولى -
- الأتقى - يتزكى - تجزى - الأعلى - يرضى⁽⁵⁾.

ومنها في سورة والضحي ثمان آيات وهن قوله عز وجل: والضحي -
سجى - وما قلى - الأولى - فترضى - فأوى - فهدى - فاغنى⁽⁶⁾.

ومنها في سورة العلق تسع آيات ومن قوله تعالى: ليطغى - استغنى -
الرجعى - ينهى - إذا صلى - لهدى - بالتقوى - وتولى - يرى⁽⁷⁾.

(1) من الآية (1) من سورة عبس إلى الآية (10) من نفس السورة.

(2) الآية (1) من سورة الأعلى إلى الآية (19) من نفس السورة وهي آخر آية فيها.

(3) الآية (1) من سورة الشمس إلى آخر آية منها (15).

(4) [ما بين ...] لا يوجد في [أ].

(5) الآية (1) من سورة الليل إلى الآية الأخيرة (21) من نفس السورة.

(6) الآية (1) من سورة الضحى إلى الآية (8) من نفس السورة.

(7) الآية (6) من سورة العلق إلى الآية (14) من نفس السورة.

فهذه جملة الآي المذكورة انتهى⁽¹⁾.

ثم قال:

والحشو كاجتباها غير رأس إلا بها في السمك أو الشمس
أي ما كانت ألفه القابلة للإمالة حشوا بضمير اتصل بها فهو غير رأس
آية في السور الإحدى عشر إلا المصحوب بهذا اللفظ الذي هو (ها) في سورة
السمك وهي النازعات من بنيتها إلى أرسياها ومن مرسياها إلى آخرها.
وفي سورة الشمس وضحيها كلها ومن هنا يخرج اجتبه كما متلنا به،
وفالقتها وثم يجزيها ويخشياها ولا يصلياها وما أشبه ذلك.

واخترنا بقولنا: إلا بها بضمير غير المؤنث نحو لا نلديه في والنازعات انتهى⁽²⁾.
قلت: ونحوها في سورة طه، هل أتيك، وفلما أتيتها واتبع هويه، وفالقيها،
وخطينا وثم اجتبيه ربه، ومن اتبع هداي⁽³⁾ وفي والنجم: ولقد رآه⁽⁴⁾ ثم
يجزيه⁽⁵⁾ (100/ب) وفي النازعات وجارية الآية أيضا وفي العلق أن رءاه⁽⁶⁾.

ثم قال:

والشمس والليل والأعلى عما أضجاعها والنجم إلا الختما
أي من هذه السور الثلاث عمت الإمالة، فواصلها وهي سورة الشمس
والليل والأعلى وهي سبح، وواحدة وهي سورة النجم عمتها الإمالة إلا قرب
ختمها من أزفة الآزفة إلخ.

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب ذكر الفتح والإمالة وبين اللفظين
مخطوطة الخزانة الحسينية رقم 1592م6

(2) المصدر نفسه.

(3) الآية (123) من سورة طه.

(4) الآية (13) من سورة النجم.

(5) الآية (41) من سورة النجم.

(6) الآية (7) من سورة العلق.

وهذه السور مرفوعات الموضع، وما ظهر فيه الجر فحكاية انتهى⁽¹⁾.

ثم قال: اعلم أن المعتبر من الأعداد الستة عند المميلين فيه طريقتان:

إحداهما للجعبري: وفيها قلنا:

والمدني الأول ورشنا ارتضى	كجبر اذ على يزيد عرضا
والاخوان العددا لكوفيا	لكن كلاهما يرى غنيا
عن ذا بما قبيله في الحرز	لولا تنوع وذا للكنز

أي ارتضى ورش عدد المدني الأول لأخذه عن إمامه نافع المدني، كما ارتضاه أبو عمرو بن العلاء⁽²⁾ لعرضه على أبي جعفر.

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي باب ذكر الفتح والإمالة، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6 الرباط .

(2) أبو عمرو بن العلاء زيان بن عمار والعلاء لقب أبيه: من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة مات بالكوفة سنة 154هـ - غاية النهاية 288/1، وفيات الأعيان 386/1 وفوات الوفيات 164/1 والأعلام 41/3.

القول في المفتوح والممال

قال الجعبري: نص عليه الداني، فالمراد في النظم بجبر [يفتح]⁽¹⁾ الجيم وإسكان الباء الموحدة، وآخره [راء]⁽²⁾ أبو عمرو بن العلا وهو أحد أسمائه. كما أن المراد بيزيد أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ المدني⁽³⁾، وارتضى الإخوان حمزة والكسائي العدد الكوفي، لكن كل واحد منهما مستغن عن ضابط رءوس الآي بالضوابط المذكورة لهما قبل هذا الضابط في حرز الأمانى لولا تنويع أسباب الإمالة، وهذا الطريق المذكور لصاحب كنز المعاني في شرح حرز الأمانى وهو برهان الدين الجعبري.

والثانية لابن أبي السداد⁽⁴⁾ وفيها قلنا:

أو حسب البلاد لكن الأخير عمدة ورشهم لدى الدر النثير

أو هنا للتخيير بين الطريقتين كأنه قيل: أعتقد أن المميلين على حسب بلادهم، قد علم كل أناس مشربهم، فالأخوان يعتبران الكوفي كما تقدم، وأبو عمرو يعتبر العدد البصري، وورش يعتبر العدد المدني، إذ لبلد إمامه يعتزى لكن المدني الأخير دون الأول.

(1) [في ج [بكسر]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(3) يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي القارئ، أحد القراء العشرة من التابعين كان إمام أهل المدينة في القراءة ومن المجتهدين، توفي سنة 132 هـ - وفيات الأعيان 278/2 وغاية النهاية 382/2 والأعلام 186/8.

(4) عبد الواحد بن محمد الباهلي صاحب الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير المتوفى سنة 705 هـ، فهرس الخزانة الحسنية لمجلد 6 ص: 100.

وهذا لأبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد المالقي مؤلف الدر النثير في شرح التيسير، والطريقة الأولى هي نفس ما ذكره الحافظ كتاب البيان في عدد أي القرآن قائلًا: عدد أهل المدينة الأول رواه عامة المصريين عن ورش عن نافع ودونوه وأخذوا به، وقال قبل: هذا به أخذ أبو عمرو بن العلاء، ومحمّل أن يكون أخذه عن أبي جعفر وشيبة، إذ قد عرضه عليهما بالمدينة أو أخذه عن أحدهما، ولم يعد عدد أهل بلده لعدوله عنهم، وميله إلى أهل الحجاز.

وذكر عن حمزة والكسائي أنهما أخذا بعدد أهل الكوفة عن أنفسهم، أي دون المدني الأول الذي روه عن أهل المدينة بلا عزو.

وقال: وعددهم عن أنفسهم رواه الكسائي عن حمزة عن أبي عبد الرحمن السلمي⁽¹⁾ عن علي كرم الله وجهه.

ثم أشرنا لاعتماد التالين لنافع من المغاربة على عدد المدني الأخير تنعيشا للطريقة الثانية بالنسبة لورش.

فقلنا: به يعد من لنافع قرأ
مفتتحا خمسا معشرا
حكاها في البيان والإيجاز
عن قطره خذ وادع لابن غاز

أي بالمدني الأخير يعد من يقرأ لنافع، وبه يفتح المصاحف، ويخمسها ويعشرها حكاها الحافظ في البيان وإيجاز البيان عن ذوي عصره وقطره.

قال في البيان: لما سألنا تأليف هذا الكتاب أهل بلدنا، وكانوا متبعين لما كان عليه سلفهم من التمسك بمذهب أهل المدينة، جعلنا فرش عدد أي السور،

(1) أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي الضرير مقرئ الكوفة، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولأبيه صحبة، إليه انتهت القراءة تجويدا وضبطا، أخذ عن عثمان بن عفان، وعلي ابن أبي طالب وغيرهما وعنه عاصم بن السائب وغيرهما، توفي سنة 74هـ - ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء 413/1 رقم ت 1755.

ورأس الخمس والعشر على عدد أهل المدينة الذي رواه سلفهم عنهم، وهو العدد الذي يسمى المدني الأخير⁽¹⁾.

وقال في البيان: هو الذي رواه نافع عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وعن شيبه بن نصاح⁽²⁾ (101/أ) وبه كان يأخذ القدماء المتمسكون بقراءة نافع والمدني الأخير به [بعد]⁽³⁾ التالون بقراءة نافع اليوم وبه تخمس المصاحف عندنا وتعشر وترسم فواتح السور انتهى⁽⁴⁾.

ولهذا اقتصر عليه ابن المجراد في هذا الباب.

وقال القيسي:

ولكن بتعداد الأخير تمذهبوا عن الحافظ [الداني] «كذا النص جاء في كتاب البيان فيه [معنى] «مقرب فإن أراد لورش فقد قيل به وإن أراد لكل مميل فلم يحضرني ولم أقف في الوقت على جميع البيان، وإنما أوقفت على ما أسلفتك من النقل عن كتاب البيان في عدد آي القرآن، وعن إيجاز البيان انتهى⁽⁷⁾.

(1) ذكره محمد بن عبد الملك المتوكل في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 193/أ.
(2) شيبه بن نصاح بن سرجس إمام ثقة مقرئ المدينة وقاضيه ومولى أم سلمة رضي الله عنها مسحت على رأسه ودعت له بالخير، توفي سنة 13 هـ - غاية النهاية 329/1، رقم ت 1439.

(3) [في ج [بعد]].

(4) شرح الدرر اللوامع للمنثوري الورقة 193/أ.

(5) [في هـ [المدني]].

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(7) الدرر اللوامع للمنثوري الورقة 193/أ.

قلت: ونصه في الدر النثير، واعلم أن الأعداد المشهورة في ذلك ستة وهي: المديني الأول والمديني الأخير والمكي والبصري، والشامي والكوفي، وأؤكد هذه الأعداد في مقصود هذا الفصل عدد المديني الأخير وعدد البصري ليعرف به ما يقرأه ورش وأبو عمر من رعوس هذه الآي بين اللفظين انتهى⁽¹⁾.

وقال الأسيوطي في الإتيقان: قال أبو عبد الله الموصلي في قصيدته ذات الرشد في العدد: اختلف في عدد الآي أهل المدينة ومكة والشام والبصرة والكوفة، ولأهل المدينة عددان:

عدد أول وهو عدد أبي جعفر يزيد ابن القعقاع وشيبة بن نصاح.

وعدد آخر، وهو عدد اسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري.

وأما عدد أهل مكة فهو مروى عن عبد الله بن كثير عن ابن مجاهد عن ابن عباس عن [أبي]⁽²⁾ بن كعب.

وأما عدد أهل الشام فرواه هارون بن موسى الأخفش عن عبد الله ابن دكوان وأحمد بن يزيد بن عمار، ورواه هشام عن أيوب بن تميم القارئ عن يحيى بن الحارث الزماري.

قال: هذا العدد الذي نعهده عدد أهل الشام مما رواه المشيخة لنا عن الصحابة، ورواه عبد الله بن عامر الليحبي [لنا]⁽³⁾ وغيره عن [أبي]⁽⁴⁾ الدرداء⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(4) [في ج [ابن]].

(5) هويمر بن زيد أبو الدرداء الأنصاري الخزرجي حكيم هذه الأمة وأحد الذين اجمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف، توفي بالشام سنة 32 هـ - ترجمته في غاية النهاية 606/1 رقم 2480.

وأما عدد الكوفي فهو المضاف إلى حمزة بن حبيب الزيات وأبي الحسن الكسائي وخلف بن هشام.

قال حمزة: أخبرنا بهذا العدد ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمان السلمي عن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه وكرم وجهه]⁽¹⁾ انتهى⁽²⁾.

وقال المنتوري في ري الظمان في عدد آي القرآن الأعداد التي عدها الناس قديما وحديثا ستة [أعداد]⁽³⁾: عدد أهل المدينة الأول، وعدد أهل المدينة [الآخر]⁽⁴⁾، وعدد أهل مكة وعدد أهل الشام وعدد أهل البصرة، وعدد أهل الكوفة.

ثم قال: وأرتب آي كل سورة على عدد أهل المدينة الآخر حسبما روى عن اسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، إذ عليه مصاحف أهل بلادنا وبه يرسمون فواتح السور ويخمسون ويعشرون انتهى⁽⁵⁾.

ولبعض أשיاخنا أصلحه الله.

يزيد القعقاع شيخ نافع المدني الأول نعم الخاشع

وابن أبي كثير الأنصاري المدني الأخير لا تماري

قوله: إلا رعوس الآي.

المنتوري: استثنى لورش من ذوات الباء المختلفة فيه ما وقع رأس آية دون هاء، فدل ذلك على أن لا خلاف فيه، وأنه بين بين.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(2) الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي 67/1.

(3) [ما بين [...] من ب، د، ج].

(4) [في ب [الأخير]].

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/ب، نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096.

وبقيت رعوس الآي بالهاء إذا كانت من ذوات الياء على حكم المستثنى منه وهو المختلف فيه، وذلك في والنازعات والشمس، إلا قوله **ذكرها**⁽¹⁾ في النازعات فإنه لا خلاف فيه أنه بين بين من أجل الراء على ما تقدم ولذلك ذكره الناظم⁽²⁾.

قال في التيسير: في سورة والنازعات: وقرأ ورش ما كان في ذلك ليس فيه هاء وألف بين بين، وما كان فيه هاء وألف بإخلاص الفتح إلا قوله: **ذكرها**، فإنه قرأ بين من أجل الراء⁽³⁾.

وقال طاهر بن غلبون: وقرأ ورش ما كان منها آخره هاء وألف بالفتح وماعدا ذلك بين اللفظين.

وقال في الاقتصاد: وقرأ ورش ما كان من ذلك آخره ياء بين بين، وماعدا ذلك بالفتح إلا قوله: **من ذكرها**، فإنه قرأ بين بين على أصله.

وقال في التعريف: كان ورش من قراعتي على ابن خاقان وعلى أبي الفتح في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد يقرءون [كل ما]⁽⁴⁾ كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال في رعوس الآي وفي غيرها بين اللفظين ما لم يكن بعد الألف هاء تأنيث نحو: بعض آي والنازعات والشمس، فإنه لا خلاف بينهم فيما قرأت لهم في إخلاص الفتح في ذلك إلا قوله في والنازعات **من ذكرها** فإنهم قرأوا الراء وما بعدها بين اللفظين⁽⁵⁾.

(1) الآية (42) من سورة النازعات.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(3) التيسير في القراءات السبع للداني ص: 219 - 220.

(4) [في ب، ج [كلما]].

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/ب.

القيجاطي: ما وقع للداني في التيسير من أن ورشا [يفتح]⁽¹⁾ ذوات [الياء
في رعوس]⁽²⁾ الآي إذا كان بعدها هاء في سورة الشمس والنازعات [عدا]⁽³⁾
ذكرها فتخليط لا يعضده نظر ولا نقل.

والتحقيق في بيان مذهب ورش في إمالة ذوات الياء ورعوس الآي ما
أذكره إن شاء الله.

اعلم أن الروايات جاءت عنه نصاً وأداء أنه يميل ذوات الياء وما جرى
مجراها إذا كان قبل الألف راء نحو: القرى⁽⁴⁾ وذكرها وتترا⁽⁵⁾ وما أشبه ذلك،
ويجري مجرى ذلك راء، ورعاء، وما كان نحو ذلك، واختلف عنه في أريكهم
في الأنفال وكان يميل الألفات المتطرفات التي من ذوات الياء، والتي من ذوات
الواو إذا وقع شيء [منها]⁽⁶⁾ في رعوس الآي المتواليات في السور المعلومات
عند القراء، وكان يفتح ذوات الواو عدا ما ذكره حيث ما وقعت، واختلف عنه
في غير ما ذكر من ذوات الياء وما جرى مجراها مما وقع حشواً أو كان
رأس آية، واتصل به هاء نحو: الهدى وهدبهم⁽⁷⁾ واليتى⁽⁸⁾ وكسالى⁽⁹⁾

(1) [في ج [يفتح].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(3) [في ب، ج [عدى].]

(4) ذكرت 18 مرة في القرآن الكريم الآية الأولى 92 من سورة الأنعام والأخيرة 14 من
سورة الحشر.

(5) الآية (43) من سورة النازعات والآية 44 من سورة المومنون.

(6) [في ب [منهما].]

(7) الآية (272) من سورة البقرة.

(8) الآية (7) من سورة الحشر.

(9) الآية (142) من سورة النساء.

وخطيكم ومرضاتي وهداي وبلى ومتى وأتى⁽¹⁾ إذ لم تكن ألفها منفصلة في التقدير، لكونها ضميراً، وبنيتها وجليها ومنتهيا وما أشبه ذلك، فجاءت الرواية عن ورش من طريق المصريين أداء بالفتح في ذلك كله. ونص أحمد بن صالح المصري⁽²⁾ عن ورش ما كان رأس آية واتصلت به هاء.

وجاءت النصوص عن المتقدمين من أصحاب ورش بإمالة ذوات الياء بإطلاق من غير استثناء شيء منها.

فتحصل مما ذكر اتفاق الروايات عن ورش على فتح ذوات الواو عدا ما ذكر، واتفاقها على إمالة ذوات [الراء]⁽³⁾ إلا ما ذكر وما عدا ما ذكر مما اتفق عليه مما هو من ذوات الياء أو ما جرى مجريها، فمختلف فيه عن ورش.

المنتوري: وقد وقع للداني في غير التيسير الكلام على مذهب ورش في رءوس الآي التي بعد ألفها هاء كناية المؤنث، وأتى في ذلك بما أشار إليه شيخنا رحمه الله في كلامه:

قال السخاوي في [الشرح]⁽⁴⁾ الكبير:

قال الحافظ أبو عمرو: قرأت على أبي الفتح وعلى الخاقاني ذلك كله بين بين كسائر الآي التي لم يتصل بالألف المنقلبة عن ياء فيها هاء كناية مؤنث

(1) الآية (1) من سورة النحل.

(2) أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الإمام الحافظ أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون، وعليه أحمد بن محمد الرشدني والاشناني وابن أبي مهران وغيرهم، توفي سنة 248 هـ، توجد ترجمته في غاية النهاية 62/1 رقم ت 267.

(3) [في ج [الياء].]

(4) [في هـ، [شرح].]

طردها لمذهب ورش في سائر ذوات الياء، وقرأت على أبي الحسن بالفتح في ذلك جمعا بين اللغتين لغشوهما واستعمال العرب لهما على أن قياس قول أبي يعقوب وغيره عنه في ذلك الوسط من اللفظ وذلك طرده لمذهب ورش من ذوات الياء، إذ لم يراع في ذلك حشوا ولا طرفا⁽¹⁾.

المنتوري:

قول الداني: الوسط من اللفظ يعني الإمالة بين بين⁽²⁾.

قال الداني في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: واختلف أصحابنا في الفواصل إذا كن على ضمير مؤنث نحو: فواصل [و]⁽³⁾ الشمس وضحيتها وبعض والنازعات، فقرأت ذلك بإخلاص الفتح من أجل [أن]⁽⁴⁾ الألف المنقلبة عن الياء لم تقع في ذلك طرفا، [وقراته]⁽⁵⁾ أيضا بين اللفظين لكون الضمير زيادة، ولا خلاف في قوله: من ذكرها أنه بين بين من أجل الراء⁽⁶⁾.

وقال في إيجاز البيان: وبالألف قرأت على أبي [الحسن]⁽⁷⁾ يعني بالفتح، وقرأت على الخاقاني، وعلى أبي الفتح ذلك بين بين كسائر الفواصل التي لا كناية مؤنث [فيها]⁽⁸⁾ بعدها الألف المنقلبة عن الياء [فيها]⁽⁹⁾ طردها لمذهبه في جميع ذوات الياء⁽¹⁰⁾.

(1) انتهى منقول المصنف من الشرح الكبير للسخاوي نقلا من شرح الدرر المنتوري الورقة 193.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/ب من نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(3) [ما بين [...] من ب، ج].

(4) [ما بين [...] من ج، هـ].

(5) [في هـ [وقرات].]

(6) المصدر نفسه.

(7) [في ب [الفتح].]

(8) [ما بين [...] من ج].

(9) [في ج [فيهما].]

(10) المصدر نفسه.

وقال في الموضح: وقد اختلف أهل [الرواة]⁽¹⁾ وأهل الأداء عن ورش في الفواصل إذا كن على كناية مؤنث نحو: أي الشمس وبعض أي النازعات، فأقرأني أبو الحسن ذلك عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه نسا عن ورش أحمد بن صالح وأقرأني أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة بين بين، وذلك قياس رواية أبي [الأزهر]⁽²⁾ وأبي يعقوب، وداوود عن ورش.

وذكر ابن سفيان في الهادي أنه قرأ على إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب عن ورش بالفتح في رعوس الآي، دون هاء في السور العشر المذكورة.

قال ابن شريح في المفردات: وقد قرأت له في رعوس الآي كلها بالفتح.

وقال ابن الطفيل في شرح الحصرية: نحوه.

وقال ابن البيز (102/أ) في النبذ النامية: وقيل: عنه بالفتح في رعوس الآي.

وقال ابن عبد الوهاب في الاعتماد: وقد روى عن ورش فتح هذا كله.

وقال الجوهري في شرح الحصرية والأشيري في قصيدته: نحوه⁽³⁾.

وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله:

ولكن رعوس الآي قد قل فتحها الخ⁽⁴⁾

القيجاطي يريد قل له الأخذ بالفتح في رعوس الآي إذا كانت دون هاء، وهي رواية المهدوي التي ذكرها ابن سفيان⁽⁵⁾.

(1) [في د، هـ [الرواة].]

(2) [في هـ [الأزهري].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/أ.

(4) إبراز المعاني ص: 225 وتمايم البيت: له غير فيه فاحضر مكمل.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ب.

المنتوري: والإمالة بين بين في رعوس الآي إذا كانت دون هاء لورش من طريق أبي يعقوب هي الرواية المشهورة التي ذكرها أكثر المصنفين من أهل الأداء، وعولوا عليها في كتبهم، وعليها اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير وإيجاز البيان والتلخيص وفي كتاب رواية ورش من طريق المصريين، وبذلك قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه أخذ انتهى⁽¹⁾.

وقال ابن الجزري: أمال ورش من طريق الأزرق رعوس الآي في السور الإحدى عشر بين بين كإمالاته ذوات الرء نحو: الهدى وتخشى، [واختلف]⁽²⁾ عنه فيما كان من رعوس الآي على لفظ [ها]⁽³⁾ وذلك في سورة والنازعات والشمس.

فأخذ جماعة فيها بالفتح وهو مذهب صاحب الهادي والهداية والتبصرة والكافي وابن بليمة وابن غلبون [وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو الذي ذكره في التيسير وأخذ الآخرون بين بين]⁽⁴⁾ وهو مذهب صاحب العنوان [والمجتبى]⁽⁵⁾ وأبي القاسم بن خاقان وأبي الفتح فارس، وبه قرأ الداني عليهما، وتفقوا على [إمالة]⁽⁶⁾ ما كان منه راعيا وهو ذكرها.

وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رعوس الآي ما لم يكن راعيا انتهى⁽⁷⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ب.

(2) [في ج [واختلف].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(5) [في [والمجتبى] وفي ب [والمختار].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 48/2.

قال في الكنز: قال ورش باتفاق ألفات، فواصل السور [الإحدى عشر]⁽¹⁾، ثم استثنى ما اتصل به هاء مؤنث فليعط حكم غيرها فيمال له بلا خلاف ذو الراء، وهو نكريها، ويفتح [له]⁽²⁾ ذو الواو وهو دحيها، وضحيها وتليها وطحيها ويجري وجهان في ذوات الياء نحو بنيتها، سويها كما تقدم هذا مقتضى كلام الشاطبي وهو رأي الشارح الأول، وقيل: له الوجهان في الجميع لأنه خص الفواصل من المختلف ثم خص منها ذوات الهاء فتتدرج في المختلف.

وقيل: قل وجه الفتح، فيفهم منه كثرة وجه التقليل ويجري فيه خلاف غيرها، وهذا الاحتمال صحيح من جهة النقل.

وقطع مكي وابن شريح والحصري بالإمالة والصقلي بالفتح انتهى⁽³⁾.

قال في الدر النثير: حاصل كلامه في هذا الكتاب أن مذهب ورش على قسمين.

قسم لا خلاف فيه إنه بين اللفظين، وهو ذوات الراء.

وقسم فيه خلاف نقل فيه الفتح وبين اللفظين، وهو ما عدا ذوات الراء.

ثم هذا القسم عنده على قسمين:

- قسم عول فيه على الأخذ بالفتح وهو ما اتصل به ضمير في والنازعات والشمس.

(1) [في ب، ج، هـ،] [الأحد عشر].

(2) ما بين [...] لا يوجد في ج.

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ.

- وقسم عول فيه على الأخذ بين اللفظين، وهو ماعدا ذلك من سائر رعوس الآي وغيرها، سواء اتصل بها ضمير المؤنث أو لم يتصل انتهى⁽¹⁾.

إلا حرف: استثناء، ورعوس: منصوب على الاستثناء، الآي: مضاف إليه، وحرف: بالنصب معطوف على رعوس، ذكرها مضاف إليه محكي، لأجل: متعلق بمحذوف أي أميل لأجل، الراء: مضاف إليه.

ثم قال رحمه الله:

(152) واقرأ ذوات الواو بالإضجاع لدى رعوس الآي للتابع

الإضجاع معناه الإمالة وهو من أضجعت إذا ألصقته بالأرض.

فلما كانت الإمالة فيها الانحدار من تصعد إلى تسفل أطلق ذلك عليها، وعبر بها عن بين بين.

امرك أن تقرأ لورش ذوات الواو بالإمالة في رعوس الآي يريد ما لم تكن معها هاء.

المجراد: فتبقى، على الخلاف، والمشهور الفتح انتهى⁽²⁾.

والممالة وقعت في أربعة مواضع ضحى في طه والقوى في النجم والضحى وسجى في والضحى وجملة ذوات الواو الواقعة رأس آية اثني عشر موضعا ستة أواخر آيها على ياء، وهو العلى في موضعين في طه ضحى فيها⁽³⁾ [أيضا]، والقوى في النجم والضحى وسجى [في الضحى]⁽⁴⁾.

(1) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير لابن السداد المالقي باب المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592/م 6.

(2) نقل المصنف هذا النص عن المجراد بتصرف - إيضاح الأسرار والبائع والتهديب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع للمجراد الورقة (119/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراحي.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

وستة أواخرها على هاء مؤنث وهي ضحيها موضعان في والنازعات
والثالث في الشمس، ودحيها في النازعات وتليها وضحيها في الشمس.

قلت: وهي المجموعة في مورد الظمان في قوله: والياء في سبع [فمنهم
إلخ]⁽¹⁾ ما عدا زكى فقد تقدم حكمه.

وقد نص الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد
[والتعريف]⁽²⁾ وإرشاد المتمسكين (102/ب) وإيجاز البيان والتلخيص
والموجز والموضح، على إمالة المواضع الأربعة لورش.

المنتوري: وبذلك قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

الفيجاطي: ولا خلاف عن ورش في فتح ما عداها انتهى.⁽³⁾

قال المالقي: فأما قوله تعالى: ضحى، وهم يلعبون في الأعراف⁽⁴⁾ فلا
أذكر فيه شيئاً، والسابق إلى فهمي أنه في الوقف مفتوح للجميع.

ثم قال في موضع آخر: فأما ضحى في الأعراف وهو قوله عز وجل
ضحى وهو يلعبون فقياسه في الوقف الفتح لأنه ثلاثي من ذوات الواو [و]⁽⁵⁾
خارج عن رعوس الآي في تلك السور انتهى⁽⁶⁾.

(1) [ما بين [...] من أ، ب، ج].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ أ.

(4) الآية (98) من سورة الأعراف.

(5) [ما بين [...] من ب، ج].

(6) الدرر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي في المفتوح
والممال مخطوطة الخزانة الحسنية.

وقال الإمام ابن غازي في إنشاد الشريد: ضحى في التحفة:
وقل من يمل [بالخلاف]⁽¹⁾ ضحى وهم في سورة الأعراف
[فتأمل معه:

وفي الذي رسم بالياء [عدا]⁽²⁾ حتى زكى منكم إلى على لدى⁽³⁾
والخلف عنه في أريكهم وما لا راء فيه كاليتامى ورمى
وقد حمل الجعبري ذوات الياء هنا على كل ألف انقلبت عن الياء أو
ردت إليها أو رسمت بها.
قال: نص عليه الداني في كتاب الإمامة سوى مرضات ومشكوة⁽⁴⁾ وأو
كلاهما انتهى⁽⁵⁾.

وهذا البحث مفرع على أحد الوجوه المذكورة في قوله:
فان يك الساكن تنوينا وفي ما كان منصوبا إلى آخره
قال في كنز المعاني: قيل في مشكوة مجهول الأصل.
وقيل: أميلت للكسر كشمال.
وحجة الفتح الرسم بالواو⁽⁶⁾.

(1) [في هـ [بالخلاف].]

(2) [في ب [عدى].]

(3) [ما بين [..] لا يوجد في هـ].

(4) الآية (35) من سورة النور.

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري والإمالة وبين اللفظين
الورقة 131/أ.

(6) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 131/أ من نسخة خزانة ابن يوسف
بمراكش رقم 1/55.

وقال في اللثالي الفريدة: وأما مشكوة وهي الكوة غير [النافذة]⁽¹⁾ فألفها مجهولة.

وذكر بعضهم أنها منقلبة عن واو وأنها مفعلة من شكوت وكيف ما كان، فالإمالة فيها من أجل الكسرة الواقعة قبل الألف وبعده، وهي أحد أسباب الإمالة أعني الكسرة الموجودة في اللفظ كقوله: حامد وسالم انتهى⁽²⁾.

قال في الأجوبة المحققة وأما ضحى في وقفهم فالقياس يقتضي الفتح في الأعراف، فاعلم لتذكرا:

لورش من أجل الواو في غير آية وما بين بين فجوب الرسم فانصرا⁽³⁾
قلت: وظاهر كلام الناظم هنا الفتح، وفي قوله: وجاء إمالة الكل لها أداء الإمالة.

وبالإمالة أخذنا كما عند شيخ الجماعة، وإليه أشرنا:

ضحى في الأعراف على المعروف لورشهم يمال في الوقوف
ثم قال رحمه الله:

(153) و[الألفات] «الآي قبل الراء مخفوضة في آخر الأسماء
كالدار والأبرار والفجار والجار لكن فيه خلف جار
موجب الإمالة هنا كسرة الراء، وهو معطوف على قوله: نوات الواو، وشرط
الكسرة أن تكون كسرة إعراب، وأما البناء فتأتي واشترط الناظم ثلاثة شروط.

(1) [في ج [النافذة].]

(2) اللثالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الألفات الورقة 74 من نسخة الخزنة الحسينية رقم 6973.

(3) الأجوبة المحققة للقيسي - فصل في المفتوح والممال مخطوطة خزنة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة.

(4) [في نسخة مخطوطة خاصة [ألفات].]

- أن تكون الألف قبل الراء اخرج نحو من قيام⁽¹⁾، ومخفضة اخرج نحو يولج النهار، من تحتها الأنهار⁽²⁾.

- أن تكون مباشرة أخرج نحو ولا طير، ولو في اللفظ ليندرج هار⁽³⁾.
وقوله: آخر أخرج نمارق⁽⁴⁾، وبضارين⁽⁵⁾ وتحقيقا أخرج نحو: فلا تمار⁽⁶⁾ والجار إذ أصلهما تمارى والجوار⁽⁷⁾ وأصل مضار مضارر، سكنت الراء ووقع الإدغام.

قال بعضهم: لم اعتبر الفصل في مضار بفتح ولم يعتبر في سرا والذكر. الجواب: تقدم السبب في سرا وتأخيره في مضار، والمقدم أولى، والفصل أيضا في مضار بحرفين وهما الألف والراء الأولى والألف تابعة، والفصل في سرا بحرف واحد وإن كانت الألف غير معتد بها، فقد انتعشت بوجود فاصل آخر وأيضا وجود حرف الاستعلاء لا يعتبر في هذا الباب، فقد اعتبر بوجود علة أخرى.

ويندرج نحو أبصرهم⁽⁸⁾ في كلامه، إذ لا عبرة بالضمير لانفصاله.

ومثل المجراد بأنصارى وفيه نظر.

المجراد: ولا أعلم خلافا لورش في إمالة هذا [الفصل]⁽⁹⁾.

(1) الآية (45) من سورة الذاريات.

(2) الآية (25) من سورة البقرة.

(3) الآية (109) من سورة التوبة.

(4) الآية (15) من سورة الغاشية.

(5) الآية (102) من سورة البقرة.

(6) الآية (22) من سورة الكهف.

(7) الآية 24 من سورة الرحمن.

(8) الآية (7) من سورة البقرة.

(9) [في أ [الباب]].

وقوله في آخر [الاسماء]⁽¹⁾.

قال بعضهم: حشو لأن مخفوضة يدل على أنها في آخر الأسماء لأن الخفض لا يكون في الأسماء.

المجراد: أتى به زيادة في البيان وتقريبا على المبتدئ⁽²⁾.

تنبيه: من أنصاري خرج من مخفوضة بلا خلاف عند الداني في عدم إمالته.

قال في التمهيد: فأما قوله: "من أنصاري"⁽³⁾ فلا أعلم خلافا بين أصحابنا في فتحه لأن الكسرة ليست كسرة إعراب وإنما هي كسرة بناء 103/أ، إذ كان من حكم ياء الإضافة إلا أن لا يكون ما قبلها إلا مكسورا البتة.

قال في إرشاد المتمسكين (163/أ): نحوه.

قال في جامع البيان: ولا أعلم خلافا عن نافع في [إخلاص]⁽⁴⁾ فتح من أنصاري في السورتين لكونه في محل رفع وكون كسرة الراء فيه بناء لا إعرابا. وقال في إيجاز البيان: وكان يخلص الفتحة لأن كسرة الراء كسرة بناء مع كون الكلمة في موضع رفع.

(1) ما بين [...] لا يوجد في هـ.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر لابن المجراد الورقة (120/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) الآية (14) من سورة الصف.

(4) [في ج [إخلاص]].

ونصه في الاقتصاد: وقرأ ورش جميع هذا الباب بين اللفظين حيث وقع
إلا قوله: من أنصاري في الموضعين فإنه فتحهما لكون كسرة الراء فيهما
كسرة بناء⁽¹⁾.

وبعض المصنفين للحروف ذكروا عن ورش الإمالة بين بين في "من
أنصاري".

وذهب الداني إلى الفتح، ونص على ذلك في الموضح والتيسير
والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين⁽²⁾.

القيجاطي: ليست كسرة البناء [بمانعة]⁽³⁾ له من الإمالة لأن كسرة البناء
أقوى على جلب الإمالة من كسرة الإعراب للزومها.

قال: ووجه فتحه أن ياء المتكلم قد اتصلت بالكلمة ولا يمكن انفصالها
منها، فصارت الراء كأنها متوسطة [وهو]⁽⁴⁾ لا يميل الألف مع الراء
المتوسطة⁽⁵⁾.

المنتوري: وبالفتح [قرأته]⁽⁶⁾ لورش على جميع من قرأت عليه وبه
أخذ⁽⁷⁾.

قلت: وإليه أشار بعضهم بهذا السؤال والجواب:

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 195/أ.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 51.

(3) [في أ [بالغة]].

(4) [في ب [وهي]].

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

(6) [في ب [قرأت]].

(7) المصدر نفسه.

لقد جاعني مستخبر ذو براعة
فقلت له سمعاً أخي فيإني
رويناه عن أشياخنا الغر فاحفظن
جوابك قد نص الإمام أبو عمر
له بين أنصار وما كان شبهه
فأنصاري المضاف كسرتة بنا
لتحريك اعراب [يمال]⁽¹⁾ وغيره
كذا نقل الداني الإمام لورثهم
ولم نرو عن أشياخنا غير فتحه
فهذا جوابكم كما قد شرطتم
وقائل ذا الأبيات أحمد طالبا
واسئل إخواني دعاء مصليا
محمد المبعوث للخلق رحمة

يقول في أنصاري المضاف تميلا
سأحكي لكم قولا صحيحا مفصلا
وسل رحمة لهم ومنزلا اعتلى
على فتح أنصاري لورش مفصلا
من مخفوض إسما لكسر تميلا
وتحريكه لغير لاعراب انجلا
بفتح فخذ نقلا صحيحا معللا
فدع قول ذي جهل وكن متبلا
لورش بلا خلف بذال النص قد خلا
بكلمة أنصاري فكن متأملا
من الله غفرانا وعفوا تفضلا
على المصطفى الهادي به متوسلا
وأصحابه والال طرى ومن تلا

وقال في الإقناع: كسرة الإعراب تنقسم قسمين.

ألف زائدة للمد.

وآلف منقلبة من أصل.

فالذي فيه الألف الزائدة للمد ينقسم إلى تسعة أوزان:

أفعال: نحو أبصارهم⁽²⁾ وجملته أربعة وأربعون موضعا.

فُعَال: نحو الفجار⁽³⁾ وجملته ثمانية مواضع.

(1) [في ب [يميل]].

(2) الآية (7) من سورة البقرة.

(3) الآية (14) من سورة الانفطار.

فَعَال: نحو دينار⁽¹⁾ وجملته ثمانية عشر موضعا.

فَعَال: نحو قرار⁽²⁾ وجملته إثنان وثلاثون موضعا.

فَعَال: نحو كفار⁽³⁾ وجملته سبعة عشر موضعا.

فِيَعَال: موضع واحد نحو: دينار.

فِعْلَال: موضع واحد نحو: قنطار⁽⁴⁾.

مِفْعَال: موضع واحد نحو: وكل شيء عنده بمقدار⁽⁵⁾.

إِفْعَال: موضعان نحو: الأبكار⁽⁶⁾ في آل عمران وغافر.

والألف المنقلبة مختصة ببناء واحد وهو فَعَال نحو الدار وجملته ثمانية وثمانون موضعا⁽⁷⁾.

ومثل الشاطبي رحمه الله: بأبصارهن وكأنه قصدا منه ردا على من يقول بعدم الإمالة في نظائره لوجود حرف الاستعلاء ولا عمل عليه.

المنتوري: وبالإمالة بين قرأت لورش هذا الفصل من غير استثناء لما قبله حرف استعلاء على جميع من قرأت عليه وبه آخذ، وهو ظاهر كلام الناظم أيضا لأنه تابع له، وإليه أشار في التحفة بقوله:

(1) الآية (5) من سورة الإسراء.

(2) الآية (29) من سورة إبراهيم.

(3) الآية (276) من سورة البقرة.

(4) الآية (75) من سورة آل عمران.

(5) الآية (8) من سورة الرعد.

(6) الآية (41) من سورة آل عمران.

(7) الإقناع لابن البادش 272/271 ونصه في الإقناع: "... والذي كسرت من الراءات كسرة

إعراب ينقسم إلى قسمين... الخ"

وبعضهم أخرج من ذا الفصل ما جاء قبل ألف مستعل (103/ب)
والشائع المشهور في التنزيل إمالة الكل بلا تفصيل⁽¹⁾
قلت: وكذا ابن الجزري لم يستثن شيئا.

ونصه: وروى ورش من جميع طرق الأزرق جميع هذا الفصل بين بين⁽²⁾.
قوله: [والجهر]⁽³⁾ الخ، ثبت في رواية الحضرمي وفي «كلا الجار»
الخلاف جار.

وكذا وقفت عليه بخط الناظم وهي الرواية الأولى عنه.
وثبت رواية المكناسي والبلفيقي الجهر لكن فيه خلف جار كما أثبتته أولا،
وهي الرواية الأخيرة التي رجع إليها الناظم.
واعلم أن كلا لا تضاف إلا لمتنى، وقد أضافها الناظم في الرواية الأولى
إلى مفرد فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير في
كلا لفظي الجار، ولما رأى الناظم أنه يحتاج في هذا إلى حذف عدل عنه إلى
الرواية الأخيرة انتهى⁽⁴⁾. قاله: المنتوري.

ووقع في سورة النساء فقط.

قال في الاقتصاد: واختلف علينا في رواية ورش في قوله: الجار ذي
القربى، والجار الجنب⁽⁵⁾، فقرأت ذلك على أبي الحسن بالفتح وقرأته أيضا

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار، البيتان 911 و 912 للورقة 47/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 196/أ.

(3) [في نسخة أ [والجار بدل الجهر].]

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري للورقة 196/أ من نسخة الخزانة الحسينية رقم 1096 مجموع.

(5) الآية (36) من سورة النساء.

على ابن الخاقان وأبي الفتح بين اللفظين وهو الصواب عندي، إذ هو قياس مذهبه في نظائر ذلك انتهى⁽¹⁾.

وقال في التيسير: فإن ورثا يقرؤه بين بين على اختلاف بين أهل الأداء وبالأول قرأت وبه أخذ⁽²⁾.

قال الجعبري: التقليل، وبه قطع في التيسير: والفتح زائد عليه، نقله ابن غلبون انتهى⁽³⁾.

قلت: [انظر قوله: وبه قطع مع قوله في التيسير على اختلاف.

وقوله أيضا: والفتح زائد، إذ لم يتقدم لنا [نظير]⁽⁴⁾ هذا فتأمله]⁽⁵⁾.

ولم يحك في التذكرة إلا الفتح خاصة.

وقال في النثر: الاختيار الفتح لورش من طريق الشيخ وبين اللفظين من طريق الإمام والحافظ يوافق الإمام في الجار⁽⁶⁾.

قال في التلخيص: فأقراني ذلك أبو الحسن بإخلاص الفتح وأقرانيه غيره بين بين وهو القياس وبه أخذ⁽⁷⁾.

وقال في إيجاز البيان: نحوه.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 51.

(3) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأمان باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

(4) [في ب [نظائر].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(6) الدر النثر والعذب النمر في شرح كتاب التيسير.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

وَزَادَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ نَصَ عَلَيْهِ الْأَذْفَوِيُّ.

وَذَكَرَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ غُلْبُونٍ بِالْفَتْحِ وَعَلَى ابْنِ خَاقَانَ بَيْنَ بَيْنَ كَنْظَائِرِهِ⁽¹⁾.

وَذَكَرَ فِي التَّمْهِيدِ وَإِرْشَادِ الْمَتَمَسِّكِينَ: أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ وَفَارَسَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْبَابِ، وَعَنْ ابْنِ غُلْبُونٍ بِالْفَتْحِ.

قَالَ فِي إِرْشَادِ الْمَتَمَسِّكِينَ: وَبِالنَّزْقِ آخِذٌ يَعْنِي الْإِمَالَةَ بَيْنَ بَيْنَ خَاصَّةً وَعَلَى الْإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ.

وَذَكَرَ فِي الْمَوْضُوحِ وَالتَّعْرِيفِ وَالْمَوْجِزِ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْقُوبَ الْإِمَالَةَ بَيْنَ بَيْنَ خَاصَّةً، وَعَلَى الْإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ اقْتَصَرَ فِي كِتَابِ رَوَايَةِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَصْرِيِّينَ.

الْمَنْتَوَرِيُّ: وَكَانَ شَيْخُنَا الْقِيَجَاطِيُّ يَذْهَبُ فِيهِ إِلَى الْإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَبِذَلِكَ قَرَأَتْ عَلَيْهِ وَبِهِ آخِذٌ انْتَهَى⁽²⁾.

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي تَقْرِيبِ النَّشْرِ: وَاخْتَلَفَ عَنِ الْأَزْرَقِ، فِي الْكَافِي وَالتَّيْسِيرِ وَغَيْرِهِمَا بَيْنَ بَيْنَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى فَارَسٍ وَخَاقَانِي.

وَرَوَاهُ ابْنَا غُلْبُونٍ وَابْنُ سَفْيَانَ وَابْنُ بَلْغَمَةَ وَالْمَهْدَوِيُّ بِالْفَتْحِ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ انْتَهَى⁽³⁾.

وَحَكَى فِي الْإِقْتِنَاعِ: الْخِلَافَ.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

(2) المصدر نفسه، الورقة 196/أ عن نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة نفسها.

ولفظه واختلف عنه في الجار⁽¹⁾.

والألفات: معطوف على قوله ذوات، الآي: نعت للألفات، قبل: ظرف زمان والعامل فيه محذوف تقديره استقرت. مخفوضة حال من الراء أي في حال خفضها والعامل فيه وأقرأ، في آخر: متعلق بمخفوضة، كالدّار: في موضع خبر مبتدأ محذوف أي ذلك مثل الدار.

ووجه إمالة الجار حملاً على النظائر والفتح جمعا بين اللغتين.

ووجه تخصيصه قلة دوره، ورد بقنطار ونحوه.

ثم قال رحمه الله:

(155) والكافرين مع كفرينا بالياء والخلف بجبارينا

تكلم هنا في إمالة الألف لكسرة البناء، فأخبر أن ورشا قرأ كافرين⁽²⁾ بالإمالة سواء كان بالألف واللام أو لم يكن كما مثل، إذا كان في موضع نصب أو خفض وإليه أشار بالياء، وهو تابع للشاطبي نحو: محيط بالكافرين، قوم كافرين⁽³⁾.

وقد ذكر الداني في جامع البيان والموضح والاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والتهذيب، أن ورشا يقرأ ذلك بين اللفظين.

وقال في إيجاز البيان: ولا أعلم خلافا عنه في ذلك⁽⁴⁾.

(1) الإقناع لابن الباذش 273/1.

(2) الآية (100) من سورة آل عمران.

(3) الآية (93) من سورة الأعراف.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنثوري الورقة 196/أ.

قال في الكنز: الألف الزائدة في الكافرين [لجمع]⁽¹⁾ [مع]⁽²⁾ المصحح المحلي باللام والعارى عنها المعرب بالياء جراً ونصباً حيث حلاً⁽³⁾.

فقولنا: في الكافرين أخرج نحو صابرين وشاكرين⁽⁴⁾.

وقولنا: الجمع أخرج الواحد نحو أول كافر به وأخرى كافرة⁽⁵⁾.

وقولنا: المصحح أخرج المكسر المذكر نحو: إلى الكفار لئلا يتكرر المؤنث نحو: بعصم الكوافر⁽⁶⁾.

وقولنا: المحلي والعارى ليعم المعرف والمنكر.

وقولنا: المعرب بالياء أخرج نحو الكافرون.

وقولنا: جراً نصباً ونصاً على النوعين انتهى⁽⁷⁾.

فإن قيل: كلام الناظم يوهم العطف على الأقرب وهو الجار وليس الأمر كذلك.

قيل: أفرد جبارين بالخلاف يرفع ذلك.

ونذكر المهدوي في الشرح أن الإمالة فيه لما توالى بعد الألف من الكسرات وهي كسرة الفاء، وكسرة الراء والياء في تقدير كسرة، وكسرة الراء

(1) [في ب، هـ — [الجمع]].

(2) [ما بين [...] من ب].

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

(4) الآية (19) من سورة البقرة والآية (153) من سورة البقرة والآية (144) من سورة آل عمران.

(5) الآية (13) من سورة آل عمران.

(6) الآية (10) من سورة الممتحنة.

(7) كنز المعاني الورقة 131/أ.

ككسرتين من [أجل]⁽¹⁾ التكرير الذي فيها، فصار كأنه قد ولى الألف أربع كسرات، فقويت الكسرات على الألف فاستمالتها ويلزم على هذا إمالة الشاكرين والذاكرين والفرق اتباع الأثر.

وقيل: لقلة دورهما، والإمالة فيما كثر دوره أولى لأنها تخفيف وما قل لم يستقل.

وأما الصابرين ونحوه فللاستعلاء، وليست كسرة الراء تقاوم قوة المستعلى⁽²⁾.

فإن قيل: لم خص الجمع بالإمالة دون المفرد.

أجيب أن لفظ الجمع أكثر دورا وأيضا لفظ الجمع أثقل [من]⁽³⁾ اتباع الأثر. قوله: والخلف بجبارين في المائدة والشعراء⁽⁴⁾.

قال في التيسير: قرأه ورش بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأول قرأت وبه آخذ.

وقال في الاقتصاد: واختلف علينا في رواية ورش في جبارين، قرأت على أبي الحسن بالفتح وقرأته على ابن الخاقان وأبي الفتح بين اللفظين وهو الصواب عندي إذ هو قياس مذهبه في نظائره⁽⁵⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصدر نفسه.

(3) [في نسخة أ [مع].]

(4) الآية (22) من سورة المائدة والآية (130) من سورة الشعراء.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 196/ب من نسخة الخزنة الحسينية رقم 1096/مجموع.

وقال في الدر النثير: الاختيار فتحها لورش من طريق الشيخ وبين اللفظين من طريق الإمام والحافظ وافق الإمام في جبارين⁽¹⁾.

قال الإمام ابن الجزري: واختلف فيه عن الأزرق ففي التيسير والكافي بين بين وبه قرأ الداني على فارس وابن خاقان وفتح ابن غلبون ومكي والمهدي وابن سفيان وابن بليمة وبه قرأ الداني على أبي الحسن⁽²⁾.

وقال في الإقناع: واختلف عن ورش في جبارين، فكان أبو الطيب وابنه يأخذان بالفتح وبه أخذ محمد مكي، وكان عثمان يختار له بين بين ويذكر كذلك أنه قرأ على خلف ابن خاقان وفارس ابن أحمد انتهى⁽³⁾.

قلت: ليس في التذكرة إلا الفتح.

ونذكر الداني الخلاف في كتاب رواية ورش من طريق المصريين.

وقال في إيجاز البيان: قرأته على أبي الحسن بإخلاص الفتح وعلى غيره بغير إخلاص بين بين.

ثم قال: والوجهان في ذلك جائزان وبالتالي آخذ، وهو أقيس.

قال في التلخيص: نحوه.

ثم قال: وهو القياس وبه آخذ يعني بين بين⁽⁴⁾.

المنتوري: وبالوجهين قرأت جبارين لورش على بعض من لقيته.

(1) الهداية في وجوه القراءات السبع للمهدي باب الإمالة الورقة 10 من نسخة مخطوطة مودعة في الخزانة الحسنية برقم 1524.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 58/2.

(3) الإقناع لابن الباذش 275/1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

واختيار شيخنا القيجاطي بين بين، وبها قرأت عليه وبها آخذ وعليها
اقتصر الداني في الموجز، وهي التي ذكرها أكثر المصنفين للحروف⁽¹⁾.

وقال التازي:

ولفظ جبارين والجار أمل للداني عن ورش مرجحا نقلًا
وقد روى الإمام وجهين معا عنه كذا المكي في الجار وعما
ولفظ جبارين بالفتح أتى عنه عن المكي أيضا ثبتا⁽²⁾
وقال في التحفة في الجار:

والشائع الجار لدى الكبائر تقليله حملا على النظائر⁽³⁾
القيجاطي: والعلة في فتح جبارين أن الراء ليست بطرف وقلة الدور.

قال في التحفة:

وجاء جبارين بالخلاف ذو الفتح يحتج بفرق شاف
قليل دور أصله الفتح وقد نقض كسره ومنصوبا ورد⁽⁴⁾
والكافرون: معطوف على ذوات الواو مع ظرف مكان والعامل [فيه]⁽⁵⁾ أقرأ.
بالياء: في موضع الحال والعامل فيه أقرأ، والخلف: مبتدأ. بجبارين: في موضع
الخبر أي ثابت، والألف في كافرنا وجبارنا لإطلاق القافية.

ثم قال رحمه الله:

(156) وراوها يا ثم ها طه وحا وبعضهم حامع ها يا فتحا

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/ب.

(2) نظم الخلاف السطر 17 الورقة 2/أ.

(3) للتحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 18/أ والورقة 147/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) للتحفة لأبي وكيل ميمون البيت 38/أ و 39/أ من الورقة 48/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في هـ .]

ذكر في هذا البيت إمالة حروف التهجي الواقعة في أوائل السور، فأمر أن تقرأ لورش منها بالإمالة، ومن الر والمر وهايا من كهيعص وها من طه وحا من حم وفي ضمنه أن ما عدا ذلك بالفتح.

[قال بعضهم]⁽¹⁾: ولا مدخل هنا للياء من يس لأن يا قيد في ها، وها قيد في ياء، لأن مراده هاتان الكلمتان المتلازمتان في القرآن كما لفظ بهما، والدليل عليه قوله: ثم ها طه، فلو كان يا مطلقا لكان ها كذلك، فلم يحتج إلى ذكر ها طه ويندفع أيضا عطفه على جبارين بقوله: وبعضهم إلى آخره.

ثم أخبر أن بعض الرواة فتح لورش حا من حم مطلقا وها يا من كهيعص. قال الشارح: ولم يذكر أبو عمرو خلافا في شيء من ذلك في جميع كتبه، وما علمت ذكر فيها خلافا إلا الحصري حيث قال:

وحم ثم الهاء والياء [بعدهما]⁽²⁾ قرأت له بالفتح في أكثر العمر⁽³⁾
فذكر أن أكثر قراءته بالفتح.

وذكر ابن شريح الخلاف في [المفردة]⁽⁴⁾ في ها من مريم لا غير. وذكر في الكافي الخلاف في ها ويا من مريم، وأما الحا فلم يذكر إلا بين اللفظين.

وأما مكي فلم يذكر إلا الإمالة اليسيرة في الثلاثة الأحرف.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 142 الورقة 619 من نسخة خاصة.

(4) [في هـ - [المفردات].]

فذكر الناظم هذا الخلاف على وجه الحكاية على الجملة انتهى⁽¹⁾.

المجراد: قوله: ولم يذكر إلخ فيه نظر لأن الحافظ ذكر الخلاف في ذلك أما [الحا]⁽²⁾ [فذكر في الموضح أنه قرأ في رواية الأزرق بالفتح رواه عن أبي الفتح وكذا في إيجاز البيان.

وأما الهاء والياء من كهيعص⁽³⁾ فذكر الخلاف في الموضح وأن الفتح رواية الأصبهاني عن ورش.

والعجب كيف خفى عن الشارح ما في إيجاز البيان من الخلاف في حم مع مخالطته [له]⁽⁴⁾، وقد تبعه ابن مسلم على ذلك انتهى⁽⁵⁾.

قلت: فقول المجراد من رواية الأصبهاني لا يحتاج إليه البتة إذ ليس من طريقه.

قال ابن الجزري: والها من فاتحة مريم رواه كثير من المغاربة عن الأزرق، وبالفتح وهو الذي في الهداية والهادي والتجريد. وأحد الوجهين في الكافي والتبصرة ورواها الآخرون عن الأزرق عنه بين بين.

وهو الذي في التيسير والشاطبية والتلخيص والكامل والتنكرة.

والوجه الثاني في الكافي والتبصرة.

(1) استعراض النصوص المنقولة من شرح الدرر المنتوري الورقة 193 ب.

(2) [في ج [الحافظ].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) نقل المصنف هذا النص عن المجراد بتصريف انظره في إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة (122/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراحي.

وقال في اليا أمالها عنه من أمال الها، وفتح من فتحها.

أما الحا فأمالها بين بين ورش من طريق الأزرق انتهى⁽¹⁾.

فلم يذكر في الحا خلافاً.

أما إمالة راء فنص الداني عليه في جامع البيان والتمهيد والتعريف والموضح والإبانة. وعليها اقتصر في الاقتصاد والتيسير وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والشاطبي في قصيدته⁽²⁾.

المنتوري: أما ها يا من مريم فإن المشهور المعمول به لورش الإمالة بين بين فيهما.

وذكر الداني في جامع البيان أن أبا الفتح حكى له عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بإخلاص الفتح لها واليا وقد وقفت على الإمالة بين بين لأبي الحسن بن غلبون في كتاب التذكرة.

وذكر في التعريف: أنه قرأ بين بين، ثم حكى عن فارس قراءته بالفتح على عبد الباقي كما تقدم.

وذكر في الموضح والتمهيد من طريق أبي يعقوب الإمالة بين بين خاصة، وعلى اقتصر في الاقتصاد والتيسير وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والتهديب. المنتوري: وأما الحا فإن المشهور والمعمول به لورش الإمالة بين بين.

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 67/2.

(2) إيراد المعاني ص: 232.

وعلى ذلك اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير وإرشاد المتمسكين
والتلخيص والموجز.

وقال في جامع البيان: قرأت على ابن خاقان وابن غلبون في رواية
ورش من طريق الأزرق ونحوه.

وذكر الداني في جامع البيان والموضح أن أبا الفتح قرأه بالفتح.

وقال في التمهيد: وقال لي فارس: بالفتح وبين بين الصواب.

وقال في إيجاز البيان: وقد روى فارس بن أحمد بإخلاص الفتح، والأول
أصح لورود النص عنه به.

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش رَ وها يا وحا على جميع من
قرأت عليه وبه أخذ انتهى⁽¹⁾.

قلت: لم يحك في الإقناع إلا الإمالة فقط.

وكلام الناظم صحيح لا غبار عليه في حكايته الخلاف، وما ذكر
[الشراح]⁽²⁾ هنا من الفتح لمكي ولشريح لا يحتاج إليه كيف (105/أ) وهو القائل
سلكت في ذاك طريق الداني.

وقال التازي:

وللداني عن ورش أمل ها يا وحا	وبين بين الشيخ عنه رجحا
وقيل إن الفتح فيها كثرى	وفي المفردات للامام ذكر ⁽³⁾

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 197/ب.

(2) [في ب، هـ] [الشراح].

(3) نظم الخلاف السطر 19 الورقة 2/أ مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

حجة الإمالة كونها ليست من حروف المعاني مثل ما ولا، وإنما هي أسماء لهذه [الأصوات]⁽¹⁾ الدالة على الحروف المقطعة، والأسماء لا تمنع الإمالة إلا إذا كانت عن واو وليست هنا عن واو، والدليل على اسميتها الأخبار [تقول]:⁽²⁾ حاءك حسنة وصادك محكمة، والحجة في فتح غيرها الأثر وكذا تخصيص الخلاف.

ورا: معطوف على الكافرين.

ابن عبد الكريم: مفعول بفعل مضمر أي قرأ ورش، طه: مضاف إليه، وبعضهم: مبتدأ، حا: مفعول مقدم بفتح، فتح: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على بعضهم والألف للإطلاق، والجملة في موضع الخبر.

ثم قال رحمه الله:

(157) وكل ماله به أتينا من الإمالة فبين بيننا
أخبر أن كل ما تقدم من الإمالة لورش فهي بين بين، أي بين لفظ الإمالة ولفظ الفتح، لا إمالة محضة ولا فتح خالص.

وحقيقتها أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء.

قال أبو شامة في شرح الشاطبية: وصفة إمالة بين بين أن تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة كما تقول في همزة بين بين: أنها بين لفظي الهمز وحرف المد فلا هي همزة ولا حرف مد، فكذا هنا لا هي فتحة ولا إمالة⁽³⁾.

وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم وبلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت

(1) [في أ] [الأحداث].

(2) [ما بين ...] لا يوجد في ج.

(3) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي: 221.

بالمحضة، وخفضه في بين بين وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت
وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة
من حقيقة بين بين، فلفظ الصوت بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق
الراءات، وقد أطبق العلماء على ترقيق الراءات لفظ بين بين.

قال في التيسير: اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين.

وقال في باب الإمالة: قرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين⁽¹⁾.

قال ابن القصاب في تقريب المنافع: والحجة في ذلك [أنه]⁽²⁾ لم يمل لثلا
يخرج الحرف عن أصله، ولم يفتح لقوة الموجب فتوسط في ذلك.

الجعبري: تجوز الشاطبي بالتفخيم عن الفتح وبالتريق عن الإمالة
لاشتراكهما في ذهاب شيء من الحرف لا أن حقيقتهما واحدة كما توهم انتهى⁽³⁾.
عند قوله: وقد يفخم التتوين الخ.

وكل: مبتدأ، ما : مضاف إليه، له وبه: متعلقان بأتينا. له يعود على ورش،
دل عليه السياق، وبه على ما وهي موصولة وصلتها أتينا، من: بيانية متعلقة
بأتينا، فبين بين: ظرف مكان مركب في موضع خبر كل، والألف للإطلاق.

ثم قال رحمه الله:

(158) وقد روى الأزرق عنه المحضا فيها بها طه وذاك أرضا

(1) كنز أبراز المعاني ص: 221 - 222، والتيسير ص: 55.

(2) [في ب [إنها]].

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لابراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة

أخبر أن الأزرق روى إمالة محضة عن ورش فيها طه خاصة، فضمير عنه لورش، فيها عائد على الإمالة بهاء ظرفية، والمحض: الخالص من كل شيء، وأصله اللين بلا رغوة.

قال الداني في الموجز: قرأ الأزرق ها طه بالإمالة المحضة.

ونحو في التعريف وإرشاد المتمسكين.

قال في التلخيص: المصريون روى عنه أداء إمالة محضة، والنص عنه في جميع ذلك بين بين، وبالأول قرأت وبه أخذ⁽¹⁾.

وقال في [إيجاز]⁽²⁾ البيان: أجمع أهل الأداء من مشيخة المصريين على إمالة فتحة الهاء خالصة أداء عنه، والذي نص عليه أبو يعقوب عنه في كتابه يدل على أن جميع ذلك بين اللفظين.

وقال في التمهيد: قرأت لورش من طريق أبي يعقوب بإمالة محضة، وقرأت على ابن خاقان بين بين [له]⁽³⁾ ولم يذكر الشاطبي إلا المحضة.

المنتوري: وعلى الإمالة المحضة في الها من طه لورش اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير وكتاب رواية ورش من طريق المصريين، وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه أخذ انتهى⁽⁴⁾.

وقال في الإقناع: ورش بإمالة الهاء من طه، وماعداها بين بين⁽⁵⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 198/أ.

(2) [في أ، ب [جامع].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 198/ب.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 322/1.

قال ابن الجزري: اختلف عن الأزرق عن ورش، فالأكثر عن علي إمامتها محضا وهو الذي في الشاطبية والتيسير والتذكرة والعنوان وتلخيص ابن بليمة والتجريد من قراءته على ابن نفيس (105/ب).

واحد الوجهين في التبصرة والكافي وأماله الآخرون عنه بين بين وهو الذي في المفيد والتجريد من قراءته على عبد الباقي.

والوجه الثاني في الكافي والتبصرة [وهو]⁽¹⁾ رواية ابن شنبوذ عن النحاس عنه، وبه قطع أبو معشر انتهى⁽²⁾.

قال في الدر النثير: قال الحافظ: ورش بإمالة الهاء.

وافق الشيخ والإمام على ذلك.

وزاد الإمام أنه قرأها لورش بين اللفظين.

وذكر الشيخ أنه روى عن ورش الفتح.

ثم قال: بالإمالة قرأت على أبي الطيب⁽³⁾.

ومذهب الحصري: الفتح وإليه أشار بقوله:

إمالة ورش كلها غير محضة سوى الها من طه وللفتح استجری⁽⁴⁾

قوله: استجری من قولهم: جرى يجري جريا إذا أسرع.

قوله: وذلك ارتضا، أي اختار الإمالة المحضة وهو المرضي عندي.

(1) [في د [وهي].]

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 68/2.

(3) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير.

(4) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم (131) الورقة 619 من نسخة خاصة.

وأوقع [إشارة⁽¹⁾] البعيد موقع القريب وذلك لعظمة المشير أو المشار إليه.

قال في التسهيل: وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب، لعظمة المشير أو المشار إليه انتهى⁽²⁾.

المجراد: لكن الأولى أن لو أشار إليه بما للقريب، فيقول: وهذا أرضي لئلا يتوهم أن الإشارة راجعة إلى قوله: ثم ها طه وهو الإمالة بين بين انتهى⁽³⁾.

القيسي:

لعثمان في طه ثلاثة أوجه الاضجاع والتقليل والفتح مع قصر
والأول مختار وذلك الذي روى الأثرق عن عثمان خذها بلا هجر⁽⁴⁾

وأما الطاء من طه وطسم وطس ويا يس فليس إلا الفتح.

نص عليها الداني في الاقتصاد والتيسير والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وإرشاد المتمسكين ورواية الجماعة عنه نصا بين اللفظين.

وذكر في التلخيص أن المصريين رأوا أداء الفتح والنص عنه بين بين.

قال: وبالأول قرأت وبه أخذ يعني الفتح.

ونحوه في إيجاز البيان⁽⁵⁾.

المنتوري: وأكثر المصنفين للحروف يذكرون عن ورش في ذلك الفتح خاصة، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه وبه أخذ⁽⁶⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع الورقة 124/أ.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع الورقة 124/أ.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي باب المفتوح والممال مخطوطة خزانة المدرسة النحلية.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 198/ب.

(6) نفس المصدر الورقة 198/ب.

قال القرطبي في أرجوزته:

لكن أربعا [تلا] مستثيا بخالص الفتح فحقق قوليا
الطاء من طه وطاء طس وطاء طسم وياء يس⁽¹⁾

عنه: متعلق بروى، المحضا: مفعول والألف للاطلاق، فيها: متعلق
بروى عائد على الإمالة، بها: في موضع الحال من المجرور، والعامل فيه
روى والباء ظرفية، طه: مضاف إليه، وذلك: مفعول مقدم بأرضا وهو
مضارع وهمزته للمتكلم وهو الناظم.

ثم قال رحمه الله:

(159) وقرأ جميع الباب بالفتح سوى هار لقالون فمحضها روى
(160) وقد حكى قوم من الروات تقليل هايا عنه والتورية

أخبر أن قالون بفتح جميع الباب مما أماله ورش.

قال بعضهم: هذا تصريح بمفهوم قوله: أمال ورش وتوطية لإخراج هار
وهايا والتورية، لأن المنطوق أولى من المفهوم.

والمشهور عن قالون المحض، وعليه اقتصر الداني في الاقتصاد
والتيسير وتراجم القراء وكتاب الاختلاف والشاطبي.

وقال ابن أجروم في البارع:

ومحـض هـار يعرف⁽³⁾

وذكر الداني في الموضع: الفتح والإمالة.

(1) [في د [تتلى].]

(2) منظومة في القراءات أولها: الحمد لله الباقي... الخ عدد أبياتها 149 مخطوطة الخزانة

العامة رقم 645 القول في المفتوح والممال.

(3) شرح الدرر اللوامع للمتتوري الورقة 198/ب.

وذكر في كتاب أبي نشيط: المحضة⁽¹⁾، وأن فارساً أقرأه بإخلاص الفتح، والذي أخذ به المحضة.

وذكر في التمهيد عن ابن غلبون المحضة، وعن فارس الفتح⁽²⁾.

وذكر في التعريف عن أبي الحسن المحضة⁽³⁾.

المنتوري: وقرأت لقالون على جميع من قرأت عليه بالمحضة وبذلك أخذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد في السبعة، وأبو الطيب بن غلبون في الإبانة، وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات، وابن سفيان في الهادي، والمهدوي في الهداية والتحصيل، وابن عبد الوهاب في كتاب الطالب، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، وابن شعيب في الاعتماد، وابن البيار في النبذ النامية وحلية المبتدئ والطالب، وابن سوار في المستنير، وابن شفيق في التنبيه والإرشاد (106/أ)، وشعيب في التقريب والإشعار، وابن الباذش في الإقناع والنجعة، وابن عتيق في الموجز، وأبو الأصبغ بن عمر في المختصر، وابن جني في النافع، والقرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن رشيق في المرات انتهى⁽⁴⁾.

فالضمير في محضها عائد على الإمالة، والألف واللام في الباب للعهد والمعهود باب الإمالة.

قال ابن غازي: والمحض في هار لعيسى الزرقى.

(1) نفس المصدر الورقة 198/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 198/ب.

(3) نفس المصدر الورقة 198/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 199/أ.

وقال في مختصر التعريف:

هار عن ابن هارون [تميلاً]⁽¹⁾ [خالصة وقيل بالفتح تلا
والأول المشهور دون الثاني]⁽²⁾.

وقال الحصري:

وقالون يقرأ الباب بالفتح لم يمل]⁽³⁾

سوى حرف هار فك رب غذا أسري]⁽⁴⁾

وقال الشارح: وهو اسم فاعل ذهب عينه، فصار على وزن فال،
والأصل هاير أو هاور فالهمزة منقلبة عن ياء أو واو إذ هما لغتان يقال: تهير،
[وتهور]⁽⁵⁾ الجبل إذا انهال، فقدمت اللام مكان العين فصار هارى على وزن
فالع، فاعتل بعة قاض وغاز فصار هار مثل قاض [إلا أن قاض]⁽⁶⁾ محذوف
لللام، وهار محذوف العين، فقاض على وزن فاع، والأصل فاعل، وهار على
وزن فال والأصل قبل القلب فاعل وبعد القلب فاعل انتهى]⁽⁷⁾.

قال في الإقناع: والوجه في هار أن يكون محذوفاً من هاير، لا مقلوباً
منه، فالراء لام.

(1) [في ب [تميلاً].]

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(4) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 143، الورقة 619 من نسخة
مخطوطة خاصة.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(7) انتهى كلام الشارح عبد الصمد من شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 198/أ.

قال سيبويه: الحذف أكثر من القلب، فالكسرة إذن إعراب وهو من هذا الباب⁽¹⁾

قال في التحفة:

وجاء في هار بذكر المحضى	مقابل القلب وذاك الأرضى
إذ أصله فيما يقال هاور	[يالياء أو بالواو] ⁽²⁾ تقول: هاير
فصارت اللام مكان العين	وعينه في اللام [دم] ⁽³⁾ في أمن
فاستثقل الشكل بذاك الحرف	فخففوا ثقله بالحذف
إمالة والقلب قل تغيير	من حالة لحالة نُصير
فجاء قالون بلا تنكير	وقابل التغيير بالتغيير
وقيل فيه هَوْر وزن فعل	فراؤه يقلب هاويا أعل
فصار هار كسر راء اعراب	مباشر يجري لورش في الباب
أما على السابق في التفصيل	فما لورش فيه من دليل ⁽⁴⁾

وقال القيسي رحمه الله: وقد استوعب ما في أصله من الخلاف:

وحاصل ما قد قيل في الحرف أوجه
عن السادة الاعلام تلك تفسر
فمن تلك تقديم وتأخير انتبه
ومن ذاك حذف النص تبهر
ومن تلك تحويل ومن بعده رووا
لنا الخلاف في المحذوف من تذكر

(1) الإقناع لابن البانث 1/ص 274.

(2) [في الأصل أي في نسخة مخطوطة خاصة [بالواو أو بالياء تقول هاير].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 958 إلى 966 الورقة 49/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

ومن تلك هار مثل [صاف]^(١) وقد مضى
عليك بنص القوم تسرق وتظفر
لقالون في هار عن البعض محضه
وتقليله والبطح في الحرف أشهر^(٢)

وقال بعضهم: وعلى القول بالتحويل في هار ففي اقتناص إمالته لورش
من كلام المصنف نظر، لأن حركة الراء حينئذ حركة بنية لا إعراب وعلى
القول بحذف العين دون قلب، فهو ككافر في عدم المباشرة فتأمله.
قوله: وقد حكى قوم إلخ ظاهر كلامه أن الفتح أشهر وليس كذلك بل
الإمالة بين بين أشهر، فلو قال:

وهاويا بمريم قد قللا والخلف في التورية عنه نقل
لكان موافقا للشاطبي

وقال بعضهم: الإمالة اليسيرة أشهر لأنه نسبها إلى القوم.
قال: لأن القوم يدل على الكثرة بخلاف البعض، فإنه يدل على القلة.
قال: والدليل على ذلك أنك تقول: بعض القوم ولا تقول: قوم البعض،
فإن القليل هو الذي يضاف إلى الكثير، ولا يضاف الكثير إلى القليل انتهى.
ونحوه لابن عبد الكريم.

قال في الاقتصاد: قرأ نافع كهيعص الها واليا بين الفتح والإمالة.
ونحوه في التيسير والتمهيد و[التذكر]^(٣) لتراجم القراء^(٤).

(١) [في د [صاب].]

(٢) الأجوبة المحققة للقيسي فصل في المفتوح والممال مخطوطة خزانة المدرسة النحلية
بمروسة/ دائرة شيشاوة.

(٣) [في د [التذكير].]

(٤) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 147.

وذكر أنه قرأ في رواية الجماعة عن قالون بين بين.

وذكر في جامع البيان أنه قرأ لقالون في رواية أبي نشيط بين بين، وأن أبا الحسن وابن خاقان حكيا له ذلك عن قراءتهما (106/ب) وأن أبا الفتح حكى له ذلك عن قراءته على عبد الله بن الحسين⁽¹⁾.

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لقالون الها واليا من كهيعص على جميع من قرأت عليه، وبها الأخذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد في السبعة وابن شتة في المحبر والخزاعي في المنتهى، وأبو الطيب بن غلبون في التهذيب وكتاب الاختلاف بين [بين]⁽²⁾ ورش وقالون، وابنه أبو الحسن في التذكرة ومكي في التنبيه والموجز، وابن عبد الوهاب في كفاية الطالب، وابن شعيب في الاعتماد وابن مطرف في البديع، وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدئ الطالب، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد وابن الباذش في الإقناع والنجعة، وابن عتيق في الموجز، وأبو الأصبع بن عمر في المختصر، وابن جني في النافع، وأبو محمد القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته وابن رشيق في المرأة انتهى⁽³⁾.

ابن الجزري: اتفق العراقيون على فتحهما عن قالون وجمهور المغاربة عن قالون بين بين انتهى⁽⁴⁾.

(1) عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي مقرئ لغوي، مسند القراءة في زمنه، ضابط ثقة مأمون، أخذ القراءة عن محمد الحذاء وابن مجاهد وعنه فارس بن أحمد وأبو الفضل الخزاعي وغيرهم، توفي سنة 386هـ - ترجمته في غاية النهاية 415/1 رقم ت 1761.

(2) [ما بين [...] من أ، ب].

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 198/أ.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 68/2.

ولفظ الإقناع وقرأ قالون الها واليا من كهيعص بين بين⁽¹⁾.

وقال التازي:

وقل الداني أيضا بخلاف عن عيسى ها ويا اللتين بعد كاف
وليس في التيسير إلا بين بين كذا في الاقتصاد قل من دون مين
ولابن غلبون أتى في التذكرة كنحو ما نو الاقتصاد نكره
ورجح المكي عنه مثل ما رجح فيهما لورش أعلما
وأعلم الإمام في الكافي بأن روى لنافع بذلك بين بين⁽²⁾

وأما التورية فجملة الوارد منها سبعة عشر موضعا.

ذكر في التيسير أن قالون قرأها بين اللفظين.

ثم ذكر بعد ذلك أنه قرأها له بالفتح.

وذكر في الاقتصاد أن قالون قرأها بين اللفظين⁽³⁾.

قال: وقرأت على أبي الفتح لقالون بالتفخيم، وقرأت على غيره بما قدمته⁽⁴⁾.

قال في الدر النثير: وذكر في المفردات أنه قرأ بالفتح على شيخه أبي الفتح، وقرأ بين اللفظين على شيخه أبي الحسن.
وعبارته في التمهيد أنه قرأ على أبي الحسن بفتح غير مسرف وعلى أبي الفتح بالفتح.

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذئ 323/1.

(2) نظم الخلاف للتازي الأبيات: 61 و 62 و 63 و 64 و 65 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 199/أ.

ولم يذكر الشيخ والإمام عن قالون في التورية إلا بين اللفظين انتهى⁽¹⁾.
ونكر في جامع البيان: عن أبي الفتح الوجهين وغيره بالتقليل وعلى عبد الباقي
بالفتح، وفي كتاب أبي نسيط أقرأني أبو الفتح بالفتح وأبو الحسن بالتقليل.
ونحوه في الموضح والتمهيد.

المنتوري: وقرأت التورية لقالون بالوجهين على جميع من قرأت عليه،
وبالإمالة بين بين آخذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد في السبعة، وأبو الطيب
ابن غلبون في التذكار وكتاب الاختلاف بين ورش وقالون، وكتاب الإمالة
وابنه أبو الحسن في التذكرة، والظلمنكي في تأليفه في قراءة نافع، ومكي في
التنبيه والموجز والمفردات والكشف، وابن سفيان في الهادي، والمهدوي في
الهداية والتحصيل، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، وابن شعيب في
الاعتماد، وابن مطرف في البديع، وابن يعلى في الجامع، وابن البياز في النبذ
النامية، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد، وابن مهلب في الشرح، وابن الطفيل
في الغنية، وابن معاذ في لؤلؤة القراء، وابن هشام في التلخيص، وابن عتيق
في الموجز، وابن جني في النافع، وأبو محمد القرطبي في مختصره، وابنه
أبو بكر في أرجوزته، وابن عبد الملك في الاعتماد وفي الاقتصاد.
وقال الحصري:

ووافق في التورية [ورش]⁽²⁾ فخذ وزد
ولا تجهلن فالجهل بالمرء قد يروى⁽³⁾

(1) المصدر نفسه الورقة 199/أ.

(2) في ب [ورش].

(3) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 144 الورقة 619 من نسخة
مخطوطة خاصة.

ابن الجزري: واختلف في تلطيفه عن قالون، فروى [عن⁽¹⁾] جمهور المغاربة عنه إملاته بين اللفظين وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على السامري⁽²⁾ يعني من طريق الحلواني.

وروى عنه الفتح جمهور العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسين أي من طريق أبي نشيط انتهى⁽³⁾.

وحكى في الإقناع الخلاف كما عند الشاطبي.

وقال التازي:

وعن أبي نشيط أيضا صححوا	خلفا لدى التورية لكن رجحوا
للحافظ الإمالة اليسيرة	الداني عن أئمة كثيرة
وليس للإمام والشيخ معا	سوى الإمالة فكن متبعا ⁽⁴⁾ (107/أ)

وكان الشيخ سيدي محمد بن يوسف الترغي⁽⁵⁾ يأخذ بالوجهين تصديرا

للفتح.

ونسب إليه قوله:

ووجهان في التورية عند شيوخرنا	بقالون والتفخيم عنه تفضلا
وقد أطبق القراء قبل زماننا	عليه لكون الفتح أصلا مؤصلا ⁽⁶⁾

(1) [ما بين [...] من ج.].

(2) أبو أحمد عبد الله بن الحسين السامري البغدادي تقدمت ترجمته قريبا.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 69/2.

(4) نظم الخلاف: الأبيات 66 و 67 و 68 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) محمد بن يوسف الترغي أبو عبد الله مفتي مراکش أستاذ نحوي عارف بالقراءات السبعة محققا لها مع المشاركة في غيرها، وهو شيخ محمد بن يوسف التلملي ابن القاضي توفي سنة 1009 هـ - ترجمته في نشر المثنائي لأهل القرن الحادي عشر والثاني لمحمد ابن الطيب القادري 78/1.

(6) من المحفوظات المتداولة فلم أقف عليها إلا عند المصنف رحمه الله في كتابه هذا.

وبعضهم ربح الفتح وهو الشيخ أبو محمد عبد الواحد الفشتالي⁽¹⁾، وبه أخذ عن شيخه أبي الحسن علي المعروف بابن الدراج⁽²⁾، وكان عالما كبيرا في علوم القرآن متمهدا في اللغة والنحو وغير ذلك، ولازم أشياخا كثيرة في بلاد المشرق، وكانت عادته الرحلة من شيخ إلى شيخ حتى فاق نظرائه في عصره، وكذلك لقي الأشياخ أيضا في المغرب، وتصدر للإقراء داريا بمدينة فاس، وإليه أشار بقوله:

أيا من تصدى للقراءة جاهلا	على الفتح في التورية قالون يعمل
كذلك رويانا من [طريق] شهيرة	عن الشيخ مختار له حين يسئل
كذلك رواه عن شيوخ تقدمت	له سند عنهم صحيح ومقول
عنيت بذاك شيخنا وإمانا	عليه العيا وفتياه تقبل
لبيب نبيه وهو متقن	زكي وفي في الورى متفضل
لقد لزم الأشياخ شرقا ومغربا	على الجد دهر صابرا ليس يمل
فهذا لكم كاف ولا فيه ريبة	ولا مثله فتياه تلغى وتهمل
وقد أنكره الفتيا لقله علمهم	وقلة أنصاف عليه المعول
أينكر عن قالون ما كان أصله؟	كفى الأصل برهاتا لمن يتأول
وقد نص في التمهيد بالفتح راجحا	كذلك في الإيضاح ليس يحول
وفي المستنير الفتح لم يحك غيره	وفي منهج [قرأه] ⁽³⁾ لم يبق مدخل
وفي جامع التبيين قال قياسه	على مذهب فتح مجمل
لنا شهادات كلها مستبينة	روايتنا والنص والأصل [يكمل] ⁽⁴⁾

(1) لم أقف على ترجمته.

(2) لم أقف على ترجمته.

(3) [في ج، هـ - [طروق].]

(4) [في ب، د، [قواه].]

(5) [في هـ - [مكمل].]

فمن لم يسلم فاعتقد فيه أنه عود حسود يعتره النقول^(١)

قال ابن غازي حاكيا عن شيخه الأستاذ قائلًا: قرئت هذه الأبيات في مجلس القيسي، ولم يرتضيها ولعله إليه أشار بما في البيت، والعمل اليوم إنما جرى على التقليل وبه قرأنا على أשיاخنا جملة وتفصيلا انتهى^(٢).

قلت: وبه جرى الأخذ عندنا بفاس وأرض المغرب [وإليه أشرنا بقولنا]^(٣)؛ وقالون في التورية وافق ورشهم بهذا أخذ الأشيخ في الغرب مسجلا قال الداني في التنبيه: التورية مشتقة من [ورى]^(٤) الزند وهو خروج النار منه.

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال في التنبيه: فكأنها ضياء ونور، قال تعالى: "إنا أنزلنا التورية فيها هدى ونور" قال: "ولقد أتينا موسى وهارون الفرقان ضياء وذكرنا للمتقين"^(٥).

وقال في الموضح: يريد ضياء للقلوب، ونورا من العمى والجهل.

وقال في التنبيه: والأصل فيها وورية على مثال فوعة، فأبدلت الواو تاء كما أبدلت في تولج والأصل وولج ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت تورية.

(١) هذه الأبيات من المحفوظات المتداولة بين الطلبة ولم أقف عليها في كتاب مخطوط أو مطبوع.

(٢) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 200 / أ يتصرف.

(٣) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(٤) [في ج [ورى]].

(٥) الآية (44) من سورة المائدة، والآية (48) من سورة الأنبياء.

وقال في الموضح: نحوه⁽¹⁾.

وقال مكي في الكشف: التاء بدل من واو، والألف بدل من ياء،
فحسنّت إمالته لذلك⁽²⁾.

وقال أبو شامة في شرح الشاطبية: وأمّلت التورية لأنها بعد راء، وقد
وقعت رابعة، فأشبهت ألف التأنيث⁽³⁾.

الصفافسي: اسم [عبراني]⁽⁴⁾، وفي اشتقاقه قولان: وفي وزنها ثلاثة
أقوال.

أحدها: مذهب سيبويه والخليل وسائر البصريين أن وزنها فوعلة، والتاء
بدل من الواو، والأصل وورية كحوقلة.

الثاني: أن وزنها تفعلة كتوصية ثم أبدلت كسرة العين فتحة والياء ألفا
كما قالوا في ناصية ناصاة، وفي جارية جارة.

الثالث: لبعض الكوفيين أن وزنها تفعلة بفتح العين من رويت بك زنادى،
وهذا مشكل (107/ب) مع نصهم أنها من الأسماء الأعجمية، [والأسماء
الأعجمية]⁽⁵⁾ لا يدخلها اشتقاق عربي ولا توزن انتهى⁽⁶⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 199/ب نسخة الخزانة
الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 183/1.

(3) إبراز المعاني لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي ص: 247.

(4) [في أ، ب، د [عبراني].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 200 ب.

قال بعضهم: وزن تورية فوعلة، أبدلت الواو الأولى تاء ولا يحسن أن يكون وزنها تفعلة مثل تنفلة ولا تفعل مثل تودية، لأن فوعلة أكثر [منهما]⁽¹⁾ جميعا ولا يستقيم حملها على باب توصية وإن كانت المصادر كثيرة، لأنك تحتاج إلى تقدير أن الكسرة التي على الراء قلبت فتحة ثم قلبت الياء ألفا، وهذا اتساع ولا نعلم مثل هذا في التنزيل انتهى.

قال في التحفة:

وراية في هايا مع التورية	رواية التقليل عن روات
وورية أصل يقول الراوي	ألفه عن يا وتا عن واو
الفتح والترقيق جيدان	والأظهر الترقيق خذ بيان ⁽²⁾

سوى: ظرف معناه الاستثناء والعامل فيه اقرأ، هار: مخفوض بالظرف، لقالون: متعلق باقرأ، محضها: مفعول مقدم من الروات: في موضع الصفة لقوم.

واختلف النحويون في وزنه.

فذهب الجمهور إلى أنه فُعلة بضم الفاء.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل كشاهد وشهد.

وذهب بعضهم إلى أن وزنه فَعَلَة، بفتح الفاء كما في نحو كامل وكملة من الصحيح إلا أن باءه ضمت فرقا بين المعتل والصحيح، تقليل: مفعول، هايا: مضاف محكي، عنه: متعلق بحكى، والتنوين معطوف على هايا.

(1) [في أ، ب [منها]].

(2) للتحفة للفخار، الأبيات: 967 - 968 - 969 من الورقة 50/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

فصل: لا يمنع وقف الرء إمالة الألف في الأسماء

ثم قال رحمه الله:

(161) فصلا ولا يمنع وقف الرء إمالة الألف في الأسماء

(162) حملا على الوصل وإعلاما بما قرأ في الوصل كما تقدم

هذا تنمة قوله: والألفات الآي قبل الرء إلخ، لأنها أميلت للكسرة اللفظية لأنها الظاهرة في الإطلاق وقد توجد وتعدم.

فقال: إذا أذهب الوقف [كل الكسرة التي أميلت الألف السابقة في الوصل لها وحدها، فالإمالة باقية في الوقف]⁽¹⁾ على ما سبق وهو المشهور عند أئمة الأداء.

فقولهم: أذهبها الوقف عنه ما لا يؤثر الوقف فيه كأبصارهم وكل الكسرة قيد أخرج ما يذهب بعضها، وهو الروم، إذ هو متفق الإمالة كالوصل ولم يتحقق إذهاب قسط، والكسرة التالية وحدها أخرج ما أميل لها مع غيرها أو لغيرها نحو خلال الديار فإنه ينقح لمن وقف بالفتح أن يميل هنا للكسرة السابقة أو الياء.

قال في الاقتصاد: وقد اختلف أهل الأداء في الوقف على ما أميل من الألفات لمجيء راء مكسورة بعدها إذا وقعت الرء طرفا نحو: الأبرار⁽²⁾، والنهار⁽³⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الآية (193) من سورة آل عمران، والآية (164) من سورة البقرة.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 200/ب.

فقال بعضهم: يوقف على ذلك بالفتح وهو مذهب البصريين، لأن الإمامة إنما كانت من أجل الكسرة فلما عدمت في الوقف زالت الإمامة لزوال الموجب لها. قال بعضهم: بل يوقف على ذلك بالإمالة للإعلام بذلك أنه ممال في الوصل، ولأن تلك الكسرة عدمتها في الوقف عارض لا يلزم ولا يعتد به في تغيير لفظ الكلم، وهذا مذهب البغداديين.

قال أبو عمرو [الداني]⁽¹⁾: وبقول البغداديين أقول وإليه أذهب وبه آخذ لورش في الوقف انتهى⁽²⁾.

قال طاهر بن غلبون: وجميع ما ذكرته لك أنه يمال أو يقرأ بين اللفظين أو الفتح، فإن ذلك يستعمل فيه في الوقف كما يستعمل فيه في الوصل، سواء بلا اختلاف للإعلام بأن هذه الكلمة الموقوف عليها تستحق ذلك في حال الوصل كما وقفوا بالروم والاشمام انتهى⁽³⁾.
وصرح به أيضا في التيسير.

وقال في اللئالي: فإن وقفت بالإسكان، فالوجه بقاء الإمامة على ما كانت عليه في حال الوصل لأن الوقف لما كان عارضا كانت الكسرة في حكم الموجود. وأيضا فإن الإمامة سابقة للوقف فبقيت على حالها فإن وقفت بالروم، فإن الإمامة حينئذ أقوى لأن ذهاب بعض الحركة عارض أيضا.
وعلى هذا القول العمل، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو وهو الذي ذكره للناظم.

(1) [ما بين [...] من هـ-].

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 57.

(3) التذكرة لابن غلبون باب اختلافهم في الفتح والإمالة الورقة 135/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 3893 م 4.

وذهب قوم إلى أن الإمامة تضعف مع الروم، وينقص منها بقدر ما نقص من الحركة، وتذهب مع السكون لذهاب الكسرة انتهى⁽¹⁾.

فالناظم عبر بالوقف عن السكون.

قال في إيجاز البيان: أهل الأداء مختلفون فيه.

فقال بعضهم: الوقف على ذلك بإخلاص الفتح، ونحوه في الموضح وجامع البيان.

قال في التمهيد: قال داوود بن أبي طيبة في كتاب الاختلاف: إذا أسقط الكسر فتح (108/أ) ورش وذلك منه على وجه القياس.

وذكر في كتاب رواية ورش من طريق المصريين والتلخيص والإبانة الإمامة بين بين خاصة.

وهي ظاهر التعريف وإرشاد المتمسكين والموجز والتهذيب.

المنتوري: والإمامة في ذلك في الوقف هي مذهب شيخنا الأستاذ القيجاطي وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ⁽²⁾.

تنبيه: إذا وقفت على النهار وشبهه، فبالإمامة والإشباع على ما ذهب إليه الناظم وهو المشهور، وبه الأخذ عندنا بفاس، فالإشباع رعا لجانب السكون، والإمامة رعا لجانب الكسر، فالاعتداد وعدمه في حالة واحدة نحو طال في الوقف.

(1) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الوقف الورقة 51 من نسخة الخزانة الحسينية رقم 6973.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 200/ب.

قال في التحفة:

ومن يمل ليس له اعتداد يلزمه القصر وذا المراد^(١)

ولنا [في هذا المعنى]^(٢):

وقف على النهار بالإشباع مع الإمالة بلانزاع
مراعيا [للاعتداد]^(٣) [إيهما]^(٤)
كذلك طال جا مخففا ورد
ومن يقف بالقصر فالإمالة
ومن يرا اشباعه في الوقف
يلزمه بغير خلف

وقال ابن أجروم في البارع:

وإن جررت الراء من بعد الألف كالدار قل إن وصلت أو تقف^(٥)

قال في الإقناع: لهم في ذلك ثلاثة أقوال:

منهم من أمال في الوقف، وهو مذهب تغلب وابن مجاهد واختيار
أبي محمد مكي وأبي عمرو.

قالوا: لأن الوقف عارض.

ومنهم من فتح في الوقف لزوال الموجب للإمالة وهو مذهب أبو الحسن
ابن المنادى والشذائي وابن أشته وابن حبيش^(٦).

(١) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 927 من الورقة 48/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(٢) [ما بين [...] من أ، ب، ج.]

(٣) [في أ، ب، ج [للحالتين].]

(٤) [في ج [إيهما].]

(٥) لا يوجد من البارع الأوقات في شيوخ نافع بخزانة تطوان رقم: 148.

(٦) أبو علي الحسين بن محمد بن حمدان بن حبش الدينوري: حاذق ضابط متقن، قرأ على

أبي عمران النحوي وابن مجاهد وآخرين وعليه أبو الفضل الخزاعي، مات سنة

373هـ - ترجمته في غاية النهاية 250/1 رقم 1137.

ونكره أبو داوود بن أبي طيبة في مذهب ورش.

ومنهم من قال: أقف بالروم لأنه مروى عن يميل هذا الأصل وأميل أضعف من إمالة الوصل بقدر الإشارة وهو مذهب أبو طاهر بن أبي [هشام]⁽¹⁾.

قال أبو جعفر: ويجب على ما نص عليه سيبويه أن يؤخذ في الوقف لأصحاب الإمامة في هذا الأصل بالإمالة بين بين كالوصل لا غير انتهى⁽²⁾.

فصل: خبر مبتدأ محذوف، وقف: فاعل، إمالة: مفعول، في الأسماء: متعلق بإمالة، حملاً: مفعول من أجله، على: متعلق بحمل، وإعلاماً: معطوف عليه، بما: متعلق بإعلاماً، وما: مصدرية أي وإعلاماً بقراءته.

وقيل: موصولة، والتقدير بما قرأه، قرأ: فعل ماض والفاعل مضمرة يعود على من أمالوا، في الوصل: متعلق بقرأ، كما: موصولة، تقدم: فعل ماضي والفاعل مضمرة يعود على ما.

(1) [في د، هـ - [هشام].]

(2) الإقناع لابن الباناش 346/1-347.

فصل: ويمنع الإمالة السكون

ثم قال رحمه الله:

(163) ويمنع الإمالة السكون في الوصل والوقف بها يكون

الألف الممالة إذا لقيها ساكن فتحذف فلا إمالة نحو: ترى الشمس، موسى الكتب، [الأقصى]⁽¹⁾، الذي طغا، الماء، أي إذا لقيت الألف المتطرفة ساكنا منفصلا في الوصل حذفت.

واتفق ورش وقالون [تمحيض]⁽²⁾ الفتحة قبلها، و[هو]⁽³⁾ ظاهر إطلاقه، سواء رسم بالألف أو بالياء، وسواء كان متفقا على إمالته أو مختلفا [فيه]⁽⁴⁾، فقوله تعالى: "إلى الهدى آيتنا"⁽⁵⁾ لا تصح إمالته في الوصل وتصح الوقف لأن الموجودة في الوصل ليست الموجودة في الوقف، وإنما هي مبدلة من همزة [الأصل]⁽⁶⁾ وسقطت ألف الهدى لالتقاء الساكنين، فإذا وقف رجعت الألف.

قال الحافظ: اختلف أهل النظر في الحرف الموجود في اللفظ، هل هو الأصلي أو المبدل.

(1) [في هـ] [الأقصى].

(2) [في أ، ب] [تلخيص].

(3) [ما بين ...] لا يوجد في أ، ب، ج.

(4) [ما بين ...] من أ، ب، د.

(5) الآية (71) من سورة الأنعام.

(6) [في ج] [الوصل].

[تفصيل: الأصلي، لأن المبدل]⁽¹⁾ إنما يوجد في حال التخفيف فقط فهو عارض فوجب أن يكون هو الساقط للساكنين.

وقيل: الموجود في اللفظ هو المبدل من الهمز لأن الساكنين إذا التقيا يحذف الأول وأيضا الأصلي كان محذوفا مع التحقيق، فوجب أن يكون مع التخفيف كذلك، إذ التخفيف عارض.

قال الحافظ: وهذا أوجه القولين وأقيسها وبه أقول⁽²⁾.

وقال في الموضح وجامع البيان والاقتصاد (108/ب) والتمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه.

وحكى ابن الباناش، عن شيوخه القول الأول.

ثم قال: وهذا الوجه مردود غير جائز.

المنتوري: وبالفتح قرأت ذلك لورش في الوصل على شيخنا القيجاطي وعلى غيره وبه أخذ انتهى⁽³⁾.

قوله: والوقف بها يكون أي بالإمالة.

نص عليه الداني في الموضح والإبانة وجامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين⁽⁴⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/أ.

(3) المصدر نفسه الورقة 21/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

تنبيه: إذا وقفت على تراء الجمعان في الشعراء، فبالفتح الراء والألف التي بعدها وإمالة فتحة الهزمة والألف [التي]⁽¹⁾ بعدها، وتوسطها وراء القمر⁽²⁾ بإمالتهمما معا والتوسط.

قال في إيجاز البيان: فإن وقف واقف في مذهب ورش على قوله: تراء الجمعان، أخلص الفتح للراء والألف بعدها وأمال فتحة الهزمة والألف المنقلبة من الياء بعدها كما تمال لأن في مذهبه باجماع في راء القمر عند الوقف غير أن الراء تمال هنا لاتباع فتحة الهزمة لاتصالها بها، ولا تمال هناك لفصل الألف بينهما، وقد جاء بإمالة فتحة الهزمة والألف بعدها في الوقف في هذا الضرب نصا [داوود]⁽³⁾ بن أبي طيبة عن ورش عن نافع.

ونذكر في الموضح والاقتصاد والتمهيد والتيسير وإرشاد المتمسكين والتلخيص عن ورش الوقف بإمالة الألف المنقلبة عن الياء بين بين في ذلك.

نكتة: قال في التلخيص: فأما قوله: وإذا رأوك⁽⁴⁾، ورأته⁽⁵⁾، ورأيته⁽⁶⁾ ونحوه مما الساكن فيه في كلمة فلا خلاف في إخلاص الفتح فيه في الحاليين لامتناع انفصال الساكنين منه.

قال في الكنز: في قوله نحو رأيت، رأوا⁽⁷⁾ إلى آخره، اتفق السبعة على فتح الراء والهزمة في الوصل والوقف إذا حذفت الألف لساكن متصل أو قلبت،

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) الآية (77) من سورة الأنعام.

(3) [في د [داوود].]

(4) سورة الفرقان الآية 41.

(5) سورة النمل الآية 44.

(6) سورة الحشر الآية 21.

(7) سورة البقرة الآية 166.

وهي معنى قوله: رأيت نحو إذا رأيتهم⁽¹⁾، فلما راوه، وإذا راوهم، وإذا رايت، وإذا رايتهم فلما راينه انتهى.⁽²⁾

ولنا سؤال [في معنى ما تقدم ونصه]⁽³⁾:

أيا آخذا في مذهب العدل روشهم	رآك بتقليل راينه بالفغر
وحكمها في الأصل ياء ي أصله	كذاك رءاه مع رأيتهم بلا نكر
وهذا بلا خلف بدته نصوصهم	فما الفرق يا أستاذ وفقت للخير

جوابه :

جوابكم في الحرز والدر لامع	وجود سكون لازم لاح كالبسدر
أو القلب هذا الفرق برهانه جلا	بكنز المعاني خذ عروسا بلا مهر
كذا الحافظ الداني تلخيصه جرا	له الفتح فيها في الوقوف وفي المر

فائدة: الوقف على كلتا بالفتح على المشهور، وعلى جنا وطفا والإقصا⁽⁴⁾ ونحوه بالإمالة.

أما كلتا فذكر الداني في جامع البيان والموضح الفتح والإمالة.

قال في جامع البيان: والقراء وأهل الأداء على الفتح.

وذكر ابن سفيان في الهادي والمهدوي في الشرح أن أبا الطيب بن غلبون زعم أن فتح كلتا إجماع.

(1) سورة الفرقان الآية 12.

(2) سورة الإنسان الآية 20.

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الرءاءات الورقة 150/أ.

(4) الآية (1) من سورة الإسراء.

وقال ابن شريح في الكافي: وأما ألف كلتا ففتحها في الوقف إجماع⁽¹⁾.

وقال في إنشاد الشريد: في الوقف على كلتا طرق الحافظ في كتاب الإمامة عامة القراء وأهل الاداء على الفتح.

أبو الطيب بن غلبون وابن شريح فتحها إجماع.

الجعبري: أي في روايتهما.

أبو العلاء قطع بالإمالة، والعمل على الفتح وبه نقرأ انتهى⁽²⁾.

وقال في التيسير: وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه نحو: الأقصا الذي، وطغا الماء، وجنا الجنتين⁽³⁾، فالإمالة سائغة فيه في الوقف لعدم الساكن هناك انتهى⁽⁴⁾.

ابن الجزري: إذا زال الساكن بالوقف عادت الإمالة نحو: طغا الماء وجنا الجنتين انتهى⁽⁵⁾.

ونحو هذا في الإقناع واللئالي وغيرهما وإليه أشرنا [بهذا البيت]⁽⁶⁾:

جنا والأقصا مع طغا الماء رفقت في وقفهم كلتا بفتح شهرت

تنبيه: قال في الاقتصاد: وأما قوله: لما طغا الماء في الحاقة، فيحتمل أن يكون من طغوت، فيكون الوقف حينئذ على ذلك في مذهب أصحاب الإمالة

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) الآية (54) من سورة الرحمن.

(4) التيسير في القراءات السبع لابي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 53.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 79/2.

(6) [ما بين ...] لا يوجد في ج.

بالفتح لأنه من ذوات الواو، ويحتمل أن يكون من طغيت فيكون الوقف على ذلك في مذهبهم بالإمالة، لأنه من ذوات الياء، وبذلك ورد النص فيه عن حمزة (109/أ) والكسائي وعليه أهل الأداء انتهى⁽¹⁾.

الجعبري: ولو قال الشاطبي طغا الماء مع عيسى بن مريم لنوع المثالين [له]⁽²⁾ ونص على الإمالة كمكي لنفي شبهة الخلاف في ألفها، وعلم أنها من الياء في من طغيانهم لا من طغا، خلافاً له لحملها عليه انتهى⁽³⁾.
قلت: وبالإمالة الأخذ عندنا بفاس.

ويمنع: فعل مضارع، والإمالة مفعول، السكون: فاعل، في الفصل: في موضع الحال من السكون، والعامل فيه ويمنع والوقف مبتدأ، بها: في موضع خبر ما بعده، والضمير للإمالة، يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر يعود على الوقف.

ثم قال رحمه الله:

(164) والخلف في واصلك ذكرى الدار ورققت في المذهب المختار المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والخلف في واصلك ذكرى الدار، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي والبليقي والخلف في واصلك بذكرى الدار، والأولى رواية في واصلك، ذكرى الدار⁽⁴⁾، لأن فيها النطق بلفظ القرآن من غير زيادة حرف فيه، وهذه الرواية هي التي قرأتها على المكناسي انتهى⁽⁵⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

(2) [ما بين ...] لا يوجد في ج.

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ نسخة خزائن ابن يوسف رقم 55/1.

(4) الآية (26) من سورة ص.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

أخبر أن الخلاف في وصل ذكرى الدار وأن المختار هو الترقيق، ويعني به إمالة فتحة الراء بين بين، وهذا الخلاف لم يذكره أحد من القراء.

القول في المفتوح والممال: والخلف في وصل ذكرى الدار

قال الشارح: وهذا الخلاف [لم أره]⁽¹⁾ لأحد، إلا لأبي العباس بن حرب، فإنه نكر في كتابه الموضوع في رواية ورش، وأظنه أخذ ذلك من قول أبي عمرو في إيجاز البيان فإنه قد وقع للداني في كتبه ما يفهم منه الفتح في ذلك.

قال في إيجاز البيان: واعلم أن جميع ما تقدم من ذوات الياء من الأسماء والأفعال، فإن الإمالة اليسيرة موجودة فيه في حال الوقف كالوصل سواء، ما لم تلق الألف المنقلبة من الياء [أو]⁽²⁾ التي للتأنيث في ذلك ساكنا، فإن لقيته فتلك الإمالة ممتعة فيها وفيما قبلها في حال الوصل لذهابها من اللفظ فيه من أجل الساكن الذي لقيها.

ثم قال: نحو قوله: وترى الناس⁽³⁾، وذكرى الدار الخ.

وقال في التلخيص: نحوه.⁽⁴⁾

فظاهر قول الداني إخلاص الفتح في ذكرى الدار في الوصل.

وهذا الظاهر لا يؤخذ به لأنه نص في باب الراءات أن ورشا يميلها بين اللفظين لأجل كسرة الدال، فلا يكون فيها خلاف بل [ترقيق]⁽⁵⁾ وصلا ووقفا.

(1) [في أ، ب [لم أره].]

(2) [في أ، ب، هـ [و].]

(3) الآية (2) من سورة الحج.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

(5) [في أ، ب، [ترقيق].]

وقال القيجاطي: ذهب الناس أن ورشا إنما أمال ذكرى لأنها ألف ثأنيت على حد إمالتها في بشرى فلا تأثير لكسرة [الذال]⁽¹⁾ هنا، فلما سقطت الألف في ذكرى الدار بقيت الكسرة في الذال على ما كانت عليه قبل حذف الألف من عدم التأثير في إمالة فتحة الراء⁽²⁾.

المنتوري: وهذا ليس بشيء لأن الكسرة إنما لم يكن لها تأثير في إمالة فتحة الراء إذا كانت الألف موجودة، لأن القصد هنا بالإمالة الألف لا الفتحة قبلها، فإذا سقطت الألف وانفردت الفتحة صار حكمها كحكم الفتحة المنفردة في قوله: لما سمعوا الذكر⁽³⁾ ولا خلاف في إمالة هذه وتلك مثلها.

قال بعضهم:

ولكن ذكرى الدار مع شبهه لها بذأ رقت للضعف في الكاف والكسر فعبّر بالترقيق عن الإمالة بين اللفظين، وأخبر أن ذلك لكسر الذال وضعف الكاف الفاصلة.

وقال أبو شامة: وهما أمر لم نر أحدا نبه عليه وهو أن ذكرى الدار، وإن امتنعت إمالة ألفها وصلا، فلا يمتنع ترقيق راءها في مذهب ورش على أصله لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن [بينهما]⁽⁴⁾ فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين في هذا، فكأنه أمال الألف وصلا.

المنتوري: ولو قال:

وراء ذكرى الدار عند الوصل رقق للكسر وضعف الفصل

(1) [في ج] الراء [.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 202/أ.

(3) الآية (51) من سورة القلم.

(4) [في أ، ب]بينها[.]

لكان صواباً.

وبإمالة الفتحة بين بين في الوصل قرأت ذكرى الدار لورش على جميع
من قرأت عليه وبه آخذ، ولا يصح عندي في مذهبه غيره انتهى⁽¹⁾.
في واصلك: في موضوع الخبر، ذكرى الدار: مفعول، وعلى رواية
بذكرى: متعلق بالوصل، ورققت مبنى للمفعول وهو مضمر يعود على ذكرى
الدار.

(1) شرحه على الدرر اللوامع الورقة 202/أ، من نسخة الخزانة الحسينية رقم 1096/م.

القول في المفتوح والممال: ما ورد في ما كان الساكن تنويناً وفي ما كان منصوباً

ثم قال رحمه الله:

(164) فإن يك الساكن تنويناً وفي ما كان منصوباً فبالفتح قفي

(165) نحو قرى ظاهرة وجاء إمالة الكل له أداء (109/ب)

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلقيني نحو وكذا وقفت عليه

بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي: مثل انتهى⁽¹⁾.

بين هنا أنواع المقصور لا المنصوب من غيره والساكن هنا متصل وهو التنوين، وهو قسيم الأول، فإذا وصل المقصور المنون حذفت الألف للتنوين وأجمعوا على الفتح، فإذا وقفوا فمن فتح استمر عليه، ومن أمال له ثلاثة أوجه:

الأول : الإمالة في الرفع والنصب والجر.

الثاني : الفتح في الأحوال الثلاثة.

الثالث : فتح المنصوب وإمالة المرفوع والمجرور.

قال في التيسير: وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل

ساكن، لقيه تنوين أو غيره نحو مصفى ومسمى الخ.

فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن [هناك]⁽²⁾ انتهى⁽³⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 2025/أ.

(2) [في د [هنا]].

(3) للتيسير في القراءات السبع ص: 53.

فقطع بالإمالة وفاقاً للأهوازي وأبي العز⁽¹⁾، ولقول أبي العلاء، فأما في الوقف فيعود كل واحد منهم إلى أصله في الإمالة والتفخيم وهو الأشهر وبه قرأت. قال السخاوي: وقد فتح قوم ذلك كله⁽²⁾.

ونذكر مكّي وجه الإمالة، والوجه الفارق، ورجح الإمالة، وبه قرأ على أبي الطيب بن غلبون⁽³⁾.

ورجح ابن شريح فتح النصب لورش⁽⁴⁾.

ورجح الشاطبي الفارق⁽⁵⁾.

إقال ابن الجزري: وبالإمالة قرأنا على عامة شيوخنا ولم أعلم أخذ علي بسواه وهو القياس الصحيح، وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً في الوقف عن من أمال أو قرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي حيث قال: وقد فخموا التتوين، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله⁽⁶⁾.

قلت: ولم أعلم أحداً من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعى إليه القياس لا الرواية⁽⁷⁾.

(1) أبو العز القلانسي محمد بن الحسين الواسطي شيخ العراق ومقرئ القراء توفي سنة 521 هـ - غاية النهاية 128/2 رقم ت 2958.

(2) جمال القراء للسخاوي ج 498/2 وما بعدها.

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحجمها 201/1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

(5) إبراز المعاني في شرح حرز الأمان لأبي شامة ص: 258-259.

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 79/2 - 80.

(7) [ما بين [...] من أ، ج.]

وخرج بالمقصور نحو وهامتا وهمسا⁽¹⁾، وذكرنا⁽²⁾، وعذرا⁽³⁾، بالفتح لا غير، وبالمنون نحو الدنيا⁽⁴⁾، والذكرى، فالإمالة فقط.

- فالمرفوع نحو لا ريب فيه هدى⁽⁵⁾ لأنه مبتدأ، وفيه خبر أو خبر مبتدأ محذوف أي هو هدى.

وقيل: منصوب على الحال مبالغة لكونه مصدرا، وصاحبها اسم الإشارة أو الكتاب والعامل فيه معنى الإشارة.

ومثال المرفوع أيضا يوم لا يغني مولى⁽⁶⁾، وأجل مسمى⁽⁷⁾.

- والمجرور نحو إلى أجل مسمى، وعن مولى، ومن غسل مصفى⁽⁸⁾، وفي قرى محصنة⁽⁹⁾.

- والمنصوب نحو من مقام إبراهيم مصلى⁽¹⁰⁾، أو كانوا غزى جمع غاز، وهو خبر كان، وعلامة نصبه فتحه مقدرة في الألف المحذوفة. إذا قيل: الموجود ألف التنوين أو كالصحيح.

(1) الآية (108) من سورة طه.

(2) الآية (200) البقرة.

(3) الآية (76) من سورة الكهف.

(4) الآية (86) من سورة البقرة.

(5) الآية (2) من سورة البقرة.

(6) الآية (41) من سورة الدخان.

(7) الآية (282) من سورة البقرة.

(8) الآية (15) من سورة محمد.

(9) الآية (14) من سورة الحشر.

(10) الآية (125) من سورة البقرة.

ومن قال: لام الكلمة هي الموجودة، فالفتحة مقدرة في الموجودة، وأن يحشر الناس ضحى⁽¹⁾، وهو منصوب على الظرف، وسمعنا فتى⁽²⁾.

فائدة: ليس القصد من ذكر هذه الأوجه تعمد الوقف عليها بل تعريف الوقف، كيف يقف إلى أن يقصد التعليم.

الجعبري: ولهذا يقل نقله أداء، فاستحب [التوقيف]⁽³⁾ للتعريف.

وتوجيه الأوجه مرتب على اختلاف النحاة.

فمذهب⁽⁴⁾ المبرد وأكثر الكوفيين أنها الأصلية في الأحوال الثلاث عادت لزوال التنوين، وبه قال السيرافي وعليه بنا الممیل المطلق.

ومذهب المازني⁽⁵⁾ أنها المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث وعليه بنا الفاتح المطلق.

ومذهب سيبويه كالصحيح انتهى.

باختصار وإلى هذه الأقوال أشار بعضهم:

لكن في المقصور هل هي بدل أو أصل أو في النصب هذا المنتخل

(1) الآية (89) من سورة طه.

(2) الآية (60) من سورة الأنبياء.

(3) [في هـ] [الترقيق].

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55/1.

(5) بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني النحوي المشهور، أخذ عن أبي عمرو الجرمي وعنه محمد بن يزيد المبرد توفي سنة 249هـ بالبصرة - ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء 179/1 رقم الترجمة 832.

وقال بعض أشياخنا:

والوقف في المقصور كالصحيح إذا تنون على الصحيح
قال في الدر النثير: ليس في القرآن اسم منصوب منون وآخره ألف
منقلبة عن ياء بعد راء إلا قرى ظاهرة خاصة انتهى⁽¹⁾.

وهذه الأسماء حذفت بعد قلبها عن ياء أو واو على القياس فيها لالتقاء
الساكنين.

وجملة الوارد منها في القرآن خمس عشرة كلمة جمعها بعض أشياخنا
في بيت وربع آخر فقال:

مصلى أدى غزى عمى مفترى هدى مسمى قرى فتوى فتى وضى سدى
مصطفى سوى مولى فذي القصر عمها سواها صحيح اللام إعرابه بذا
قال في الاقتصاد: وقد اختلف الحذاق من القراء والنحويين في الوقف
على المنون المنسوب.

فقال بعضهم: بالفتح، لأن ألف النصب هي الموقوف عليها والألف
الأصلية هي المحذوفة لكونها أولا، وهذا مذهب بعض [البصريين]⁽²⁾.

وقال آخرون: بل بالوقف على ذلك بالأمانة زعموا أن المحذوفة هي
ألف النصب والموقوف عليها هي ألف الأصل، وهذا قول الكوفيين وأكثر
البصريين، [وهو]⁽³⁾ مذهب القراء وبه أخذ لموافقة لخط المصحف إذ كان ذلك
مرسوما فيه بالياء، ولأن الجميع نقل عن العرب أنها تميل رأيت فتى في

(1) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير باب المفتوح والممال مخطوطة الخزانة
الحسنية.

(2) [في ب [المصريين]].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

الوقف، فلو كانت الألف الثانية هي ألف النصب لم تكتب ياء بإجماع كما لم يكتبوا ذكراً، سترأ وشبهه.

من ألفات النصب بالياء، ولم تملها العرب إذ غير جائز إمالتها، فأما ما كان من ذلك في موضع رفع أو خفض فلا خلاف بين الجميع في أن الوقف على الألف الأصلية لا غير، فلا بد من الإمالة (110/أ) في مذهب من رآها على كل حال انتهى⁽¹⁾.

والأصل مسمى، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الألف والتتوين، فحذفت وبقيت الفتحة تدل عليها، ولم يحذف التتوين لدلالته على التمكن.

واعلم أن الداني ذكر في التيسير والتلخيص والموجز الرءاءات واللامات لورش الإمالة في الوقف في الحالات الثلاث خاصة.

وذكر في الإبانة والموضح وجامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان: الإمالة خاصة في [الوقف]⁽²⁾ والمرفوع والمخفض والخلاف في المنصوب.

قال في الإبانة: وهذا المذهب أوجه في اللغة وأوضح في القياس، وعليه الحدائق من أهل العربية يعني الوقف على المنصوب بالإمالة.

قال: وذلك من قبل أن هذه الكلمة مرسومة في مصاحف المسلمين بالياء، وأن العرب سمع منها الإمالة في الوقف في قولك: رأيت فتى وشبهه⁽³⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 212/أ.

(2) [ما بين [...] من أ، د.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

قال في جامع البيان: والعمل عند القراء وأهل الأداء على الإمامة وبه أقول لورود النص والقياس.

وروى داوود عن ورش عن نافع قرأ ظاهرة مفتوحة في القراءة مكسورة في الوقف، وكذلك قرأ محصنة وسحر مفترى ولم يات به عن ورش نصا غيره⁽¹⁾.

قال في الإبانة: وإلى الوقف بالإمالة اليسيرة على قرأ في مذهب ورش أذهب وإياه اختار لأن داوود بن أبي طيبة جاء بالنص عن ورش⁽²⁾.

قال مكى في الكشف: والذي قرأنا به هو الإمامة في الوقف في ذلك كله على حكم الوقف على الألف الأصلية وحذف ألف التثوين⁽³⁾.

وذكر الحصري في قصيدته الوقف بالفتح مطلقا وأختار الفتح في المنصوب والإمالة في المرفوع والمجرور فقال:

وإن نوتت راء كقولك في قرأ محصنة ناهيك من سورة الحشر
فتفخيمها في موضع النصب رأينا وترقيقها في موضع الرفع والجر
وقد ذكر التفخيم في الكل والذي بدأت به المختار في نحونا البصري⁽⁴⁾

لما كان إذا وقف بالفتح فحمت الراء، وإذا وقف بالإمالة رقت عبر بهما وتبعه الشاطبي في العبارة.

وذكر ابن الطفيل والمرجي وابن وهب الله في شرحات الحصرية وابن القصاب في تقريب المنافع الفتح مطلقا والإمالة مطلقا.

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

(3) الكشف عن وجوه القراءات عليها وحججها 201/1.

(4) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري الأبيات 135 و136 و137.

والمختار في المنصوب الفتح، وفي غيره بين بين⁽¹⁾.

قال ابن أجروم:

ومثل المولى فافتحا أو قللا وقفا وعند النصب فتح فضلا⁽²⁾

تنبيه: اتفق على تسليم الأقوال الثلاثة ونصوصها موجودة للمتقدمين، فكل [ما اختار]⁽³⁾، واختلف في أخذها من النظم.

قال المجرد: قال بعض الشراح: وهذه الأوجه الثلاثة كلها مأخوذة من الرجز، فقوله: فإن يك الساكن تنوينا، إشارة إلى الوجه الأول، وهو الفتح مطلقا.

قال: وجواب الشرط محذوف يدل عليه بالفتح [فيه]⁽⁴⁾، والتقدير فإن يك الخ فبالفتح قف، وفيما كان منصوبا فبالفتح [قف]⁽⁵⁾، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني.

وقوله: وفيما كان منصوبا، إشارة إلى القول بالانفارقة.

قوله: وجاء إمالة الكل له أداء إشارة إلى الإمالة مطلقا.

قلت: والشارح لم يفهم من كلام المصنف إلا وجهين خاصة وهما: الانفارقة والإمالة مطلقا.

(1) شرح الدرر اللوامع للمتوري باب المفتوح والممال الورقة 212 وما بعدها.

(2) لم أقف عند هذا البيت لابن أجروم.

(3) [في د مختار].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ، وفيها [قف].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وقال: وكان حقه أن يقول: وجاء إمالة الكل وفتح الكل لأن المرفوع والمخفوض يجوز فتحهما كالمنصوب، وكلا الاحتمالين حسن متجه في البيت إلا أن الأول أقوى وأحسن لاستيعابه الأوجه الثلاثة المذكورة في ذلك، ونصارى ما فيه حذف جواب الشرط، وهو جائز كثير في الاختيار، فكيف في الاضطرار، ومن حذفه اختياراً قوله تعالى: فإن استطعت أن تبغى نفقا في الأرض أو سلما في السماء الآية⁽¹⁾.

المعنى فافعل بحذف فافعل هو جواب الشرط انتهى⁽²⁾.

[قلت:]⁽³⁾ وما فهم الخراز هو الذي فهم أجانا والمطماطي [والمراد بالبعض في كلام المجراد هو الوارثيني]⁽⁴⁾.
قوله: وفيما كان منصوبا إلى آخره.

المنتوري: وفي ضمن كلامه أنك تقف على المرفوع والمخفوض بالإمالة، وقدمه الناظم لكثرة الآخذين به من أهل الأداء.

[قلت: وقول الشارح كان من حقه أن يقول: الخ، قد يجاب عنه بما ذكره.

المنتوري (110/ب): من أن الفتح تركه لقلة الآخذين به فتأمله والله أعلم⁽⁵⁾.

(1) الآية (35) من سورة الأنعام.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة 127/أ، والورقة 127/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجحي.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

قوله: وجاء إمامة الكل الخ.

المنتوري: وهذا الوجه هو المشهور المعمول به⁽¹⁾.

قال في الإقناع: وبالإمامة أخذ معظم أهل الأداء وهو الوجه الذي لا يصح غيره⁽²⁾، وإلى ما ذكره في الإقناع.

ذهب القيجاطي: وبذلك قرأت عليه وعلى غيره ن شيوخي وبذلك أخذ.

وذكره أبو الطيب بن غلبون في كتاب الإمامة، وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في الموجز، والأهوازي في الإيضاح، وابن مطرف في البديع، وابن ألباذش في النجعة، وابن الطفيل في الغنيمة، وابن معاذ في لؤلؤة القراء، وابن عتيق في الموجز، وأبو الأصبغ في مختصره وكذا القرطبي وابنه أبو بكر في أرجوزته وابن رشيق في المرات انتهى⁽³⁾.

وقال الأستاذ أجانا: والإمامة كانت قراءتي على مولاي أبي عبد الله للمالقي قدس الله روحه⁽⁴⁾.

ابن الجزري: الصحيح الإمامة⁽⁵⁾.

وقال في التحفة:

والشائع المشهور في التنزيل إمامة الكل بلا تفصيل
رعيًا لخط المصحف الكريم قف معلنا بالسائر العميم⁽⁶⁾
قلت: والإمامة مطلقا الأخذ عندنا بفاس.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/أ.

(2) الإقناع لابن الباذش.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) للنشر في القراءات العشر ج/215.

(6) للتحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيهتان 913 و914 الورقة 47/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

الساکن: اسم ینک، وتتوینا: خبرها، وما کان منصوبا معطوف علی
تتوینا.

والمعنی فإن ینک الساکن تتوینا ولا منصوب، والواو عطفت مفردا علی
مفرد، وفيما: متعلق بیک، وعلی فهم الخراز وعلی التأویل المتقدم، الواو
عطفت جملة علی جملة، وفيما: متعلق بقفی.

والمعنی بأن ینک الساکن تتوینا فبالفتح قف، وقف أيضا فی ما کان
منصوبا بالفتح فقولہ: فیما کان الخ، فاصل بین العاطف ومعطوفه وهو قفی،
قرئ: محکی مضاف، وجاء: فعل ماض والألف للإطلاق، إمالة فاعل، له:
متعلق بجاء، والهاء لورش، أداء: مصدر فی موضع الحال والعامل فیہ جاء
والألف فی أداء بدل من التتوین.

وشرح المرسی علی مثل، ووافقه أجانا، قال: ومثل: نعت لمنصوب.

وشرح الخراز والوارثینی علی نحوه ووافقهم المجاصی.

وقال الإمام القیسی فی الأجوبة المحققة:

أیا سائلا مهما رسمت أدى هوى
مصلی فتی غزی مسمى مفتري
ضحی ثم مولى رفعه مع جره
مصفى سوى متوى عمى مع سدى ترى
بیا فارسمنها كلها مثل ما أتت
لدى المصحف المحفوظ من دون ما امترا
وقد جاء تعسا عن عطا بيائه
كذا نجل عمران حكاه ولم يرى
لباقهم حاشى الثبوت ورسمه
وذا الحذف قل للساکنین دع الکرام

ولا ألف حمراء من فوق ياءها
كأمة وسدا ثم صفا مكررا
إذا ما أردت الخوض في العلم عازما
فعند الصباح يحمد القوم للسرا
وفي ضبط ذى الأسماء يا صاح أوجه
وأحسنها قل فتحتان لدى الورى
[على] (١) الياء وباقيها ضعيف وفاسد
وعن ضبطه الداني ذو الضبط حذرا
بحكمه والمقرعون إذا تلوا
يميلون عند [النطق] (٢) واحتج من قرا
بها حذف ما قدر زيد أولى ورسمه
رأيت فتى للعرب ما ضل من درا
وحذفهم التتوين للنصب شاهد
لمنقلب عن ياء لدى الكل فاتصرا
إمام النحاة ثم كوف تمذهبوا
بهذا كذا مك ودان قد أخبرا
كما قد مضى جافى تواليف شيخنا
كقاتونه والزهر أيضا مقرررا
ومن لم يعتل يا صاح فافهمن
بأشياء منها الساكنين وما جرا
دليلا على صرف الكلام مميّزا
بالإثبات أولى فاحفظ النظم واحضرا
وأيضا من التعليل قالوا دليلا

(١) [في أ] [عن].

(٢) [في ج] [الوقف].

عليكم ألسنتكم ما يباجسى مسطرا (111/أ)
 حذفتم [مع] (1) التنوين لاشك ينبغي
 كذاك مع ما عوضت منه فاشعرا
 بهذا يقول المازني وثالث
 إلى الفارسي يعزى يفسرق سمارا
 فما كان منصوبا تلاه بفتح
 وفي الباقي عكسه جا مقرر
 ولا بد من تفصيلها لمعيلها
 ليزداد راع [العلم] (2) علما مبصرا
 قد اتفقوا يا صاح إن كان مبدلا
 على فتحه من دون خلف تقرر
 وفي عكس هذا للكسائي وحمزة
 أمل مطلقا من دون [ريب] (3) ولا مرا
 أتت في رعوس الآي أو غيرها سوى
 وفصل لورش ذي الذكاء لتفخرا
 تلا ورشهم ما بين بين نعم متى
 أتت مطلقا فيها بهذا الحكم خبرا
 وفي غيرها الحكم الشهير كمثل ما
 أتى في ذوات الياء حكما محررا
 ولكن مصلى جا بتفخيم جلهم
 وتعليهم بالصاد قد فاح عنبرا
 وأما ضحى في وقفهم والقياس يقتضي الفتح في
 الأعراف فاعلم لتذكرا

(1) [في ج [من].]

(2) [في أ، د [الذكر].]

(3) [في د [مين].]

لورش من أجل الواو في غير آية
وما بين بين يوجب الرسم فأنصرا
وذا الرء بلا خلف أمال [جميعه]⁽¹⁾
كذا ابن العلاء فصل وتدبرا
فما كان فيه الرء كان كحمزة
وفي غيره بين له الحكم وانظرا
كورش رءوس الآي والرء تقدمت
وما عدا هذا فبالفكر ففكرا
ولابن العلاء في الوقف تترا فاضجعن
إذا قلت بالإلحاق وافتحه مصدرا
وعند الإمام الشاطبي كمفتري
وقد مر تعليل الجميع ففكرا
بلانون اسم جلهم قال بعضهم:
كتعري وقال البعض بالياء سطرأ
ومن قال بالفعل المضارع [مغرب]⁽²⁾
كذلك أيضا صاحب الياء وانكرا
جمعت لكم كلما تسمى لدى النحاة
مقصورة إعرابها جاء مقدرأ
وتسمية الأشياء مقصوره فلم
يريدوا بها عن صرفها هاك ها ترى
ولكن عن الإعراب قالوا بضممة
وفتح وكسر هكذا جاء مسطرأ
وقد قيل: مقصورا عن الهمز قاله

(1) [في ج [جميعهم].]

(2) [في د [مغرب].]

امام وذاك الصيمري وانكرا
فهاكم [عن] (1) [التسليم] (2) والعفو منكم
قصيدا من المكفوف ليس محبرا
ولست عروضا ولا بمولف
وعلم اللسان لست فيه مصدرا
ولكن رجوت في غد قرب سادتي
مولفهم فقها ونحووا مفسرا
وأبياتها خمسون بيتا تفيد من
وعاها وأولى بالإفادة من درا
أيا ذا الجلال بالنبوي محمد
وأصحابه الأخيار فاغفر لمن قرا
قصيدتنا والمسلمين جميعهم
وق الناظم القيسي يارب انورا
وسميتها العذراء من دون توأم
عسى الله يفشيها لدى البدو والقرى
أيا رب فافصح عن ذنوب جنيتها
لقد أثقلت مولاي من عبدك القرى
وصل إليه ربنا وولينا
على من أتى حقا بشيرا ومنذرا
وذلك النبوي الهاشمي محمد
إلى الاسود المبعوث فاعلم واحمرا (3)

(1) [في أ [على].]

(2) [في د [تسليم].]

(3) الأجوبة المحققة للقيسي فصل في المفتوح والممال مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمروضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

القول في الترقيق للراءات

ثم قال رحمه الله:

(166) القول في الترقيق للراءات محركات ومسكنات

أتى به بعد الإمالة للمناسبة التي بينهما وهي أن ترقيق الراء ضرب من الإمالة ولذلك عبر بها عنه إلا أنهما إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد، قاله: المجراد تابعا لصاحب اللئالي⁽¹⁾.

وقال في كنز(111/ب) المعاني: وذكر هذا الباب بعد الإمالة لاشتراكهما في السبب والمانع لا أنه يرادف الصغرى خلافا لمكي وتابعيه لاختلاف حقيقتهما لأن الإمالة جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة، والترقيق انحاف الحرف عن صوته ولو اتخذ لما افترق ويمكن أن يلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة، ولا دليل لمن تمسك بعبارات المصنفين لثبوت التجوز فيها⁽²⁾.
وقول الداني: كان يميل أو يرقق فتحة الراء [يفهم]⁽³⁾ منه أنه لا يمكن ترقيق المضمومة والمكسورة والساكنة.

فائدة: قال في الإتيان: الحروف المستعملة كلها مرققة لا يجوز تفخيمها إلا اللام من اسم الله بعد فتحة أو ضمة إجماعا أو بعض حروف الإطباق في رواية ولا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقا والساكنة في بعض الأحوال والحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى منها شيء في حال من الأحوال⁽⁴⁾.

(1) يقصد رحمه الله اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري، باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(3) [في ب لا يفهم].

(4) الإتيان في علوم القرآن 100/1.

قال في الكنز: والحروف بالنسبة إلى الترقيق والتفخيم أربعة أقسام:

- قسم مفخم وهو حروف الإطباق، الضاد والطاء والظاء والصاد.

قال مكّي: والغين والقاف والخاء المفتوحات والقاف المضمومة ومرقق، وهو بقية الحروف إلا حرفين.

وما أصله التفخيم، وقد رقق باتفاق واختلاف وهو الراء.

وما أصله الترقيق، وقد فخم كذلك وهو اللام.

وهذا معنى قولنا في تحقيق التعليم:

والإطباق فخم باتفاق وغيرها فرقق وذا أصل اللام بل ذاك أصل را

ثم قال [الجعبري]⁽¹⁾ في باب المخارج: تدبيل الحروف المفخمة مطلقا بالاتفاق أربعة، الإطباق والتفخيم تسمين الحرف ومرفقة كذلك ثلاثة وعشرون ماعدا الأربعة والمنحرفين.

والترقيق إنحاف الحرف، وأصل اللام الترقيق، والراء التفخيم وقد [خرج]⁽²⁾ عنه اتفاقا واختلافا انتهى⁽³⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ و ب.]

(2) [في أ [جرى].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري، باب الراءات الورقة 1/150.

وقال المنتوري: حروف الاستعلاء السبعة مفخمة على كل حال ساكنة ومتحركة، ممالاة الحركة أو غير [ممالتها]⁽¹⁾ مكسورا ما قبلها أو غير مكسور، وإخراجها عن هذه الصفة لحن لا يجوز انتهى⁽²⁾.

قال ابن الجزري في تفسيره: والحروف على ثلاثة أقسام:

مفخم في كل حال وهي حروف الاستعلاء السبعة.

ومفخم تارة ومرقق أخرى، وهي اللام والراء والألف.

فأما الراء فأصلها التفخيم وترقق للكسر والياء.

وأما اللام فأصلها الترقيق، وتفخم لحروف الإطباق.

وأما الألف فهي تابعة في التفخيم والترقيق لما قبلها.

والمرقق على كل حال سائر الحروف انتهى⁽³⁾.

قال ابن الجزري:

فرقق مستفلا من أحرف	وحاندر تفخيم لفظ الألف
وهمزة الحمد أعوذ اهدنا	الله ثم لام الله لنا
وليتلطف وعلى الله ولا الض	والميم من مخمصة ومن مرض
وباء برق باطل [بهم] بذى	واحرص على التشديد والجهر الذي
فيها وفي الجيم كجب الصبر	ربوة اجتثت وحج الفجر الخ ⁽⁴⁾

(1) [في باب [حالتها]].

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/ب.

(3) النشر في القراءات العشر ج 1/215.

(4) [في ب [فهم]].

(5) الفوائد المفهمة وشرح الجزرية المقدمة للشيخ علي يالوشا ص 22، 23 تونس.

وباب الرءاء مما غلط فيه كثير من الأساتيز والأئمة ولم يحيطوا بها، وأحسنها ما في التيسير، ثم تبعه صاحب الحرز ثم الناظم، وكان الناس بفاس يقرأون حرف نافع من الحصرية قبل قدوم الناظم [إليها]⁽¹⁾، وقبل قدوم تأليفه حتى إلى باب الرءاء فيقرأونها من الحرز.

قال الحصري:

وفي الرءاء أصل بعد ذلك غامض تدق معانيها عن الكهل والغر⁽²⁾
وأصل الرءاء التفخيم والترقيق فرع فيها.

قال مكي في الكشف: والدليل على أن أصلها التغليظ أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز وليس كل راء فيها الترقيق⁽³⁾.

المجراد: الترقيق لغة التحقير والتضعيف والتفخيم ضده، وهو التعظيم [والتغليظ]⁽⁴⁾، والترقيق إصلاحاً: أن ينحاً بالراء نحو أسفل اللسان كالكسرة، والتفخيم: أن ينحاً بها نحو الحنك كالحرف المستعلى، والغرض بالترقيق اعتدال اللفظ ومناسبته وجريه على طريقة واحدة.

فإن قلت: بوب (أ/112) للترقيق ثم ذكر التفخيم.

قلت في كلام حذف [المعطوف]⁽⁵⁾ انتهى⁽⁶⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) المنظومة الحصرية لابي الحسن البيت رقم 145 الورقة 619 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) الكشف عن وجوه القراءات علها وحجها لمكي بن أبي طالب 209/1.

(4) [في ب [والتفخيم].]

(5) [في ج [المعطوفات].]

(6) نقل المنصف عن المجراد باختصار وتصرف - إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 128/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراحي.

قلت: و[قد]⁽¹⁾ يجاب [عنه]⁽²⁾ بأنه [إنما]⁽³⁾ بوب للترقيق الذي هو مقصود وخارج عن الأصل، وما ذكر من التّفخيم فبحسب التّبعية، ولا يحتاج إلى حذف [أصلاً والله أعلم]⁽⁴⁾.

القول في الترقيق للراءات

في الترقيق: متعلق بالقول، للراءات: متعلق بالترقيق، محركات: حال الراءات، والعامل فيه الترقيق، ومسكنات: معطوف.
وقال سيدي قاسم بن إبراهيم⁽⁵⁾: للراء اللام زائدة والراءات مفعول بالمصدر.

الجعبري: عقد الناظم بأبين لما خرج من الحروف عن أصله مطلقاً، وبدأ بالراء لكثرة شعبها، فقدم محل الخلاف على الوفاق لأنه المقصود انتهى⁽⁶⁾.
[و الناظم تابع للشاطبي]⁽⁷⁾.

ثم قال رحمه:

(167) ورقق ورش فتح كل راء	وضعها بعد سكون ياء
(168) نحو خبيرا وبصيرا والبصير	ومستطيرا وبشيرا والبشير

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [ما بين [...] من أ، ج.]

(5) قاسم بن إبراهيم الدكالي من شيوخ المنصف رحمه الله تقدمت ترجمته في ص: 50.

(6) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ.]

(169) والسير والطير في حيرانا خلف له حملا على عمران
(170) وبعد كسر لازم كناظره ومنذر وساحر وبأسره

أي رقق ورش وحده كل راء مفتوحة أو مضمومة متوسطة وصلا ووقفا، أو متطرفة وصلا إذا كان قبلها ياء ساكنة متصلة مدية أو لينة ليست في إعلان فعلى ولو مبدلة وزائدة، وعارضه السكون أو كسرة لازمة متصلة مباشرة ولو على مستعل أو مفصول بساكن مستعل أو خاء ولو [مظهرا]⁽¹⁾ ان لم يعادله التتوين أو كانت ممالة أو في شر وإن لم يتلها حرف استعلاء متصل مباشر أو مفصول بألف أو أخرى غير مقصورة في كل فعل اسم عربي محقق.

فقوله: ياء ساكنة أخرج نحو الخيرة ومتصلة أخرج نحو: في ريب، مقنعي رعوسهم⁽²⁾ ومدية ولينة تنويع ولو مبدلة ليندرج نحو: ميراث لأنها عن واو وزائدة [ليندرج]⁽³⁾ نحو: المصير، وعارضة السكون ليندرج نحو فالمغيرات⁽⁴⁾ لأنها منقولة الحركة.

وقوله: وكسرة لازمة أخرج نحو بربهم ومتصلة نحو أبوك، أمرا⁽⁵⁾ ومباشرة احترز من المفصولة إذ فيها تفصيل.

وقوله: ولو على مستعل أدخل نحو ناظره⁽⁶⁾، ويأتي شرح الباقي.

المنتوري: أخبر أن ورشا يميل فتحة الراء وضمتها بين اللفظيين إذا وقعت بعد ياء ساكنة، وعبر بالترقيق عن الإمالة بين بين.

(1) [في ج] [مظهرة].

(2) الآية (23) من سورة البقرة، والآية (43) من سورة إبراهيم.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(4) الآية (3) من سورة العاديات.

(5) الآية (1) من سورة الطلاق.

(6) الآية (23) من سورة القيامة.

قال في التمهيد: اعلم أن ورشا في غير رواية الأصبهاني عن أصحابه عنه كان يرقق فتح الرء المفتوحة سواء توسطت أو تطرفت إذا كان قبلها كسرة من نفس الكلمة التي هي فيها أو ياء ساكنة يقربها بالترقيق منهما.

قال القيجاطي: قال مكي: والترقيق ضرب من الإمالة إلا أنها إمالة ضعيفة يسميها القراء بين اللفظيين.

المنتوري: وقال مكي في الكشف: واعلم أن الترقيق في الرءات إمالة نحو الكسرة لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد، لأن الإمالة القوية ما كانت في حرفين، وأقوى منها ما كانت في ثلاثة أحرف أو في أربعة⁽¹⁾.

وقال ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب: والترقيق في الرء إمالة إلا أنها أضعف من الإمالة [لأن الإمالة في الرء إمالة في حرف واحد، وفي الألف يتبعها ما قبلها من الإمالة]⁽²⁾.

وقال ابن مهلب في التبيين: واعلم أن الترقيق في الرء إمالة نحو الكسر لكنها إمالة ضعيفة لكونها في حرف واحد وهي التي يقول القراء فيها بين اللفظيين. وذكر الطبري في الجامع: أن ترقيق الرء المفتوحة بعد الكسرة هو ضرب من الإمالة.

قال ابن أجروم: و الإمالة غير المحضة هي المعبر عنها بين بين أو التقليل أو الترقيق⁽³⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) المصدر نفسه.

المنتوري: لو قال الناظم:

قل فتح كل راء كان أولى انتهى⁽¹⁾

قلت: وهذا الخلاف ما عند الجعبري [وغيره]⁽²⁾ كما تقدم من كلامه وكلام غيره كابن أجيروم والمالقي وغيرهم، فلا اعتراض على الناظم، كيف وهو صريح عبارة الداني [اللهم إذا قيل أن معنى]⁽³⁾.

وقوله: كان أولى [لعله في اتباع]⁽⁴⁾ تعبيرهم، إلا أن هناك فرق بينهما، وأما التقليل والترقيق فهما سياتي عنده [على أن من تقدم لم يلزم التعبير بالتقليل فانظره والله اعلم]⁽⁵⁾.

[ولفظ المالقي في شرح التيسير]⁽⁶⁾ واعلم أنه يستعمل في هذا الباب تفخيم الراء وفتحها وتغليظها بمعنى واحد، ويستعمل أيضا ترقيقها وإمالتها وبين اللفظين بمعنى واحد، لكن هذا فيما كان (112/أ) من الراءات متحركا بالفتح، فأما الراء المكسورة فلا يستعمل فيها إلا لفظ الترقيق خاصة، وكذلك الراء المضمومة التي يرققها ورش ينبغي أن يعبر عنها بلفظ الترقيق [دون لفظ الإمالة]⁽⁷⁾ انتهى⁽⁸⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/ب.

(2) [ما بين [...] من أ، ب، ج.]

(3) [ما بين [...] من أ، ب، ج.]

(4) [في أ، ب، ج [من أجل ابتغاء].]

(5) [ما بين لا يوجد في ج، هـ.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(8) الدرر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي باب ترقيق الراءات.

[واعلم أنه ربما قد يتعارض كلام المصنف حيث قال في الترجمة القول في الترقيق للراءات.

وقال في الأبيات بعد:

**** رقق ورش فتح كل راء ****⁽¹⁾

فإن ما في الترجمة يقتضي رجوع الحكم إلى الحرف، وما بعدهما يقتضي رجوعه للحركة، والحقيقة ما في الترجمة وما بعدها مجاز.

اللهم إلا أن يقال أن الناظم رحمه الله تفصح في تعبيره، فتارة [عبر]⁽²⁾ بالحقيقة وتارة بالمجاز فافهمه والله أعلم.

واعلم أن الياء الساكنة على ضربين.

إما أن يكون ما قبلها مكسورا أو مفتوحا، فمثال الأول بصيرا ونحوه، والثاني السير ونحوه.

ومثال الضم وإليه المصير⁽³⁾ في البقرة، ولما أن جاء البشير وسكنها للوقف.

ومثال المضمومة بعد الفتح خير لكم⁽⁴⁾ واكتفى بتمثيل الفتحة عنها.

قال في التيسير: اعلم أن ورشا يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين إذا وليها من قبلها كسرة لازمة أو ساكن قبله كسرة أو ياء ساكنة الخ.

(1) [في: أ، هـ] فائدة: تعارض قول الناظم في الترقيق للراءات مع قوله: رقق ورش فتح[.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ].

(3) الآية (18) من سورة المائدة.

(4) الآية 280 من سورة البقرة.

أما ما وليت الرء الياء سواء انفتح ما قبلها أو انكسر وذلك نحو
الخيرات وخيرا وخبيرا وبصيرا⁽¹⁾.

ونحوه في جامع البيان والاقتصاد والتعريف وإيجاز البيان والتلخيص
وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والموضح والإبانة وكتاب الرءات
واللامات لورش.

وذكر في جامع البيان بإسناده إلى عبد الصمد عن ورش عن نافع
المحراب والخيرات وإخراج كراما وإجراما⁽²⁾ الخ لا فغر ولا بطح.

قال الداني وهذا يدل على اطراد مذهبه في إمالة فتحة الرء يسيرا مع
الكسرة والياء في جميع القرآن.

قال القيجاطي: وهذا نص صريح لا يقبل التأويل في أن ورشا يميل فتحة
الرء بين بين إذا تقدمتها ياء ساكنة في كلمتها أو كسرة لازمة⁽³⁾.

المنتوري: قال الجوهرى في الصحاح: فغر فاه أي فتحه، وبطحه أي
ألقاه على وجهه، والبطح عند القراء يطلق على الإمالة المحضة.

فقوله: لا فغر ولا بطح، أي لا فتح ولا إمالة محضة فيكون بين
اللفظين.

قال في التيسير: وحكم الرء المضمومة مع الكسرة والياء، حكم
المفتوحة سواء نحو قدير وخير وذكر وشبهه.

(1) التيسير في القراءات السبع ص: 55.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/أ.

(3) المصدر نفسه الورقة 205/أ.

ونحوه في الاقتصاد وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب
الراءات واللامات لورش.

قال في الموضح: والمضمومة كالمفتوحة.

ومثله في جامع البيان⁽¹⁾.

قال القيجاطي: واعتقاد كثير من الناس أن ترقيق الراءات في مذهب
ورش خارج عن باب الإمالة، وحملهم على ذلك تعبير كثير من الأئمة بالترقيق
عن الإمالة، [والترقيق يعبر عنه بالإمالة]⁽²⁾، ولا يعبر بالإمالة عن الترقيق
الذي لا تصحبه إمالة، وإنما عبر الأئمة في باب الراءات بالترقيق عن الإمالة
لوجوب الترقيق مع الإمالة، فعبروا باللازم عن الملزوم مع أن قصد ورش
بالإمالة في ذلك الباب أن يتوصل إلى ترقيق لفظ الراء، ولم يكن ليصل إلى
ذلك من غير إمالة ولذلك أيضا أزال من ذوات الياء ما قبل الألف فيه راء ولم
يختلف عنه في ذلك بخلاف غيره من ذوات الياء، فأكثر القراء على التفخيم
في ذلك.

قوله: وفي حيران الخ هذه [مخصصة]⁽³⁾ من أصل الياء أي لورش في
حيران له أصحابه بالأنعام وجهان: الترقيق وبه قطع في التيسير، والتفخيم
من الزيادات وبه قطع الحصري في قوله:

** وحكمه في حيران تفخيمه **

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/أ من نسخة الخزنة

الحسنية رقم 1096/م.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في أ] [مخصصة].

قال الداني: وزادني ابن خاقان في مستثنيات ورش إخلاص الفتح في حيران.

ونص عليه بعض أصحاب ابن هلال وقرأته على غيره بالترقيق وهو القياس، وذكرهما أيضا مكي ولفظه في التيسير وأما ما وليت الرأ فيه الياء، وسواء انفتح ما قبلها أو انكسر نحو حيران وخبيرا الخ.

فقال في الدر النثير: ذكر الشيخ والإمام عن ورش التغليظ والترقيق انتهى⁽¹⁾.

[لورشهم حيران بالترقيق في الوصل والوقف على التحقيق]⁽²⁾
أي فترقيقها هو القياس والفتح حملا على عمران.

قال في الاقتصاد: وأخذ علي ابن خاقان حيران في الانعام بإخلاص الفتح، وأخذ ذلك على غيره بإمالة يسيرة.

وقال في [التمهيد]⁽³⁾ وإرشاد المتمسكين: أخذ علي ابن خاقان بالفتح ورأيت بعض أصحاب ابن هلال نص عليه في كتابه بذلك، ونحوه في الموضح.

قال في إيجاز البيان: وقد زاد ابن خاقان في الاستثناء إخلاص فتح حيران، وبالإمالة قرأت على غيره وهو القياس على أن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى ما رواه ابن خاقان، وقد رأيت [بعض]⁽⁴⁾ أصحاب ابن هلال، قد نص عليه سمعه منه بالفتح.

وقال في التلخيص: وزادني ابن خاقان في الاستثناء (113/أ).

(1) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي.

(2) [ما بين [...] من ج.]

(3) [في أ، ب [التيسير].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

إخلاص فتح حيران وكذلك رواه عامة أصحاب ابن هلال عنه أداء،
وورد فيه النص عن جماعة من متقدمي المصريين، والقياس الإمامة.

وقال في جامع البيان: فأقرأني ابن خاقان بإخلاص الفتح لامتناعه من
الصرف بكون مؤنثه حيرى⁽¹⁾.

وكذا نص عليه النحاس في كتابه، ورواه عامة أصحاب ابن هلال،
وأقرأني غيره بإمالة الرء قياساً على نظائره.

وقال في الإبانة: وزاد النحاس عن أبي يعقوب عن ورش في الاستثناء
إخلاص فتح حيران، وأصحاب النحاس والأنماطي وابن هلال يروون ذلك عنه
منصوصاً.

المنتوري: وعلى الإمامة بين بين في ذلك اقتصر في التيسير والموجز
والتهذيب وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب الرءات واللامات
لورش وهو ظاهر التعريف، وبالوجهين قرأت حيران للورش على بعض من لقيته.
واختار القيجاطي فيه بين بين، وبذلك قرأت عليه وبه أخذ⁽²⁾.

وقال في التكملة: حيران ذكر مكي وابن شريح عن ورش التغليظ
والترقيق.

وقال ابن الجزري: وحيران فخمها صاحب التجريد وخلف بن خاقان وبه
قرأ الداني عليه وقرأ على غيره بالترقيق، وهو الذي في العنوان والتيسير
والذكر.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/أ.

(2) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

والوجهان في الكافي والهداية والتبصرة وتلخيص ابن بليمة والشاطبية
وجامع البيان انتهى⁽¹⁾.

وقال في الإقناع: واستثنى بعضهم حيران⁽²⁾.

وقال في التحفة:

وبعضهم عن ورش أتاها بالفتح في الرأ لدى حيرانا⁽³⁾
وقال [الوهراني]⁽⁴⁾:

وخلف لدى حيران يرويه كل من تقدم والترقيق فيه تفضلا⁽⁵⁾
وقال التازي:

ورقق الداني حيران بلا خلف وبالوجهين مكى تلا⁽⁶⁾
كذا الإمام قل بلا تقيد وكل ذا صح من التجريد
القيسي:

وحيران اجرامي عشيرتكم فخذ بترقيقها للداني نجيت من هول
وللغير بالوجهين فاحفظ نصوصهم فكل رجال صالحون ذوو عدل⁽⁷⁾

قوله: وبعد كسر لازم أخبر أن ورشا يرقق الرأ المفتوحة والمضمومة
إذا وقعت بعد كسر لازم وسواء فصل ساكن أم لا، ما لم يكن حرف استعلاء
غير الخاء، واحترز من غير اللازم نحو: برشيد، بربوة أن امرأة، أن امرؤا،

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/ب.

(2) الإقناع لابن البادش 332/1.

(3) البيت 1042 53/أ من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار مخطوطة خاصة.

(4) [في أ، د [الأهوازي]].

(5) البيت 202 من التقريب للوهراني مخطوطة الشيخ السحابي بسلا.

(6) نظم الخلاف للتازي س 27 الورقة 3.

(7) لم أقف على هذين البيتين ف الأجوبة المحققة للقيسي ولعلهما لمكي.

أبوك، امرأ سوء⁽¹⁾، والابتداء بهمز الوصل لا يؤثر لعروضه، واشترط [اللزوم]⁽²⁾ في الكسر، ولم يشترطه في الياء، والأولى اشتراطه لخروج نحو: في ريب، مقتعي رعوسهم، لكنه يوخذ من مثاله بخبيراً ونحوه.

ونص على ذلك في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب الرءاءات واللامات لورش.

قال في إيجاز البيان: فأما الرءاء إذا وليها من قبلها حرف مكسور وهو زائد في الكلمة يمكن إسقاطه منها من غير إخلاء بها، فلا خلاف عن ورش في إخلاص فتحة الرءاء مع ذلك لكون ما وليها غير معتد به، إذ قد يفارقها وكذلك إن وقع قبل الساكن الحائل بين الكسرة والرءاء كسرة عارضة غير لازمة نحو: إن امرأة فلا خلاف في إخلاص فتحة الرءاء في ذلك لكون ذلك للكسرة غير معتد بها إذ هي للساكنين، وكذلك إن كانت الكسرة التي قبل الرءاء آخر كلمة أخرى متصلة بها وسواء حال بين الكلمتين ألف وصل أو لم يحل نحو: في المدينة امرأت، بأمر ربك⁽³⁾، فلا خلاف في إخلاص فتحة الرءاء في تلك لكون تلك الكسرة في كلمة أخرى فهي غير لازمة لتمكن الوقف عليها، فتفصل لذلك مما بعدها، فتعدم الكسرة، فلم يعتد بها لذلك، وكذلك كسرة همزة الوصل غير لازمة، إذ لا توجد إلا في حال الابتداء.

ونحوه في الإبانة والموضح وجامع البيان والتلخيص⁽⁴⁾.

(1) الآية 64 من سورة مريم.

(2) إي أ، ب [اللزوم].

(3) الآية من سورة يوسف والآية من سورة مريم.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/ب.

وإن قيل: نحو الإكرام هو عارض هل تفخم أم لا؟

الجواب: أن الكسرة هنا لازم، وإن كان في أصله عارضا لوجوده في الحالتين، لأن حقيقة العارض الذي يوجد في حالة دون أخرى.

تنبيه: قال الداني في الإبانة: فإن قال قائل: فما تقول (113/ب) في الألف الزائدة للبناء في قوله: اخراج وفراشا⁽¹⁾ وشبهه، وفي الألف التي للتنبيه نحو: أن طهرا، فلا تنتصران⁽²⁾ وشبهه، وفي الألف المبدلة من التثوين في حال الوقف نحو: شاكرا، بصيرا وشبهه.

هل تتبع الألف فتحة الراء الممالة قبلها فيميل قليلا بإمالتها يسيرا، وتبقى مفتوحة إذا كان الغرض إمالة الفتحة خاصة لأجل الكسرة والياء.

فالجواب إن الألف في جميع ذلك تابعة لفتحة الراء لاتصالها بها، ولكون الفتحة مأخوذة [منها]⁽³⁾ فتدخلها الإمالة وإن كان الغرض إمالة الفتحة دونها إذ لابد من ذلك، ولا يطوع لسان بغيره.

القول في الترقيق للراءات

وحال الألف في ذلك حال الفتحة قبل الألف المنقلبة من الياء في نحو الهدى، والتي للتأنيث نحو الموتى والتي للبناء نحو أنصار⁽⁴⁾.

قال: ألا ترى أن الفتح في جميعه تمال مع الألف في مذهب من رأى الإمالة، وإن كان الغرض إمالة الألف خاصة للدلالة بذلك على انقلابها أو

(1) الآية (217) من سورة البقرة، والآية (22) من سورة البقرة.

(2) الآية (125) من سورة البقرة، والآية (35) من سورة الرحمن.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(4) الآية (270) من سورة البقرة.

لأجل كسرة قبلها أو بعدها، وذلك [لما]⁽¹⁾ امتنع الوصول إلى إمالتها لسكونها إلا بإمالة الفتحة قبلها أميلاً معاً، فكذلك الألف مع الفتحة فيها تقدم سواء⁽²⁾.

المنتوري: وقد تمال الكلمة التي فيها الألف، ويختلف القصد في إمالتها نحو من محراب.

أمال ابن دكوان الألف فتتبعها الفتحة قبلها.

وأمال ورش فتحة الراء، فتتبعها الألف بعدها، والألف في القراءتين ممالاة، والراء رقيقة إن إمالة ورش أقل من إمالة ابن دكوان.

[فابن دكوان]⁽³⁾ يميل الألف ولم يقصدها ورش.

وورش قصد الراء بالإمالة، ولم يقصدها ابن دكوان.

القيجاطي: فإذا قرأ ورش نحو استغفروا⁽⁴⁾ وأمال الضمة بين بين في رواية أبي يعقوب عنه، فإن الواو بعدها تتبعها فيكون فيه شائبة من الياء كما كان في الضمة قبلها شائبة من الكسرة حين إمالتها.

ولم يقصد ورش قط إمالة الواو، وإنما [قصد]⁽⁵⁾ إمالة الضمة خاصة، فتتبعها الواو بعدها.

وأما نحو شاكرا وصابرا فالمشهور الترقيق في الحالتين وعليه اقتصر في الاقتصاد والتيسير والموجز وهو ظاهر التعريف والتهديب.

(1) [في أ، ب [بما].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 210/ أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(4) الآية (199) من سورة البقرة.

(5) [في ج [يقصد].]

قال القيجاطي: ومن أخذ بالفتح [في الوصل شبهه بمفتري وقرى في اللفظ خاصة، والشيء يشبه بالشيء، وإن لم يكن مثله]⁽¹⁾ في جميع الأشياء.

قال: ولا يقال: إنه خطأ، بل يقال: إنه ضعيف⁽²⁾.

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش الراء المنونة في الوصل والوقف على جميع من قرأت عليه وبذلك أخذ.

قال في إيجاز البيان: استثنى ابن غلبون ثلاثة أصول مطردة.

الأول: إذا كان بعد الراء ألف بعدها همزة نحو مرأ.

الثاني: إذا كان بعدها عين نحو: سراعاً وذراعيه.

الثالث: إذا كان بعدها ألف تنثية نحو طهراً، فأخلص للراء في ذلك.

ونحوه في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين والموضح والإبانة.

وقال في جامع البيان: وقرأت ذلك كله على غيره بالإمالة اليسيرة، وهو الصحيح في الأداء والقياس وبه أخذ.

وقال في التمهيد: وقياس الرواية الترقيق وبه قرأت وبه أخذ.

وقال في إرشاد المتمسكين: والقياس في ذلك كله الترقيق وبه [أخذ]⁽³⁾، وعلى الإمالة بين بين في الأصول الثلاثة.

اقتصر في الاقتصاد والتلخيص، وهو ظاهر التعريف.

ومثل في التيسير بالتنثية.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 210/أ، والورقة 210/ب.

(3) [في أ [وبه قرأت].]

وفي الموجز بالتنبيه والعين.

قال في الإبانة وحجة ابن غلبون أن الإجماع منعقد على إخلاص فتح ألف التنبيه لكونها مجهولة لا أصل لها في واو ولا ياء، وفي الهمز والعين إيهما حرفان حلقيان فيلزم إخلاص الفتح لما قبلهما لبعدهما عن موضع التسفل.

قال في الإبانة والموضح والتمهيد وإيجاز البيان: وهذا غير مستقيم لأن الغرض إمالة فتحة الراء للكسر قبلها لا غير، وليس الغرض إمالة ما بعدها نحو أفرى لأن الغرض فيه إمالة الألف لانقلابها عن الياء ليستدل بذلك إلى أصلها. المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش الأصول الثلاثة على جميع من قرأت عليه وبه أخذ.

قال الداني: وأخذ علي أبو الفتح وزر أخرى⁽¹⁾ حيث وقع بالفتح، قاله: في إرشاد المتمسكين والموضح والتمهيد والتلخيص والاقتصاد وجامع البيان، وقرأت إلى غيره بالقياس طردا للباب.

قال في الكنز: الحسن بن غلبون فخم وزرك وذكرك بالشرح لتناسب الآي، فأورد عليه الداني كورت وسيرت وفجرت وبعثرت⁽²⁾ ففرقت بسبق المرقق في كورت فلا تتبع.

وألحقه الباقي، وبالأزدواج في انفطرت (114/أ) وهو معنى قولي في تحقيق التعليم:

وفي كورت بسبق المرقق فارق وفي انفطرت جاء [أزواج]⁽³⁾ تعطرا

(1) الآية (164) من سورة الأنعام.

(2) الآية (4) من سورة الانفطار.

(3) [في ب] [أزدواج].

انتهى (1).

أما وزرك وذكرك في الشرح، فنقل الخلاف في إرشاد المتمسكين والإبانة وإيجاز البيان وجامعه والتلخيص والموضح.

قال في الإبانة: وبالإمالة قرأت في ذلك كله من أجل الكسرة وهو القياس (2).

المنتوري: وبالإمالة بين قرأت وزر أخرى ووزرك وذكرك لورش على جميع من قرأت عليه وبذلك آخذ (3).

وضمها: معطوف على فتح، بعد: ظرف، والعامل فيه رقق، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك نحو، وخبيراً: مضاف إليه محكي، وما بعده: معطوف محكي، وخلف: مبتدأ، وفي حيران: في موضع الخبر، له متعلق بخلف، حملاً: مفعول من أجله والعامل فيه محذوف تقديره فخمه حملاً، وعلى: متعلق بحملاً. ومنع وصرف حيران للوصف والزيادة، وعمران للعلمية والزيادة، وبعد: معطوف على صاحبه، كناية: خبر المبتدأ المحذوف، [فإن جعل الكاف] (4) اسماً، فالتقدير ذلك مثل ناظرة، وإن جعل حرفاً فالتقدير ذلك ثابت كناية.

ثم قال رحمه الله:

(171) إلا إذا سكن نو استعلاء بينهما إلا سكون الخاء

(172) فإنها قد فُخمت كمصراً وإصرهم وفطرة ووقراً

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 212/أ.

(2) المصدر نفسه الورقة 212/أ.

(3) المصدر نفسه الورقة 212/أ.

(4) [في هـ] [القاف].

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والمكناسي البيتان الأخيران،
وحوق عليهما [في رواية البلقيني]⁽¹⁾ والأولى اثباتهما، وقد وقفت عليهما بخط
الناظم انتهى⁽²⁾.

أي إذا كان حرف استعلاء حيث فخم ما نفى به، فإن كان المستعلى
مهموسا غير مجهور وهو الخاء رقق.

تنبيه: لم يقع في الكتاب العزيز من المستعلية إلا الصاد والطاء
والقاف، ولم يقع إلا قبل الراء المفتوحة، فلو قال :

سوى سكون صاد أو طاء سطع بينهما لا غير بالذکر وقع
لكان أبين، لكنه اعتمد على الواقع ونبه على العموم، وتبع الشاطبي في
العبارة.

قلت: ولا يرد [على هذا الاصطلاح، وقرأ لأنه من باب سترأ ونكرا
فتأمله والله أعلم]⁽³⁾.

فالطاء وقعت في موضعين: قطرا، فطرة الله.

والصاد في سبعة مواضع: اهبطوا مصرا، أصرهم بمصر بيوتا، ادخلوا
مصر، ملك مصر.

والقاف في موضع واحد: وقرأ⁽⁴⁾.

(1) [في ج ألفا يعني].

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.

(3) [في ج، هـ - وقرأ لأن الداني ذكره مع ذكر].

(4) الآية (25) من سورة الأنعام.

قال في الاقتصاد: وبإخلاص هذه الرأى فى هذه المواضع قرأت على شيوخى لأجل الاستعلاء⁽¹⁾.

قال فى إيجاز البيان: وإنما منعت هذه الحروف لأنها مستعلية تصعد إلى الحنك الأعلى باستعلاء، والفتح يطلب ذلك الموضع، فامتنعت الإمالة اليسيرة ليعمل اللسان عملاً واحداً من جهة واحدة.

ونحوه فى الموضح والإبانة، وكذا المهدوي فى التحصيل.

وأما الخاء، فقال فى الإبانة: ولا أعلم عن ورش خلافاً فى نص، ولا أداء أنه يميل فتحه الرأى قليلاً لأجل كسرة الهمزة من لفظ الإخراج حيث وقع.

وإن قيل: من أين وجب الإجماع على الترقيق هنا.

فالجواب إنها فارقت أخواتها لأجل الهمس الذى فيها.

فإن قيل: فالصاد مهموسة.

فالجواب لما فيها من الإطباق⁽²⁾.

وزاد فى الكنز والصفير.

وقال فى الدر النثير: فأما الخاء فى إخراج حيث وقع، فذكره الحافظ فى التلخيص وإيجاز البيان، وفى غيرهما من تأليفه فيما يرققه ورش من الرأى، واتفق معه الشيخ والإمام، وإن كان لم يقع له ذكر فى كتاب التيسير اتكالا على دخوله فيما حال بين الرأى والكسرة ساكن صحيح⁽³⁾.

(1) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتورى الورقة 212/ب.

(2) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتورى الورقة 212/ب.

(3) الدر النثير والعذب النمبر فى شرح كتاب التيسير "ما ورد فى الرأى" مخطوطة

الخرانة الحسنية رقم 6/1592

قال الحصري:

وان حرف أطباق تقدم ساكننا ومن قبله كسر ففخم مد الدهر⁽¹⁾

وقال في التحفة:

وإن أتى الفصل اتى بالساككن ليس بذى استعلاء في الأماكن

رقق وفصل الخاء لا يعتبر أهمله والرخو فيما يذكر⁽²⁾

الوهراني:

وإن فصل التسكين والخا فرققن كذكر وسحر مع باخراج فاعقبلا⁽³⁾

سكن: فعل ماض، ذو: فاعل، سكون: منصوب على الاستثناء، فإنها

جواب إذا، فخمت: فعل (114/ب) ماض مبني للمفعول وهو مضمر يعود على

الراء، كمصر: خبر مبتدأ محذوف، اصروهم: معطوف محكي، وفطرة:

مخفوض منون ولو حكاه لانكسر.

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت 155/ الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) للتحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان: 1047 و 1048 الورقة 54/ب من مخطوطة خاصة.

(3) البيت 203 من التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بالشيخ السحابي بسلا ولدي مصورة منها.

القول في الترقيق للرأى: وما ورع مفخما منها

ثم قال رحمه الله:

(173) وفُخِّمَتْ في الأعجمي وإرم وفي التكرُّر بفتح أو بضم

(174) وقبل مُسْتَعْلٍ وإن حال ألف وباب سِتْرًا فتح كله عُرف

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والمكناسي في أول البيت الثاني، وفي التكرار بالتاء، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية الحضرمي والبلقي في آخر البيت الرابع ألف، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي: ألف وعرف معا انتهى⁽¹⁾، أي وفخمت الرأى في الاسم الأعجمي وإن وجد فيه سبب الترقيق فهو على الحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، وهو ما نقلته العرب إلى لغتها من غيرها، فإن غيرته فهو المعرب وهي ثلاثة متفقة، إبراهيم وإسرائيل وعمران⁽²⁾ حيث حلت.

تنبيه: قال في الكنز: قيل: خالف ورش أصله في هذا المفخم.

قلت: بل جرى على أصله، لأن هذه عنده موانع انتهى⁽³⁾.

قال الداني في الإبانة والتلخيص: وأما الأسماء الأعجمية فهي ثلاثة

أسماء لا غير إبراهيم وإسرائيل وعمران حيث وقعت.

ونحوه في جامع البيان وإيجازه والموضح.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/أ.

(2) الآية (124) من سورة البقرة، والآية (40) من سورة البقرة والآية (33) من سورة آل عمران.

(3) كنز المعاني للجعبري باب الرأى الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال في الإبادة: وعلة الفتح للراء أنها أعجمية والعرب منعتهما الصرف
لثقلها فرعى فيها العجمة والتعريف أو زيادة الألف والنون، فالإمالة تخفيف
وهي ثقيلة فمنعت منها كما منعت من التتوين والجر.

ونحوه في الموضح والتمهيد وإيجاز البيان⁽¹⁾.

وقال القيجاطي: لما كانت دخيلة في كلامهم لم يتصرفوا فيها⁽²⁾.

الجعبري: وجه التخفيف المحافظة على الصيغة المنقولة وإشعاراً بنقله،
ولذلك لم يطرد في جبريل⁽³⁾.

قوله: وفي إرم، أي وفخمت الراء في إرم مع السبب، وأفرده بالذكر
لخلاف فيه ولم يتعرض له في التيسير لاندراجة في الأعجمي.

الجعبري: وهو مجرور بدل من عاد، واتفق على منع صرفه.

(1) شرح الدرر اللوامع محمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 223/أ.

(2) المصدر نفسه الورقة 213/أ.

(3) كنز المعاني في شرح الأمانى باب الراءات الورقة 150/أ، مخطوطة خزانة ابن يوسف
بمراكش.

القول في الترقيق للرءات؛ وما ورع مفخما منها

ف قيل: عربي، اسم عادا الأولى أو قبيلة أو بلدة فالمنع للتأنيث والعلمية.

وقيل: أعجمي، وهو اسم سام بن نوح، اختيار ابن مجاهد فالمنع للعلمية والعجمة المؤثرة لأنه محرك الوسط، وقطع بتفخيمه تبعاً للتيسير.

والحصري في قوله:

****وفي إرم التفخيم في نص والفجر****⁽¹⁾

وعليه اجلاء أصحاب ورش، ورققه أبو الحسن بن غلبون، وحصر الداني الأعجمية في ثلاث غيره.

إقال في الإبانة: وأما الاسم المؤنث فهو في موضع واحد في والفجر، إرم.

ونحوه في الاقتصاد والتلخيص⁽²⁾.

ثم قال في التلخيص: وكان شيخنا أبو الحسن يرى إمالتة والقياس إخلاص الفتح.

ونحوه في الإبانة⁽³⁾.

القيجاطي: بل القياس الإمالة.

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت 153 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة لها نظير في الخزنة العامة بالرباط برقم.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/أ.

قال في كتاب الرءاء واللاماء: والقياس الفءء لامءءاءه من الصءرف، وبذلك قرأء على غير أبي الحسن وبه آءء⁽¹⁾.

وقال في ءامع الببان: وأقرأني ابن ءلبون إرم بأمالء الرءاء، وأقرأني به غيره بأءلاص فءءها.

ونءوه للقيءاطي.

وقال في الموءصء: واختلف أصءابنا في إرم.

فكان أبو الحسن يرى إمالءه.

وكان غيره يرى الفءء ءملا على الأعءمية، وبذلك قرأء على ابن ءاقان وأبي الفءء وغيرهما وبه آءء.

وقال في إءجاز الببان: وكان بعض أهل الأداء يرى إءلاص الفءء، وبذلك قرأء على أكءر شيوخي.

وكان أبو الحسن يرى إمالءه، وبذلك قرأء عليه.

والأول أقيس، وعليه ءمهور من أهل الأداء.

قال في الإباءة: وقء ءاء النفءيم منصوصا عن ورش، وبذلك قرأء وبه آءء، وعلى الفءء في ذلك أءءصر الءاني في الإءءصاء والءيسير والءمهيء والءعريف وإرشاء المءمسكين والموءز وءئاب روابة ورش من طرئق المءربين⁽²⁾.

قال في [الإقاء]⁽³⁾: اسءءنى له قوم إرم ففءمؤه.

(1) شرح الءرر اللوامع لمءمء بن عبء الملك المءءوري الورقة 213/ب.

(2) شرح الءرر اللوامع لمءمء بن عبء الملك المءءوري الورقة 213/ب.

(3) [في ء [بلاقاء]].

واختيار طاهر ابن غلبون الترقيق.

قال: وبه قرأ شيخنا على أبي بكر الصقلي⁽¹⁾.

القول في الترقيق للرءاءات: وما ورع مفخما منها

قال: واختيار الداني تفخيمه⁽²⁾.

المنتوري: شيخ ابن الباذش المذكور هو أبو القاسم خلف بن إبراهيم الحصار، وأبو بكر هو محمد بن أبي الحسن المقرئ بصقلية.

وعلى الفتح اقتصر أكثر المصنفين وهو اختيار القيجاطي وبذلك قرأت عليه وبه أخذ⁽³⁾.

قال في التحفة (115/أ):

والشائع المشهور في الأداء تفخيمه حملا [هنا] * على الأسماء⁽⁴⁾

الوهراني: * وفي إرم خلف و [تفخيمه]⁽⁶⁾ [اعتلا]⁽⁷⁾ * *⁽⁸⁾

(1) أبو بكر محمد بن أبي الحسن الصقلي المعروف بابن نبت العروق شيخ متصدر، قرأ

على أحمد بن محمد الصقلي وعليه الحسن بن بليمة - الإقناع 71/1.

(2) الإقناع لابن الباذش 329/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/ب.

(4) [ما بين [...] من هـ].

(5) للتحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت رقم 1060 الورقة 54/ب من مخطوطة خاصة.

(6) [في هـ [تفخيما]].

(7) [في ج، هـ [علا]].

(8) والبيت في المنظومة: ((وفي إرم خلف وتفخيمها علا *** ورا الأعجام فخم لبقياً

مقتلاً)) رقم البيت 205 مخطوطة خاصة.

فائدة: نص الناظم على إرم بغير ترقيق عزيز أخذا بظهور عربيته
لظهور الاشتقاق.

وأجاز أبو حاتم عجميته، ففتح فيه خلاف قاله في الكنز⁽¹⁾.

وقال الصفاقصي: منع من الصرف للعجمة والعلمية⁽²⁾.

قال أبو البقاء⁽³⁾: وهو ضعيف لأن الاسم عربي، فيصرف عند أكثر
الناس، ولأن مكبره يصرف لسكون وسطه ورد بأنه على أربعة أحرف، وليس
بمصغر وإنما هو اسم أعجمي جاء على هيئة المصغر⁽⁴⁾.

المجرد:

قال أبو شامة: وأما عزيز فلم يتعرضوا له مع كونه أعجمياً.

وقيل: هو عربي يتجه الخلاف فيه فانظره انتهى⁽⁵⁾.

ولبعضهم أنشده لنا شيخنا الوالد رحمه الله تعالى:

والخلف في عزيز قيل عجمي وقيل هو عربي فاعلم
فمن يفخمه يقل بالأول ومن يرققه بثان فاقبل

قلت: وبالترقيق [شاع]⁽⁶⁾ الأخذ عندنا بفاس.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الرءاء الورقة 150/أ، مخطوطة
خزانة ابن يوسف بمراكش.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 213/ب.

(3) أبو البقاء تقدمت ترجمته برقم 153 ص: 33.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 213/ب.

(5) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع المجرد الورقة
133/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراحي.

(6) [ما بين [...] لا يوجد ب.]

قوله: وفي التكرار الخ، أي فخم ورش الرء المشفعة بأخرى مفتوحة أو مضمومة نحو ((مدرارا - أسرارا - ضرارا - الفرار))⁽¹⁾، ولا خلاف عن ورش في ذلك.

ولا خلاف عن ورش في تفخيمها قاله: ابن الجزري وغيره.

قال في إيجاز البيان: والعلة في ذلك أن الرء حرف تكرير، فالفتحة عليها في معد فتحتين، وكذلك الضمة فقويت لذلك على إخلص الفتح لما قبلها وصارت بمنزلة الحرف المستعلي المانع للإمالة.

ونحوه لابن المهلب في التبيين وكذا في الإبانة والموضح.

قوله: وقبل مستعل، أي وفخمت الرء قبل حرف الاستعلاء، [ظاهره مطلقا، ولم يأت المستعل بعد المضمومة.

ونكر الدائي في التمهيد أنه لم يقع من حروف الاستعلاء]⁽²⁾ السبعة بعد الرء المفتوحة غير ثلاثة، الطاء والضاد والقاف، مفصولات نحو: ((الفراق، فراق، والإشراق))⁽³⁾ إعراضهم الصراط هذا صراط إلى صراط⁽⁴⁾.

نتيجه: لا بد من شرط الاتصال احترازا عن المنفصل في كلمة [أخرى]⁽⁵⁾ نحو: لتتذر قوما، النكر، صفحا، المدثر، قم⁽⁶⁾، وإطلاق الناطم يدل على أنه

(1) الآية (6) سورة الأنعام، والآية (9) سورة نوح، والآية (231) سورة البقرة، والآية (16) سورة الأحزاب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) الآيات من سورة القيامة والآية (76) من سورة الكهف والآية (18) من سورة ص، بالترتيب السابق.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك للمنتوري الورقة 213/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) الآية (3) من سورة السجدة، والآية (58) من سورة آل عمران، والآية (5) من سورة الزخرف، والآية (1) من سورة المدثر بالترتيب السابق.

كالمتمصل في الوصل، لكن قرينة اعتبار لزوم السبب عينت إرادة المتمصل فقط،
فترقق في الحالين وهو الظاهر من عبارة التيسير.

ويحتمل أن يفخم للاتصال اللفظي ويتوقف على الرواية.

قال في الإبانة: وحكم المكسور من حروف الاستعلاء [عند أصحابنا
حكم]⁽¹⁾ المفتوح والمضموم.

وكان شيخنا أبو الحسن يرى ترقيق الإشراق لانكساره، فسألته عن ذلك
وعارضته بصراط، فأبى إلا الترقيق وأجاز التفخيم.

ونحوه في كتاب الرءاءات.

زاد في التمهيد غير أنه زعم أن الصاد تعين على التفخيم في الصراط،
وليس ذلك في الإشراق.

قال الداني: ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء من المصريين وغيرهم في
تفخيم الإشراق، وإنما قال ذلك: شيخنا فيما أحسبه قياسا دون أداء لاجتماع الكل
على خلاف ما قاله، مع أن الذي احتج به لا يصح لعدم الاعتداد به بالصاد في
قبحه ((تبصرة ومبصرة وقاصرات والمعصرات))⁽²⁾، فلم يبق ما يوجب الفتح
إلا [الطاء]⁽³⁾ وحدها في صراط فالفرق بينهما وبين الإشراق.

قال في جامع البيان: و[خالفه]⁽⁴⁾ في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين
وغيرهم، فأخلصوا الفتح حملا على من عقد الإجماع على إخلاص الفتح فيه

(1) لما بين [...] لا يوجد في ج.

(2) الآية (8) من سورة ق، والآية (12) من سورة الإسراء، والآية (48) من سورة
الصافات، والآية (14) من سورة النبأ.

(3) في ج [الصاد].

(4) في ج [خالف].

مع كون حرف الاستعلاء مكسورا نحو إلى صراط، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح.

وقال في الإبانة: وقد روى ابن خيرون إخلاص الفتح منصوصا عن أصحاب ورش المصريين وغيرهم، وبذلك قرأت للجماعة عن ورش عن أبي الفتح، وبه قرأت في رواية أبي يعقوب على ابن خاقان وبه أخذ.

ونكر في الاقتصاد والتيسير [والتمهيد]⁽¹⁾ والتعريف وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز: التفخيم وهو ظاهر كتاب رواية ورش من طريق المصريين. المنتوري: وكان القيجاطي يأخذ بالتفخيم، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه وبه أخذ⁽²⁾.

قلت: والأخذ عندنا بفاس بالتفخيم.

ابن الجزري: فإن كان بعد حرف استعلاء، فلا خلاف في تفخيمها، ووقع ذلك [في كلمتين وهما صراط كيف جاء وفراق في الكهف والقيامة.

ثم قال: والإشراق في ص رقه صاحب⁽³⁾ العنوان وشيخه الطرسوسي وهو أحد الوجهين في التذكرة [وجامع البيان]⁽⁴⁾.

قال في التحفة:

وجاء عن بعض [من] ⁽⁵⁾ الحذاق	ترقيقه للراء في الإشراق
لضعفه بالكسر فيما تدر	والطاء لا تضعفها بالكسر ⁽⁶⁾

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 124/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) للتحفة للفخار الأيبلت 1064، 1065 و 1066 الورقة 54/ب و 55/أ من مخطوطة خاصة.

لفظ الصراط ضعف استعلا بالكسر والإطباق باق يتلى (115/ب)

[المنتوري: وكان القيجاطي يأخذ بالتعظيم وبه قرأت على جميع من قرأت عليه وبه أخذ انتهى⁽¹⁾.

قلت: والأخذ عندنا بفاس بالتعظيم، ابن الجزري: فإن كان بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها ورفع ذلك في كلمتين وهما صراط كيف جاء فراق في الكهف والقيامة ثم قال والإشراق في ص رقه صاحب العنوان وشيخه للطرسوسي وهو أحد الوجهين في التنكرة وجامع البيان انتهى⁽²⁾⁽³⁾.

قال في التمهيد: وقد كان بعضهم يفتح حصرت صدورهم⁽⁴⁾ ويعتل بما تقدم، ورد بأن حرف استعلاء إنما يوجد في الوصل دون الوقف، ومن يقل بفصل التاء يرد بهمسها.

وقال في الإبانة: ورأيت بعض أهل الأداء من المغاربة قد استثنائها، ورد عليه بنحو لتنذر قوما من دون فاصل وهو مرقق بنحو قواريرا قواريرا⁽⁵⁾.
قال في الدر النثير: مذهب الشيخ التغليظ، وعن الإمام الوجهان، ولا خلاف في ترقيقهما في الوقف انتهى⁽⁶⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 124/أ.

(2) [ما بين [...] من أ.]

(3) النشر في القراءات العشر ج 2 ص 93.

(4) الآية (90) من سورة النساء.

(5) الآية (16) من سورة الإنسان.

(6) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير: ما ورد في ترقيق الراءات مخطوطة الخزانة الحسينية بالرباط رقم 1592 م 6.

الحصري:

**** في حصرت خلف لدى الوصل بينهم ****⁽¹⁾

قال في التحفة:

**** وحصرت صدورهم في الوصل ****⁽²⁾

قال في التمهيد: وبتريقها قرأت.

ونذكر في الموضح وجامع البيان وإيجازه والاقتصاد والتلخيص وكتاب
الراءات الإمالة وهي ظاهر التعريف والتيسير وإرشاد المتمسكين والموجز⁽³⁾.

القيجاطي: من أخذ فيها بالتفخيم لا يخطأ لأن من العرب من يعتبر البعدي.

ابن الجزري: وحصرت صدورهم اختلف في تفخيمه وصلا من أجل
حرف الاستعلاء بعده، [فروى]⁽⁴⁾ بعضهم فيه التفخيم لذلك كالصقلي وابن سفيان
والمهدي ورققه الجمهور في الحاليين والوجهان في الكافي.

قال: ولا خلاف في تريقها وقفاً.

قلت: انفرد المهدي بتفخيمها فيه، وعلى تريقها في الحاليين العمل انتهى⁽⁵⁾.

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت 153 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار لبيت رقم 1109 الورقة 57/أ من مخطوطة خاصة
وتمام البيت.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 214/أ.

(4) [في ج [فيري]].

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 98/2.

المنتوري: وبالإمالة قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى⁽¹⁾.

قلت: وبه الأخذ عندنا بفاس.

قوله: وإن حال ألف، راجع إلى قوله: وفي التكرار الخ وإلى قوله: وقبل مستعل، إذ الألف حائلة في الجميع، قاله: الشارح وتابعوه، أي يعتبر المانع المتأخر، [ولا أثر للفصل بالألف إذ هي حاجز]⁽²⁾ [غير]⁽³⁾ حصين.

قوله: وباب ستر الخ، أي المألوف والمعروف في كل راء مفتوحة منونة حال بينها وبين الكسرة المؤثرة ساكن غير استعلاء مظهر مغتفر.

فمذهب الداني في التيسير التفخيم وكذا في التجريد وهو معنى قوله في التجريد وتفخيم باب ذكرنا عند عظماء أصحابه كالأزرق وعبد الصمد أرجح وفهم منه أن عند غير الإجلاء ضد التفخيم وهو الترقيق.

قال الداني: أقرأني أبو الحسن بالترقيق في الحالين، إلا مصرا واصرا وقطرا وقياسه وقرا.

الجعبري: إذا اعتبر الاستعلاء يعم أو الإطباق والتفخيم فلا.

قال: وأقرأني فارس بن أحمد وغيره بالتفخيم وعليه مشيخة المصريين.

قال في الاقتصاد: وقد اختلفوا في الراء التي يلحقها التثوين، وقد حال بينها وبين الكسرة ساكن مظهر غير مستعل نحو قوله: ذكرنا، فأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح عن قراءتهما بإخلاص الفتح وعليه عامة أصحاب أبي يعقوب

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 214/ب.

(2) [في ج ، هـ [إذا الألف ليس بحاجز].]

(3) [ما بين [...] من ب، ج.]

الأزرق وغيره من أصحاب ورش، وأقرأنيه أبو الحسن بإمالة يسيرة بين اللفظين طردا للقياس فيه، فإن كان الساكن مدغما لم يختلفوا في إمالة الراء يسيرا نحو سرا انتهى⁽¹⁾.

ابن الجزري: استثنى الجمهور ما كان مفصولا بساكن صحيح وهو ذكر كالداني وشيخه أبي الفتح والخاقاني وابن سفيان والمهدوي ومكي، ابن بليمة وابن الفحام والشاطبي وهو الثاني في الكافي واختياره انتهى⁽²⁾.

قال في الدر النثير: كل راء منصوبة [منوثة]⁽³⁾ قبلها حرف ساكن غير حرف [استعلاء]⁽⁴⁾، وقبل ذلك الساكن كسرة وجملته في القرآن ستة أحرف وهي: ذكرنا ووزرا وامرا وحجرا وصهرا وسترا⁽⁵⁾.

مذهب الحافظ والشيخ⁽⁶⁾ التفتيم في الستة.

وأما الإمام⁽⁷⁾ فنقل في هذه الستة التعليل.

ثم قال: وقد قرأت هذا الفصل كله بين اللفظين.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 98/2.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [في ب [استعلاء].]

(5) الآية (200) من سورة البقرة، و الآية (100) من سورة طه، والآية (117) من سورة البقرة، والآية (22) من سورة الفرقان، والآية (54) من سورة الفرقان، والآية (90) من سورة الكهف.

(6) المراد بالحافظ أبو عمر الداني تقدمت ترجمته في ص 48.

(7) المراد بالإمام: شريح بن محمد الرعيني تقدمت ترجمته برقم 511 ص: 103 قال ابن القاضي:

وابن شريح بالإمام يعرف ** والمك بالشيخ لديهم يوصف

فصل من هذا أن التفخيم من الطرق الثلاثة.

وزاد الإمام بين اللفظين انتهى⁽¹⁾.

قال في الإبانة: وقد اختلف شيوخنا المصريون في نحو ذكرنا فأقرأني أبو الحسن بالترقيق في الحاليين.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: وبذلك قرأت على أبي الحسن وهو القياس.

قال في الإبانة: أقرأني الخاقاني وفارس بإخلاص الفتح.

ونحوه في إرشاد المتمسكين.

وقال: وهو أثر.

وقال في الموضح: حكى لنا أبو الحسن الترقيق، وأقرأني غيره بالفتح، وعليه عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم.

وقال في التلخيص: وبذلك كان الأذفوي وغيره من الأكابر (116/أ) وهو أثر⁽²⁾.

المنتوري: وقد وقفت على التفخيم للأذفوي في كتاب الإبانة له.

وقال في إيجاز البيان: فكان أبو الحسن يرى الإمالة لو كان غيره يرى الفتح⁽³⁾ وهو قول عامة المصريين، وكذا نص عليه النحاس ومحمد بن علي عن أصحابه وبذلك قرأت على ابن خاقان وفارس، وذلك نقض للأصل المتقدم المجمع عليه.

(1) الدر النثير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد باب ترقيق الرءاءات.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 215/أ.

(3) [ما بين ...] لا يوجد في ج.

والأول أقيس وبهذا أثر.

وقال في جامع البيان: أقرأني أبو الحسن بالإمالة وصلا ووقفا، وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح بالفتح وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وكذلك رواه جميع أصحاب أبي يعقوب وأبي الأزهر. وحكاه محمد بن علي عن أصحابه.

المنتوري: والفتح في ذكرنا وشبهه هو اختيار القيجاطي وبذلك قرأت عليه [وعلى غيره⁽¹⁾] وبه أخذ.

ومذهب الحصري التفتيح، أشار إليه بقوله:
وإن وقع التنوين في الراء فخمت كذكرنا [فزد علما لعلك أن تترا]⁽²⁾
قال في التلخيص: [فأما]⁽³⁾ قوله سترا حيث وقع ومستقر بأن الراء ممالاة في الحاليين.

قال في الإبانة: ولا أعلم خلافا في ذلك.

ونحوه في الاقتصاد والموضح وإيجاز البيان.

وقال في الإبانة: وكذا نص عليه أصحاب النحاس، لأن المدغم والمدغم فيه شيء واحد.

القيجاطي: قول الداني: ولا أعلم خلافا، يعني عند من اخذ في سترا بالتفتيح، وأما على قول أبي طاهر الذي يفخم الراء المنونة في الوصل عن وليتها كسرة، فسرا مثله في الوصل.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد من ج، هـ.]

المنتوري وبالإمالة بين بين قرأت سرا ومستقرا لورش على جميع من قرأت عليه وبه أخذ.

[تنبيه: باب ستر تفخيمه مشروط بثلاث شروط:

التنوين أخرج نحو ذكرك.

والإظهار أخرج نحو سرا ومستقرا، فهو متفق الترقيق بذهاب الفاصل لفظا.

والفتح احترز من ذكر مبارك، وإليها أشار في الترقيق بقوله:

ونصب وتنوين والإظهار شرطه وعلته لفظ خفيف فثقلا^(١)

[فائدة]^(٢): [وخالف في الكنز في اشتراط الفتح]^(٣)، فعمم الحكم في المضمومة والمفتوحة.

وخصه السخاوي بالمفتوحة.

قال ابن غازي في الإنشاد: ذكر [مبارك]^(٤) بالترقيق وفاقا للسخاوي وجمهور الشارحين خلافا لأبي شامة والجعبري انتهى^(٥).

[قلت مشيرا إلى ذلك بهذه الأبيات الثلاث]^(٦):

ذكر مبارك بترقيق يرى عند جميع الشارحين لا امترا

(١) [ما بين [...] جاء بعد قول الحصري: "وإن وقع التنوين في الراء فحمت..." الخ في ص: 1135.

(٢) [ما بين [...] من ج، هـ.]

(٣) [ما بين [...] من ب، ج.]

(٤) [ما بين [...] من ج.]

(٥) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 215/أ.

(٦) [ما بين لا يوجد في ج، هـ.]

لأجل ضمة بلا التباس كذلك الأخذ جرى بفاس
ومذهب الشامي والبرهان مفخمأراء فخذ بيان
وقال الشارح: وتبعه المجراد وابن عبد الكريم حجة التفخيم أن الراء
اكتفت بين ساكنين ولزمتها الفتحة، ففخمت لذلك ولم يعتد بالكسرة قاله: المهدي
فعلى هذا لا تفخم المضمومة نحو ذكر لعدم موجب التفخيم وهو لزوم الفتح لها،
فالعلة مركبة من لزوم الفتحة واكتتاف الساكنين وليس ذلك مع المضمومة.
وفرق بعضهم فقال: المرفوع ثقيل والترقيق خفيف والمنصوب خفيف
والتفخيم ثقيل.

وقيل: إنما يفخم لئلا يشبه ألف التانيث في حال الوقف نحو ذكرى فيما،
وذكرنا متفق [على] ⁽¹⁾الفتح.

قيل: لم يقع الشبه إلا في [حال] ⁽²⁾الوقف؟

أجيب بأن هذا من حمل الوصل على الوقف، وإليه أشار في التحفة:

وعنه في ذكرا وسترا خلف	وبابه والفتح فيه العرف
شروطه ثلاثة تبيين	النصب والإظهار والتنوين
كيلا ترى مفخما فروعه	نكر ك س را ذكر المرفوعا
من رقق الباب القياس طلبا	ومن يفخمه للأصل وجبا
وإن حرف الراء دون مين	منفتح بين مسكنين
وكلها [خفيفة] ⁽³⁾ فلا إلى	ترقيقها يحتاج ذا الذي تلا
أو أن ذكرا فخموا حيث استقر	خيفة أن يشبه ذكرى للبشر (116/ب)
أو ذكر المرفوع قل ثقيل	ذكر خفيف قصد التعديل

(1) [ما بين [...] من، ج.]

(2) [ما بين لا يوجد في ج، هـ.]

(3) [في ج [حققة].]

فأعطي الثقيل للخفيف والخف للثقيل في التصنيف^(١)

قال المجرد: ومقتضى تعليلهم باكتناف الساكنين ترقيقهما في الوقف لعدم التنوين وهو كذلك.

وقد قال الشيخ شهاب الدين المعروف بأبي شامة في الشرح: والخلاف إنما هو في الوصل، ولهذا عد التنوين مانعا، وأما في الوقف فعند بعضهم لا خلاف في الترقيق لزوال المانع.

وقال أبو الطيب بن غلبون: واختلف عن ورش في الوقف، فطائفة يقفون بين اللفظين وطائفة يقفون بالفتح من أجل الألف التي هي عوض من التنوين انتهى^(٢).

نص أبي شامة فظهر منه أن ترقيقه وقفا هو المشهور انتهى كلام المجرد^(٣).

وقال الجعبري في قوله وتفخيمه ذكرا ضابط المسألة ما نصه، وقولنا: المنونة أخرج الوقف لأنه ألف خلافا للصقلي انتهى^(٤).

وقال ابن الطفيل في شرح الحصرية: وقد قرأت لورش بتفخيم الراء المنونة نحو ذكرا في الوصل، وبترقيقها في الوقف انتهى لكن قال شارحها.

[فائدة^(٥)]: وعلى التفخيم في الحاليين أكابر المصريين، وكذلك نص عليه إسماعيل النحاس في كتابه عن الأزرق انتهى^(٦).

(١) التحفة للفخار الأبيات 1068 إلى 1076 الورقة 55/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(٢) إيضاح الأسرار والبائع لأبي المجرد: الورقة 133/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(٣) إيضاح الأسرار الورقة 133/ب مخطوطة خاصة بخزانة د. التهامي الراجي الهاشمي.

(٤) كنز المعاني للجعبري باب للراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55.

(٥) [ما بين [...] من ج، هـ.]

(٦) المصدر نفسه.

قلت: وبالتفخيم في الحاليين الأخذ عندنا بفاس.

قوله: وباب سترأ بابہ ستة ألفاظ، ولم يقع غيرها وإليها أشار القيسي

بقوله:

وذكرأ وامرأ ثم سترأ على الولا
ووزرا وصهرا ثم حجرا بلا حل
روى مكى التفخيم فيما وقد تلا
بوجهين مشهورين صهرا عن سبل
ولغير بالوجهين فافهم نصوصهم
وكن ثابتا في النقل والقول والفعل
ولكن بتفخيم قرأت جميعها
وهذا اختيار الدان ما ضل ذو عقل
كذلك الإمام غير صهرا فإنه
يميل إلى الترقيق للهمس والنقل
وما ذكروه للقياس مخالف
ولكن بحفظ الخلف [قد⁽¹⁾] ينتفي الجهل⁽²⁾

وجمعها بعض أשיأنا أيضا في بيت فقال:

سترأ وذكرا ثم صهرا حجرا وزرا وأمرأ ليس منه سترأ
فبان من هذه النصوص أن صهرا في الفرقان من جملتها واستثناه
بعضهم للخفاء.

قال في التلخيص: وقد استثناه بعضهم واعتل بخفاء الهاء، فكأن الكسرة
قد وليت الراء.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصباح للقيسي باب الراءات مخطوطة خاصة بخزانة المدرسة النحلية بمزودة.

وقال في الإبانة: وقد أخرج بعض أهل الأداء منه صهرا، وإخلاص
الفتح أوجه كنظائره.

وقال في جامع البيان: واستثناه أصحاب مواس وداوود بن أبي طيبة،
والقياس إخلاص الفتح، وعلى ذلك العمل وبه الأخذ.

وذكر في التيسير والموجز الفتح خاصة في باب ستر⁽¹⁾.

المنتوري: والفتح في صهرا هو اختيار القيجاطي وبذلك قرأت عليه،
وعلى غيره وبه آخذ.

وقال المالقي: النفخيم [في صهرا]⁽²⁾ للحافظ، والترقيق للإمام والوجهان
للشيخ انتهى⁽³⁾.

ابن الجزري: واستثنى بعضهم صهرا، فرقه كابن شريح وابن الفحام،
ولم يستثنه الداني ولا ابن بليمة ولا الشاطبي.
وذكر الوجهين فيه مكي انتهى⁽⁴⁾.

قال في الإقناع: أخذ كثير من القدماء في صهرا بالترقيق انتهى⁽⁵⁾.

وإليه أشار الحصري بقوله:

ولكن صهرا رققوه لهاء ولولا اختصار القول عللت ما أدري⁽⁶⁾

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 215/ب والتيسير ص: 56.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 115/ب.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 97/2 والكشف عن وجوه القراءات وعللها
وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 213/1.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 332/1.

(6) المنظومة الحصرية في قراءة نافع للحصري البيت رقم 161 الورقة 620 من نسخة
مخطوطة خاصة.

بفتح: في موضع الحال، والعامل فيه فخمت، أو بضم: أو: للتويع وخفف الميم وسكنها للوقف، وقبل: ظرف زمان معطوف على في التكرار، مستعل: مخفوض بالظرف، والكسرة مقدرة في الياء المحذوفة لانتقاء الساكنين. حال: فعل في موضع جزم للشرط، ألف: فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام كأنه قال: وإن حال ألف فإنه يفخم. وباب: مبتدأ، سترأ: مضاف إليه محكي، فتح: مبتدأ ثاني، كله مضاف ومضاف إليه، والهاء عائدة على باب سترأ.

المجراد: ويروى فتح كله أضف الضاد المعجمة ونصب فتح على أن يكون [مفعولا] ⁽¹⁾ مقدما، وعليها تكلم الأستاذ أبو عثمان في شرحه انتهى ⁽²⁾. [وكذا المرسى شرح عليها] ⁽³⁾.

ثم قال رحمه الله:

(175) ورقَّ الأولى له من بشرر ولا ترققها لدى أولى الضرر
(176) إذ غلب الموجب بعد النقل حرفان مستعلٍ وكالمستعل

هذه لم يتقدم لها أصل، أمر بترقيق الراء الأولى لورث من بشرر.

قال في التيسير: وأمال أيضا فتحة الراء في قوله في: والمرسلات، من بشرر ⁽⁴⁾، من أجل جرة الراء الثانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله: غير أولى الضرر في النساء لأجل الضاد قبلها.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (134/أ).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الآية (32) من سورة المرسلات، التيسير في القراءات السبع ص 56.

المجرد: قوله: لأجل الضاد ليس هو تعليلا منه وإنما هو ناقل له عن غيره، يدل على ذلك قوله في التيسير، وقياس ذلك أن ترقق الراء الخ⁽¹⁾.

قال في الشرح: هذا متفق عليه من الطرق الثلاثة ولم يمل فتحة راء من أجل كسرة بعدها غير هذه، إلا ما كان من لفظ الأبرار والفرار.

قوله: واخلص فتحها في الضرر الخ، يريد من أجل حرف الاستعلاء هذا سبب الفرق بين الكلمتين ولولا ذلك لكان القياس فيهما واحدا انتهى⁽²⁾.

قال في الاقتصاد: وأجمع الرواة عن ورش على إمالة فتحة الراء يسيرا لأجل جرة الراء بعدها في قوله: بشرر في والمرسلات، وأجمعوا عنه على تفخيمها في قوله: غير أولي الضرر في النساء لأجل وقوع الضاد التي هي حرف استعلاء قبلها انتهى⁽³⁾.

ونحو ما في التيسير في جامع البيان والتلخيص وكتاب رواة ورش من طريق المصريين، وكتاب الرءات واللامات لورش.

قال في إيجاز البيان: أمالها من أجل كسرة الراء بعدها إذا كانت لقوتها تجلب الإمالة إذ هي حرف تكرير، ونحوه في التمهيد و إرشاد المتمسكين.

وقال في الإبانة: أمالها لأجل تناسب الصوت بينهما إذا كانا من مخرج

واحد.

(1) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة 134/أ مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد باب الرءات مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي الهاشمي بسلا ولدي مصورة منها.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 216/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.

وقال في الموضح: ولا خلاف في إمالتها.

وقال في التمهيد: ونظيرها القهار⁽¹⁾، والقرار.

ونحوه في جامع البيان وإرشاد المتمسكين.

ابن الجزري: واختلف في ترقيق الرءاء المفتوحة من بشر من أجل كسرة الرءاء بعد.

فذهب إلى ترقيقه أبو الحسن بن غلبون والصقلي وابن شريح والداني والشاطبي، وحكى الاتفاق على ذلك، ونص عليه أبو معشر والجمهور، ولا خلاف عند هؤلاء في ترقيقه في الحاليين.

وذهب الآخرون إلى تفخيمه كابن سفيان والمهدي وصاحب العنوان وشيخه وابن بليمة، ولا خلاف عندهم في تفخيمه في الوقف أيضا. وكذلك الرءاء التي بعدها، إذا وقف بالسكون، فإن وقف بالروم رقت مع تفخيمه الأولى انتهى⁽²⁾.

قوله: ولا ترققها لدى أولى الضرر.

تقدم نص التيسير والاقتصاد.

وقال في الإبانة: وقياس بشرر عندي غير أولى الضرر غير أن أصحابنا يمنعون القياس، فيفخمون من أجل الاستعلاء وهو الضاد قبلها.

ونحوه في الموضح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص وجامع البيان.

(1) الآية (39) من سورة يوسف، والآية (29) من سورة إبراهيم.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/أ.

وقال في إيجاز البيان: وليس ذلك بمستقيم لأن الحرف المستعلي إذا وقع قبل الحرف الممال، وكان بعده راء مكسورة نحو الغار والفجار⁽¹⁾ فلا خلاف في الإمالة، فذلك ينبغي هنا إذ لا فرق.

ونحوه في الإبانة والموضح وجامع البيان وكتاب الرءاءات.

وقال في الإبانة: والذي قرأت به إخلاص الفتح وبه آخذ.

ونحوه في الموضح.

وقال في التلخيص: وبذلك قرأت [فاعلمه]⁽²⁾⁽³⁾.

قوله: إذا غلب الخ، أي هذا التعليل بعد ثبوت الرواية بالتفخيم، ولو لا الرواية والسماع لكان القياس يوجب الإمالة.

فكأن الناظم رأى أن هذا الاحتجاج ضعيف، فقواه بثبوت الرواية، فالمستعلي الضاد، وكالمستعلي الرءاء المفتوحة بعيد الضاد.

المنتوري: وهذا التعليل الذي ذكر الناظم لم يسبقه إليه غيره.

والصحيح أن ورشا لم يملها لمجرد الرواية خاصة ووجهها الجمع بين

اللغتين.

القيجاطي: وهذا التعليل الذي ذكر الناظم يقتضي أن الفتحة عنده ممالة، وهذا هو الصحيح الذي لا يسمع غيره في قراءة ورش، لأن إمالة الفتحة الضمة ثابتة عند العرب.

(1) الآية (40) من سورة التوبة والآية (28) من سورة ص.

(2) [في ب [عليه]].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/أ.

قال في الموضع: وأجمعوا عنه على تفخيمها في سرر حيث وقع،
والقياس ما أجمعوا عليه من ترقيقها في بشرر لأجل جرة الرأ بعدها يوجب
ترقيقها هنا.

ونحوه في الإبانة.

القيجاطي: هذا القياس صحيح⁽¹⁾.

قال الجعبري: ومن ادعى منع الاستعلاء رد بقنطار⁽²⁾.

قلت: وكذا على سرر.

والجواب عن الضرر بأن ما ثبت على خلاف الدليل لا يقاس عليه
وانفتاح حرف الاستعلاء كما في التيسير مع ضعف السبب وتمكينه في قنطار،
وعن على سرر بأن المفتوحة أنسب بالمكسورة من المضمومة انتهى⁽³⁾.

قال في التحفة (117/ب):

فقل مجيباً راشداً مساعداً لا تكسر المفرد القواعد⁽⁴⁾

وقال ابن عبد الكريم والمجايطي والوارثيني:

فإن قيل: لأي شيء رقت من بشرر، وفخمت في سرر؟

أجيب أن الرأ في سرر مضمومة، والضمة قوية لا تقوى عليها الكسرة
بخلاف بشرر الكسرة أقوى من الفتحة، فرفقت لأجل ذلك، والسين أقوى من

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/أ.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الرأاءات الورقة
150/أ، مخطوطة بخزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

(3) كنز المعاني باب الرأاءات الورقة 150/أ.

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 1265 الورقة 64 من مخطوطة خاصة.

السين لأجل الصغير، وأيضا الترقيق إمالة، والفتح مجانس للترقيق، والضم غير مجانس انتهى⁽¹⁾.

قال أجاتا: وأما الحرف الذي هو كالمستعلى فلا أعرفه في وقت هذا فمن مر بهذا الموضع وفهم مراد الرجز، [فليلحقه]⁽²⁾ هنا، فإني قد أبحت له ذلك.

وقال المظماطي: كالمستعلى هو السين من سرر لأنه تشارك الصاد في الصغير، والصاد تشارك الضاد في الإطباق هذا هو الشبه الذي أراد انتهى⁽³⁾.

وعند غيرهم كما تقدم أن المراد بكالمستعلى الراء المفتوحة، ويقوي هذا قول ابن مطروح أن الراء أصلها الترقيق وأنها فخمت لشبهها بحرف الاستعلاء.

قال في التحفة:

وبعضهم عكس هذا النقلا واتخذ الترقيق في الراء أصلا
لشبه حرف الراء بالمستعل عن ابن مطروح أتى في النقل⁽⁴⁾

الوهراني:

بتفخيم الأولى من أولى الضرر اقران وفي سرر رقق لخفته ولا⁽⁵⁾

(1) شرح الدرر لابن عبد الكريم "باب ترقيق الراءات" مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الراءات مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم: 105 وجمع المعاني الذرية للوارثيني خزانة تطوان 858.

(4) للتحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 1020 و 1021 من مخطوطة خاصة الورقة 52/ب.

(5) البيت 210 من منظومة الوهراني باب الراءات مخطوطة الشيخ السحابي بسلا.

من بشرر: متعلق برق، لدى: ظرف مكان، والعامل فيه لا ترققها،
الموجب: مفعول، وحرفان: فاعل، مستعل: بدل منه بدل مفضل من مجمل،
كالمستعل: عطف على مستعل، والكاف اسم بمعنى مثل. [والضمة مقدرة]⁽¹⁾
في الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وأعرب المرسى الموجب: فاعلا، وحرفان: بدل بالموجب.

عنده غالب وهو موجب التفخيم والمفعول محذوف وهو موجب
الترقيق⁽²⁾.

ثم قال رحمه الله:

(177) وكلهم رققها إن سكنت من بعد كسر لازم واتصلت

(178) إلا إذا لقيها مستعل والخلف في فرق لفرق سهل

أي اتفق الكل على ترقيق كل راء ساكنة لغير الوقف سكونا لازما
أو عارضا متوسطة ومتطرفة وصلا ووقفا إن كان قبلها كسرة متصلة لازمة،
وليس بعدها حرف استعلاء متصل مباشر في الفعل والاسم العربي والأعجمي
نحو: شرعة - فرعون - استغفر⁽³⁾.

قال في التيسير: فإن كانت الكسرة التي تليها لازمة ولم يقع بعدها حرف
استعلاء فهي رقيقة للكل نحو: اصبر، والاربية⁽⁴⁾ وشبهه.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) لم أقف على كلام المرسى هذا في كتاب له في المظان التي رجعت إليها.

(3) الآية (48) من سورة المائدة والآية (49) من سورة البقرة، والآية (64) من سورة النساء.

(4) الآية (109) من سورة يونس والآية (31) من سورة النور.

قال في الشرح: لا خلاف في ترقيق هذه الرءات كلها إلا ما ذكر الإمام أن كثيرا من القراء يفخم الرء الساكنة إذا كان قبلها الميم الزائدة المكسورة نحو: مرفقا⁽¹⁾، ولم يرجح هذا القول ولا ضعفه، والظاهر من كلامه أنه يأخذ فيه بالترقيق والله أعلم.

القول في الترقيق للرءات: وما ورد مفخما منها

والمفهوم من كلامه يعطي أن في القرآن نظائر لقوله: مرفقا وليس منه إلا المرصاد⁽²⁾ خاصة، ولا خلاف في تفخيم رائه من أجل حرف الاستعلاء بعدها.

فأما مرية وذو مرة، فالميم فيهما أصلية انتهى⁽³⁾.

قال في الاقتصاد: فإن كانت الكسرة [التي تلي الساكنة]⁽⁴⁾ لازمة من أصل كلمتها، ولم يقع بعدها حرف استعلاء، فلا خلاف في ترقيقها وذلك إجماع من أهل الأداء، وذلك نحو شرعة، تعفي الإربة وشبهه انتهى⁽⁵⁾.

وكذا حكى في الإقناع الإجماع.

ونذكر في إرشاد المتمسكين أن ابن مجاهد نص على الترقيق في ذلك.

ونحوه في التمهيد.

(1) الآية (16) من سورة الكهف.

(2) الآية (14) من سورة الفجر.

(3) شرح اللوامع للمنتوري الورقة 216/ب - (ومرية) في سورة هود الآية 17 و(ذو مرة) في سورة النجم الآية 6.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في هـ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/ب.

قال: وينبغي للقارئ أن يعتقد ترقيق هذه الرءاء في قراءته.

قال الداني يعني لجميع القراء.

ونحوه في الإبانة.

ونص عليه ابن خيرون عن أئمة.

قال: وبه قرأت وبه آخذ.

قوله: لازم، احترز من العارض نحو إن ارتبتم⁽¹⁾ وكذا في الابتداء.

القول في الترقيق للرءاءات: وما ورد مفخما منها

قوله: واتصلت، احترز من نحو رب ارحمهما⁽²⁾ فلا خلاف في تفخيمها.

نص عليه الداني وغيره.

فإن قيل: لم اعتبر القبلي ولم يعتبر البعدي نحو مرجعكم؟⁽³⁾

الجواب: أن السبب المتقدم أقوى من المتأخر لضعفه.

وأما إن وقع قبل الساكنة فتحة أو ضمة، فلا خلاف في تفخيمها، ولا يجوز غيره قاله في الإبانة ورد به النص عن ورش.

قوله: **إلا إذا لقيها مستعمل** هذا استثناء مما تقدم نحو قرطاس وفرقة وأرصا⁽⁴⁾.

(1) الآية (106) من سورة المائدة.

(2) الآية (24) من سورة الإسراء.

(3) الآية (48) من سورة المائدة.

(4) الآية (7) من سورة الأنعام، والآية (122) من سورة التوبة، والآية (107) من سورة التوبة.

نص عليه الداني في التيسير وجامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد
المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموضح والإبانة (118/أ) والموجز.

قال في الإقناع: وأخذ بعضهم لورش ما فيه حرف استعلاء بالترقيق
للزوم الكسرة، وبالتفخيم يؤخذ⁽¹⁾.

المنتوري: وبالتفخيم قرأت ذلك لورش وغيره من القراء على جميع من
قرأت عليه وبه آخذ.

تنبيه: قوله: إلا إذا لقيها مستعل **، بشرط الاتصال كما تقدم.

قال في الإبانة: فإن انفصل حرف الاستعلاء عن الراء نحو: فاصبر
صبرا، إن أنذر قومك، ولا تصعر خدك⁽²⁾، رقت الراء لأن المنفصل كالعارض
لا يوجب إمالة ولا تفخيما⁽³⁾.

[وكذا نص عليه]⁽⁴⁾ ابن الجزري، [فإنه قال:]⁽⁵⁾ فإن وقع حرف
الاستعلاء منفصلا، فلا اعتبار به نحو: فاصبر صبرا.

والناظم [قد]⁽⁶⁾ [أخل]⁽⁷⁾ بشرط الاتصال، لكن قد يقال: [تمثيله] بفرق
يرشد إليه والله أعلم.

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 327/1.

(2) الآية (5) من سورة المعارج، والآية (1) من سورة نوح، والآية (18) من سورة لقمان.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/أ.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(6) [ما بين [...] من ب، ج.]

(7) [في هـ [أخذ].]

قوله: والخلف في فرق، أي في سورة الشعراء، ولم يقع فسي القرآن غيره، ولم يرجح شيئاً كما فعل الشاطبي.

قال الداني: وجهان جيدان.

وقطع مكى والصقلي وابن شريح بالترقيق وادعوا فيه الإجماع والتفخيم. وبه قطع في التيسير⁽¹⁾.

قال المالقي: وذكر في غير التيسير أن من الناس من يفخم راء فرق من أجل حرف الاستعلاء، والمأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر انتهى⁽²⁾.

وقال في جامع البيان: وقد اختلف أهل الأداء فمنهم من يفخمه لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرفقه لوقوعه بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش في الإشراق والصراط.

وقال في إيجاز البيان: نحوه.

وزاد الوجهان جيدان.

وذكر في التلخيص الترقيق خاصة.

وقال في الإبانة: والاختيار عندي التفخيم، كما أجمع عليه في الإشراق، ولا أمنع من الترقيق والنص في كلا الوجهين معدوم.

(1) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 56.

(2) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير لأبي السداد المالقي "باب ترقيق

الراءات" مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592/م 6.

ومثله يضبط عن يوثق بنقله وفهمه، وقليل ما هم، وظاهر الاقتصاد والتيسير
والتمهيد وإرشاد المتمسكين والموجز والموضح: التفخيم في فرق⁽¹⁾.

قال أبو داوود في الطرر على جامع البيان، وأنا أرى ترقيق الرءاء في
فرق أولى من تفخيمها.

وذهب في الإقناع إلى الترقيق لأنه ذكره في ما رقق بالإجماع.

ثم قال: واستثنى قوم فرق، ففخموه لحرف الاستعلاء وإن انكسر.

القيجاطي: وبالوجهين قرأته على بعض من لقيته.

وكان القيجاطي يأخذ بالتفخيم ولا يجيز الترقيق، وبالتفخيم قرأت عليه
وبه أخذ.

قال في النشر: وقد اختلف في فرق في الشعراء.

فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه من أجل كسر القاف.

وذهب [الأخرون]⁽²⁾ إلى تفخيمه، قرأنا بالوجهين انتهى⁽³⁾.

وذكر المجاصي والوارثيني أن المشهور الترقيق.

ولم يذكر [الفهري]⁽⁴⁾ إلا الترقيق حيث يقول:

وإن لقيت مستعليا نحو فرقة ففخم ورقق راء فرق بلا زجر⁽⁵⁾

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/أ.

(2) [في ب [الأخرون]].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/ب.

(4) [أي الحصري كذا وجد على هامش].

(5) البيت: 166 من المنظومة الحصري مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

الحلفاوي: وبالوجهين جمعت للجماعة على سيدي أبي عبد الله ولم أُنفت إلى ترجيح الترقيق عملاً على نص الدرر والحرز والإيجاز، فأمرني رحمه الله بتقديم التفخيم عملاً على نص الجامع لأنه ذكر فيه التفخيم ثم الترقيق انتهى⁽¹⁾.

قال [الازروالي]⁽²⁾: وقد جمعت للجماعة بالوجهين عملاً على نص الدرر والحرز والإيجاز انتهى⁽³⁾.

قلت: والأخذ عندنا بفاس الترقيق.

قال في التحفة:

والخلف في فرق لضعف القاف	بالكسر في ما جاء عن الأسلاف
قال أبو عمرو الإمام الداني	في فرق الوجهان جيدان
قياسه الترقيق لاكتناف	كسرين مع ضعف بحرف القاف ⁽⁴⁾

قال الوهراني:

وبالخلف في فرق وترقيقها على⁽⁵⁾

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 48/أ من نسخة الخزنة الحسنية رقم 6064.

(2) [في ج، هـ - [الازرق]

[نص: وصدر الترقيق في فرق لدى ** وصلاً وفي الوقف ففخم أبداً

وفخم فرقة عن كل إمام ** ومن قال الترقيق قوله حرام انتهى، وجد على هامش ج.]

(3) تقريب النشر في طرق العشر باب لراءت الورقة 60 من نسخة الخزنة الحسنية رقم 1611.

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 1086، 1087، 1088 الورقة 56/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) ومطلع البيت: كذا حرف الاستعلاء من لم يجي ** البيت 209 مخطوطة خاصة بالشيخ السحابي بسلا.

وقال التازي:

فرق لحصري بترقيق أتى وعنه في حيران عكس ذا أتى
والبعض في فرق خلا فلانكرا فاتل بترقيق على ما شهرا
وجهان للداني به تحققا عن غير واحد فكن محققا⁽¹⁾

فائدة: خلاف فرق خاص بالوصل، وأما في الوقف فليس إلا التفخيم قولا واحدا اعتبارا بسكون [الوقف]⁽²⁾.

وقال في الإبانة: والوجهان إنما يكونان في حالة الوصل لا غير، فأما إذا وقف على ذلك (118/ب)، ولم يشر إلى جرة القاف، ولا قدرت وسكنت وعومل سكونها، وهو الاختيار في مذهب نافع، فحمت الراء [ولم ترقق راسا كما فحمت]⁽³⁾، ولم ترقق في قوله: فرقة لانفتاح حرف الاستعلاء، كذلك حكمه إذا سكن يوجب التفخيم، ويمنع من الترقيق انتهى⁽⁴⁾.

قلت: وقد طال بحثنا عن هذه المسألة فلم نجدها عند أحد من الشراح حتى وجدتها عند المنتوري، فجزاه الله عنا خيرا، ولم ندر كيف أخذ أشياخنا لأنني لم أسأل أحدا عنهم والغالب [أنه]⁽⁵⁾ لا خبرة لأحد به، [وقد أشرت إلى حكمه وصلا ووفقا بهذه الأبيات الأربعة]⁽⁶⁾.

(1) نظم الخلاف، السطر: 28 الورقة 2/ب.

(2) [في ج، [القاف].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(6) [ما بين [...] من ب، ج.]

قلت:

والوَصْلُ فِي فَرْقٍ بِتَرْقِيقِ شَهْرٍ	وَالْوَقْفُ بِالتَّفْخِيمِ لِلْكَلِّ ذِكْرُ
نَصَ عَلَيْهِ الدَّائِي فِي الْإِبَاتِهِ	حُجَّتُهُ السَّكُونُ خُذْ بَرَهَاتِهِ
وَلَمْ أَجِدْ نَصًا لِأَهْلِ فَاسٍ	كَيْفَ رَوَوْا لَنَا بِلَا التَّبَاسِ
وَالظَّاهِرُ التَّرْقِيقُ عِنْدَهُمْ جَرَا	كَذَا حَكَاهُ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَا

كل: مبتدأ ومضاف إليه، رققها: فعل ماض ومفعول والضمير عائذ على الراء، والفاعل مضمَر يعود على كل، والجملة في موضع الخبر، وإن: حرف شرط وجوابه محذوف دل عليه ما قبله أي رقت، من بعد: في موضع الحال من فاعل سكنت، إذا: ظرف زمان والعامل فيها جوابها تقديرها لم ترقق. والخلف: مبتدأ، في فرق: في موضع الخبر، للفرق: متعلق بمحذوف أي رقق [الفرق]⁽¹⁾.

[وعلقه المجراد بالخلف.

قلت: وفيه الفصل بين المصدر ومعموله]⁽²⁾.

ثم قال رحمه الله:

(179) وَقِيلَ كَسْرَةٌ وَيَاءٌ فَخْمَا	فِي الْمَرْءِ ثُمَّ قَرْيَةٌ وَمَرِيْمَا
(180) إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِتَأْخُرِ السَّبَبِ	هَنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
(181) وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي بَشَرٍ	لَأَنَّهُ وَقَعَ فِي مَكْرَرٍ

تكلم هنا على الراء الساكنة إذا وقع بعدها كسرة، وهي المرء في الموضعين، أو ياء وهي مريم وقريّة⁽³⁾ كيفما وقعا.

فذكر في البيت الأول الحكم، وفي الثاني الاعتلال، وفي الثالث الانفصال.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) الآية (87) من سورة البقرة والآية (259) من سورة البقرة.

قال في التلخيص: وكان محمد بن علي وغيره يرون عن قراءتهم ترقيق الرء الساكنة إذا وقع بعدها همزة مجرورة نحو بين المرء وزوجه⁽¹⁾ وشبهه، وبالتفخيم قرأت ذلك.

وقال في إيجاز البيان: وقد استثنى محمد بن علي لمكان كسرة الهمزة، وإليه ذهب جماعة من أهل الأداء، وبالتفخيم قرأت لأجل الفتحة قبلها وهو القياس.

وقال في الموضح: وكان الأنفوي يرى في مذهب ورش ترقيقها، وعلى ذلك عامة أهل الأداء [من المصريين]⁽²⁾ القماء، والقياس إخلاص الفتح للفتحة قبلها. ونحوه في جامع البيان، وبالتفخيم قرأت.

وقال في الإبانة: وقد كان الأنفوي وغيره من المصريين ومن أخذ عنهم من القرويين يرون الترقيق في المرق لا غير، وبالتفخيم قرأت على من قرأت عليه من مشيختي، وهو القياس وبذلك أخذ.

وظاهر الاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والموجز: التفخيم⁽³⁾.

ومذهب الحصري الترقيق، وإليه أشار بقوله:

لا ترقيق راء المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر⁽⁴⁾

(1) الآية (102) من سورة البقرة.

(2) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/أ والورقة 217/ب.

(4) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 167 الورقة (620) من نسخة خاصة.

قال في الإقناع: واستثنى الأذفوي لورش المرء في الموضعين فرقق،
والوجه التفخيم كالجماعة وبه الأخذ⁽¹⁾.

المنتوري: والمشهور المعلوم به في قراءة ورش وهو التفخيم وبذلك
قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

وأما الراء في قرية ومريم.

قال في الإبانة: فأما الراء إذا سكنت وأتى بعدها ياء مفتوحة فلا أعلم
خلاقاً عن ورش ولا عن غيره في نص ولا تلاوة [ولا دراية]⁽²⁾، أن الراء
مفخمة إلا ما حكاه بعض متأخري المغاربة عن ورش من الترقيق.

وزعم آخرون منهم، أن الترقيق إجماع من أئمة القراءة، وهذا الذي
ادعو عليه الإجماع غير صحيح.

وقال في إيجار البيان: وقد استثنى آخرون نحو قريتين ومريم ونحوه،
وذلك خطأ لاشك فيه.

وذكر في الاقتصاد التفخيم في قرية ومريم، وهو ظاهر التيسير والتمهيد
وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز والموضح⁽³⁾.

ونكر أبو الطيب بن غلبون في التنكار ومكي في التنبيه والتبصرة (119/أ)
والموجز والكشف، وابن سفيان في الهادي والمهدوي في الهداية، وابن عبد الوهاب
في كفاية الطالب، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، والمغراوي في
الجامع، وابن مطرف في الإيضاح، وابن البياز في النبذ النامية وحلية مبتدأ

(1) الإقناع لابن الباذش 326/1.

(2) [في ب [رواية]].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 218/أ.

الطالب، وابن الفحام في التجريد، وابن شفيق في التنبية والإرشاد، وابن مهلب في التبيين، وابن شعيب في كتاب مذهب ورش، وابن [الربيع]⁽¹⁾ في الكافي: الترقيق خاصة، وإليه ذهب الحصري، ورد على من يقول بوضده.

وإن سكنت والياء بعد كمرم فرق وخط من يفخم بالقهر⁽²⁾
وقال ابن عتيق في الموجز: فأكثر المقرئين على الترقيق واختار آخرون الفتح⁽³⁾.

قال في الإقناع: فأخذ الداني بالتفخيم، وخطأ من [أخذ]⁽⁴⁾ بالترقيق، وعلى ذلك أصحابه.

وقد ألف أبو داود في ذلك كتاباً، وكان أبو محمد مكي والناس الجماء الغفير يأخذون بالترقيق، وعليه اليوم أكثر القراء عندنا⁽⁵⁾.

ونكر الأهوازي أنه على الترقيق جل أهل البصرة ومدينة [السلم]⁽⁶⁾.⁽⁷⁾

وقال أبي: الوجهان صحيحان.

القيجاطي: قوله: الوجهان خطأ، لا يصح إلا التفخيم انتهى⁽⁸⁾.

وذهب القرطبي في أرجوزته إلى الترقيق في مريم والتفخيم في قرية.

(1) [في هـ] [الربيع] وفي ج [ربيع].

(2) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم (164) الورقة (620) من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 218/أ.

(4) [في ج] [قال].

(5) الإقناع في القراءات السبع 327/1 - 328.

(6) [في ج، هـ] [السلم].

(7) المصدر نفسه.

(8) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 218/ب.

فقال: لكنني أرشدت للتحقيق أخذ في مريم بالترقيق
وما عدا ذلك من ذا الفصل فحكمه التفخيم فافهم أصل⁽¹⁾

القيجاطي: ومذهب القراء المتأخرين من أهل الأداء اختلفوا في لفظ مريم
وقرية حيث ما وقعا في القرآن لجميع القراء السبعة لعدم النص عنهم في ذلك،
فأكثرهم على ترقيق الراء في ذلك لجميعهم قياسا على الراء الساكنة مع الكسرة
المتقدمة حكموا للياء بعد الراء الساكنة بحكم الكسرة قبلها، ولا خلاف في
ترقيقها مع الكسرة، فينبغي أن تكون ذلك مع الياء، إذ لا يجوز فيها في اللغة
العربية عند هؤلاء غير الترقيق كما لا يجوز فيها مع الكسرة المتقدمة غيره
عند الجميع، وخالفهم في ذلك الحافظ أبو عمرو وجماعة من أصحابه وزعموا
أن الترقيق في ذلك لحن لا يجوز.

واحتجوا لذلك بما هو مسطور في كتبهم.

ومذهب جماعة من المتأخرين إلى تصحيح الوجهين، أعني التفخيم
والترقيق في الراء الساكنة مع الياء في اللغة العربية.

وإلى هذا المذهب ذهب الشاطبي، إلا أنه منع من القراءة بالترقيق لعدم
الرواية، لأن أصل الراء التفخيم والترقيق فرع فيها لا يكون إلا مع سبب، فلا
سبيل لإخراج الراء عن أصلها إلى ما يقتضيه القياس إذا كان البقاء مع الأصل
جائزا في اللغة العربية إلا بنص وثيق أو رواية ثابتة.

فقال: وما بعده كسر أو الياء فمالهم [الخ]⁽²⁾⁽³⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 218/ب.

(2) [في هـ] [انتهى].

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 218/ب.

المنتوري: وبالتفخيم قرأت مريم وقرية على جميع من قرأت عليه وبه
آخذ انتهى⁽¹⁾.

ابن الجزري: وقد ورد [عن]⁽²⁾ بعض القراء ترقيق ثلاث كلمات مما قبله
فتح، وهي قرية ومريم حيث وقعا، والمرء وزوجه والمرء وقلبه من أجل
الياء والكسرة بعد الراء، والصواب هو التفخيم انتهى⁽³⁾.

وقال في اللئالي الفريدة عند قول الشاطبي: وما بعد كسر عارض أو
مفصل الخ، وربما أوهم ما ذكر في البيت الأول [أن]⁽⁴⁾ جميع ما وقع بعده
كسر أو ياء فيه خلاف، وليس كذلك، وإنما المراد الكلمات المذكورة لا غير
وما سوى ذلك، فلا خلاف في تفخيمه إلا ما وقع لورش في شرر انتهى⁽⁵⁾.

وقال في الكنز: أما أصل ورش فلم يختلف فيه نحو رحيم، رزقوا،
البشرين والبحرين⁽⁶⁾.

وأما الساكنة فقد اختلف في بعضها.

وقال المهدوي: بالترقيق مع الياء السبعة.

ومكي: مع الياء للكل.

(1) المصدر نفسه.

(2) [في ج [على].]

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 101/2.

(4) [في ج [أو].]

(5) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله بن الحسن الفاسي "باب الممدود" الورقة 39

من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(6) الآية 129 من سورة آل عمران، والآية 25 من سورة البقرة، والآية 47 من سورة

المؤمنون، والآية 60 من سورة الكهف.

ومع كسر الهمزة بالوجهين لورش انتهى⁽¹⁾.

ابن عبد الكريم: والخلاف الذي بين المتأخرين في هذه الثلاثة المواضع يجري لقالون انتهى⁽²⁾.

قوله: إذ لا اعتبار إلخ، أي لا عبرة بالسبب البعدي.

وقوله: وإن حكى الخ.

القيجاطي: هذه مقالة، لم يسبق إليها غيره، ولا أعلم أحدا من القراء والنحويين حكى عن العرب في ذلك شيئا.

وأجاب عن اعتباره في بشرر لأنه حرف تكرير.

الجعبري: لا يجوز لنا أن نقيس الترقيق على الإمالة، ولا الكسرة والياء المتأخرتين على المتقدمتين رواية، ولا يجوز للمرقق أن يطرد الأصلين كذلك، إذ وجوه القراءات منقولة نقلا متواترا لأنه لا يدخلها الرأي، وجاز في الأحكام للإقرار عليه.

وقول الداني (119/ب) في آخر كتاب الراءات: النص في ذلك معدوم، وإنما بنيناه على الأصول المتقدمة.

وقول مكي: أكثر هذا الباب قياس، وبعضه أخذ سماعا من قبيل المأمور به لا المنهي عنه، ومعناه عدم النص على عينه، فحمل على نظيره الممثل به بعد ثبوت الرواية في اطراد الأصل، لأنهما عملا بمجرد القياس وفتحاً باب الرأي للناس، ولقد كان على غاية من الدين والتمسك [بلاثر]⁽³⁾.

(1) لهدية في وجوه لقراءات المهدي فصل للألفات الورقة 24 من نسخة خزنة الحسنية رقم 1524.

(2) شرح لدرر اللوامع للمجاصي باب لراءات مخطوطة خزنة ابن يوسف بمرلكش رقم 105.

(3) [في هـ - الآثار].

وحقق ذلك ما قاله الداني في أرجوزته، فإياك أن تحمل كلاهما على هذا،
فتتنظم في واو، ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (1)
انتهى (2).

قال ابن أجروم:

والخلف في را قرية ومريما والمرء والداني كلا فخما (3)
وقال في التقريب:

وإن جاء بعد الراء كسر وياءها ففخمه الداني وللغير قللا (4)
وقال القيسي:

ففخم لدان قرية ثم مريما ورقق لمك والإمام كما القبل
لعثمان هذا الخلف فاسمع وغيره ولكن ذا الترقيق في دين عن جل (5)
قوله: لكونه، عليه شرح المجاصي والوارثيني.

وشرح الباقر على لأنه.

قال بعضهم: وهو البين، وإنما في كلامه للحصر لأنها من أنواته كقوله
صلى الله عليه وسلم: إنما الأعمال بالنيات، وإنما الماء من الماء (6)، وهي

(1) الآية (78) من سورة آل عمران.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 215/1.

(3) البيت من منظومة البارع لابن أجروم وتوجد قطعة منها في خزانة تطوان برقم 148 إلا أنها لا تتجاوز 10 أبيات.

(4) البيت من منظومة التقريب للوهرائي باب الراءات مخطوطة خاصة في خزانة الشيخ السحابي بسلا ولدي مصورة منها.

(5) البيت من المحفوظات المتداولة ولم على مصدر مكتوب للتوثيق.

(6) حديث "وإنما الماء من الماء"، أخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض رقم الباب (81)، وأبو داود أخرجه في سننه كتاب الطهارة رقم الباب (83)، والترمذي في كتاب الطهارة رقم الباب (81)، والنسائي في سننه كتاب الطهارة رقم الباب (131) وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة رقم الباب (110)، والدرامي في كتاب الوضوء رقم الباب (74)، والإمام أحمد في مسنده 36، 29/3 و 115/5-116-416-421.

مركبة من أن وما الكافة لها عن العمل وفيها كلام بالنظر إلى السبب الموجب لاقضاء الحصر، وهل ذلك بالمفهوم أو بالمنطوق [أو لا تقتضيه أصلا لا بالمفهوم ولا بالمنطوق]⁽¹⁾ كأن الناظم يقول ما اعتبر السبب البعدي في بشرر إلا لوقوعه في حرف مكرر، فحصر علة اعتباره في كونه في حرف مكرر.

وقال في التحفة:

وإن يكن مؤخرا خلف نما	عن كلهم في قرية ومريما
وشريح والمكي عنهم رققا	للدائي بالتفخيم عنهم حققا
جربين والبحرين وافترينا	لا تلزم المكي لما روينما
لعدم اليافى جري وافتري	كذا البحران رفعا فسرا
فهو كالعارض قل يا مريما	وقرية لازمتان فاعلما
وان فتح الرء فيما لزمما	يفصل عن ياء [يما] ⁽²⁾ تقدما
ما قدّموا فهو قريب اتصل	ما أخروا ببعد حرفه فصل
على الذي مر من التقدير	للشكل بعد الحرف في التفسير
لكنه البعدي في راء شرر	وهمزة المرء خصوصا اعتبر
لأن همز المرء جاء فاعتبر	أو راءه بكسر همزه كسر
منفصل وغير ذي اللزوم	في الحكم والتقدير كالمعلوم
لا يرتقى للمذهب الفرعي	إلا بأمر موجب قوي ⁽³⁾

فخما: يعود على ورش وقالون، في المرء: يتعلق بفخما والألف في مريم للإطلاق، وحكي: مبني للمفعول الذي لم يسم فاعله وهو ضمير يعود على

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في د [مما].]

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 1025 إلى 1037 الورقة 52/ب و 53/أ من مخطوطة خاصة.

الاعتبار، عن بعض: يتعلق بحكى، وإنما: إن حرف توكيد، وما: مهيئة، فلي بشرر: يتعلق با اعتبر محكي، ولأنه: متعلق باعتبار أيضا، وفاعل وقع مضمَر يعود على اسم إن، والجملة في موضع الخبر: في مكرر: متعلق بوقع.

وقال رحمه الله:

(182) والاتفاق أنها مكسورة رقيقة في الوصل للضرورة

أي لا خلاف في ترقيق الراء المكسورة كسرة لازمة أو عارضة تامة أو مبعضة أو ممالاة ووسطا وطرفا وصلا منونة وغير منونة، سكن ما قبلها أو تحرك بأي حركة كان، وقع بعدها حرف مستعل أو غيره في الاسم والفعل نحو رزقا، قالوا ورجال يحبون، وفي الرقاب والغارمين، والفجر وليال عشر، وأرنا مناسكنا، وانذر الناس، وانكر اسم، وانحر إن، رأى كوكبا، ونكرى⁽¹⁾.

قال الشارح: فكأنه يقول: والاتفاق أنها رقيقة في حال كسرها أي مرفقة⁽²⁾.

وقوله: للضرورة، يعني أن الترقيق في الراء (120/أ) المكسورة لازم ضروري لا يمكن غيره، لأن الكسرة يطلب الانسفال، والترقيق يناسبه، فقلبت الكسرة على الراء حتى أخرجتها عن أصلها، فلو فحمت لكان تصعد وانسفال في حالة واحدة، وكان تكلف شديد.

قال في اللئالي: فإن قيل حرف الاستعلاء المكسور يوجد فيه ذلك.

(1) الآية 25 من سورة البقرة، والآية 108 من سورة التوبة، والآية 177 من سورة البقرة، والآية 60 من سورة التوبة، والآية 1 من سورة الفجر، والآية 128 من سورة البقرة، والآية 44 من سورة إبراهيم، والآية 8 من سورة المزمل، والآية 2 من سورة الكوثر، والآية 76 و68 من سورة الأنعام.

(2) لم أقف على كتاب له في المظان التي رجعت إليها إلا منكورا عند المنثوري وابن القاضي.

قلت: وجوده فيه ضروري، إذ لا يتأتى فيه إلا التفخيم، فاحتمل ذلك للضرورة، بخلاف الرأء، فإنه يتأتى فيها الترفيق، فاستعمل لزوال الكلفة⁽¹⁾.

قال في التيسير: وكذا كل رأء مكسورة، سواء كانت كسرتها لازمة لو عارضة، فلا خلاف في ترقيقها في حال الوصل. ونحوه في الاقتصاد⁽²⁾.

قال ابن الجزري: وأما الرأء المكسورة فلا خلاف في ترقيقها لجميع القراء، سواء كانت كسرتها لازمة أو عارضة في أول الكلمة أو وسطها أو في آخرها⁽³⁾.

ونحوه في الإقناع وإرشاد المتمسكين والموجز [والإبانة]⁽⁴⁾.

وقال في إيجاز البيان والتلخيص: ولا يجوز غير ذلك فيها.

ونحوه في الموضح وجامع البيان⁽⁵⁾.

قال أبو شامة: فإن قلت: ما حكم الرأء المكسورة إذا لقيها حرف استعلاء نحو فالفارقات⁽⁶⁾، هل يمنع القاف الترفيق أم لا؟

الجواب: لا يمنع لقوة مقتضى الترفيق، وهو الكسر في نفس الرأء⁽⁷⁾.

(1) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب أحكام الرأء الورقة: 71 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 57.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 100/2.

(4) [ما بين [...] يوجد في ب.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 218/أ.

(6) الآية 4 من سورة المرسلات.

(7) إبراز المعاني في شرح حرز الأمانى لأبي شامة الدمشقي ص: 259.

فائدة: قال في الكنز: نحو القرى نص عليه الداني في مفرد الرءاءات
 ولم يتعرض لها الشاطبي كالتيسير لاعتقادهما ترادف الإمالة والترقيق.
 ثم قال في موضع آخر: ⁽¹⁾ ولم يتعرض لها الشاطبي لفهمها من قوله:
 أو ما تميلاً، لأن الإمالة إذا أثرت متقدمة فتأثيرها [مقارنة أولى انتهى] ⁽²⁾.

القول في الترقيق للرءاءات

قلت: ويمثل هذا يجاب عن الناظم لقوله: والممال على تأويل من [عمم] ⁽³⁾
 فهذا ⁽⁴⁾ شديد الاتباع للشاطبي في الألفاظ والمعاني [حدو النعل بالنعل] ⁽⁵⁾.
 وقال بعضهم: يوخذ [حكمها] ⁽⁶⁾ من هنا لأن الكسر شامل
 للكامل [والمبعض] ⁽⁷⁾.

قلت: مشيراً إلى حكم إمالة القرى بهذا البيت:
 نحو القرى ذكرى لورش رقت نصوصها في مفرد الدان بدت
 والاتفاق: مبتدأ، مكسورة: حال من الضمير الذي يتحملة رقيقة، ورقيقة:
 خبر أن، وأن واسمها خبر المبتدأ وفي الوصل وللضرورة متعلقان برقيقة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب الرءاءات الورقة 150/ نسخة خزانة ابن يوسف
 بمراكش رقم 1/55.

(3) [في ب [عم].]

(4) [في د [حكوا القول بالنقل].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) [في ج، هـ [البعض].]

ثم قال رحمه الله:

(183) لكنها في الوقف بعد الكسر والياء والممال مثل المـ

هذا تخصيص لمفهوم الوصل، أي ترقيق الراء المكسورة المتطرفة في وقف الإسكان أو الإشمام إن كان قبلها كسرة موثرة أو ياء ساكنة أو حرف ممال، صغرى أو كبرى نحو: ولا ناصر - الخير - قدير - الدار - هار⁽¹⁾.

قوله: والممال أعم من قوله في التيسير فتحة مماله نحو الدار عنه.

(1) الآية 10 من سورة الطارق، والآية 11 من سورة يونس، والآية 20 من سورة البقرة، والآية 94 من سورة البقرة، والآية 109 من سورة التوبة.

القول في الترقيق للراءات

وقيل: الوقف بالترقيق حملاً على الوصل، وإليه أشار الحصري بقوله:

وما أنت بالترقيق وأصله فقف عليه به إذ لست فيه بمضطر⁽¹⁾

فضمير عليه للموصول وهو ما وبه للترقيق، ومعنى لست فيه بمضطر أي ليس الوقف لازماً لتنسى الكسرة فيذهب إثرها، بل هو عارض، فاستحب حكم الوصل.

قال ابن شريح: وقف له قوم بالترقيق، فإن كان ما قبلها غير هذه الثلاثة فهي مفخمة نحو الكبر الضرر، الزبر، ودبر القدر الفجر⁽²⁾.

وهذا حكم المطلق لكن قوله:

****والمال لم يقع لقالون الا في هار****

وأل في الكسر للعهد أي ولو فصل بينهما ساكن غير مستعمل نحو: بالذكر⁽³⁾.

قال القيجاطي: استثنى الناظم فيما تقدم حرف الاستعلاء ولم يستثنه هنا⁽⁴⁾.

قال في الاقتصاد: فأما الراء المكسورة في الوقف فإن كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو: منهمر - بشير - نذير وفتحة مماله نحو: بشرر على

(1) المنظومة الحصرية لم أجد فيها هذا البيت.

(2) الآية 95 من سورة النساء، والآية 52 من سورة القمر، والآية 25 من سورة يوسف، والآية 16 من سورة الفجر، والآية 1 من سورة الفجر.

(3) الآية 41 من سورة فصلت.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/أ.

قراءة ورش، والنهار وشبه على قراءة من أخلص الإمالة أو جعلها بين بين رققها (120/ب) كالوصل أيضا اتباعا لتلك الفتحة، وإن كان قبلها فتحة أو ضمة نحو بنهر من مطر - ودر - وسرر فخمته انتهى⁽¹⁾.

القول في الترقيق للراءات؛ وما ورع مفتوحا منها

ونحوه في التيسير وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين، وكتاب الراءات واللامات لورش⁽²⁾.

المنتوري: واعلم أن الناظم تكلم على الوقف على الراء المكسورة، وسقط له ذكر الوقف على الراء المفتوحة والمضمومة.

وقيل في ذلك:

وغير ذات الكسر إن ما سبقت في الوقف بالكسر أو اليا رقت فيدخل فيه ورش وقالون نحو: ليغفر - الذكر - مصر - خبير - خير⁽³⁾.

الفيجاطي: قول الشاطبي: ولكنها في وقفهم [مع]⁽⁴⁾ غيرها ترقق بعد الكسر، يريد وإن كان مفصولا بساكن نحو بالذكر وعين العين، من مصر، [وما أشبه ذلك، ولو كان حرف الاستعلاء منعا عنده من الترقيق في الوقف لا إستثناء، وترقيق راء عين القطر ومن مصر]⁽⁵⁾ في الوقف بالسكون هو مذهب الداني.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/أ.

(3) الآية 137 من سورة النساء، والآية 6 من سورة الحجر، والآية 87 من سورة يونس، والآية 13 من سورة المجادلة، والآية 11 من سورة الجمعة.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

وذهب غيره من أهل الأداء إلى التّفخيم.

قال: والوجهان عندي صحيحان.

المنتوري: وقرأت على القيجاطي عين القطر بسكون [الراء]⁽¹⁾ وترقيقها في الوقف، وبذلك آخذ.

ونص على ذلك الداني في جامع البيان.

ونص في الاقتصاد أن الراء من مصر مرققة.

قلت: وقد وقفت عليه في الاقتصاد.

وظاهر التيسير والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والموجز والموضح والإبانة وكتاب الراءات أن الوقف على عين القطر وعلى مصر بترقيق الراء فيهما.

قال القيجاطي: فإن قيل: لم فخم ورش راء مصر في الوصل ورققها [في الوقف]⁽²⁾.

قال: فالجواب على ذلك أن الراء في الوصل مفتوحة، والفتحة فيها مقام فتحتين، فأشبهت حرف الاستعلاء، وقبلها حرف استعلاء، فكثر الاستعلاء فلم تقو الكسرة على إمالة فتحة الراء لأجل ذلك بخلاف الوقف، فإنه ليس فيه إلا حرف استعلاء خاصة لسكون الراء، فرقها لأجل الكسرة قبلها، ولم يبال بحرف الاستعلاء لسكونه والله أعلم⁽³⁾.

(1) [في ج [الوقف].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/ب.

تنبيه: المشهور اعتبار حرف الاستعلاء في الوقف على من مصر
وعين القطر، فليس إلا التفخيم وبه الأخذ [عندنا]⁽¹⁾ بفاس وأرض المغرب
قاطبة، وإليه أشار شيخ الجماعة بقوله:
وتفخيم راء القطر بأن لطاءه وللحصري الأسنى النبيل مضى الضر⁽²⁾
ومذهب الحصري الترقيق، ولا عبرة بالطاء، إذ الكسرة منوية موجودة
ولفظه:
وما أنت بالترقيق وأصله فقف عليه به لا حكم للطاء في القطر⁽³⁾
كذا لفظ البيت عند ابن أجروم وعن الجعبري كما تقدم.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(2) البيت من محفوظات المصنف ولعله يقصد بشيخ الجماعة آنذاك القيجاطي وغيره.

(3) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم 169 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

القول في الترقيق للراءات: وما ورج مفخما منها

الحلفاوي: ومذهب غيره هو التحقيق، وهو أن راء القطر ملحق بنحو ليلة القدر المفخم على المشهور.

قلت: [وقد أشرت إلى حكم راء القطر وصلا ووقفا بهذين البيتين]⁽¹⁾:
ورقق القراء راء القطر في حالة الوصل لأجل الكسر
والوقف بالتفخيم والطاء يرى عند جميعهم بذا الدان قرا
وكذا الوقف على أن اسر فليس إلا التفخيم لعروض الكسر.

قال ابن غازي في الإنشاد:

نكتة: سألت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله الصغير عن حكم راء أن اسر في الوقف للحرمين.

فقال: ما عندي فيها إلا التفخيم انتهى⁽²⁾.

وهو مقتضى النظر انتهى كلامه⁽³⁾.

قلت: وإليه أشار القيسي بقوله:

وفي اسر بكسر الهمز فخم ورومها يجوز بنص الكل بأن لنا الرشد⁽⁴⁾

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب الروم والأشماع الورقة 52/ب من نسخة الخزنة الحسنية رقم 6064.

(3) إنشاد الشريد من ضوال القصيد لم ألق على ما ذكره المصنف في إنشاد الشريد.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي فصل في ترقيق الراءات مخطوطة خزنة المدرسة النحلية بمروضة.

فائدة: تجويدية راء بشرر، الأولى ترقيق في الوصل لورش كما تقدم، وقالون يفخمها واتفق على ترقيق الثانية في الوصل، فإذا وقف ورش عليها بالسكون فليس إلا الترقيق عملاً بقوله: والممال.

نص عليه أهل الأداء بأسرهم وقالون بالتفخيم وإليه أشار في الأجوبة المحققة بقوله:

وفي شرر رقق (أ/121) لعثمان وحده فذاك الإمام العدل في عصره فرد
وعن مكّي التفخيم فيها بكشفه تجمع فيه العلم والعدل والزهد⁽¹⁾
[قلت: [مشيراً إلى حكمه بهذا البيت]⁽²⁾:

وراء شرر في الوقف رقق ورشهم وقالون بالتفخيم حقاً بلا نكر⁽³⁾
الجعبري: نص الداني في الراءات ومكّي على ترقيق مفتوحة بشرر في
الوقف وهو المفهوم من إطلاق الناظم، فهي بعد ممال في إصلاحه، وترقق من
أختها ما كانت اقتضته منها.

وأوضح من قول التيسير إلا أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة
ممالة نحو بشرر على قراءة ورش، [فإنك]⁽⁴⁾ ترققها في الحالين. فحصل
[له]⁽⁵⁾ ترقيق الراءين في الحالين.

ونص مكّي على تفخيم الثانية إذا وقف عليها بالسكون بعد تعليل وترقيق الأولى بالثانية انتهى⁽⁶⁾.

(1) الأجوبة المحققة للقيسي فصل يف ترقيق الراءات مخطوطة خزنة المدرسة النحلية بمروضة.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [في ج [فإنها] وفي هـ [باب].]

(5) [في ج [لها].]

(6) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الراءات الورقة 15/أ من نسخة خزنة ابن يوسف رقم 55.

قال في اللئالي الفريدة: واختلف في قوله: بشرر في رواية ورش، فألحقه أبو عمرو الحافظ وغيره بالممال.

ونص على الوقف له فيه بترقيق الراء المتطرفة لوقوعها ساكنة بعد الراء [المرفقة]⁽¹⁾، والترقيق ضرب من الإمالة.

وقال مكّي: إن وقفت عليه لورش بالإسكان وقفت بالتغليظ.

قال: لأن الراء تصير ساكنة قبلها فتحة.

ثم قال بعد ذلك: فإن قيل: كيف تقف على قوله: بشرر فقل: أقف لغير ورش بالترقيق مع الروم وبالتفخيم مع السكون، وأقف لورش بالترقيق على كل حال⁽²⁾.

[القيجاطي: وقد رقت الراء الساكنة من بشرر لورش إجماعاً من أجل الفتحة الممالّة قبلها كما رقت من الأبرار]⁽³⁾.

لكن: استتراك، والهاء: اسمها وهي عائدة على الراء المكسورة، في الوقف حال من اسم لكن، والعامل في بعد في الوقف، مثل: خبر لكنها⁽⁴⁾.

ثم قال رحمه الله:

(184) والوقف بالروم كمثّل الوصل فرد ودع ما لم يرد للأصل

(1) [في ج] المفتوحة[.].

(2) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 217/1 - اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله بن الحسن الفاسي باب اللامات الورقة 41 من نسخة الخزانة الحسينية رقم 6973 .

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.].

(4) شرح الدرر اللوامع للمنثوري الورقة 220/أ.

المنتوري: اتفقت الروايات [الثلاث]⁽¹⁾ على ضبط فرد بكسر الراء.

وزاد المكناسي فرد بضم الراء انتهى⁽²⁾.

وقال أجانا: يروى فرد من الورود وزد من الزيادة انتهى⁽³⁾.

[قلت: ورواية زد معناها زد الوقف بالروم على ما ذكر أي زد عليه بحذف المفعول والله أعلم⁽⁴⁾، أي إذا وقفت على الراء المضمومة أو المكسورة كسرا لازما بالروم، فتجري على ما تقدم من الترقيق والتفخيم، وأما الوقف بالسكون فعلى ما تقدم حكمه برواية كسر الراء من ورد يرد على الماء قال تعالى: "ولما ورد ماء مدين"⁽⁵⁾، فإطلاقه على الماء حقيقة، وعلى العلم مجاز، أي فرد ما ذكرت لك من أحكام الراءات في جميع ما تقدم، وعلى الضم من راد يروود إذ سأل وطلب. كأنه قال: أطلب ما ذكرت لك من مسائل الراءات، ودع أي اترك ما لم ياتي هنا لحكم الأصل وهو التفخيم، وهي الراء المفتوحة التي لم يتقدم لها سبب والمضمومة نحو استغفر - ينكر والساكنة نحو مرجعكم.

الجعيري: وذلك أقسام ما [فقد]⁽⁶⁾ سبب الترقيق فيه أو وجد، [وتخلف شرطه أو وجد]⁽⁷⁾ وقارنه المانع عملا بالأصل السالم عن المعارض نحو ربنا رحما، يرجعون، أرضيتم، يردونكم، حذر يوثر⁽⁸⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) المصدر نفسه الورقة 220/أ.

(3) لم أقف على كتاب له في المظان التي رجعت لها.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) الآية (23) من سورة القصص.

(6) [في هـ [بعد].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(8) الآية (127) من سورة البقرة، والآية (81) من سورة الكهف، والآية (83) من سورة آل عمران، والآية (38) من سورة التوبة، والآية (19) من سورة البقرة، والآية (24) من سورة المدثر.

قال في الموضح: فأما ما عدا هذا من سائر الرءاءاء المفاءوءاء والمضموماء والساءناء مع الففاءاء والضماءاء، فلا آلاف في إآلاص ففاءه. ونأوه في آامع البباء⁽¹⁾.

فإن قيل: الففاءيم المفهوم من قوله ما لم يرد للأصل ضد الففاءيق، فهلا اسأغنى عنه.

قيل: صرح به للإيضاح والباءان آفاء لم يصرح أن الأصل الففاءيم.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنفوري الورقة 220/أ.

القول في الترقيق للرءاءات

فائدة: الرءاء على أربعة أقسام: مرققتان مفخمتان مرققة فمفخمة مفخمة فمرققة نحو: بشرر - فيها سرر - عن أمر ربهم - أولي الضرر، فسان الأول عن التفخيم، والثاني عن الترقيق وتأهب للثالث والرابع لئلا يجري الصوت في سنن فيمتزجان.

[وأشار⁽¹⁾ القيسي إلى الأصلين والفرعين بقوله:

وأصلين أو فرعين في الرءاء قد رووا فنظمي لطلاب المسائل نافع⁽²⁾

قلت: (121/ب) ولو قال:

وأصلين أو فرعين قد رووا وأصل وفرع ثم بالعكس نافع
لاستوفى الأقسام الأربعة والسلام.

قوله : ودع معناه أترك، وقد جاء في كلام العرب فعلان، لا ماضي لهما، ولا مصدر ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول، وإنما استعمل فعل الأمر والمضارع خاصة، فلا يقال: ودعه.

قال المجراد: لا يستعمل منه ماض ولا مصدر إلا قليلا، ومن ورود ماضيه قوله صلى الله عليه وسلم: ((اتركوا الترك ما تركوكم، ودعوا الحبشة ما ودعوكم))⁽³⁾ من قوله عليه السلام: ((يا عائشة إن أشر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه الناس وتركوه اتقاء فحشه))⁽⁴⁾.

(1) [في هـ - [وإيثار].]

(2) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة المدرسة النحلية بمزوضية ناحية مراكش.

(3) أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم رقم الباب (8).

(4) أخرجه الترمذي في كتاب البر رقم الباب (59) والإمام مسلم في كتاب البر من صحيحه أيضا رقم الباب 72.

ومن وروده مصدرا قوله صلى الله عليه وسلم: ((لينتهين أقوام عن ودعهم الصلاة))⁽¹⁾، وإنما [لم]⁽²⁾ يستعملا غالبا للاستغناء [عنهما]⁽³⁾ بترك، والترك واللام في قوله: للأصل بمعنى على قوله تعالى: "وإن أسأتم فلها"⁽⁴⁾ أي فعلها، "أولئك لهم اللعنة"⁽⁵⁾ أي عليهم ويخرون للأدقان، وتله للجبين⁽⁶⁾ وكقوله عليه السلام: "اشترطي لهم الولاء"⁽⁷⁾ في أحد التأويلات انتهى⁽⁸⁾.

والناظم تابع في كلامه للشاطبي والحصري حيث قال:

وما لم أصفه بعد فهو مفخم تأمل فقد سهلت من أصلها الوعري⁽⁹⁾

ولقد رما صاحب البارع نفوس درر اللوامع:

[فقال]⁽¹⁰⁾:

والروم مثل الوصل والتفخيم في غير هذا أصله مقيم⁽¹¹⁾

(1) رواه مسلم في كتاب الجمعة مج 2 ج 6 عن عبد الله بن عمرو أبي هريرة وفيه عن ودعهم الجمعة بدل الصلاة.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(3) [في ج [عنهما].]

(4) الآية (7) من سورة الإسراء.

(5) الآية (25) من سورة الرعد، والآية (107) من سورة الإسراء.

(6) الآية (402) من سورة الإسراء، والآية (103) من سورة الصفات.

(7) رواه مالك في الموطأ في كتاب العتق والبخاري في المكاتب والبيوع.

(8) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد السلوي الورقة 140/أ من مخطوطة في خزانة د.التهامي الراجي خاصة.

(9) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري، البيت رقم 163 الورقة (620) من نسخة خطية خاصة.

(10) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(11) لم أقف على منظومة البارع لابن أجروم في المظان التي رجعت إليها... وذكرت أبيات في مخطوطة خزانة تطوان لا تتعدى العشرة تحت رقم: 148 في شيوخ نافع. وهذا البيت ليس منها.

بالروم: متعلق بالوقف، كمثّل: في موضع الخبر، فرد: فعل أمر،
والفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محذوف كأنه قال: فرد ما ذكرت لك،
وما: مفعول بدع.

يرد: فعل مضارع مجزوم والفاعل مضمّر يعود ما. للأصل: متعلق بدع.

القول في التعليل للامات:

قال رحمه الله:

(185) القول في التعليل للامات إذا افتحن بعد موجبات

ذكره [في]⁽¹⁾ الراءات لأشتراكهما مخرجا وتغييرا قاله في الكنز.

وقال في اللئالي: أما بين الراء واللام من المناسبة في أن كل واحدة
منهما يتأتى فيهما الترخيم والترقيق انتهى⁽²⁾.

وأصل اللام الترقيق عكس الراء، والترقيق عبارة عن إنحاف الحرف،
والتخيم ضده عبارة عن تسمينه لا حركته، صرح به الداني ويراد به التعليل.
وغلب ذا هنا وذلك تم، والترقيق انحطاط والتخيم ارتفاع. ومن ثم صار المانع
ثم سببا هنا.

قيل: التعليل لم يذكره أكثر المصنفين.

وقال في الإقناع: وقال الأهوازي: أهل العراق ومدينة السلام وأصبهان
وخراسان ما يعرفون ذلك عن ورش ولا يأخذون به انتهى⁽³⁾.

(1) [في أ [بعد].]

(2) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة باب اللامات الورقة 41 من نسخة الخزانة الحسينية
رقم: 6973.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 343/1.

وهو لغة ضعيفة للعدول من الخفيف إلى الثقيل.

وقال مكي: قد اضطرب النقل فيه.

الجعبري: كل من نقل لورش طريق الأزرق ذكره ومن لا فلا وليس لغة ضعيفة للإجماع عليها والعدول إلى التخفيف، إنما هو عند قصده وإلا فلا انتهى⁽¹⁾.
أي اذكر لك في هذه الترجمة ما غلظ من اللامات [المفتوحات]⁽²⁾ لموجب أوجهه.

القول: خبر مبتدأ محذوف، في التعليل: متعلق بالقول، للامات: متعلق بالتعليل، وجمعها باعتبار تكرارها والعامل في إذا محذوف تقديره غلظن، انفتحن: النون فيه نون الإناث وهي عائدة على اللامات وهو فعل ماضٍ، والفاعل في موضع خفض بإذا. [بعد]⁽³⁾: متعلق بانفتحن وفيه دليل [على] على⁽⁴⁾ أن أصل اللام الترقيق.

ثم قال رحمه الله:

(186) غلظ ورش فتحة اللام يلي طاء وظاء ولصاد مهمل

(187) إذا أتين متحركات بالفتح قبل أو مسكنات

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبليقي ولصاد بالواو، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي أو لصاد بأو انتهى⁽⁵⁾.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب اللامات الورقة 156/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 220/أ.

أخبر أن ورشا يغلف اللام المفتوحة إذا أتى قبلها أحد ثلاثة أحرف (122/أ) سواء سكن أو انفتح وهو الطاء والظاء والصاد المهمل، [تحرز] من (1) الصاد المعجم، وسواء كانت اللام مخففة أو مشددة لإطلاقه، متوسطة أو متطرفة موصولة نحو صلاتهم وأصلحوا مفصلات طلبا مطلع معطلات، **طلقتم - ظلم - فيظللن - [ظل وجهه]** (2)(3).

فقيد المفتوحة، أخرج المضمومة والمكسورة نحو **أصلبنكم - ظلمت - فطل - وقيد القبلية** أخرج نحو: **خلطوا لسلطانهم، اختلط** (4).

استغلط والموصولة أخرج نحو **عن الصراط لنكبون** (5) لعروضها.

تنبيه: عبر في الحرز عن [الفرع] (6) بالتغليظ أول الباب تبعا للتيسير، وبالتفخيم في آخره تبعا لكتاب اللامات وتنبيهها على الترادف.

وقول الناظم: فتحة اللام يوهم أن التفخيم في الحركة وليس كذلك، وقد تقدم في أول باب الرءات، وكأنه مقلوب أي لام فتح أو أصله لاما ذات فتح مجوف، فحذف الموصوف ثم المضاف، وعبر الشاطبي بظل فرفع توهم منع المدغم.

قال في جامع البيان: اعلم أن ورشا من طريق أبي يعقوب عنه روى عن نافع أنه كان يغلف اللام ويفخمها إذا تحركت بالفتح لا غير.

(1) [في ج [احترز]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب].

(3) الآية (231) من سورة البقرة، والآية (231) من سورة البقرة، والآية (33) من سورة الشورى، والآية (58) من سورة النحل.

(4) الآية 124 من سورة الأعراف، والآية 54 من سورة يونس، والآية 265 من سورة البقرة، والآية 102 من سورة التوبة، والآية 90 من سورة النساء، والآية 24 من سورة يونس.

(5) الآية 74 من سورة المؤمنون.

(6) [في أ، ب [الفروع]].

ووليها من قبلها صاد أو ظاء أو طاء، وتحركت هذه الحروف بالفتح أو سكنت لا غير⁽¹⁾.

ونحوه في الاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز والموضح والإبانة والتجريد وكتاب الرءاءات واللامات لورش، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين⁽²⁾.

قال في إيجاز البيان: وسواء كانت اللام مع هذه الحروف مشددة أو [مفخمة]⁽³⁾ ونحوه في الإبانة والاقتصاد والتلخيص وما ذكر الناظم هو المأخوذ به.

قال في الإقناع: هو المشهور المعمول به في رواية ورش من طريق الأزرق وعليه أكثر المصنفين للحروف من أهل الأداء، وبه كان يأخذ الداني.

قال في الإقناع: حكى سيبويه أن الألف [المفخمة]⁽⁴⁾ ينحى بها نحو من قلبت عنه وهو الواو كما ينحو من إمال رمي نحو الياء التي انقلبت عنه⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

المنتوري: وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه أخذ⁽⁷⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 220/ب والورقة 221/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.

(3) [في أ ب [مخفة]].

(4) [في ب [مخفة]].

(5) الإقناع في القراءات السبع ابن الباذش 343/1.

(6) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 343/1.

(7) شرح الدرر للمنتوري الورقة 221/أ.

قال في إيجاز البيان: فإن سكنت [اللام]⁽¹⁾ أو انكسرت أو انضمت، فلا خلاف بين أصحابنا في ترقيقها نحو: (صلصال، فظلم، طلعه، يصلون، نظلوم، فطل، فصل، تطلع، يصلي عليكم، ومن يظلم منكم، فطلقوهن، تطلع)⁽²⁾.

ونحوه [في جامع البيان]⁽³⁾ والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز والإبانة وكتاب الرءاء واللامات لورش⁽⁴⁾.

قوله: يلي.

قال بعضهم: يقتضي المباشرة تقديمًا وتأخيرًا فلذلك [احتاج]⁽⁵⁾ إلى تقييدها بالقبلية حيث قال: بالفتح قبل، وأما يلي فنص في التأخير.

قال أبو شامة: التغليظ في ذا الباب زيادة عمل في اللام إلى جهة الارتفاع، وضده ترك ذلك والتغليظ إشباع الفتحة في اللام، فلذا لم يجئ في المضموم والمكسور والساكن⁽⁶⁾.

والله أشار في التحفة بقوله:

حقيقة التغليظ قال الشامي	زيادة العمل قل في اللام
لجهة ارتفاعه وقبلا	إشباع فتح هكم التغليلا

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الآية 26 من سورة الحجر، الآية 65 من سورة الواقعة، الآية 99 من سورة الأنعام، الآية 56 من سورة الأحزاب، الآية 34 من سورة إبراهيم، الآية 256 من سورة البقرة، الآية 2 من سورة الكوثر، الآية 13 من سورة المائدة، الآية 43 من سورة الأحزاب، الآية 19 من سورة الفرقان، الآية 1 من سورة الطلاق، الآية 7 من سورة الهمة.

(3) [في ب [في إيجاز البيان].]

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/أ.

(5) [في أ [اجتماع].]

(6) إبراز المعاني من حزر الأمانى لأبي شامة ص 261.

وقيل قرب فتحه من ضمة وألف من واو تلك الشكلة
لأجل ذا خصص بالمفتوح كما أتى في سائر المشروح⁽¹⁾

وقال القيسي:

حقيقة [ذا] التفخيم ينحو بفتحه لضم وللداتي جرى ليس تشكل
ومن فخم المضموم لم يجر قوله وإن سكنت تلك الحقيقة أبطل
ولا فتح في كسر وضم عللوا قرار من الضدين من ذلك يحضل
وعن شيخنا في الزهر تقريب لامها من الواو دون القلب قال المحصل
وقد قيل ذا التغليب إشباع فتحه أبو شامة الأسنى كذا قيل فأقبل⁽²⁾

تنبيه: يحذر القارئ من تفخيم صلصال في الموضعين لوقوعها بين
صادين، فهي خارجة من قوله: فتحة اللام.

قال في إيجاز البيان: وقد كان بعض أهل الأداء يغلطون اللام الساكنة
في صلصال لوقوعها بين حرفين مستعنيين، وبالترقيق قرأت قياساً على سائر
اللامات السواكن وبه آخذ.

وذكر في جامع البيان: أن قوماً من منتحلي قراءة نافع رواية عنه من
المغاربة يغلطونها (122/ب).

قال: ولم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملاً على سائر اللامات.

وقال في كتاب اللامات: بعضهم يغلطها لذلك وبعضهم يرققها وهو الأقيس.

(1) الأبيات (1123)، (1124)، (1125)، (1126)، من تحفة أبي وكيل الورقة (57) مخطوطة خاصة.

(2) إبراز المعاني لأبي شامة ص 261 وما بعدها.

(3) الأجوبة المحققة للقيسي في تغليظ اللامات، مخطوطة المدرسة النحلية بمزروضة دائرة
شيشاوة أحواز مراکش.

وقال في الإبانة: وبالترقيق قرأت وبه آخذ⁽¹⁾.

القيجاطي: والتفخيم ليس بصحيح⁽²⁾.

المنتوري: وبالترقيق قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ⁽³⁾.

قال في الدر النثير: مذهب الحافظ ترقيقها، ومذهب الإمام تفخيمها.

وأخذ الشيخ بالوجهين انتهى⁽⁴⁾.

قال القيسي:

بصلصال التفخيم لابن شريحهم بوجهين مك رقق الداني عول⁽⁵⁾

قال القيجاطي في التكملة:

وصلصال التفخيم عند شريحهم ووجهين عند مكهم قد تكمل⁽⁶⁾

قال ابن الجزري: التفخيم في الهداية والهادي وتلخيص ابن بليمة واحد الوجهين في التبصرة والكافي والتجريد.

وقطع بالترقيق في التيسير والعنوان والتذكرة والمجتبا وغيرها وهو الأرجح انتهى⁽⁷⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/ب.

(2) المصدر نفسه الورقة 221/ب وإلى ما ذكر القيجاطي هنا يشير إليه في منظومته التكملة المفيدة بقوله: وصلصال التفخيم عند شريحهم ووجهات عن مكهم قد تكمل. البيت 6 من اللامات. مخطوطة أوقاف آسفي.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/أ.

(4) الدر النثير والعذب النمير - للمالقي باب تغليظ اللامات مخطوطة الخزنة الحسنية 1592 م 6.

(5) منظومة القيسي باب تغليظ اللامات، مخطوطة خاصة بالخزانة النحلية بمزودة ناحية مراكش.

(6) التكملة المفيدة للقيجاطي - باب اللامات البيت 6 مخطوطة خزنة آسفي - لدي مصورة منها.

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 113/2.

ومذهب الحصري التفخيم لقوله:

وإن سكنت ما بين صادين فحمت لدى سورة الرحمان وسورة الحجر⁽¹⁾

قال في التحفة:

صلصال للمكي بوجهين أنتما وابن شريح جابه مفخما⁽²⁾

قال الداني في إيجاز البيان: وغلظت مع هذه الأحرف لتشاكل اللفظ
بخلاف الضاد لبعدها من اللام في المخرج.

قال في التحفة:

ولم تفخّم مع ضاد [معجم]⁽³⁾ لبعده مخرج تعلّم واعلم⁽⁴⁾

[الجعبري]: ولم يتعد الحكم إلى العين والحاء والقاف لبعده المخرج
ولا الضاد لامتدادها [إليه]⁽⁵⁾.

وقال مكي في الكشف: علة من رقق أن اللام حرف كسائر الحروف،
فأجراها مع حروف الإطباق كسائر الحروف⁽⁶⁾.

فتحة: مفعول، اللام: مضاف [إليه]⁽⁷⁾، يلي: فعل مضارع وأصله يولي،
والفاعل مضمر يعود على اللام، والجملة في موضع الحال من اللام، طاء:
مفعول ببلي، وأتين: فعل ماض وفاعل، متحركات: حال من النون في أتين،

(1) المنظومة الحصرية الحصري البيت رقم 174 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) البيت (1170) من تحفة أبي وكيل الورقة 60 مخطوطة خاصة.

(3) [في ج [فاعلم]].

(4) البيت (1158) من تحفة أبي وكيل الورقة 59/أ مخطوطة خاصة.

(5) [ما بين [...] من ب.]

(6) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 219/1.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

بالبفتح: متعلق بمتحركات قبل: ظرف مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إذا أتيت متحركات قبل اللام.

ثم قال رحمه الله:

(188) والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء إن أمالا

(189) وفي الذي يسكن عند الوقف فغلظن وأترك سبيل الخلف

انفقت النسخ على رسم فغلظن بالنون، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، والأولى رسمه بالألف على حسب الوقف عليه، قاله: المنتوري⁽¹⁾، أي الخلف في طال وفي فصالا ويصلحا فمن اعتبر الفاصل رقق، ومن قال الألف هواءى لا يعتبر غلظ، والخلاف نقله الداني والصقلي، ولا يوهم حصر الخلاف في المثالين بل هو عام في [الثالث]⁽²⁾.

المجراد: ولو قال: والخلف فيما كان مثل طال انتهى .غ.⁽³⁾. والخلف في الحاجز نحو طال .غ.، في نحو طال الخلف مع فصالا .غ.

ووجد بخط ابن جابر والخلف فيما جاء مثل طال.

وقطع في التيسير بالترقيق لقوله: وليها من قبلها⁽⁴⁾.

فالتفخيم الذي ذكر في الحرز من الزيادات وتبعه الناظم⁽⁵⁾.

قال في الدر النثير: وذكر الحافظ في غير التيسير الوجهين، ورجح التغليظ انتهى⁽⁶⁾.

(1) شرح للدر للوامع للمنتوري الورقة 222/أ من نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096/مجموع.

(2) [في أ] الثالث].

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (142/ب).

(4) التيسير في القراءات السبع للداني ص 58.

(5) إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة البيت: وفي طال خلف مع فصالا...الخ ص 262.

(6) الدر النثير والعذب لابن أبي السداد "باب ذكر اللامات" مخطوطة الخزنة الحسنية رقم:

1592 م 6.

ولم يذكره في الاقتصاد كمختصره.

ونص على الخلاف في جامع البيان وإيجازه، والتمهيد وإرشاد
المتمسكين والتلخيص والموضح والإبانة.

قال في الإقناع: فإن حالت الألف بين اللام المفتوحة والصاد اختلفوا،
فرقق بعض وفخم بعض.

وقال ابن الجزري: واختلفوا فيما حال بينهما ألف وهو فصلا ويصلا
وطال⁽¹⁾.

فالتريق في التيسير والتذكرة والتبصرة و تلخيص ابن بليمة.
والتغليظ اختيار الداني في غير التيسير وفي الكافي والتجريد.
والوجهان في الشاطبية وغيرها⁽²⁾.

تنبيه: قال في الكنز: ووجها وقف طال مفرعان على وجه إلغاء
الفاصل، والقطع بالتريق على اعتباره لانا لا ننظر في الشرط إلا بعد تحقق
السبب، ولا يجوز تفريعه على اعتباره لذلك، ولا ترتيبه لعدم الملازمة.

وهذا معنى قلبي في تحقيق التعليم:

وإن جمعا كان الخلاف مفرعا على اللغو واحذر أن ترتب منكر⁽³⁾ (123/أ)
انتهى.

(1) الإقناع لابن الباذش 341/1.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 222/أ.

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب اللامات الورقة 156/ب.

قال بعضهم: لا بد في الوقف على طال من تفصيل، فمن اعتد في الوصل بفصل الألف، ورقق فيه كان ترفيقه في الوقف أخرى، ووقف [فيه]⁽¹⁾ بثلاثة أوجه، ومن لم يعتد بفصل الألف وفخم في الوصل، فلا يخلو إما أن يعتد بسكون الوقف أم لا.

فإن اعتد بسكون الوقف رقق ولزمه الإشباع، وإن لم يعتد غلظ ولزمه القصر، وكذلك قالوا في الوقف على الأبرار والخيار والدار ونحوها، وما نكر من الإشباع في طرف، والقصر في آخر هو أولى، وإلا فليس الجمع بين الاعتداد وعدمه ب[سكون]⁽²⁾ على ما هو عليه من الضعف، فتأملته انتهى.

وإليه أشار بعضهم بهذا السؤال:

أيما معشر القراء إني سائل	بحرف عدمت النص فيه عن الملا
إذا وقف القارئ على طال مسكنا	فما قولكم في اللام يا نجم العلا؟
أيقراً بالترقيق من غير خلفهم	لأن اجتماع المتاعين تحسلا
ولا سيما إن أشبع المد قبله	لأجل سكون الوقف وهو الذي اعتلا
أم الخلف يجري فيه كالوصل أوضح	جواب وقيتم كل [ضر] ⁽³⁾ ومبتلا

الجواب للإمام العلامة المحقق سيدي محمد بن غازي رحمه الله بقوله:

ألا [يا] ⁽⁴⁾ فاسمعن ما قد أخذنا عن الملا	وجاء به كنز المعاني مفصلا
إذا وصل القارئ بتغليظ لامه	فعند سكون الوقف وجهان حصلا
وإن وصل القارئ بترقيق لامه	فترقيقه في الوقف حكم تأصلا
فلا تنظرن في الشرط إلا محققا	لأسبابه فافهم بذا قول من خا

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(3) [في ج [ضد].]

(4) [ما بين [...] من ب.]

وإن جمعا كان الخلاف مفرعا على اللغو واحذر أن ترتبا فاعقلا
وما ألزموا من قصر دار ونحوه مميل وقوف رده من تتبلا
بباب استقام وهو في طال هكذا لمن قال بالتفخيم في الوقف قد تلا⁽¹⁾
وأجاب أبو العباس الدفون⁽²⁾ بقوله:

جوابكم في الجعبري محققا بوقف ووصل والسلام على الملا⁽³⁾
قال في إنشاده: إذا فخمناه وصلا في الوقف الوجهان، لقوله: وعند ما يسكن
وقفا، ثم إذا فخمناه وقفا ففي المد من البحث ما في باب الأبرار فاعلمه انتهى⁽⁴⁾.
قوله: وفي ذوات الياء إن أمالا.

قال في كنز المعاني: ووجها ذوات الياء مرتبان التغليظ مع الفتح،
والترقيق مع الإمالة انتهى⁽⁵⁾.

وظاهر كلام الناظم أنهما مفرعان، ولم يتعرض في الاقتصاد ولا في
مختصره لغير الفاصلة، فمفهومه القطع بتفخيم غيرها.

قال في الدر النثير: ويترجح التغليظ في اللام التي بعد الصاد إذا وقعت بعدها
ألف منقلبة عن ياء ولم تكن رأس آية، وجملتها في القرآن يصلّيها في الإسراء والليل،
ويصلّي في الانشقاق وتصلّي في الغاشية، وسيصلّي في المسد، وكذلك مصلّي في
البقرة في الوقف، ويلحق به الوقف على يصلّي في سبح⁽⁶⁾.

(1) لم أقف على هذه المنظومة فيما ووقفت عليه من المظان.
(2) أحمد بن يوسف الصنهاجي الشهير بالدفون، الخطيب الأستاذ أخذ عبد الله المواق وغيره
ت 921/ درة الحجال ج 92/1.
(3) أشار أبو العباس الدفون بهذا البيت إلى ما في الكنز للجعبري الورقة 156/ب.
(4) المصدر نفسه الورقة 156/ب.
(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب اللامات الورقة 156/ب.
(6) الآية (22) من سورة الأعلى.

فوجه التغليظ ولاية اللام لحرف الاستعلاء.

ووجه الترقيق التمكن من الإمالة، لكن لما لم تكن هذه المواضع من رؤوس الآي التي يطلب فيها التناسب في تحصيل الإمالة ضعف الترقيق وقوي التغليظ انتهى⁽¹⁾.

قال في الإقناع: فأما ﴿يَصَلِّهَا مَذْمُومًا﴾⁽²⁾، و﴿وَيَصَلِّي سَعِيرًا﴾⁽³⁾، و﴿تَصَلِّي نَارًا حَامِيَةً﴾⁽⁴⁾، و﴿لَا يَصَلِّهَا إِلَّا الْأَشَقَى﴾⁽⁵⁾، و﴿تَصَلِّي نَارًا﴾⁽⁶⁾، فالذي يأخذ به الناس له في هذه الخمسة بالتفخيم.

وأجاز له أبو عمرو الترقيق على طرد أصله في إمالة ما كان من ذوات الياء بين بين انتهى⁽⁷⁾.

قال في جامع البيان: وكذا (مُصَلَّى)⁽⁸⁾ في الوقف و(يُصَلِّي النار) والأقيس التفخيم.

ونحوه في التمهيد وإيجاز البيان والتلخيص والموضح انتهى⁽⁹⁾.

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب "باب ذكر اللامات" مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 م 6.

(2) الآية (18) من سورة الإسراء.

(3) الآية (12) من سورة الانشقاق.

(4) الآية (4) من سورة الغاشية.

(5) الآية (15) من سورة الليل.

(6) الآية (4) من سورة الغاشية.

(7) الإقناع في القراءات السبع لابن الباز 342/1.

(8) الآية (125) من سورة البقرة.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 222/ب.

ابن الجزري: واختلفوا عن ورش من طريق الأزرق إذا وقع ألف ممال
بعدها نحو صلى ويصليها.

فأخذ بعض بالتفخيم كابن شريح ومكي والصقلي (123/ب) وابني
غلبون.

وبعض بالترقيق كالداني في التيسير وصاحب العنوان وأبي معشر
وابن الفحام.

والوجهان في الكافي وتلخيص ابن بليمة والشاطبية وغيرها انتهى⁽¹⁾.
وقال في اللئالي [الفريدة]⁽²⁾ لا يخلو القارئ من أن يقرأ لورش نوات
الياء بالفتح أو التقليل.
فإن كان يقرأ له بالفتح، فلا خلاف في تفخيم اللام، إذ لا موجب للعدول
عنه.

وإن كان يقرأ له بالتقليل فلا يتأتى له الجمع بينه وبين التفخيم
[لنتافرها]⁽³⁾ وإذ لم يتأت [له ذلك]⁽⁴⁾ أتى بأحدهما وترك الآخر، فإن فتح قلل،
وإن قلل رقق انتهى⁽⁵⁾.

واليه أشار في التحفة بقوله:
والخلف في ذي الياء لا محالة يُبنى على فتحك وإماله

(1) النشر في القراءات العشر 113/2.

(2) [ما بين [...] من ج.]

(3) [في ب، د [لنتافرها].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة - للفاسي باب الألفات الورقة 44 من نسخة الخزنة الحسنية
رقم 6973.

فمن [تحا]^(١) بفتحة اللام إلى كسر يرقق فهو مكسور جلا
من أخلص الفتح بلام فحما شروط تفخيم بلام تمما
وسبب الخلاف في ذا الوقف بينا على اعتدائنا في العرف
من يعتبر رقق من لا يعتبر فخم والمشهور من نين ذكره^(٢)

قوله: وفي الذي يسكن عند الوقف.

قال في الاقتصاد: فإن وقعت هذه اللام المفخمة في قراءة ورش بعد
الحروف الثلاثة طرفا نحو (أن يوصل)^(٣)، وفصل، وظل، وبطل، احتمل وقه
عليها [وجهين]^(٤):

التفخيم لكون السكون عارضا.

والترقيق لكونها ساكنة، والتفخيم أقيس انتهى^(٥).

وقال في التيسير: وكذلك إن وقعت اللام طرفا ووليتها الثلاثة الأحرف،
فالوقف عليها يحتمل الترقيق والتغليظ.

والتغليظ أقيس بناء على الوصل انتهى^(٦).

قال في الشرح: الوقف على فصل وفصل وبطل ويوصل رجح الحافظ
فيها التغليظ.

وقال الإمام: بين اللفظين.

(١) [ما بين...] لا يوجد د.

(٢) الأبيات من 1184 إلى 1188 من تحفة أبي وكيل الورقة 60/ب/61 أ/مخطوطة خاصة.

(٣) الآية (27) من سورة البقرة.

(٤) [في ب [وجهان].]

(٥) شرح الدرر اللوامع للمنطوري الورقة 222/ب.

(٦) التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص 58.

وأجاز الشيخ الوجهين في كتاب الكشف انتهى⁽¹⁾.
وقطع الصقلي والحصري بالترقيق في قوله:
ومهما تقع مفتوحة طرفاً فقف عليها بترقيق سقيت حيا القطر⁽²⁾
قال المهدوي في الهداية: الوقف بالترقيق.
ونحوه في الهادي والكافي والتذكير والمفردات والتجريد وابن شعبان
وابن عبد الملك⁽³⁾.
وقال في النشر: واختلفوا أيضاً في الوقف على المتطرفة نحو (أن
يوصل، وفصل الخطاب وظل وجه وبطل)⁽⁴⁾.
فالتريق في الكافي والهداية والهادي، والتجريد وتلخيص ابن بليمة.
والتفخيم في العنوان والمجتبا والتذكرة.
والوجهان في التيسير والشاطبية انتهى⁽⁵⁾.

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع 220/1.

(2) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 169 الورقة 620 من مخطوطة خاصة.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 223/أ.

(4) الآية 27 من سورة البقرة، الآية 20 من سورة ص، الآية 58 من سورة النحل، الآية 118 من سورة الأعراف.

(5) النشر في القراءات السبع لابن الجزري 114/2.

القول في التخليط للإماتة: وفي رعوس الآي خذ بالترقيق

وقال في التحفة:

ونحو يصلى فخموا بالخلف وما يزول فتحه بالوقف
كنحو أن يوصل ظل وبطل تفخيمها في الكل [أعلا] ⁽¹⁾ وأجل ⁽²⁾

والخلف: مبتدأ، في طال: في موضع الخبر، إن: حرف شرط، أمالا: فعل
ماض في موضع جزم والفاعل مضمر يعود على ورش وجواب الشرط محذوف،
والتقدير إن أخذ بإمالة ذوات الياء اختلف عنه، وفي الذي: معطوف على فطال.

ثم قال رحمه الله:

(190) وفي رعوس الآي خذ بالترقيق تتبّع وتتّبّع سبيل التحقيق

قال في الاقتصاد: فإذا وقعت اللام التي قبلها الصاد رأس آية، وذلك في
ثلاثة مواضع، في القيامة ولا صلى وفي سبح فصلى وفي اقرأ إذا صلى، فإنها
تحتل في مذهب ورش وجهين:

التغليظ على قياس قوله فيها إذا لم تكن رأس آية.

والتريق على قياس قوله: في رعوس الآي، لأنه لم يستثن [منهن] ⁽³⁾
شيئا، وذلك عندي أليق بمذهبه وأقيس لموافقة سائر رعوس آي السورة بلفظ
واحد انتهى ⁽⁴⁾.

ونحوه في التيسير.

(1) [في ح أعلى].

(2) لنشر في لقراءات السبع للفخر البيتن 1182 و 1183 للورقة 59/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [في د منها].

(4) شرح الدرر اللوامع للمنقوري الورقة 223/أ.

قال المالقي: يترجح الترقيق في قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ في القيامة، ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾⁽¹⁾ في سبج، و﴿إِذَا صَلَّى﴾⁽²⁾ في سورة العلق.

فوجه تغليظ اللام في هذه المواضع الثلاثة ولايتها الصاد المفتوحة. ووجه الترقيق المختار عنده أن يتمكن به من إمالة فتحة اللام [فتتبعها]⁽³⁾ الألف إذ هي رأس آية.

فيحصل التناسب بينهما وبين ما يليها من رؤوس الآي انتهى⁽⁴⁾. الجعبري: ووجه الفاصلة مفرعان عن الإمالة، ومن قال عبر (124/أ) بترقيقها عن إمالتها يلزم منه وجه فتح غير منقول انتهى⁽⁵⁾.

ابن الجزري: وبعضهم فصل فرقوا في رؤوس الآي للتناسب، وغلظوا في غيرها للموجب، وهو المختار في التجريد والأرجح في الشاطبية والأفيس في التيسير.

والتغليظ إنما يكون مع الفتح.

والترقيق مع الإمالة انتهى⁽⁶⁾.

(1) الآية (15) من سورة الأعلى.

(2) الآية (10) من سورة العلق.

(3) [في أ] [فتتبعها].

(4) الدر النثير والعذب النمير للمالقي باب ذكر اللامات مخطوطة الخزانة الحسينية 1592 م 6.

(5) كنز المعاني في شرح الأماني باب اللامات الورقة 156/ب.

(6) النشر في القراءات العشرة 116/2 - 117.

قال في الإقناع: وإن وقعت اللام التي قبلها الصاد رأى آية، فقد اعترضه أصلا:

أحدهما: يوجب الترقيق وهو كونه رأس آية.

والآخر: يوجب التفخيم وهو ما أصله في نظيره ما لم يكن رأس آية.

فالترقيق عندهم والتفخيم جائزان.

والمختار له عند جماعة الترقيق [لتعتدل]⁽¹⁾ الآي، وهو اختيار ابن سفيان وأبي محمد وأبي عمرو وهو اختياري انتهى⁽²⁾.

قوله: خذ بالترقيق، عبر عن الإمامة بالترقيق تبعا للشاطبي.

قوله: تتبع، هو من الاتباع قاله: ابن عبد الكريم.

المجراد: أي تتبع رعوس الآي بعضها ببعض، لالتناسب وتأتي على نسق واحد، وهو بضم التاء الأولى وكسر الباء من اتبع رباعيا.

قوله: وتتبع، هو من اتبع أي وتتبع طريق التحقيق لأن الترقيق المختار كما تقدمت نصوصه وبه العمل⁽³⁾.

قال ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب: فإن وقعت اللام رأس آية رققها، لأن من أصله أن يميل ذوات الياء بين اللفظين إذا وقعت في رعوس الآي.

وقال مكّي في التبصرة والكشف وابن شريح في الكافي والتذكرة: نحوه.

المنتوري: أما طال وبابه، فقرأته بالوجهين على بعض من لقيته⁽⁴⁾.

(1) [في د [لتعتدل]].

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 342/1.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (143/ب).

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 22/ب.

وقال القيجاطي: بالتفخيم، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ.
وأما أن يوصل وبابه فقرأته بالترقيق في الوقف على القيجاطي وبه آخذ.
وأما رؤوس الآي فقرأتها بين بين على جميع من قرأت عليه وبذلك آخذ.
وفي ذوات الياء بالوجهين قرأت عليه وبه آخذ انتهى⁽¹⁾.

القول في التخليص للإمامات

وقال في التحفة:

عبدًا إذا صلى فلا ملامه	صلى ولكن جاء في القيامه
ثالثها قد جاعنا في الأعلى	وذكر اسم ربه فصلى
لكن ورشنا بترقيق قضى	وجهان والتعليل والحكم مضى
لتستوي الآي بلا نزاع ⁽²⁾	مرجحا رجح بالاتباع

التأزي:

لدى رعوس الآي والداني انتقى	الشيخ والإمام صلى رققا
مرققا لتستوي التلاوة ⁽³⁾	اتباعه لآي في الإمالة

وفي رعوس الآي: متعلق بخذ، وكذا بالترقيق، تتبع: مجزوم على جواب الأمر، وتتبع معطوف عليه، سبيل: مفعول بتتبع، التحقيق: مضاف [إليه]⁽⁴⁾.

ثم قال رحمه الله:

(191) وفخمت في الله واللهمَّه لكل بعد فتحة أو ضمَّه

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 223/ب.

(2) الأبيات من 1190 إلى 1193 من تحفة أبي وكيل الورقة 61/أ خاصة.

(3) نظم الخلاف السطر 30 - الورقة 200/ب.

(4) [ما بين [...] في ب، د].

أي فخم الكل اللام من اسم الله باتفاق، وإن زيد عليه الميم إذا وقع بعد فتحة أو ضمة مفهومة بعد كسرة ترقق [لجميع]⁽¹⁾.

قال في التلخيص: وأما اللام من اسم الله فلا خلاف في تغليظها إذا وليها فتحة أو ضمة، فإن وليتها كسرة سواء كانت عارضة أو في كلمة أخرى متصلة بها فلا خلاف في ترقيقها.

ونحوه في جامع البيان وإيجازه والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والإيجاز والإبانة⁽²⁾.

قال في التيسير: وأجمعوا على تغليظ اللام من اسم الله مع الفتحة والضمة وعلى ترقيقها مع الكسرة في الوصل. **ونحوه في الموضح والتجريد⁽³⁾.**

وقال في النشر: أجمعوا على تغليظ اللام في اسم الله تعالى إذا كان بعد فتح أو ضم، واتفقوا على الترقيق بعد كسر، فإن ابتدئ به فخم بفتح همزته⁽⁴⁾.

وقال في الدر النثير: وإنما قيدها بالوصل لأنك لو فصلت اسم الله تعالى، وبدأت به غلظت كقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾⁽⁵⁾، إذا وصلت رقت اللام، فإن ابتدأت قلت: الله شهيد بتغليظها، وكذلك: قُلْ اللَّهُمَّ ترقق إذا وصلت، فإذا بدأت قلت: اللهم بتغليظ اللام انتهى⁽⁶⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 224/أ.

(3) التيسر في القراءات السبع للداني ص 58.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 115/2.

(5) الآية (19) من سورة الأنعام.

(6) الدر النثير والعذب النمبر "باب ذكر اللامات" مخطوطة الخزانة الحسينية رقم 1592/6م.

القيجاطي: ترقيقها بعد الكسر إجماع من العرب وأئمة القراء⁽¹⁾.

فائدة: حكاية الداني الإجماع على تفخيم الجلالة بعد فتح أو ضم يريد من الطرق (124/ب) المشهورة.

القول في التفخيم للامات

قال ابن سفيان في الهادي، بعد ذكره التفخيم: هذا هو المشهور عن هؤلاء.

وقال ابن الفحام في التجريد: وهذا هو الاختيار.

وقال في الإقناع: كان أبو بكر بن مقسم يأخذ بترقيقها للجماعة.

وكان الكسائي إذا قرأ لنفسه رقق اللام، وإذا أقرأ غيره غلظ.

وقال الأهوازي: مذهب البصريين قديما والكوفيين ترقيق اللام انتهى⁽²⁾.

قال في إرشاد المتمسكين: تفخيم الجلالة بعد فتح أو ضم وترقيقها بعد كسر رواه: داوود بن أبي طيبة منصوصا.

القيجاطي: واعلم أن اللام من اسم الله مفخمة بعد الفتح والضم عن أئمة القراء، ومرفقة بعد الكسر، يريد من الطرق المشهورة المعمول بها.

وقال في التمهيد: رواه داوود منصوصا في كتابه عن ورش.

ونحوه في إيجاز البيان.

ثم قال: ولم ينص على ذلك غيره.

وكذا في جامع البيان.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 224/ب.

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن البادش 337/1.

قال فيه: فإن فصلوا هذا الاسم من الكسرة، وابتدأوا به فتحوا همزة الوصل في أوله، وفخموا لامها لأجله.

ونحوه في التلخيص والموضح والإبانة⁽¹⁾.

قال في [التجريد]⁽²⁾: فإن كان قبل اللام المفخمة لام مرققة لخص ترقيقها وفخمت هي نحو من أضل الله، وفضل الله⁽³⁾.

قال ابن شريح في بعض تقايبه: ومما [يغلظون]⁽⁴⁾ فيه اللامان إذا اجتمعتا مرققة ومفخمة مثل: جعل الله⁽⁵⁾، فضل الله⁽⁶⁾.

فمنهم من يفخما اتباعا لاسم الله.

ومنهم من يرقق ترقيقا يتبين فيه تغيير الحركة إلى الكسر وكلاهما غلط، فاجتنبهما ورقق الأولى وخلص فتحها وفخم الثانية توفق.

وقال غيره يتحرز من تفخيم اللام في قوله:

صراط الذين لورش لأنه من اللحن الخفي.

قلت: واللام باعتبار ورش على ثلاثة أقسام: مرققتان - ومارققة مفخمة [مفخمة]⁽⁷⁾، فمرققة ومثلها على الترتيب (على النين - أضل الله - وظللنا)⁽⁸⁾ فاعط كل

(1) شرح الدرر اللوامع للمنطوري الورقة 225/أ.

(2) [في د [التمهيد].]

(3) الآية (88) من سورة النساء، والآية (38) من سورة يوسف.

(4) [في د [يغلظ].]

(5) الآية (97) من سورة المائدة عند تعالى: "جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس".

(6) الآية (95) من سورة النساء عند قوله تعالى: "فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على

القاعدين درجة".

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ج.].

(8) الآية (184) من سورة البقرة. والآية (88) من سورة النساء.

ذي حق حقه خصوصاً المختلفين خوف السراية وإياك وتفخيم الألف المصاحبة للام، كالصلاة والطلاق وطال. وإلى هذه الأحكام الثلاثة أشار الإمام القيسي بقوله:

فاصلين أو فرع مع أصل لنافع أتى اللام قل نعم المجود نافع⁽¹⁾

قلت: قوله: أو فرع مع أصل، يريد تقدم الفرع أو تأخر، فيدخل فيه القسمان، وقد أشرنا إليها بهذا البيت:

بأصلين أو أصل وفرع لنافع وفرع مع أصل قل لورش قد انجلا

المنتوري: وأخذ على القيجاطي بترقيق اللام من اسم تعالى لورش إذا كانت قبله فتحة مماله، أو ضمة مماله نحو (أفغير الله - ولذكر الله)⁽²⁾ وشبههما لأن الفتحة والضمة الممالتين حكمهما حكم الكسرة الخالصة، فإذا كانت تخرجان الراء على أصلها وهو التفخيم إلى الترقيق فأحرى وأولى أن تبقى اللام التي أصلها الترقيق معهما على أصلها، لأن سبب التفخيم قد عارضه ما هو أقوى منه وهو الخروج من تسفل إلى تفخيم.

القيجاطي: وقد ثبت بالاستقراء من أصول القراءات الجمع عليها أن حكم الحركة المماله حكم الكسرة، فمن فخم اللام في قراءة ورش نحو (أفغير الله ولذكر الله) فهو لاحن.

ثم قال: وإذا تبين أن الحركة المماله في الراء تجري مجرى الكسرة باطراد تبين أن تفخيم اللام بعدها كتفخيمها بعد الكسرة، ولا وجود لشيء من ذلك في كلام العرب البتة. وفاعل ذلك محرف للتنزيل وربنا سبحانه يقول: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾⁽³⁾.

(1) الأجوبة للمحققه لأبي عبد الله القيسي للمدرسة النطوية المزوضة بدائرة شيشولة لحواز مراكنش.

(2) الآية 114 من سورة الأنعام، والآية 64 من سورة الزمر، والآية 45 من سورة العنكبوت.

(3) الآية 193 من سورة الشعراء.

وما ذكره أبو شامة في شرحه من قوله: والراء المرققة غير المكسورة
كغير المرققة يجب بعدها التفخيم لأن الترقيق لا يغير فتحها ولا ضمها فدعوى
مخالفة للقياس ونصوص الأئمة.

أما القياس فقد ثبت من كلام العرب إمالة الفتحة والضمة في نحو
بشر⁽¹⁾ و سرر⁽²⁾.

وثبت في القراءة ترقيق الراء الممالة الحركة في رءا كوكبا⁽³⁾ ورءا
القمر⁽⁴⁾ وما أشبه ذلك.

وجاء عن ورش ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة مع الياء والكسرة،
فينبغي أن يحمل ذلك على نظائره في القراءة وفي الكلام العرب، ومن ادعى
خروجه عن ذلك فعليه بالدليل.

وأما نصوص الأئمة فقد نص طاهر بن غلبون والداني والخزاعي
وابن سوار وغيرهم من الأئمة المؤتون بعلمهم ودرايتهم (125/أ) في غير
موضع من تأليفهم أن ورشا فتحة الراء نحا بها نحو الكسرة إذا تقدمتها ياء
ساكنة أو كسرة لازمة.

وذكر الداني ذلك كذلك في بعض تأليفه نصا لا يقبل التأويل عن أصحاب
ورش.

وقال: حكم المضمومة حكم المفتوحة [سواء]⁽⁵⁾.

(1) الآية 32 من سورة المرسلات، عند قوله تعالى: "ترمي بشرر كالقصر كأنه".

(2) الآية 47 من سورة الحجر، عند قوله تعالى: "إخوانا على سرر متقابلين".

(3) الآية 76 من سورة الأنعام، عند قوله تعالى: "فلما جن عليه الليل رءا كوكبا قال هذا ربي".

(4) الآية 77 من سورة الأنعام، عند قوله تعالى: "فلما رءا القمر بازغا ...".

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وقال في الهادي: وقد عبر الناس عن الرأء المضمومة في قراءة ورش أنها بين اللفظين⁽¹⁾.

المنتوري: وقد تقدم في باب الرأءات من كلام أبي شامة ما يخالف قوله⁽²⁾. وهذا من العجائب، وقد استوفيت نصوص الأئمة هناك من أهل الأداء. وذكرنا النص عن ورش الذي لا يقبل التأويل في ذلك.

القيجاطي: قول من فرق بين الحرف الممال والحرف المكسور ليس بصحيح إذا قام البرهان القاطع بما جلبته على ضعفه وسقمه، وأيضا فإن الخلاف ليس بحجة على أحد لاسيما إذا كان سقيما وإنما الحجة في الأمر الصحيح المجمع عليه.

وقول ابن شريح في كتاب الكافي: لم يختلف في تفخيم لام نحو: ولذكر الله أكبر.

فجوابه أن قراءة ورش لا تدخل في تمثيله، ولا يصح في القياس كما هو المرتضى عند الأئمة.

المنتوري: [واعلم]⁽³⁾ أنه قد ثبت في القراءة ترقيق اللام من اسم الله إذا كانت قبله فتحة أو ضمة.

قال ابن أشتاته في المحبر⁽⁴⁾: وقرأت في مذهب ابن عامر وما أحفظ عن قالون بتسمين اللام إذا انضم ما قبله أو انفتح، وغيرهما لا يفعل ذلك، أي وغيرهما يرقق على الأصل.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

(2) المصدر نفسه الورقة 225/ب وما بعدها.

(3) [في ج [ولا أعلم].]

(4) ابن أشتاته تقدمت ترجمته برقم 1291 الصفحة 59.

وقال الأهوازي في الإيضاح: اختلفوا في تغليظها نحو: وكان الله، ورسَل الله، فقرأت عن أبي عمرو عن اليزيدي عنه بترقيقها حيث كان من غير استثناء.

ونحوه في المفردات⁽¹⁾.

قال في [الإقناع]⁽²⁾: وبه يأخذ [البصريون]⁽³⁾ عن سائر القراء، وهو اختيارهم.

وكان الكسائي⁽⁴⁾ إذا قرأ لنفسه رقق اللام وإذا قرأ غيره غلط اللام في ذلك.

وقال ابن عبد الوهاب⁽⁵⁾ في المفيد: ومذهب البصريين [الترقيق]⁽⁶⁾ في جميع ذلك.

قال: وكذلك قرأت على شيخنا أبي علي الأهوازي بمدينة دمشق⁽⁷⁾.

وذكر الطبري في الجامع عن أبي عمرو ترقيق اللام من اسم الله تعالى إذا وقعت قبله كسرة أو فتحة أو ضمة⁽⁸⁾.

وقال ابن يعلى في الجامع عن أبي عمرو أنه كان يرقق اللام من اسم الله عز وجل على كل حال، سواء كان قبلها ضمة أو فتحة أو كسرة⁽⁹⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

(2) [في أ] [الإيضاح].

(3) [في د] [المصريون].

(4) تقدمت ترجمته برقم (136) ص (30).

(5) ابن عبد الوهاب لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(6) [في د] [المصريون].

(7) الإقناع في القراءات السبع لابن البائش 343/1.

(8) لم أقف على كلام الطبري هذا في الجامع فيما تعرض له من ترقيق اللام من اسم الله تعالى.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

[قال⁽¹⁾]: وروي عن عثمان بن عفان⁽²⁾ أنه كان لا يغلظ اللام في جميع القرآن.

وقال في الإقناع: أن ابن مقسم كان يأخذ لجماعة القراء بالترقيق وهو مذكور عن أبي عمرو والكسائي.

ومذهب البصريين قديما والكوفيين ترقيقها حيث كانت⁽³⁾.

وقال القيجاطي في التكملة:

وتروى بلام الله من بعد فتحة وضم لكل رقة اللام أولا⁽⁴⁾

أي ترقيق اللام من اسم الله بعد الفتح والضم تروى للسبعة من طريق الأهوازي، وهو الذي كنى عنه بالهمزة في قوله: أولا.

القيجاطي: وقد قرأت بذلك من طريق الأهوازي على بعض الشيوخ⁽⁵⁾.

المنتوري: إنما ذكرت من روى عنه القراءة بترقيق اللام من اسم الله بعد الفتحة والضممة الخالصتين، وإن كان لا يؤخذ له من طريق الداني [ليئانس]⁽⁶⁾ بذلك من لم [تغبر]⁽⁷⁾ قدماء في هذا العلم وليس عنده منه إلا الدعوى خاصة، فيزول عنه ما يستعبد من ترقيق اللام بعد الحركة الممالة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) عثمان بن عفان بن أبي العاص أمير المؤمنين ذو النورين وثالث الخلفاء الراشدين واحد العشرة المبشرين ولد بمكة وأسلم بعد البعثة بقليل وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر ابن الخطاب سنة 23 هـ استشهد سنة 35 هـ - غاية النهاية 507/1 وصفوة الصفوة عشر 112/1 والأعلام 20/4.

(3) الإقناع في القراءات السبع 337/1 - 338.

(4) منظومة للتكملة للقيجاطي "باب اللامات" البيت (2) نسخة لؤكاف آسفي لدي مصورة منها.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/أ.

(6) [في ج [ليئانسب].]

(7) [في د [تغبر].]

وأما المقرئ العالم بوجوه المقاييس فإذا تقرر عنده أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة سواء. فلا يخالف في وجوب ترقيق اللام من اسم الله بعدها لورش. القيجاطي: اعلم أن اللام من اسم الله بعد الفتح والضم النص فيها معدوم عن جماعة من القراء وإنما ورد النص عن نافع وحزمة وأبي عمرو والكسائي. واعلم أنه قد جاء الاختلاف في ذلك أيضا عن العرب.

فأهل الحجاز ومن يليهم من العرب يفخمون.

وسائر العرب يرققون، وهو القياس وذلك أن الحروف المنسفة كلها مرفقة، وتفخيمها لحن إلا الراء فإنها مفخمة لمضارعها حروف الاستعلاء لما فيها من التكرير، واللام لما قربت منها [وأشبهتها]⁽¹⁾ في بعض الصفات وذلك أنها منحرفة شديدة كالراء أجراها أهل الحجاز مجرى الراء في بعض المواضع، فإذا تقرر لك مجيء الاختلاف عن أئمة القراء، وعن العرب في التفخيم والترقيق وأنه لم يأت عن القراء تفخيم لام بعد صوت منسلف، وأن الاختلاف الوارد عن العرب والقراء في اللام إنما هو بعد الفتح والضم المحضين.

تبين لك جهل من شنع على من رقق اللام في الموضع الذي لا يجوز فيه التفخيم، وزعم أن فعله ذلك يضاهي الكفر لاعتقاده أن المرقق قد سلب الاسم الأعظم ما يجب له من التعظيم ولو كان التفخيم عند هذا الاسم [المعظم]⁽²⁾ عند أهل الحجاز لقصد التعظيم لفخموه بعد الكسرة كما فخموه بعد الفتح والضم، ولم يكن الكسر [ليمنعهم]⁽³⁾ من ذلك، لأن الأمور المعنوية لا تعارضها الأمور اللفظية، وورد الترقيق عن البصري والكسائي ولا يضاهيهما أحد من القراء في علمي النحو واللغة انتهى⁽⁴⁾.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في د [العظيم].]

(3) [في [ليسفهم].]

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

وهذا خلاف ما عند الجعبري.

ونصه: وهذه اللام إن وقعت بعد ترقيق خال من الكسرة فهي على تفخيمها نحو يبشر الله⁽¹⁾ انتهى⁽²⁾.

المجراد: فإذا قلنا إنما وقعت بعد الكسرة طلب للمناسبة وفرارا مما يؤدي إليه تفخيمها من التنافر والخروج من تسفل إلى تصعد. فهل ترقق بعد الفتحة المنحو بها نحو الكسرة كالفتحة في الراء المرققة نحو: وإذا نكر الله⁽³⁾، لم أقف في ذلك على نص أحد من الأئمة غير أنهم نصوا على ترقيقها في قراءة السوسي، فيجب عليه أن ترقق من أجل الفتحة في الراء المرققة، إذ لا فرق بين فتحة الحرف الممال والحرف المرقق لأن كل واحدة منهما ينحى بها نحو الكسرة.

وقد حدثني بعض الشيوخ عن بعض أهل الأندلس أنه كان يأخذ في ذلك بترقيق اللام والله أعلم بحقيقة ذلك انتهى نصه⁽⁴⁾.

وقال شيخ شيوينا سيدي قاسم بن إبراهيم: نص أبو شامة على أن اللام تفخم بعد الراء المرققة إذا لم تكن مكسورة.

ونصه: والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها⁽⁵⁾.

والأندلسي الذي كان يأخذ بالترقيق هو القيجاطي⁽⁶⁾.

(1) الآية (23) من سورة الشورى.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى "باب اللامات" الورقة 156/ب نسخة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(3) الآية (2) من سورة الأنفال.

(4) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 143/ب.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

(6) أبو عبد الله محمد بن محمد الكنانى القيجاطى الأندلسى أستاذ مقرئ كامل عالم انتهت إليه مشيخة الإقراء فى الأندلس فى زمنه قرأ على جده أبى الحسن وعليه أبو عبد الله البلوى توفى سنة 730 هـ - غاية النهاية 243/2 - 244 رقم ت 3423.

قال في النشر: أجمعوا على التفضيم في نحو أفعير الله - لنكر الله في رولية ورش من طريق الأزرق، ونص عليه ابن شريح وغير واحد انتهى⁽¹⁾.

قلت: ورد سيدي ميمون الفخار على القيجاطي وأنكر عليه بقوله:

أقول مجيبا موضحا حكما اشكلا	على بعضنا والله أرجو مؤملا
وذا الحكم قل لام الجلالة قبله	ترقق راء هل يرقق ليعدلا
تنبه ففي لام الجلالة رقه	على الأصل بعد الكسر وصلا وفيصلا
ولكن الكسر المبين مثاله	فلله حكم الله بالله اعملا
كذلك للسوسي نرى الله يبين	ففي راءه كسر من الفتح أبدا
لكي يغلب الهاوي ياءا منبها	على الأصل فيما من ذوي الياء ميلا
فقد صح في ذا اللام أيضا بقاءها	مرققة للكسر والأصل فاقبلا

فصل

وإن رقق المصري راء وبعدها
أنت لام تعظيم ففخم وفصلا
إذا اشكلت بالضم والفتح بعدما
يصح به ترقيق راء ليسهلا
كذلك ذكر الله بالضم لم يزل
كذا الفتح مع ترقيق راء فحصل
هما يوجبان اللام تفضيمها ولو
أميلا حكى هذا أبو شامة العلا
كذلك نص الجعبري أخ الرضى
لدى شرحه حرز الأمانى مفصلا
وفي باب لامات يرى عند قوله
كما فخموه بعد فتح فخذ ملا⁽²⁾

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 117/2.

(2) [في ب [صلا].]

إمالة ورش فتحة الراء لم تجد
 بها الكسر كالسوسي نرى الله مثلا
 وشاهدنا أن طهرا سحران مع
 بصيرا خبيرا قل ممبلا ومبدلا
 فلم يقلب الهاوي ياء بهذه
 كما قلب السوسي ذا الفرق قد جلا
 وأيضا اذا الهاوي عن فتحه نشا
 ولم ينقلب ياء فما الفتحة ميلا
 وكيف ترى الهاوي محضا بعيد ما
 أملاه نحو كسر ذا النص عطلا (126/أ)
 فما كل أنحاء له [الكسر] (1) لازم
 فإن ترى نصا بالتجوز عللا
 حقيقتها الاحفاف للراو (2) ضعفها
 به الجعبري العدل قال وقولا
 وشاهدنا الثاني يسيرون وواوه
 ومنتصرون والصابرون بها اتجلا
 محال وقوع الواو به ميتا بعيد ما
 أشيب حيث مفهومكم بلا
 وكيف يرى الاعراب في الذكر فاعلا
 ومفعولا أو نقط الإمالة أسفلا
 إمالة ورش [شكلة] (3) الراء عندهم
 بحرف بدأت الأخرى بحرفين يحتلا
 نحو الهدى يهدى وقل في ثلاثة

(1) [في ب [الطهر].]

(2) [في ب [الواو].]

(3) [في ب [شكل].]

كنحو رءا باتت نصوص ذوي العلا
 فليست [تري]⁽¹⁾ كل الإمالة مزجها
 بكسر وإن نصوا فكن متأولا⁽²⁾
 إمالتك التحريف للشكل مطلقا
 عميم لدى البابيين فشدد علا
 ولكن نبات الياء بالكسر اشربت
 كموسى وعيسى والقرى الدار وابتلا
 ففائدة التحريف وهو إمالة
 لورش فشكل الرءا ترقيقها انجلا
 وإن زال هذا الشكل بالوقوف رقت
 لكل بعيد الكسر والياء مسجلا
 ويمنع شكل الضم والفتح رقة
 إذا اشبع فخم على ما تأصلا
 الانحاف والتحريف ها هنا
 لشكل هو الإضعاف فاعلم لتعملا
 كذاكم الترقيق لكنه بدا
 بحرف وفي الشكل الإمالة تبتلا
 ولا تحسبن باب الإمالة واحدا
 فكن معملا في الرءا على ما تحصلا
 نظمت ومن نص الأئمة صفته
 وفي قطف أزهارى بها كنت أجىلا
 وفي لام إجلال نصوص كثيرة

(1) [في ب] [ترا].

(2) [في أ] [متأملا].

تخالف ما ألزمت ورشاً معللاً
فأوردت منها خيفة الطول إذ به
تراءكم والفرق طبق مفصلاً
أبو شامة الغراء والجعبري خذ
نصوصهما تكفيك وأحسن تؤولا

ومن رد [الزاماً]⁽¹⁾ بنص مجرد
من البحث والتعليل ما حل مقفلاً
كشخصين في أمر مهم تخالفاً
فها نعم يملّي وهذا يقول
فإن رمت ترقيقاً لترقيق راءه
فما الشكل مع ترقيق راء تزيلاً
فإن قلت كسر قبل راء مقدر
بها فهي كالمكسور واللام قد تلا
فذلك تقدير يري لا حقيقة
بصيرا لمن كسر البعدي أهمل
لميمونك الفخار ذا النظم قد أتى
مجيباً تدبر بحثه متأملاً
وقد نور الأسود ذا البحث موضح
الإمالة والترقيق والفرق قد خلا
عليك بها حكماً ودع هفوة الذي
[عدى]⁽²⁾ النص تأويلاً وفي دين أجمل⁽³⁾

(1) [في ب ود] اقرأ ما.].

(2) [في ج] عزي.].

(3) هذه الأبيات تعتبر من فتاوى أبي وكيل ميمون الفخار وتوجد ضمن مجموع في المدرسة النحلية بمروضة.

قال في التحفة:

أما الذي تقرأ به فبعد ما فتح أو ضم لكل فخمًا
وإن يكونا شكل راء رققا كذاك لا فرق ففخم مطلقاً^(١)

قلت: وبالتفخيم الأخذ عندنا بفاس وبه قرأنا كما عند الجعبري وأبي شامة
والجزري [والفخار]^(٢) وغيرهم^(٣).

[فقلت:]وقد لخصت ما لساداتنا في لام الجلالة الواقعة بعد الراء المرققة
في هذه الأبيات فقلت^(٤)

ونقل الإجماع في النشر على	بتفخيم لفظ الله عن ورش جلا
بعيدوا مرقق يخصص	نحو لذكر الله جاء النص
عن غير واحد بذأ قد أعلموا	كابن شريح قال: كل فخموا
ونقل التفخيم نجل شامة	نص عليه قلّه لا ملامّة
وأخذ القيجاطي بالترقيق	وبالغ الإنكار بالتحقيق
خطأ نجل شامة فيما ذكر	ونقل مجرد بلفظ قد ظهر
ولم أقف فيها على نص لهم	والظاهر الترقيق فافهم حكمهم
ونصه في تحفة المنافع	أستاذنا الفخار نعم الخاشع
وإن أتى بعيد راء مرققا	بضم أو فتح ففخم مطلقاً ^(٥)

(١) التحفة لأبي وكيل الفخار البيتان: 1043 و 1044 للورقة 58/ب من مخطوطة خاصة.

(٢) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(٣) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري "باب اللامات" الورقة 156/ب من نسخة
خزانة بن يوسف بمراكش رقم 55/1 - وإبراز المعاني في شرح حرز الأمانى
لأبي شامة الدمشقي ص 265.

(٤) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(٥) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[وحقق⁽¹⁾] في الأجوبة المحققة حكم نوات الياء من اللامات، ورعوس

أيها.

فقال:

يصلى لذا انشقت وذا الحرف رابع
سيصلى بثت خذ وذا الحرف سائغ
وغلط والثاني لدى القوم شائع (126/أ)
لدى الوصل حتما ما هناك منازع
مضى ذكرها أعز الفرق فالفرق ساطع
فللسبب البعدي باتت مهائع
وذا الوجه عند القوم أولى وذائع
أتى من نوات الياء فالحكم تابع
عليك بهذا الفرق للحكم جامع
مضى ذكره في النظم للنص سارع
لعثمان بالوجهين والفرع بارع
فعم رؤوس الآي نعم التتابع
وفي غيرها [فتح]⁽²⁾ كذا الحكم واقع
واجمالهم أيضا لهم من البطح مائع
[في الكشف]⁽³⁾ عن مكوذا النص قاطع
أتى اللام قل نعم الموجود نافع
فنظمي للطلاب السائل [نافع]⁽⁴⁾
عن ابن العلاء قد جاء في العلم زامع

مصلي ويصليها بلا ودونها
ويصلى بسبح ثم تصلى بعيده
يرققها في الوصل والوقف ورشهم
سوى حرف سبج مع مصلى فغلظن
وفي الوقف بالوجهين كالخمسة التي
فمن يتل بالتريق فيها جميعها
وللسبب القبلي تغليظها حكوا
يرقق هذا الفصل من قلل الذي
ومن فتح المذكور غلط ها هنا
وقد قيل دان للذي قل الذي
واما مصلى ثم صلى معا فخذ
وحجته الاتباع والقول أطلقوا
وكسروا نوات الواو فيها دليلهم
بترد القياس احتج من غلط انتبه
ولا فتح في كسر بشيء من الكلام
بأصلين أو فرع مع أصل النافع
وأصلين أو فرعين في الراء قد رووا
ولم يجتمع فرع مع أصل بهما نعم

(1) [في هامش أ، ج يعني الأمام القيسي].

(2) [في أ [فتح]].

(3) [ما بين [...] من أ.].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

أي رب فاصفح عن ذنوب حنيتها أجب دعوة المضطر انك سامع
وخلص من الشيطان يا من له محمد المسكين عفوك واسع⁽¹⁾
في الله: متعلق بفخمت وكذا الكل، وأدخل الألف واللام على كل، بعد:
ظرف والعامل فيه فخمت، وأو: للتنويع.

القول في الوقوف بالإشمام

ثم قال رحمه الله:

(192) القول في الوقوف بالإشمام والروم والمرسوم في الإمام
قال في الكنز: حق هذا الباب أن يذكر آخر الأبواب لخصوصيته
وفرعيته لكنه تبع التيسير انتهى⁽²⁾.

ومعنى كلامه هذا والله أعلم أن حقه أن يؤخر لاختصاص حكمه
بالأواخر، ولكونه فرعاً إذا الوصل هو الأصل.

المجرد: وأتى به بعد تفخيم اللامات لأنه ذكر في باب الرءاءات الروم،
فاحتاج إلى بيانه، وكانت مسائل اللام أنسب فقدمها، ثم بين الوقف بالروم الخ
انتهى⁽³⁾.

وحد الوقف الصوت آخر الكلمة الوضعية زماناً.

فقولنا: قطع الصوت جنس.

(1) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزودة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري "باب أعلى أواخر الكلم" الورقة 159/أ.

(3) إيضاح الأسرار والبدايع لابن المجراد الورقة 1445/ب.

القول في الوقوف بالإشمام

[وقولنا]⁽¹⁾: آخر الكلمة فصل أخرج قطعه على بعضها فهو لغوي لا صناعي.

وقولنا: الوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصولة فإن آخره [وضعا]⁽²⁾ اللام.

وقولنا: زمانا، هو ما يزيد (127/أ) على الآن، أخرج به السكت قاله في الكنز⁽³⁾.

قال في الإتقان: والوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأواسطها ولا يتأتى في وسط الكلمة، ولا في ما اتصل رسما.

وذكر [في الباب]⁽⁴⁾ الوقف على أواخر الكلم والفصل ذكر فيه الوقف على مرسوم الخط وغيره كالشاطبي جعله بابا، والوقف والوقوف مصدران لوقف⁽⁵⁾.

والوقف مشتق من كلام العرب: وقفت على كلامك أي تركته، فمعنى الوقف أن تقف على الكلمة التي تتركها وتنتقل إلى غيرها، والوقف لنافع على خمسة أقسام:

(1) [في ب [قوله].]

(2) [في ج [وضع].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري "باب الوقف على أواخر الكلم" الورقة 159/أ من نسخة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 55.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 83/1 - 84.

- بالسكون في سائر الحروف.
- والروم والإشمام يأتي حكمها.
- والحذف في هاء الضمير وميم الجمع والمنون غير المنصوب والزوائد.
- والبديل في المنون المنصوب ونحو نعمة ورحمة⁽¹⁾.

القول في الوقوف بالإشمام

قلت: [وإليه أشرنا بقولنا]⁽²⁾:

سكون وروم ثم الإشمام بعده وحذف وإبدال [لنافعهم]⁽³⁾ قفا
 هذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الخمسة وإنما قصد فيه بيان
 ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم والإشمام خاصة، وهذا باعتبار الإمام
 نافع، ويتشعب باعتبار السبعة التي تسعة أقسام، ذكرها صاحب الإتيان⁽⁴⁾،
 وإليها أشرنا:

والوقف للقراء عند الناس	عدته تسع بلا التباس
سكون الروم كذا الإشمام	والنقل والبديل والإدغام
والحذف والإثبات والإحاق	جميعها قال به الحذاق ⁽⁵⁾

فإن قيل: ترجم لشيء ثم ذكر السكون.

(1) الآية (211) من سورة البقرة، والآية (84) من سورة الأنبياء.

(2) [ما بين [...] من ج.]

(3) [في ب] [لنافع].

(4) الإتيان في علوم القرآن لعبد الرحمن السيوطي 83/1-84.

(5) هذه الأبيات من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

أجيب بأنه تبرع به أو أتى به توطية أو يكون حذق في الكلام المعطوف والتقدير القول في الوقوف بالإشمام والروم والسكون وغيرهما، ومراده بالإمام هنا مصحف عثمان رضي الله عنه.

وهذه عبارة القراء قديما وحديثا يقولون: كتب في الإمام كذا، وثبت في الإمام كذا، وهم يعنون مصحف عثمان، ولما كان يقتدي به سمي إماما.

القول: خبر مبتدأ محذوف، في الوقوف: متعلق بالقول بالإشمام: متعلق بالوقوف، والروم والإشمام: معطوفان [عليه]⁽¹⁾، في الإمام: متعلق بالمرسوم.

القول في الوقوف بالإشمام

ثم قال رحمه الله:

(193) قف بالسكون فهو أصل الوقف دون إشارة لشكل الحرف

(194) وإن تشأ وقفت للإمام مبينا بالروم والإشمام

قال بعضهم: قوله: قف بالسكون إلخ، أخرج به الروم إذا لا سكون معه، وبقي الإشمام لأنه بعد السكون، فلذلك احتاج إلى إخراج بقوله: دون إشارة الخ.

[قوله: لشكل الحرف أي لحركة الحرف فاطلق الشكل على الحركة]⁽²⁾.

[تنبيه:]⁽³⁾ الشكل عبارة عن الصورة والهيئة، فإطلاقه على الأشكال

الدالة على هيئة الحرف المكتوب من حركة وسكون حقيقة، وإطلاقه على لفظ الحركات إطلاق الدال على المدلول.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد د.]

(3) [ما بين [...] من أ، د.]

قال في الإقناع: الحرف الذي يوقف عليه لا يكون إلا ساكنا لأن الوقف أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، كما أن الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركا لأن الابتداء أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرفه، فأجروا أول الطرفين مجرى سائرهما انتهى⁽¹⁾.
واعلم أن الأصل أن يوقف على أواخر الكلام المتحركة بالإسكان قاله:
الداني.

قال في الإقتصاد: والوقف بالسكون هو الأصل على كل موقوف عليه لأن معنى الوقف أن تقف على الحركة أي تتركها كما تقول: وقفت على كلامك أي تركته.
ونحوه في جامع البيان وإيجازه والتلخيص والشرح [والتبيين]⁽²⁾
والتجريد.

وقال في إيجاز البيان: ولأن الوقف أيضا ضد الابتداء والسكون ضد الحركة، فكما يختص الابتداء بالحركة يختص الوقف بالسكون لتباين ما بين المتضادين كذلك.

ونحوه في الشرح والتبيين.
وقال في جامع البيان: وكذلك لغة أكثر العرب يعني الوقف بالسكون، وهو اختيار ثعلب وجماعة من النحويين.
ونحوه في الشرح والتبيين⁽³⁾.

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذئ 504/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنطوري الورقة 232/أ.

وحجة ذلك ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع [قراءته]⁽¹⁾ آية آية، يقول: "بسم الله الرحمن الرحيم" ثم يقف ثم يقول: "الحمد لله رب العالمين" (127/ب) ثم يقول: "الرحمن الرحيم" ثم يقف "مالك يوم الدين".

فإن قيل: كيف جاز الوقف بالسكون وهو ذهاب الحركة التي جئ بها للفرق بين المعاني وغير ذلك مما يحتاج إليه، ولا يستغنى عنه.

قيل: أن الوقف لا يقف حتى يرى أنه قد أفهم وبين فاستغنى عن الفرق والتبيين لذلك.

قال المالقي: فأما السكون فهو عبارة عن تفريع الحرف من الحركات الثلاث، وسمي جزماً لأن الجزم هو القطع، والحرف المجزوم مقطوع عن الحركة، وكذلك سمي وقفاً بمعنى أنك لما انتهيت إلى الحرف قطعت به، ثم وقفت عن تحريكه⁽²⁾.

واعلم أن الوقف بالسكون يكون في كل شيء من حركة إعراب أو بناء من فتح أو ضم أو كسر مهموزاً كان أو غير مهموز، مخففاً كان أو مشدداً، كان قبله ساكن أو لم يكن، وهو ظاهر إطلاق الناظم.

فائدة مهمة: إذا وقف القارئ على المضعف، فلا بد من السكون معه ويحترز من التخفيف والتحريك كما هو مشاهد.

قال في كنز المعاني: وقف جماعة من جهال القراء على الحرف المشدد المفتوح بالروم نحو بين أيديهن وأرجلهن⁽³⁾، وعَلَّه بالخروج من النقاء

(1) [ما بين ...] لا يوجد في ب، د.

(2) الدر النثير والعذب المنير في شرح كتاب التيسير باب ذكر الوقف على أواخر الكلم،

مخطوطة الخزانة الحسنية رقم: 1592/م6.

(3) الآية (12) من سورة الممتحنة.

الساكنين، وعضده بزيادة يعقوب هاء السكت فيه، وهذا خطأ في النقل والتعليل والاستشهاد.

أما الأول، فلم نره في كتب أحد من أئمة الأمصار، بل نصوا على منعه كما تقدم.

قلت: والذي تقدم له عند قوله: ولم يره في الفتح والنصب قارئ.

قال: وإنما نص على الروم لشبهة الخلاف فيه، ورد على طائفة ابتدعوا في التجويد، فوقفوا على المفتوح المشدد بالفتح نحو صواف⁽¹⁾ وعلل بالساكنين، واستدلوا بوقف يعقوب عليهنه وهو خطأ محض، وتعليلهم بالساكنين فاسد لأن التقاء الساكنين مغتفر في الوقف مطلقاً، ولم يفعلوه في المحقق نحو الأمر فالمقدر أولى، ولا يصح استدلالهم بقراءة يعقوب لأنها عندهم شاذة، ومثل هذا [عنده]⁽²⁾ شاذ ولو صح [لما]⁽³⁾ دل، لأنه إنما زاد هاء السكت محافظة على حركة البناء لا للساكنين بدليل هُوَ وهِيَّة.

ثم قال في تمام الأول: فالتقاء الساكنين مغتفر في الوقف في [الاجتماع]⁽⁴⁾ المحقق نحو مصر، فالمقدر أولى، إذ ليس في اللفظ إلا حرف مشدد لكنه مقدر بحرفين، وعلى هذا إجماع أئمة العربية، وأما الثالث فيعقوب زاد الهاء لبيان الحركة في نحو هُوَ وهِيَّة لضعفه بالقلّة والإضمار والخفاء، ولا ساكنان هنا، ثم جرى ذلك مجراهما بجامع الإضمار في بعض وجوهه، وهذا معنى قلبي:

جد في روم أن ولكن ما كان نحوهن يشدد

(1) الآية (36) من سورة الحج.

(2) [في ج [عندهم].]

(3) [في أ [كما].]

(4) [في ج [الإجماع].]

قاري جانب الصواب وأضحى بين جميع القراء وهو مفند
 ليس فيه رواية عن إمام بل وجهه التعليل في ذلك أسود
 فنصوص العراق والشام والمغرب مع مصر لي بذلك مشهد
 ان نقل للساكنين يمنع ليس في اللفظ غير حرف مشدد
 أو تقل في التقدير جمع فأولى حيث تحقيقه عليه تمهد
 غفر ولعارض الوقف فافراً ليلة القدر فهي بالصدق تشهد
 قال هذا الخليل مع سيبويه وكذلك ابن العلاء والمبرد
 هاء يعقوب ليس للفصل لكن لبيان التحريك كي يتأيد
 كهوّه مع هيه ولا جمع يخشى ثم عمه لحذفها وتدد
 عد إلى الحق قد بين صالحاً لا تتابع هواك فالعود أحمد
 انتهى⁽¹⁾.

قال الداني في الشرح والتبيين: وبلغني عن رجل من القراء أنه قال: إذا
 كان قبل الحرف الموقوف عليه حرف ساكن من غير حروف المد مرفوعاً كان
 أو مجروراً أو منصوباً كقوله تعالى: "ورعد وبرق والشفع والوتر"⁽²⁾ فلا
 خلاف بين أحد من القراء أنه يقف على ذلك بالإشارة فإن وقف واقف بغير
 إشارة لم يجر لأنه يجمع بتركها بين ساكنين.

قال الداني: الجمع بين ساكنين في الوقف جائز مستعمل لأنه الموضع
 المخصوص بذلك عند جميع النحويين وما حكى هذا الرجل من انعقاد [إجماع]
 القراءة (128/أ) على الإشارة في هذا الضرب دعوى، إذ لا سبيل إلى وجود
 نص بذلك عنهم، وأظنه قال ذلك رأياً وقياساً.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الوقف على مرسوم الخط الورقة

164/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55/1.

(2) الآية (3) من سورة الفجر.

وقال في إيجاز البيان: واعلم أنك إذا وقفت على حرف مشدد في الوصل سكنته وشددته، وجاز في المرفوع منه الروم والإشمام، وفي المخفوض الروم، وفي المنصوب الإسكان على مذاهب القراء لا غير، فالمرفوع نحو (أعجميّ وعربيّ)⁽¹⁾ والمخفوض من طرف خفي، والمنصوب (أماي)⁽²⁾ والمفتوح (لدي وإليّ وخلقهن)⁽³⁾.

وقال في التلخيص نحوه.

وقال في إيجاز البيان: وقد ذهبت طائفة من جهلة القراء وضعفة النحويين، إلى أن الوقف على جميع المضعف بالتخفيف وإسقاط الحرف المتحرك في الوصل رأساً، وذلك مما لا يجوز الوقف به ولا العمل عليه ولا المصير إليه، إذ ليس من مذاهب أئمة القراء، ولا من قول أحد من أهل الأداء انتهى⁽⁴⁾.

وقال في الإقناع: وحكى الأهوازي عن الشدائي وحكاه الخزاعي عن بعض المتقدمين، ولم يسمه أنه إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن من غير حروف المد، فلا بد من الإشارة إليه وإن كان منصوباً لئلا يجمع بين ساكنين⁽⁵⁾.

المنتوري: لا عمل عند القراء على ما حكاه الأهوازي عن الشدائي والخزاعي عن بعض العرب من روم المنصوب إذا كان قبله ساكن⁽⁶⁾.

(1) الآية (44) من سورة فصلت.

(2) الآية (78) من سورة البقرة.

(3) الآية (23) و(29) من سورة ق، والآية (203) من سورة الأعراف، والآية (37) من

سورة فصلت.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباناش 510/1.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

ورد الداني على من قال بذلك، وإليه أشار في التكملة بقوله:
ورومك مفتوحا أتى بعد ساكن وليس بمد حيث ما جاء أعمالاً^(١)

قلت: وهذا ما خلاف ماله في الاقتصاد في سورة الحجر.

ونصه: وقرأ نافع فبم تبشرون^(٢) بكسر النون وتخفيفها.

وقرأ ابن كثير بكسرها وتشديدها، فإذا وقف لم يكن غير التخفيف كمذهب
نافع من أجل اجتماع ثلاث سواكن هنا، واجتماعهن غير ممكن انتهى^(٣).

إقال في النشر: وهذا مما انفرد به الداني، ولم أعلم أحدا وافقه على التفرقة
بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاماً نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما
فيه، والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم، فلا تجتمع السواكن
المذكورة على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره، وإن كان في
زنة الساكنين، فإن اللسان بالحرف المشدد نبذة واحدة فيسهل النطق به لذلك،
وذلك مشاهد حساً، ولذلك ساغ الوقف على نحو صواف ودواب بالإسكان، ولم
يسغ الوقف على أرايت.

ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد^(٤)^(٥).

(١) التكملة للقيجاطي باب الوقف البيت 1 مخطوطة أوقاف أسفي لدي مصورة منها مقابلة
بنسخة أخرى سوسية.

(٢) الآية (54) من سورة الحجر.

(٣) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(٤) [ما بين [...] من ب.]

(٥) النشر في القراءات العشر 127/2.

قلت: وما ذكره في الاقتصاد لا عمل عليه بنص المحقق الجعبري،
وبنصه في غير الاقتصاد كما تقدم، وإلى الجمع بين الساكنين في الوقف
وجوازه أشار الحصري بقوله:

وان يتطرف عند وقفك ساكن فقف دون مد ذاك رأي بلا فخر
[فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلام الحر]⁽¹⁾

وليحذر القارئ أيضاً من سويان التحريك عند الوقف بالإسكان ما هو
مشاهد بالعيان.

قال المحقق القيسي:

وقد سمع البعض المجود شيخنا يمد طويلاً في الوقوف على الفخر
وذا كله لحن يقول أماننا وأن الذي يقرأ بهذا لفي سكر⁽²⁾

وإلى ما تقدم الإشارة بقولنا:

ووقف القراء بالتضعيف	على المشدد بلا تخفيف
مع سكون خالص كالغير	واحذر من التحريك فهو يسر
وذهبت طائفة مجهولة	كذا ضعيف النحو أيضاً نقله
في وقفهم عليه قل بالخف	وذاك مع إسقاطهم للحرف
أعني المحرك في وصل مسجلا	ومنعه قد شاع عند النبلاء
إذ ليس من مذاهب القراء	ولم يرد في قول ذي الأداء
هذا كلام الداني في البيان	مؤسسا بالحق والبرهان ⁽⁴⁾

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) المنظومة الحصرية البيتان رقم 50 و 51 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) البيتان من نظم المصنف رحمه الله.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

وقوله: وإن تشأ في الخ، المراد بالإمام نافع خير القاري له في الوقف بالروم والإشمام والواو بمعنى أو، إذا لا يجتمعان في حالة واحدة.

وذكر الداني في الشرح والتبيين: أنه لم يأت عن نافع شيء يعمل عليه ولا يصار إليه من إشارة ولا غيرها⁽¹⁾

وقال في التمهيد: والرواية عن نافع معدومة في الروم والإشمام غير أن شيوخنا يختارون ذلك في مذهبه.

ونحوه في إرشاد المتمسكين والتلخيص.

وذكر في إيجاز البيان: أن الرواية معدومة عن نافع في الوقف بالروم والإشمام، وفي الوقف بالسكون.

قال: وذلك كله إذا استعمله القارئ في وقفه حسن مختار⁽²⁾.

وقال في الاقتصاد: واختيار أكثر شيوخنا أن يوقف (128/أ) لهم بالروم والإشمام، إذ هما يبينان ما تستحقه الكلمة الموقوف عليها من الحركة في حال الوصل.

ونحوه في التيسير وإيجاز البيان والتجريد.

وقال في التذكرة: وكان شيوخنا [يطالبونا]⁽³⁾ بالروم والإشمام في كل القرآن وهو المختار، وبه قرأت أنا أيضا لأنهما يبينان ما تستحقه الكلمة من الحركة في حال الاتصال⁽⁴⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(3) [في أ. ج. [يطالبونا]].

(4) التذكرة لابن غلبون الصفحة 303 وفيه في خال الوصل.

وقال في الدر النثير: وقوله: لما في ذلك من البيان يعني لما في الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالروم والإشمام إذا كان القارئ بحضرة من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته، فلا يتأكد الوقف، إذ ذاك بالروم والإشمام لأنه غير محتاج إلي أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك علم صحة [أكمل]⁽¹⁾ علم القارئ وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه، كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي المعلم هل أصاب فيقره، أو أخطأ فيعلمه.

قال العبد⁽²⁾: وكثيراً ما يعرض لي مع المتعلم في مواضع القرآن أن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ولم ينبه على وصلها كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾⁽³⁾ ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾⁽⁴⁾، فيقف القارئ على عليم وفقير بالسكون على عادته، فأشعر أنه لا يحسن الوصل فأمره بوصلها، فيقرأ عليم وفقير بالخفض وكذلك أجدهم قد اعتادوا الوقف على قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾⁽⁵⁾، فأشعر إيه أنه لا يدري كيف يصل، فأمره بالوصل فلا يدري هل يفتح الياء أو يسكنها، وكثيراً ما يسبق إليهم⁽⁶⁾ فتحها في قراءة قالون،

(1) [في ج [علم] وفي أ [عمل]].

(2) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) الآية (76) من سورة يوسف.

(4) الآية (24) من سورة القصص.

(5) الآية (100) من سورة يوسف.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

فأنبئه إذ ذاك على أنه لا يفتحها إلا ورش، وكذلك يقفون في سورة الرحمن عز وجل جلاله على رؤوس الآي، فأشعر بأنهم لا يحسنون الوصل، فأمر القارئ بالوصل، فكثيرا ما يصل "ولمن خاف مقام ربه جنتان ومدامتان"⁽¹⁾ بتتوين النون إلى غير ذلك مما يحتاج المعلم أن ينفق فيه حال المبتدئ، والله سبحانه الموفق المعين انتهى⁽²⁾.

قال في الشرح والتبيين: واختيار عامة من لقيناه وبلغنا عنه من أهل الأداء في مذهب نافع الوقف بالإشارة لما فيهما من البيان عن كيفية الحركات في حال الوصل.

وقال في جامع البيان: وهو اختيار داوود بن أبي طيبة صاحب ورش، ذكره في كتاب الوقف والابتداء له.

وقال في التلخيص: ولا يفرق أيضا بذلك بينما سكن للوقف خاصة وبينما هو ساكن على كل حال. ونحوه في إيجاز البيان⁽³⁾.

ولهذا قال الناطم مبينا، أي مبينا أن الحرف الموقوف عليه محرك في الوصل وليس بساكن فيه.

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد: وكان شيخنا الأهوازي يأخذ للقراء كلهم بالروم والإشمام.

(1) الآية (46) والآية (64) من سورة الرحمن.

(2) الدر النثير والعذب النمير للمالقي باب ذكر الوقف مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 233/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

القول في الوقوف بالإشمام

قال: وقال لي ابن مجاهد يختار ذلك وبه كان يأخذ عن الجماعة وهو اختياري ليعرف ما عند القارئ من معرفة الإعراب.

وقال في كفاية الطالب: وعلى هذا وجدت الحذاق من أهل الأداء بديار المشرق، وبه قرأت وبه آخذ⁽¹⁾.

وقال في الإقناع: والاختيار عند أهل الأداء قديما وحديثا الأخذ بالروم والإشمام لجميع القراء، والقراء يؤثرون الروم على الإشمام، لأنه أبين⁽²⁾.

قال في المنبهة:

والاختيار الوقف بالإشمام والروم في القرآن والكلام
لما هما عنه [يؤديان]⁽³⁾ من حركات الحرف والبيان⁽⁴⁾

قال في التحفة:

وإن تشاقف معهما بالروم أوقف بالإشمام لكل القوم
[مستحسنين]⁽⁵⁾ على ذوي الدراية عن نافع ليس له رواية

قف: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، بالسكون: متعلق بقف فهو مبتدأ، أصل: خبره، ودون: ظرف والعمل فيه قف، لشكل: متعلق بإشارة،

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 508/1.

(3) [في ج [يؤديان]].

(4) المنبهة للشيخ أبي عمرو الداني 459/2 البيتان 797 و798 دراسة وتحقيق الدكتور لحسن وكاك.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/ب من نسخة الخزنة الحسنية رقم : 1096/مجموع.

وقفت: فعل ماض، والفاعل جواب الشرط، للإمام: متعلق بوقفت، مبينا: حال من التاء في وقفت، والعامل فيه وقفت، [بالروم: متعلق بوقفت]⁽¹⁾ واستعمل: فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا.

ثم قال رحمه الله:

(195) فالروم إضعافك صوت الحركة من غير أن يذهب رأسا صوتك

(196) يكون في المرفوع والمجرور معا وفي المضموم والمكسور

المنتوري: ثبت في البيت الأول روايتان للحضرمي والمكناسي والبليقي.

إحداهما: إضعافك صوت.

والأخرى [إضعاف]⁽²⁾ [صويت]⁽³⁾ وقد وقفت عليهما بخط الناظم.

والمعنى فيهما واحد انتهى⁽⁴⁾.

الروم: الإتيان ببعض الحركات في الوقف، فلهذا ضعف صوتها لقصر زمانها وسمعتها القريب دون البعيد، لأنها غير تامة.

قال في الكنز: فقوله: إسماع قيد خرج به الإشمام والإسكان.

وقوله: الحرف محرك، بيان أنه يختص بالمتحركات.

وقوله: واقفا، أخرج الاختلاس لأنه كذلك في الوصل.

وقوله: بصوت قصير جهرا كان أو سرا أخرج الحركة التامة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في ج [صوت].]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب الوقف على أواخر الكلام الورقة

159/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم: 55/1.

وقوله: يناله القريب، بيان لا قيد وهو معنى قول التيسير، فأما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركها الأعمى بحاسة سمعه انتهى⁽¹⁾.

وأخص منه الإتيان بأقل الحركة وقفاً، والاختلاس والروم يشتركان في التبعض ويفترقان في أن الاختلاس مختص بالوصل. والثابت من الحركة أكثر من المحذوف.

وقال أبو علي الأهوازي: يأتي بثلاثي الحركة، كأن الذي [يحذفه]⁽²⁾ أقل مما يأتي به، ولا يضبطه إلا المشافهة، وأن الروم يختص بالوقف. والثابت أقل من المحذوف⁽³⁾.

وقال الجوهري في الروم الذي ذكره سيبويه: هو حركة مختلصة [مخفات]⁽⁴⁾ فضرِب من التخفيف وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع بزنة [المتحرك]⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

وقال الجعبري عند قوله: واختلاس تحصلاً، والاختلاس الإتيان ببعض الحركة في الوصل يراد به إخفاء الحركة، ويسمى في الوقف روما انتهى⁽⁷⁾.

(1) نفس المصدر.

(2) [في ج [يحذف]].

(3) عند كثير من العلماء والذين أحال عليهم المصنف ومنهم المنتوري والقيجاطي ولم أقف على كلام أبي علي الأهوازي إلا عند المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 233/ب.

(4) [في د [مخافة]].

(5) [في ب [المتحرك]].

(6) كتاب سيبويه ب ص من 167 إلى 170.

(7) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى باب الوقف على حرسهم الخط الورقة 164/ب في باب.

قال المالقي: وقوله: يدركه الأعمى ليس يريد أن البصر لا يدركه، وإنما يريد أنه يدرك ذلك الصوت بحاسة السمع ولا يتوقف على البصر فخص الأعمى بالذكر ليدل بذلك على أنه لا حاجة للبصر في إدراك الروم، بل يدركه المبصر، سواء فتح عينيه أو أغمضها وفي الليل المظلم، ومن وراء حائل ومع هذا، فإن كان الروم في الكسرة فلا مشاركة في إدراكه للبصر، وإن كان في الضمة، فيصح أن تدرك بالبصر الإشارة بالشفيتين التي تصحب النطق، فصويت الضمة، وهاهنا يدرك الأصم إذا كان مبصرا الإشارة الحاصلة للشفيتين، وإن لم يدرك الصوت فيستوي عنده الروم والإشمام، لكن لما كان الروم عند الحافظ رحمه الله ليس عبارة عن الإشارة الحاصلة للشفيتين، وإنما هو عبارة عن الصوت الضعيف الباقي من الحركة.

القول في الوقوف بالإشمام

صح أن يقال: لاحظ للبصر في إدراك الروم، إذ البصر لا يدرك الصوت انتهى⁽¹⁾.

قال في جامع البيان: فأما حقيقته على مذهب سيبويه وأصحابه فهو إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهب بالتضعيف معظم صوتها فتسمع لها صوتا خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه، فلا يظهر لذلك الإشباع⁽²⁾.

وقال في الشرح والتبيين: واعلم أن الروم عند الخليل وسيبويه وسائر أصحابه.

(1) الدر النثير في شرح كتاب التيسير للمالقي في باب الوقف، مخطوطة الخزانة الحسينية رقم 1592 م6.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنطوري الورقة 233/ب.

ثم ذكر نحو ما قاله في الجامع.

ونحوه في إيجاز البيان والمفردات.

و في التلخيص يدركه الأعمى والمتباعد بحاسة سمعهما.

وقال في الإقناع: فالروم هو أن تضعف الصوت، [فلا تسمع]⁽¹⁾ [ما]⁽²⁾ ترومه⁽³⁾.

وقال طاهر ابن غلبون: هو إضعاف الصوت بالحركة حتى [تذهب]⁽⁴⁾ معظم صوته.

قال في النشر: أما الروم فهو الإتيان ببعض الحركة⁽⁵⁾.

وقال في الإقناع: الروم عبارة عند القراء عن النطق ببعض الحركة⁽⁶⁾.

وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها.

قال ابن الجزري: وكلا القولين واحد⁽⁷⁾.

وقال [الأهوازي]⁽⁸⁾: إخفاء الصوت بالحركة، فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيهها على حركة الوصل.

(1) [في أ، د [فلا تسمع].]

(2) [في ب [متى].]

(3) الإقناع لابن الباذئ 504/1 تحقيق قطامش.

(4) [في أ [يذهب].]

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج 2/121.

(6) الإقناع بجلال الدين السيوطي ج 1 ص 89.

(7) النشر في القراءات العشر ج 2/121، 122.

(8) [في ب [الأزهري].]

القيجاطي: الروم الإشارة، بعد تقدير السكون ببعض الحركة انتهى⁽¹⁾.

وقال مكي: هو إتيانك بالوقف بحركة ضعيفة غير كاملة يسميها الأعمى.

ابن عبد الكريم: ولا يدخل الوقف بالروم في قول العرب لأنها لا تقف على متحرك، لأن الوقف بالروم (124/ب) فيه بعض الحركة، فلا يدخل [ذلك]⁽²⁾ فيه لأنه مسموع منهم⁽³⁾.

قوله: يكون في المرفوع الخ، أي يكون الروم في حركتين من حركة الإعراب، وهما الرفع والجر، وفي حركتين من حركة البناء وهما الضم والكسر، وظاهر إطلاقه سواء كان الحرف الموقوف عليه مخففاً أو مشدداً مهموزاً أو غير مهموز منوناً أو غير منون.

فالمرفوع نحو: نستعين، عدو، ما يشاء، أليم⁽⁴⁾.

والمضموم نحو: من قبل، ومن بعد، ومن حيث، يامالك، يا جبال⁽⁵⁾.

والمجرور نحو: يوم الدين، ومن ولي، لسميع الدعاء، ولا نصير⁽⁶⁾.

والمكسور نحو: ولا إلى هؤلاء، وتكذبان إحدى الحسينيين⁽⁷⁾.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/ب.

(2) المصدر نفسه الورقة 233/ب.

(3) شرح الدرر للمجاصي رقم 105 بخزانة ابن يوسف بمراكش.

(4) الآية 5 من سورة الفاتحة - الآية 10 والآية 36 من سورة البقرة .

(5) الآية 67 من سورة سبأ والآية 27 من سورة البقرة والآية 182 من سورة الأعراف

والآية 77 من سورة الزخرف والآية 10 من سورة سبأ.

(6) الآية 3 من سورة الفاتحة والآية 107 من سورة البقرة والآية 39 من سورة إبراهيم.

(7) الآية 143 من سورة النساء والآية 25 من سورة الرحمان.

والفرق بين الحركتين أن حركة الإعراب تكون عن عامل، فتختلف باختلافه وحركة البناء عن عامل فتلزم آخر الكلمة.

فائدة: قال ابن أجروم رحمه الله: ولابد مع الروم من حذف التنوين من المنون والياء والواو اللتين يحذفان مع الإسكان المحض انتهى⁽¹⁾.

وأشار بقوله: والياء والواو الخ، إلى أن الصلة تحذف أيضا مع الروم في الوقف على به وله ونحوهما على القول بجوازه في هاء الضمير كما تحذف مع السكون، وكذلك الياء الزائدة في نحو يسري ويهدين⁽²⁾، تحذف أيضا في الوقف مع الروم كما تحذف مع السكون على مذهب من يثبتها في الوصل خاصة.

فالروم: مبتدأ، اضعافك: خبر، صوت: مفعول بالمصدر المضاف للفاعل، وعلى رواية صويت: مضاف إليه، من: متعلق باضعافك، راسا: تمييز، صويكه: فاعل ومضاف إليه والهاء للسكت.

ثم قال رحمه الله:

(197) ولا يُرا في النصب للقراء والفتح للخفة والخفاء

أي لم يجز أحد من محققي القراء وفاقا للقراء وابن كسان وأبي حاتم سهل بن محمد روم الفتحة البنائية ولا الإعرابية.

فالمنصوب نحو: اهدنا الصراط المستقيم⁽³⁾، وأدخلوا عليهم الباب⁽⁴⁾، ولا يعلمون الكتاب إلا أماني⁽⁵⁾، ويتخذ منكم شهداء⁽⁶⁾.

(1) لم أقف على كلام ابن أجروم هذا في كتاب له في المظان التي رجعت إليها.

(2) الآية 4 من سورة الفجر والآية 24 من سورة الكهف.

(3) الآية 5 من سورة الفاتحة.

(4) الآية 23 من سورة المائدة.

(5) الآية 78 من سورة البقرة.

(6) الآية 401 من سورة آل عمران.

والمفتوح نحو لا إله إلا هو⁽¹⁾، من فضله إن يشاء⁽²⁾، فلا عداون
علي⁽³⁾، ومنهم من كفر⁽⁴⁾.

قال صاحب المفتاح: الأعلى شذوذ.

وقال مكي: اختلف لفظ أبي الطيب فيه فمرة أجازة ومرة منعه، وتركه
أحب إلي قاله: في التنبيه والتبصرة والكشف⁽⁵⁾.

وزاد في التنبيه: وتركه قرأت لجميع القراء.

وقال في التبصرة: وبالإسكان قرأت عليه لجميع القراء⁽⁶⁾.

قال في التيسير: ولا يستعملونه في النصب والفتح لخفتها⁽⁷⁾.

قال في الشرح: اعلم أنه لا يمنع الروم في الوقف على المفتوح عند
النحويين، لكن جرت عادة القراء بتركه، ولهذا قال الحافظ: لا يستعملونه ولم
يقُل: لا يجوز.

وقد حكاه اليزيدي عن أبي عمرو في قوله تعالى: "أمن يهدي" في سورة
يونس عليه السلام.

فقال: وكان يشم الهاء شيئاً من الفتح يعني ينطق ببعض الفتحة.

(1) الآية 2 من سورة آل عمران.

(2) الآية 28 من سورة التوبة.

(3) الآية 28 من سورة القصص.

(4) الآية 253 من سورة البقرة.

(5) الكشف لمكي ج 1/122 وج 2/54.

(6) التبصرة لمكي ص: 104، 105.

(7) التيسير للداني 599.

وقد نص سيبويه على جواز الروم في المنصوب ومثله بقوله: رأيت
الحرث.

وقول الحافظ: لخفتها تعليل لترك روم الفتحة.

فإن قيل: هذا التعليل غير بين، لأن العادة في لسان العرب ترك
[الثقل]⁽¹⁾ واستعمال الخفيف، فكيف استعمل القراء الروم في الضمة والكسرة
مع ثقلها، وتركوا روم الفتحة مع أنها خفيفة.

فالجواب: إن مراده أن الفتحة لخفتها سهلت على من أراد النطق بها،
فيخاف أن يريد القارئ النطق ببعضها فيحصل النطق بكلمها، فرفضوا رومها
محافظة واحتياطاً لألفاظ القرآن. ووقفوا بالسكون الذي هو أكثر استماعاً كما
نص عليه سيبويه.

وأما الضمة والكسرة فقد يقصد القارئ النطق بكل واحدة منهما على
التمام، فيحصل النطق ببعضها، وذلك لنقلهما. فإذا قصد النطق ببعضها كان
ذلك أبعد من حصول تمامها، والله تبارك وتعالى أعلم انتهى⁽²⁾.

وقال في الإقناع: وهم مجمعون يعني القراء على الأخذ في المنصوب
غير المنون بالإسكان لا غير.

قال: وهو قول أبي حاتم حكاه لنا أبي رضي الله عنه، قال: وحكاه عنه
أيضاً الخزاعي⁽³⁾.

(1) [في د [الثقل]].

(2) شرح الدرر اللوامع للمنثوري في الورقة 233/ب إلى 234/أ.

(3) الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن البادش 508/1-509.

تنبيه: يريد النصب وما حمل عليه ليندرج نحو لإبراهيم وإسحاق⁽¹⁾.

قوله: للخفة والخفاء.

قال ابن الجزري: ولا يكون في المفتوح، لأن الفتح حقيقة إذا خرج بعضها خرج سائرهما فلا تقبل التبعية.

وقال في التلخيص (130/أ): من عادة القراء أن لا يرومون المنصوب الذي لا يصحبه التنوين ولا المفتوح لخفتهما وسرعة ظهور كليهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضها.

ونحوه في الاقتصاد وإرشاد المتمسكين⁽²⁾.

يرا: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمَر يعود على الروم، في النصب وللقراء: يتعلقان ببرا، والفتح: معطوف، للخفة: متعلق ببرا.

ثم قال رحمه الله:

(198) وصفة الإشمام إطباق الشفاه بعد السكون والضريير لا يراه

(199) من غير صوت عنده مسموع يكون في المضموم والمرفوع

فالإطباق مصدر أطبق شفثيه ضمهما.

فقوله: إطباق الشفاه خرج السكون [المجرد]⁽³⁾.

وقوله: بعد، [أفاد]⁽⁴⁾ اتصال ضم الشفتين بالإسكان، فلو تراخى فإسكان

مجرد لعدم التبعية.

(1) الآية 133 من سورة البقرة.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنطوري في الورقة 234/ب.

(3) [في ج [المجرد]].

(4) [في ب [أفادات]].

وقوله: من غير صوت، إشارة إلى الفرق بين الروم والإشمام، أي الروم معه صوت ضعيف يشبه [المجة]⁽¹⁾ وهذا عار منها.

قال في التيسير: وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف [أصلاً]⁽²⁾ لا يفهم منه التضعيف والاختصاص بالتحرك، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة⁽³⁾.

قال المالقي⁽⁴⁾: قوله: بعد سكون الحرف أصلاً، يريد بعد قطع الصوت على الحرف ساكناً، فلا تكون تلك الإشارة إلا مصاحبة للسكون، بعد انصرام الصوت.

وخص الإشمام بضم الشفتين لأنه لا يكون إلا في المرفوع وسبب ذلك أن الإشمام لما كان عبارة عن الإشارة بالعضو إلى الحركة من غير نطق، [ولم يمكن]⁽⁵⁾ ذلك إلا فيما كان من الحركات من الشفتين وهي الضمة لأنها من الواو.

فأما الكسرة فهي من مخرج الياء، وذلك وسط اللسان وهو في داخل الفم، فلو أشار القارئ بوسط اللسان إلى الكسرة بعد انقطاع الصوت على السكون لم يفد، لأنها إشارة بعضو غائب عن البصر.

وكذلك الفتحة لما كانت من مخرج اللفظ وأصلها من الحلق لم يتصور فيها الإشمام لأن موضع الحركة غائب بخلاف الضمة التي هي من الشفتين، فالإشارة بها ظاهرة فكأن أعمالها يفيد البيان كما يفيد الروم.

وقوله: ولا يدركه المبصر إذا أغمض عينه أو كان في ليل مظلم، أو كان بينه وبين القارئ حائل يمنعه إبطار شفتيه.

(1) [في د [افتحة]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(3) التيسير في القراءات السبع للداني ص 59.

(4) المالقي هو أبو السداد عبد الواحد بن محمد الأموي الشهير بالباهلي ت 705.

(5) [في ج [يكن]].

وقوله: وإذ هو إيماء الخ، تعليل لكون الأعمى لا يدركه ولا يغني فيه السمع كما لم يغن البصر في إدراك الصوت في الروم انتهى⁽¹⁾.

وقال في الإقناع: والإشمام هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهنيئها للفظ بالرفع والضم، وليس بصوت يسمع إنما يراه البصير دون الأعمى، ولا يكون في المجرور والمنصوب لأن الفتحة من الحلق، والكسرة من وسط الفم، فلا يمكن الإشارة بموضعهما، فالإشمام في النصب والجر لا آلة له⁽²⁾.

الفيجاطي: الوجه ما قاله في الإقناع، وأما ما قاله الداني والمهدوي فليس بشيء⁽³⁾.

المنتوري: عبر الناظم عن ضم الشفتين بالإطباق تبع في ذلك الشاطبي، وليس ضم الشفتين كإطباقهما في الحقيقة لأن الإطباق فيهما يكون من غير فرجة.

وقال في إيجاز البيان: [الياء]⁽⁴⁾ والواو والميم لها مخرج واحد وهو ما بين الشفتين، [غير أن الشفتين]⁽⁵⁾ تنطبقان في [الميم] [والياء]⁽⁶⁾ لا تنطبقان في⁽⁷⁾ [الواو] [إل]⁽⁸⁾ تنطبقان، ولا شك أن التغييب فيهما إنما يكون بفرجة، وقد جعله خلاف الإطباق، وجمع الشاطبي الشفاه وهو شفتان، وتبعه الناظم على ذلك، وإنما جمعه باعتبار الأشخاص.

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد باب ذكر الوقف مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم: 1592م6.

(2) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن الباذش 505/1.

(3) شرح الدر اللوامع للمنتوري الورقة 234/ب.

(4) [في ب] [الياء].

(5) [ما بين] [...] لا يوجد في د.

(6) [في ب] [الياء].

(7) [ما بين] [...] لا يوجد في د.

(8) [ما بين] [...] لا يوجد في د.

وقال في الكنز: جمع باعتبار التعدد على حد عريض الحواجب.

وقال في اللئالي: أراد شفاه القارئين أو المتكلمين⁽¹⁾.

وقال الحصري:

يرى رومنا والعمي تسمع صوته وإشمانا مثل الإشارة بالشفير⁽²⁾

ولغيره:

ولاحظ فيه للضيرر لأنه كما قلت مرئي بالأبصار كالبدر⁽³⁾

فائدة: جعل سيبويه علامة الروم خطأ أمام الحرف، إذ كان أقوى في الدلالة وعلامة الإشمام نقطة أمامه.

وما نكره الناظم هو مذهب القراء [والبصريين، وخالف الكوفيون (130/ب)] وابن كسان فقالوا: المسموع هو الإشمام وغير المسموع هو الروم⁽⁴⁾.

واحتجوا على ذلك بالإشتقاق فقالوا: المعروف من كلامهم أنك إذا قلت: رمت الشيء، فمعناه أنك رمته ولم تصل إليه.

وإذا قلت: أشممت الفضة والذهب فمعناه أنك خلطتها بشيء منه.

قالوا: فإذن قولك: رمت الحركة رمت النطق بها ولم أفعل.

ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة أنلته شيئاً من النطق بها.

(1) اللئالي الفريد في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الروم والإشمام الورقة (49) من نسخة الخزائن الحسنية رقم: 6973.

(2) المنظومة الحصرية للحصري البيت رقم 124 الورقة 619 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) لم أقف على قائله ولعله من محفوظات المنصف رحمه الله.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

وهذا الذي ذهبوا إليه صحيح من جهة الاشتقاق غير أن الذي ذهب إليه
سيبويه وغيره من النحويين خارج عن الاشتقاق أيضا، لأن معنى قولك: رمت
الحركة رمت تناول إتمام الصوت بها ولم أفعل.

ومعنى قولك أشممت الحرف الحركة [أنلته]⁽¹⁾ شيئا من العلاج، وهي
تهيئة العضو [للنطق]⁽²⁾ بها ولم أنطق، فهو موافق للاشتقاق أيضا.

وقال الجعبري: اللغة تساعد الفريقين.

ومذهب الكوفيين أقوى مأخذا لظهور الحقيقة فيه وربما سمع الإشمام في
الوصل كتأمنا.

وقيل: ويكونان أولا ووسطا وآخرا خلافا لمكي في تخصيصه به انتهى⁽³⁾.

[الأزهري]⁽⁴⁾: واشتقاق الإشمام من الشم كأنك الحرف رائحة الحركة
بأن هيأت العضو للنطق، والغرض منه الفرق بينما هو متحرك في الوصل
واسكن في الوقف وبينما هو ساكن على كل حال انتهى⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

قال الداني: والذي ذهب سيبويه إليه سيبويه في ذلك أصح وأولى، وقد
بيننا خطأ من خالفه من النحويين في الروم والإشمام⁽⁷⁾.

(1) [في ج [أنقلته].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد ج.]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الوقف على أواخر الكلم الورقة 159/أ
- من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) [في ج [الأهوازي].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) لم أقف على كلام الأزهري.

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 235/أ.

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد: وأما الكوفيون فعكسوا قول البصريين
وسموا الروم الذي يسمع إشماما، وسموا الإشمام الذي لا يسمع روما.

قال: ولذلك ترجم القراء فقالوا [في] ⁽¹⁾ سئت ⁽²⁾.

وقيل: وتأملنا وما أشبه ذلك بالإشمال على هذا المذهب ألا ترى أنهم
يلفظون به مسموعا أعني بالإشمام في هذه الحروف كمثل الروم.

وقال في كفاية الطالب: نحوه ⁽³⁾.

قوله: والضرير، أي الأعمى يقال فيه الضرير والكفيف إذا عمي بعينه
جميعا، ويقال أعور إذا كان بإحدى عينين، ويقال أعمش إذا زال من نظره
بعض الرؤية، ويقال أخفش إذا كانت رؤيته بالليل دون النهار ومنه أبو الحسن
الأخفش ⁽⁴⁾ على ما ذكره بعضهم. ويقال أكمه إذا خلق أعمى.

وصدفة: مبتدأ، أطباق: خبره والعامل في الظروف إطباق، ويراه: فعل
مضارع مفعول، والهاء عائدة على الإشمام والفاعل مضمّر يعود على الضرير،
من: متعلق بإطباق، عنده: ظرف مكان في موضع الصفة لصوت والعامل كائن
أو مستقر، والهاء للإشمام، مسموع: نعت في المضموم في موضع الخبر.

ثم قال رحمه الله:

(200) وقف بالإسكان بلا معارض في هاء تانيث وشكلٍ عارض

الأول تخصيص لعموم ما يجوز فيه الروم والإشمام.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصدر نفسه الورقة 235/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري.

(4) سعيد بن مسعدة الأخفش، تقدمت ترجمته برقم 139 ص 30.

والثاني ابتداء حكم بقوله: هاء تأنيث نحو المنخفة والموقودة⁽¹⁾ وتلك نعمة⁽²⁾ والشوكة⁽³⁾ ومعطلة⁽⁴⁾ وهمزة لمزة⁽⁵⁾ احترز من غير المؤنثة نحو نفقة⁽⁶⁾.

الجعبري: تاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء وإن دخلت لغير التأنيث.

فقولنا: المحضة، اخرج هذه لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء لعدم فتح ما قبلها وثبوتها في الوصل وصلتها.

فقولنا: الموقوف عليه بالهاء، اخرج ما يوقف عليه بالتاء نحو (بقيت الله⁽⁷⁾)، و(مرضات الله⁽⁸⁾)، لم يخرج هذا من قوله هاء تأنيث كما توهم لأن الموقوف عليها بالتاء يقال أيضا فيه هاء التأنيث، ولا يقال تاء التأنيث إلا للفعلية، وتلك لم تدخل لتخرج.

وقولنا: وإن دخلت لغير التأنيث لتتدرج المشخصة والمبالغ بها كفخة ولزمة وهمزة.

قال في للاقتصاد: فصل، واعلم أنهم مجمعون على الوقوف على هاء التأنيث إذا وقف عليها بالهاء بالسكون لا غير، ولا يجوز فيها غير ذلك نحو

(1) الآية 3 من سورة المائدة.

(2) الآية 22 من سورة الشعراء.

(3) الآية 7 من سورة الأنعام.

(4) الآية 45 من سورة الحج.

(5) الآية 1 من سورة الهمزة.

(6) الآية 270 من سورة البقرة.

(7) الآية 86 من سورة هود.

(8) الآية 207 من سورة البقرة.

رحمة⁽¹⁾ وجنة ونعمة لأن هذه الهاء مشبهة في الوقف بالآف، وأيضاً فإنه لو أشير إلى حركتها (أ/131) لتحولت عن بابها وصارت إما تاء وإما هاء.

فأما ما وقع من هاءات التأنيث مرسوماً بالتاء ووقف على ذلك على حال رسمه، فالروم والإشمام جائزان في ذلك انتهى⁽²⁾.

ونحوه في جامع البيان وإيجازه والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين.

قال في الإقناع: ولا يجوز الإشارة في الهاء المبدلة في الوقف من تاء التأنيث، لأنها بدل في الوقف دون غيره والسكون لازم للوقف، فهي غير متحركة البتة، فإن وقفت على التاء جازت الإشارة انتهى⁽³⁾.

قال بعضهم: يسمى هاء باعتبار الوقف عليها، وتسمى تاء باعتبار وصلها.

قال المهدوي في الشرح: ما كتب في المصاحف بالتاء من المضاف، فإن من يقف عليها بالتاء يروم ويشمم، ومن يقف بالهاء لا يروم ولا يشمم⁽⁴⁾.

القيجاطي: الوقف على هاء التأنيث اللاحقة للأسماء للعرب في الوقف عليها لغتان:

أقلهما أن تبقى في الوقف تاء على ما كانت عليه في الوصل، فحكمها على هذه اللغة حكم سائر الحروف من جريان السكون والروم والإشمام.

(1) الآية 157 من سورة البقرة.

(2) شرح الدرر اللوامع للمتوري الورقة 235/أ.

(3) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذش 530/1.

(4) الهداية في وجوه القراءات فصل الروم والإشمام الورقة 27 من نسخة الخزنة الحسنية رقم: 1524.

وأما اللغة الثانية وهي الفصيحة فالوقف عليها بالإبدال ابتدل هاء ساكنة ولا يصح فيها روم ولا إشمام، لأنهما لا يكونان إلا في الحرف المتحرك، إذا لحقه سكون الوقف والهاء لم تكن قط متحركة في هذا الموضع، وإنما اجتلبت ساكن كآلف الرحى، إنما جئ بها ساكنة فأبدلت من الياء المتحركة، وكل ما كان هكذا لم يجز فيه روم ولا إشمام فاعلم ذلك⁽¹⁾.

قوله: وشكل عارض، الحركة العارضة قسمان: للساكنين وللنقل.

والأول ما علة تحريكه باقية في الوصل، وهو ما حرك للساكنين قبله نحو (حيث)⁽²⁾، و(أمس)⁽³⁾، فهذا يتنزل منزلة اللازم في جواز الروم والإشمام. والثاني ما علة تحريكه معدومة في الوقف، وهو ما حرك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو (يومئذ)⁽⁴⁾ لا (كغواش)⁽⁵⁾ (ولا تنسوا الفضل)⁽⁶⁾ (وانذر الباس)⁽⁷⁾ فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام.

وحركة النقل [أيضا]⁽⁸⁾ قسمان:

(1) شرح الدرر المنتوري الورقة 235/ب.

(2) حيث ذكرت في القرآن إحدى وثلاثون مرة أولها الآية 35 من سورة البقرة.

(3) وما ذكرت أمس في القرآن إلا مقترنة بالآلف واللام وذكرت أربع مرات أولها الآية 24

من سورة يونس عند قوله تعالى: "فجعلنا حصيدا كأن لم تغن بالأمس".

(4) الآية 2 من سورة الغاشية.

(5) الآية 41 من سورة الأعراف، عند قوله تعالى: "لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش".

(6) الآية 237 من سورة البقرة.

(7) الآية 44 من سورة إبراهيم.

(8) [في ج أنها].

[ما همزته⁽¹⁾ متصلة نحو (ملء الأرض)⁽²⁾، و(السوء)⁽³⁾ في جواز الروم والإشمام.

والثاني ما همزته منفصلة نحو (قل أوحى)⁽⁴⁾، (وانحر إن)⁽⁵⁾ فلا يجوز فيه رَوَم ولا إشمام.

قال في الاقتصاد: وكذلك اجمعوا على الوقف على الحركة العارضة نحو من يشأ الله⁽⁶⁾ فليُنظر الإنسان⁽⁷⁾، ولم يكن الذين⁽⁸⁾، واشتروا الضلالة⁽⁹⁾، وشبه ذلك، فالسكون لا غير، لأن ذلك أصله وإنما حرك لعله.

ونحوه في التيسير وإيجاز البيان والتلخيص والتمهيد وإرشاد المتمسكين وكتاب رواية ورش من طريق المصريين.

قال المالقي: نحو ملء⁽¹⁰⁾.

فإن قيل: ليست تلك الحركة عارضة لأنها في الأصل مستحقة لحرف من نفس الكلمة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) الآية 91 من سورة آل عمران.

(3) الآية 24 من سورة يوسف.

(4) الآية 1 من سورة الجن.

(5) الآية 2 من سورة الكوثر.

(6) الآية 39 من سورة الأنعام وقد ورد لفظ يشأ عشر مرات.

(7) الآية 5 من سورة الطارق.

(8) الآية 1 من سورة البينة.

(9) الآية 16 من سورة البقرة.

(10) الآية 91 من سورة آل عمران.

فالجواب: أنها عارضة للحرف الموقوف عليه، فصح أن يطلق عليها إنها عارضة انتهى⁽¹⁾.

قال في إيجاز البيان: فإن قيل: من أين جازت الإشارة إلى الحركة في هؤلاء⁽²⁾ وشبهه، ولم تجز في قوله: **فإن يشاء الله**⁽³⁾ وشبهه والحركة في الجميع هي للساكنين **فالجواب:** أن تلك حركة بناء، فهي لازمة لا تتغير ولا تزول، فجازت الإشارة إليها لذلك وهي حركة عارضة تزول عن الكلمة بزوال الساكن الموجب لها، فلم تجز الإشارة إليها لعدمها أصلاً عند الوقف ومفارقة الساكن الذي هو عليها.

قال المهدوي: فإن كانت الحركة العارضة من أجل ساكن معها لازم في الكلمة لا يفارقها في وصل ولا وقف جاز الروم والإشمام وذلك نحو من يشاء الله⁽⁴⁾.

فائدة: وقع في القرآن (يشاقق)⁽⁵⁾ في النساء والأنفال مفككا وفي الحشر مدغما، ومن يرتد⁽⁶⁾ ومن يرتد⁽⁷⁾ وفي جزم وشبهه الجزم تخيير قفي.

فأما المدغم فأصله يشاقق بقافين كاللفظ الآخر، فلما أرادوا الإدغام سكنوا أول المثليين بزوال حركته، فالتقا ساكنان، فحركت القاف الثانية وأدغمت

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 235/ب.

(2) الآية 31 من سورة البقرة.

(3) الآية 24 من سورة الثوري.

(4) الهداية في وجوه القراءات للمهدوي فصل الوقف الورقة 34 من نسخة الخزنة الحسنية رقم: 1524.

(5) الآية 115 من سورة النساء.

(6) الآية 217 من سورة البقرة.

(7) الآية 54 من سورة المائدة.

[في⁽¹⁾ الأولى، فصارت لازمة [يلزوم الإدغام فلا يمتنع فيها الروم للزومها]⁽²⁾ ومما يدل على أنها لازمة [لأنها]⁽³⁾ لو كانت عارضة لم يجز الإدغام بوجه ولا حال، لأنه لا يدغم ساكن في ساكن وإنما يدغم ساكن في متحرك.

وقال الصفاقسي: من قرأ من يرتد بالإدغام هي لغة تميم كراهة اجتماع المثلين، فسكنوا الأول ثم حركوا الثاني لالتحاق الساكنين ثم أدغموا.

وقال في سورة النساء: (ومن يشاقق) أظهر القاف، لأن الثانية سكنت بالجزم، وحركتها عارضة لالتحاق الساكنين.

وقال في الأنفال: أبو البقاء وإنما لم تدغم لأن القاف (131/ب) الثانية ساكنة في الأصل وحركتها هنا للالتقاء الساكنين فهي غير معتد بها.

وقال في الحشر: الجمهور [بالإدغام]⁽⁴⁾، وطلحة بالإظهار كالمتفق [عليه في الأنفال]⁽⁵⁾.

قال في الإقناع: "فأما يومئذ وحينئذ"⁽⁶⁾ حيث وقعا.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(4) [في ج [بالإسكان].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(6) الآية 49 من سورة إبراهيم والآية 69 من سورة هود.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
5	القول في أحكام نقل الحركة
40	القول في الإظهار والإدغام
97	ما ورد في دال صاد مريم وباء يعذب
100	ما ورد في اركب ويلهث
106	ما ورد في ن والقلم ويس
116	ذكر إدغام النون والتنوين
130	ذكر القلب والإخفاء
150	ذكر القلب والإخفاء والتبيين
157	ذكر إظهار النون المولية للواو أو الياء
162	القول في المفتوح والممال
173	القول في المفتوح والممال وشرح ما فيه من الأقوال
300	فصل لا يمنع وقف الراء إمالة الألف في الأسماء
305	فصل ويمنع الإمالة السكون
311	القول في المفتوح والممال: والخلف في وصلك ذكرى الدار
314	ما ورد في ما كان الساكن تنوينا وفي ما كان منصوبا
329	القول في الترقيق للراءات
352	ما ورد مفخما منها
400	ما ورد مفتوحا منها

- 403 ما ورد مفخما منها (تابع)
- 410 القول في التعليل للامات
- 426 القول في التعليل للامات: وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق
- 446 القول في الوقوف بالإشمام



الطبعة والورق الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYIA

زقة أبو عبيدة، الداوديات - مراكش
الهاتف: 024 30 25 91 / 024 30 37 74

الفاكس: 024 30 49 23